الطبعة الأولى

١٩٨٢

النظام القانوني للبترول

في

المملكة العربية السعودية

عبد الحميد الأحدب

محام

دكتور في الحقوق

مقدمة

إن نظرة على سير الاقتصاد الدولي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن تظهر الدور الذي لعبه البترول في هذا الميدان. فدور البترول في الحضارة المعاصرة لم يعد مقتصراً على الاضاءة والانارة بل تعدى ذلك ليصبح مصدر الطاقة في عصر الثورة الصناعية. من هنا فان البترول قد اصبح عصب الكهرباء وبالتالي الصناعة والمواصلات والتدفئة.

وإذا كان البترول هو عصب الطاقة، إلا انه إضافة إلى ذلك كان مصدراً لأكثر من ٢٦٠٠ مادة وسلعة ساهمت في تحقيق مزيد من النهضة والتقدم الاقتصادي.

فإذا كان هذا هو دور البترول في وقت السلم؛

فما هو دور البترول في وقت الحرب؟

لقد أجاب كليمنصو بأن نقطة بترول كانت تساوي نقطة دم!

وقال الرئيس ايزنهاور ان الحلفاء قد ساروا إلى النصر في الحربين العالميتين الكبيرتين على بحيرة من البترول!

مؤسسة الدراسات الستراتيجية في لندن اعلنت أن سنة ١٩٧٣ شهدت ولادة سادس قوة في العالم وهي مجموعة الدول المصدرة للبترول.

وفي حين يتزايد الاستهلاك البترولي فان ثمن الطاقات الجديدة والبديلة للبترول خيالية... فكيلووات الطاقة الشمسية مثلا يكلف ألوف الدولارات بينما كيلووات البترول يكلف بضع سنتيمات.

إن بترول المملكة العربية السعودية بنوع خاص يحتل مكاناً بارزاً وسط حقول النفط في العالم، وذلك عائد لأهمية مخزون السعودية البترولي الذي يشكل ربع اكتشاف الآبار النفطية الجديدة في السعودية والتي لا تستثمر. وكذلك فان بترول السعودية يتميز بانخفاض كلفة إنتاجه بالمقارنة مع كلفة إنتاج البترول في باقي الدول المنتجة له. وهذا عائد لوفرة البترول بكميات هائلة في الحقول البترولية وتدني أسعار استخراجه. كذلك فان معدل أجر اليد العاملة ضئيل نسبياً... ففي السعودية معدل أجر العامل كان سنة ١٩٦٤ حوالي ٣٢٠٠ دولار بينما كان أجر العامل في الولايات المتحدة ٩٦٠٠ دولار.

ان الغوص في دراسة النظام القانوني لاستثمار البترول في البلد الرئيسي الذي تنبع فيه هذه المادة والذي يملك أكبر احتياط في العالم، هو مغامرة! إذ إن النظام القانوني ليس سوى خيار تم الوصول إليه وتعريف لحقوق لها مضمون اجتماعي وسياسي واقتصادي تعبر عن تطور تاريخي.

وهذا الأمر ينطبق على السعودية حيث يعايش الماضي والحاضر والمستقبل بحيث إن بنية اجتماعية بدأت تتكون بفعل اكتشاف البترول ومن جراء الآثار المترتبة على استثماره.

هكذا نرى المجتمع القبلي يعيش إلى جانب المجتمع الحضري والمجتمع الزراعي إلى جانب المجتمع الصناعي والمجتمع النامي إلى جانب المجتمع المتطور العصري... مجتمعات عودنا التاريخ ان تتوالى فإذا هي هذه المرة تتعايش.

لقد اختارت السعودية الامتياز كإطار قانوني للاستثمار البترولي شأن باقي الدول التي اكتشف فيها النفط ولكن السعودية آثرت ان تطور هذا الإطار القانوني بالمشاركة دون ان تستبدله بالتأميم الذي درج في كثير من دول العالم الثالث. فمن الامتيازات التي كانت لمصلحة الشركات تعدلت الشروط القانونية لمصلحة الدولة السعودية التي ابتكرت درب المشاركة بديلاً عن التأميم، ومن خلال هذه المشاركة تملكت السعودية اسهم الشركات صاحبة الامتيازات النفطية عندها، فحافظت على الخبرة التي كانت تنقصها واستعادت اسهم وملكية الشركات.

درب طويل ومتسم الحكمة مشته السعودية في منطقة طالما كان غياب الحكمة وراء ضياع كثير من ثرواتها وخيراتها وفرص لحاقها بالزمن والعصر...

ورغم انشاء وزارة للبترول... فقد عهد بإدارته لمؤسسة مستقلة ذات طابع صناعي وتجاري: بترومين، لماذا؟ ما هو الشكل القانوني لهذه المؤسسة، وما هو دورها؟ كيف تطور نظام الامتياز البترولي؟ ما هي طبيعة الامتياز البترولي؟ ما هو أثر اكتشاف البترول على المؤسسات السياسية في البلاد وعلى الحياة الاجماعية والتشريعية؟.

هذه الدراسة تبحث عن اجابة لهذه الأسئلة!!!

بدأتها بدراسة المعطيات التاريخية التي أدت لولاة المملكة العربية السعودية ثم المعطيات الدولية لاستثمار البترول وقت اكتشافه في السعودية وانتقلت إلى بحث وتحليل النظام القانوني الذي تبنته السعودية والذي آل إلى ملكيتها لاسهم الشركات صاحبة الامتياز دون تأميمها بل بالمشاركة التدريجية المتنامية في ملكية الأسهم. وقد تولت تنفيذ هذه المهمة إدارياً مؤسسة مستقلة تحت وصاية الدولة وذات طابع صناعي وتجاري.

ويبقى أن تحليل هذا النظام يبين فراغاً سبق لحكم محكمة التحكيم الدولية ان لاحظته حين نظرت في الخلاف الذي وقع بين المملكة العربية السعودية وشركة الارامكو. وإذا كان نظام الامتياز بنوع خاص والنظام القانوني بشكل عام لم يعد بدائياً كما اوجدته محكمة التحكيم سنة ١٩٥٨ المعينة من محكمة العدل الدولية في لاهاي، الا أن جهداً تشريعياً لتطوير التشريع البترولي يبقى ضرورياً لملء بعض الفراغ حتى يتبدد أي التباس في هياكل القانون والعدل.

القسم الأول

ولادة المملكة العربية السعودية واكتشاف البترول

الفصل الأول

ولادة المملكة العربية السعودية

٨ أيلول سبتمبر ١٩٣٢[1]

"إن الرجال الكبار هم أكبر من المعقول في الخيال. اننا نرى فيهم أفضل ما عندهم وأفضل ما عندنا"

"آلان"

أولاً ـ مميزات شبه الجزيرة العربية:

---

١. عن تاريخ الجزيرة العربية:

أ . شبه الجزيرة العربية في القرن العشرين . حافظ وهاب . القاهرة ١٩٣٥م.

ب . العربية السعودية . فؤاد حمزة . مكة . ١٣٥٥ هـ .

جـ . الدولة السعودية أو شبه الجزيرة العربية. محمد طارق الافريقي النيجيري . دمشق ,١٩٤٤

شبه الجزية العربية أو الجزيرة العربية [٢]. كما يسميها العالم العربي هي مهد العروبة والإسلام. هناك ولدت ونمت تقاليد وعادات العرب القديمة، ثقافتهم ونمط الحياة العربي. ومن هناك انطلق العرب حاملين راية الإسلام بعد ظهوره. هذه الجزيرة عاشت حتى بداية القرن العشرين على هامش التاريخ رغم كل التطورات والتغييرات التاريخية التي حصلت في العالم وحولها. فلم يتمكن أي غازٍ من اجتياز حدودها الرملية الصحراوية وبالتالي بقيت بمنأى عن قبضة الأجانب. منذ قديم الزمان كان الذين يجتازون حدودها يغرقون في رمالها ثم يتوارون دون ان يتركوا أثر[٣]. وبقي سكانها كما كانوا منذ أول التاريخ [٤].

وحافظت شبه الجزيرة العربية على طابع مميز وخاص بها، فبقيت بعيدة عن أي رفاهية جاءت بها الحضارة المعاصرة.

وكانت الجزيرة العربية داخل الامبراطورية العثمانية نظرياً ورمزياً ولكنها لم تكن مرتبطة في الواقع بأي سلطة خارجية ولا داخلية وكانت خلال رحلتها في التاريخ مجزأة إلى قبائل وامارات[٥]: الكويت، والامارات: دبي، أبو ظبي، الشارجة الخ... تجمعت في اتحاد فدرالي، عدن (اليمن الجنوبية حالياً)، مسقط، عمان، قطر، البحرين... باستثناء هذه الامارات الصغيرة فقد جرى توحيد باقي الجزيرة العربية للمرة الثانية في التاريخ في مملكة حملت اسم المملكة العربية السعودية.

المرة الأولى كانت عند ظهور الإسلام[٦].

---

٢ . سماها العرب جزيرة العرب لأنها محاطة من ثلاث جهات بالبحر ومن الجهة الرابعة برمال الصحراء.

٣ . بنوا موشان . ابن سعود ص ٧٧.

٤ـ Bertram THOMAS. Ln The New Near East and lndia _ LONDON Nov_ l_ 1928. P516_

519.CRATHJENS in Journal Asiatique N l (1929) p141_ 155.

١ . الأوضاع التشريعية في الدول العربية . ما ضيها وحاضرها . صبحي المحمصاني . الطبعة الثالثة ١٩٦٥ صفحة ,٣٨٠

٢. المرة الأولى التي توحدت فيها الجزيرة العربية كانت سنة ٦٣٠م بعد فتح مكة وظهور الدولة الإسلامية التي توالى على السلطة فيها بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الخلفاء الراشدون وهي الدولة التي حققت الفتوحات الإسلامية.

ينبغي أن نعود قليلاً إلى الوراء فنلاحظ تاريخياً وجغرافياً أن:

١ــ إن الجزيرة العربية (شبه الجزيرة) هي مهد الجنس السامي. ففيها ظهر الاشوريون والعبرانيون والفينيقيون والبابليون[٧].

٢ــ إن الإسلام ظهر في هذه الجزيرة واتاح لها ان تتوحد وتنقاد لسلطة مركزية تحقق فتوحات امتدت لنصف العالم ووصلت إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا خلال نصف قرن من الزمن.

٣ ــ إنها مطبوعة بالحياة البدوية القبلية. سكانها كانوا في معظمهم من البدو الرحل وفي أقليتهم من المزارعين وأبناء المدن. ولكن غالباً ما كان نمط حياتهم مزيج من حياة البداوة وحياة الحضر. فحياة البداوة هي نمط من العيش يتكيف مع الوسط الذي يعيش فيه مثلما يتكيف نمط الحياة الصناعية مع الوسط الذي يعيش فيه في ولاية ديترويت أو مانشستر الاميركيتين مثلاً[٨].

ثانياً ــ طريق توحيد شبه الجزيرة العربية

وحدة الجزء الأكبر من الجزيرة العربية تحققت بفعل دين ورجل. الدين هو الإسلام الذي شهد حركة اصلاحية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب المولود سنة ١٦٩٦ رائد المدرسة الفقهية الإسلامية التي عرفت باسمه. والرجل هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل المولود سنة

١٨٨١ ابن شقيق سعود الكبير.

سنة ١٩٣٢ اعلنت المملكة العربية السعودية وكان ذلك نهاية رحلة طويلة من التضحية والآلام والدماء. وقد مرت هذه الرحلة التاريخية بثلاث مراحل:

١ . الثورة الوهابية السعودية الأولى بقيادة سعود الكبير تجتاح كامل الجزيرة العربية لتصل إلى سوريا ثم العراق : القمع المصري ١٨٠٤ . ١٨٣٣.

بدأت رحلة توحيد الجزيرة في القرن الثامن عشر. فقد تأمل محمد بن عبد الوهاب مستقبل الإسلام وانتفض لرؤية حالة الانحطاط التي يتخبط فيها المسلمون والتي واصلوا اليها نتيجة لسوء

---

٣. تاريخ العرب . فيليب حتي (عربي مترجم من الانكليزي) . ص ٢٩ طبعة سنة ,٢٧

٤. تاريخ العرب . فيليب حتي (عربي مترجم من الانكليزي) ص/ ٥١/ طبعة سنة ,٧٢

ممارسة السلاطين العثمانيين للحكم ولسوء تفكير العلماء المسلمين... فالإسلام فقد روحه الأصلية ولم يعد المسلمون يستهدون بالقرآن والسنة النبوية. فالمسلمون في معظمهم يخضعون لسلطة العثمانيين، والذين بقوا خارج هذه السلطة من سكان الصحراء جعلوا استقلالهم وسيلة للتقاتل فيما بينهم بدلاً من العمل على الخروج من ظلام الجهل والتخلف الذي يسبحون فيه.

على خطى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اعتبر الشيخ محمد بن عبد الوهاب ان المهمة العاجلة هي في توحيد قبائل البدو وتجميعهم برباط الدين كمثل عال. ولكن كيف؟ وقد ابتعد المسلمون عن الإسلام!

اعتبر محمد بن عبد الوهاب ان السبيل هو العودة إلى ينابيع الإسلام الاصيلة: الصلاة والصوم والزكاة، ينابيع وحدها تقرب المسلم المؤمن من الله، وكل الباقي دجل وخبث. كان يجب تحرير الإسلام من الوثنية والعودة إلى الينبوع: القرآن الكريم. وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يستهدي بتعاليم وأفكار ابن حنبل [٩]، وقد جعل في سيف محمد بن سعود آل سعود زوج ابنته حليفاً لحركته الإصلاحية الدينية. واصبحت العائلة السعودية قوية بزعامتها على البدو المساندين لها وبتعلقها بالمثل العليا لمدرسة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية الدينية فلعبت بقيادة سعود الكبير [١٠]. دوراً تاريخياً كبيراً في المحاولة الاولى لتوحيد الجزيرة العربية.

كيف جرى توحيد الجزيرة في المحاولة الأولى بعد الإسلام ؟

من نجد اندفع سعود الكبير إلى الحجاز فاستولى تباعاً وبسرعة بارقة على المدينة المنورة ثم الطائف ثم جدة ثم مكة بعد سلسلة من المعارك الحربية المظفرة. وكان له بدخوله مكة اثراً وهيبة كبيرة في نظر مواطنية. فجسد فيها المثال الحي لتعاليم مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فهدم قبور الأولياء والخلفاء المزخرفة والتي كان الناس قد أخذوا يتعبدونها مع يقظة جاهلية وثنية جديدة، كما هدم كل مزار ديني لان فيه وثنية تناقض تعاليم الإسلام ثم أعاد

---

١ . تأثير ابن حنبل سندرسه لاحقاً (الفصل الثالث . الجزء الأول) "أثر اكتشاف البترول على الحياة الدينية".

٢. سعود الكبير هو حفيد ابنة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. فقد تزوج جده محمد بن سعود ابنة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

للكعبة البساطة التي كانت عليها حين هدم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كل الأصنام فيها وكان ذلك سنة ١٨٠٤[11].

ومن هناك سار إلى عسير التي استسلمت له بدون مقاومة ثم إلى البحرين ثم انطلق من الجنوب باتجاه الشمال فاستولى على البصرة (العراق) ليصل حوران (سوريا). سنة ١٨١٢ تابعت حملة سعود الكبير طريقها إلى القسطنطينية فاجتازت كربلاء وأصبحت على مشارف حلب. وهنا تحركت المعادلات الدولية التي كانت تحرص على بقاء الرجل المريض قيد الحياة.

حركت المعادلات الدولية محمد علي نائب ملك مصر... وتحرك محمد علي سنة ١٨١٣ بأمر من السلطان التركي لقمع الحملة السعودية والتصدي لها. وسنة ١٨١٨ توصل الجيش المصري لسحق الحملة السعودية التي ارتبكت اعظم ارتباك بمقتل قائدها سعود الكبير. ففي الشرق القائد والبطل هو الذي يحرك الناس ليحركوا التاريخ وبدون قائد يملك وهج الأسطورة لا تتحرك الناس ولا يتحرك التاريخ. وهكذا بسقوط قائد الحملة وبطلها الذي كان أسطورة قومه ومحكمها فقدت الحملة زخمها... وأصبح الطريق أمام محمد علي سالكاً سنة ١٨١٩ إلى الجزيرة العربية فهدم الدرعية[12]. وأغرق في الدم الثورة السعودية الأولى التي انطلقت توحد الجزيرة العربية واجتازتها بعد توحيدها سالكة الطريق الذي يؤدي إلى الرجل المريض الذي جعل المسلمين يعانون من ضعفه ويبتعدون عن الإسلام الأصيل. وكان لفشل هذه المحاولة الأولى لتوحيد الجزيرة العربية أثراً سلبياً عليها. فأخذ المصريون الوصاية على الحج إلى مكة لما لمكة وللحج في قلوب المسلمين من مكانة. واستقر الانكليز نهائياً في عدن. وتنازل إمام اليمن عن الملك للسلطان العثماني. وانسحب المصريون والأتراك سنة ١٨٣٣ من الجزيرة العربية تاركينها مهدمة، مقسمة من جديد[13].

٢ ـ فشل المحاولة السعودية الثانية لاستعادة الحكم: السعوديون ضد آل الرشيد ١٨٩١.

---

٣ . عثمان بن بشر: طريق نجد . ص ١٢١ إلى ١٢٣ الجزء الأول . (عربي) ١٣٤٩ هـ.

١. الدرعية هي قلعة العائلة السعودية وكانت عاصمة نجد.

٢ . محمصاني . الأوضاع التشريعية في الدول العربية . ما ضيها وحاضرها ١٩٦٥ . عربي وانكليزي . ص ٣٨٢ (النسخة العربية).

بعد فشل المحاولة الأولى التي قمعها المصريون وهدموا عاصمة نجد. الدرعية، أصبحت الجزيرة العربية مقسمة كما يلي:

أ ـ نجد: وبدورها أصبحت مقسمة قسمين :

ـ القسم الشمالي تحت حكم آل الرشيد وعاصمته حائل.

ـ باقي الأجزاء تحت سلطة آل سعود وعاصمتهم أصبحت الرياض بعد هدم الدرعية.

ب ـ عسير: وكانت مستقلة وتحت سلطة احمد ادريسي الذي ثار على الوصاية العثمانية، فحرك العثمانيون إمام اليمن لقهره. ولكن عسير استعادت استقلالها بعد ذلك بمعونة الايطاليين[١٤].

ج ـ الحجاز: وكانت تحت حكم العائلة الهاشمية. وكان الحاكم هو الشريف حسين الذي تمتع بالحماية التركية ثم عزله الأتراك ونفوه إلى القسطنطينية. وفي سنة ١٩٠٨ اعادة الاتراك إلى حكم الحجاز.

د ـ وكانت باقي الأجزاء في أكثريتها تحت الحكم التركي الذي كان يغلف باستقلال شكلي. وجرت المحاولة الثانية لتوحيد الجزيرة المشتتة على هذا الشكل في القرن الثامن عشر:

كان تركي بن عبد الله آل سعود (١٨١٨ ـ ١٨٤٠) قد جمع السلطة واستقر في الرياض بعد تدمير الدرعية. وخلال حكمه استقر آل الرشيد في حائل وحكموا منها القسم الشمالي من نجد. ولم تكد ثورة السعوديين تنفجر على آل الرشيد حتى نشب خلاف داخلي بين أبناء فيصل بن تركي آل سعود مما اتاح لآل الرشيد فرصة اجتياح الرياض وهزم عبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي كان قد أخذ بزمام القيادة مع اخوته (١٨٩١) فلجأ عبد الرحمن بن فيصل آل سعود إلى الكويت مع ابنه عبد العزيز[١٥].

٣ ـ انتصار الثورة السعودية الثالثة بقيادة عبد العزيز: اتفاق ١٩٠٥ ـ ١٨٢٨.

---

١. محمصاني . الأوضاع التشريعية في الدول العربية ص ,٣٨٢

٢ . محمصاني . ص ,٣٨٣

منذ أن استفاق عبد العزيز في الكويت ووجد نفسه لاجئاً فيها مع والده عبد الرحمن وضع نصب عينيه سلوك درب توحيد وتحرير الجزيرة العربية. ولكن عبد العزيز أدرك ان التعلق بالقتال وحده لا يكفي بل لا بد من الحنكة والحكمة والدراية والاستفادة من عبر الماضي للوصول إلى هدفه. الخطوة الأولى كانت في استعادة نجد من يد آل الرشيد الذين كانوا تحت الحماية العثمانية... واستعاد عبد العزيز نجد بضربة قاسمة وصاعقة انخلعت لها القلوب وجعلت السلطان العثماني يعترف ويقر بسلطان عبد العزيز الشرعي على نجد، وبالمقابل وافق عبد العزيز على ان يقيم العثمانيون حامية عسكرية في كل من عنيزة وبريدة.

وبعد سنة، أخذ العثمانيون يخفضون قوات حامية قصيم ثم انتهوا بالانسحاب حين شعروا ان لا فائدة تجنى من بقائهم. وبنهاية سنة ١٩٠٥ أخلى العثمانيون حائل[١٦]. التي أصبحت فيما بعد تحت سلطة عبد العزيز سلطان نجد والاحساء وحائل.

سنة ١٩٠٨ استولت جماعة "تركيا الفتاة" على السلطة في تركيا. في العام التالي قامت بخلع السلطان عبد الحميد ووضعت برنامجاً اصلاحياً جذرياً وعينت حكاماً شباناً متحمسين في العراق وسوريا. وعينت الشريف حسين شريف مكة. هذا الأمير العربي هو هاشمي من سلالة الهاشميين الذين كان كبيرهم هاشم جد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)[١٧]. ودعمت بريطانيا مواقعها في هذه المنطقة، فاحتل اسطولها سنة ١٩٠٣ مرفأ الكويت ووقّعت بريطانيا معاهدة خاصة تتولى بموجبها حماية أمن الخليج[١٨].

وهكذا نشأ حول نجد الواقعة تحت سلطة عبد العزيز شريطان يهددانها ويطوقانها:

أ ـ اعادة تدعيم بل اعادة خلق المحميات التركية بفعل سياسة "تركيا الفتاة" الجديدة الاصلاحية.

---

٣ . عثمان بن بشر . تاريخ الحجاز . ص ١٥٥ . ٢٠٧ (عربي).

١ . H.st J.B Philiby _ Arabia_ London 1930_P.160.

٢ـ Georgec Ancel (La Question d, Orient),P.230.

ب ـ الوجود العسكري والسياسي الانكليزي المجاور. من الكويت إلى عمان على طول الخليج كونت رمال الصحراء منطقة معزولة وفقيرة معدمة: الاحساء[19]. في هذه الفترة

(١٩١١) كانت الاحساء تحت الإدارة التركية. هاجم عبد العزيز الاحساء حين شعر أن دورها قد جاء في رحلة توحيد الجزيرة، ولم يكد عبد العزيز يجتاح الاحساء حتى غادرها الأتراك فجاءت قبائلها تقدم الولاء لعبد العزيز الذي أصبح ملك نجد والاحساء وحائل. ولكن الإنكليز لم يتركوا أحلام عبد العزيز وشأنها حين جاء موعد القطاف! فلم تكد الإمبراطورية العثمانية تسقط خلال الحرب العالمية الأولى حتى أسرعت بريطانيا إلى زرع دويلات كان حكامها مناوئين لعبد العزيز وتطلعاته: الكويت، العراق، الأردن حيث نصب عبد الله الهاشمي على كرسي الحكم[20].

عسير، اليمن، عدن، حضرموت، عمان، مكة وكل جوانب الجزيرة باستثناء الاحساء

أصبحت بيد الإنكليز بعد الحرب العالمية الأولى. وحين قررت الجمعية الوطنية التركية في انقره إلغاء الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤، أعلن حسين (شريف مكة) نفسه خليفة المسلمين بدعم وعون بريطانيا.

وبحسه السياسي، أدرك عبد العزيز مخاطر وأثار استواء الشريف حسين الهاشمي على عرش الخلافة الإسلامية وهي المؤسسة الأولى في الإسلام التي بها أشعة دين ودنيا، وان من شأن استواء الشريف حسين على هذا العرش أن يضع حداً آجلاً إذا لم يكن عاجلاً لمسيرة عبد العزيز في تحرير وتوحيد الجزيرة. وهذا الحدث الخطير سيحول موقع عبد العزيز من الهجوم إلى الدفاع...

لم يعد عبد العزيز يملك حرية القرار بل أسرع يتحرك ويرسل قواته إلى الحجاز ومكة حيث كان الشريف حسين يعتمد على الإنكليز. حاصرت قوات عبد العزيز مكة حيث أصبحت

٣ـ في هذه المنطقة (الأحساء) تفجر النفط فيما بعد...

٤ـ Gerald de Guary: (Arabia and the future.) Fils de Hussein, Sherif de Mecque, qui etait nomme par les Turcs et qui les a abondonnes pour appyer etetre appuye par l Angleterre.

قوات الشريف حسين مجتمعة فيها بعد انسحابها من كل المواقع، فلم يعد امام الشريف حسين الا التنازل عن العرش لصالح ابنه علي. وتردد عبد العزيز... ماذا يفعل؟.

فلم يكن مطمئناً لموقف الإنكليز... ولكنه بعد تردد عاد فأمر قواته بدخول مكة حيث تنازل علي بدوره عن العرش. وغادر مكة بعد ان تركها في عهدة "الاخوان"[21]. وكان أول ما فعله جند عبد العزيز هو هدم مزخرفات المساجد وكل الأماكن التي أحيطت بقدسية تعتبرها مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قدسية مزيفة تناقض الدين الإسلامي وتدينها بالوثنية.

سنة ١٩٢٥ احتل الاخوان جدة ثم المدينة المنورة. وفي ٨ كانون الأول أعلن عبد العزيز ملكاً على الحجاز[22]. ثم أعلن بدوره دستور الحجاز.

بعد الحجاز[23]، تابع طريقه إلى اليمن ثم إلى عدن مروراً بأبها سنة ١٩٢٦... هنا تدخلت بريطانيا. فوجد عبد العزيز ان الفرصة اصبحت مناسبة لفتح الملف بكامله والتوصل إلى اتفاق كامل وشامل مع انكلترا يعالج كل المسائل العالقة[24].

وهكذا أبرم اتفاقاً تضمن المبادئ الآتية:

أ ـ معاهدة حسن جوار بين عبد العزيز من جهة وعبد الله ثم فيصل بن الحسين الهاشمي والتزام بعدم مهاجمة العراق أو الأردن.

ب ـ تنسحب القوات السعودية وتترك الامام يحيى على عرشه في اليمن بشروط:

ـ ان تتبع اليمن من الآن فصاعدا السياسة الخارجية التي تتبعها السعودية.

ـ بإمكان اليمنيين الانتساب إلى القوات السعودية (الاخوان).

١ـ قوات عبد العزيز كانت مكونة من القبائل البدوية التي تدين لقيادته بالولاء وتتبع تعليم مدرسة محمد بن عبد الوهاب وكانت تسمى الأخوان.

٢. أصبح عبد العزيز ملك نجد الحجاز أي ملك دولتين مختلفتين. فالوحدة لم تكن قد تحققت بعد... محمصاني . لأوضاع التشريعية في الدول العربية . ص٣٨٣ (عربي).

٣ ـ الحجاز تقع في الجهة الجنوبية للجزيرة العربية.

٤ . Laurence. (Les Sept piliers de la sagesse), P.45.

. بإمكان ائمة مدرسة محمد بن عبد الوهاب نشر تعاليمهم بحرية على كامل الاراضي اليمنية. كان ذلك نوع من الوصاية على اليمن.

ج ــ يخرج عبد العزيز من إطار اهتماماته حضرموت وعمان.

د ــ دبي ورأس الخيمة، أبو ظبي، الشارجة، عجمان، أم القيون[٢٥] وهي مجموعة إمارات لا تتعدى مساحتها ١٥ ألف كلم مربع وعدد سكانها ٨٠ ألف نسمة، هذه المجموعة تحت الحماية والوصاية الإنكليزية.

ه ــ اعتماد نفس مبدأ الوصاية والحماية على قطر[٢٦]

و ــ يحتفظ السعوديون بالحجاز وعسير وبحق إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة[٢٧]

سنة ١٩٣٠ نقل حسن إدريس منطقة عسير الواقعة تحت سلطته إلى السلطة السعودية.

وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٢ اصدر الملك عبد العزيز "أمرا ملكياً" يعلن ولادة المملكة العربية السعودية التي أصبحت تضم معظم أجزاء الجزيرة العربية وتوحد نجد والحجاز[٢٨].

وفي ٢٠ أيار ١٩٣٤ وقع الملك عبد العزيز معاهدة مع اليمن في الطائف كرست الخطوط العريضة لمبادئ اتفاقه مع بريطانيا، والتي بموجبها ينسحب من اليمن محتفظاً بتهامة ومعيداً إلى اليمن نجران[٢٩].

واكتشف البترول سنة ١٩٣٣ ولكن تسويقه لم يبدأ الا سنة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦[٣٠].

ثالثا ــ ملاحظات واستنتاجات.

ان الطريق الذي أدى إلى توحيد الجزء الاكبر من الجزيرة العربية يستدعي بعض

---

١. الإمارات التي أصبحت تكون الآن اتحاد الإمارات العربية

٢ . قطر مساحتها ٢٠٠٠ كلم مربع وعدد سكانها ٢٥ ألف نسمة.

٣ . Gerald et Gaury: (Arabia Phoenix) pp. 80 a 103

٤ . محمصاني المرجع السابق . ص ٣٨٤.

٥ . أصبح يحد المملكة العربية السعودية من الشمال العراق والأدرن ومن الشرق العراق والكويت والخليج العربي وقطر. ومن الجنوب اليمن عدن وحضرموت ومن الغرب البحر الأحمر وخليج العقبة.

٦. اكتشاف البترول سندرسه في الفصل الثاني من هذا الجزء الأول.

الملاحظات التي لابد من الوقوف عندها:

١ ـ لقد كانت رحلة التوحيد وطنية ودينية اذ ان القبائل التي سارت تحت قيادة السعوديين حملت السيف لتوحيد الجزيرة في يدها والايمان في عقلها وقلبها واندفعت بقوة معتقدات مدرسة محمد بن عبد الوهاب التي كانت تمثل بالنسبة لها نهضة الإسلام وعودته إلى اصوله الصحيحة.

٢ ـ آمن السعوديون بتعاليم ومبادئ مدرسة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية فكانت لهم قوة روحية...

وكانوا لها سيفاً يذود عن حياضها وعن وجودها وانتشارها فكانت مسيرة توحيد الجزيرة العربية بدوية بحد سيف القبائل التي سارت خلف عبد العزيز ودينية لانها آمنت بمبادئ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية الإسلامية.

والقوة العسكرية التي حققت هذا الانجاز التاريخي كانت قوة "الاخوان" وهم قبائل بدوية تعلقت بعبد العزيز كقائد وبمادئ محمد بن عبد الوهاب كطريق للعودة إلى الدين الصحيح.

٣ ـ دلت الحملة الأولى خلال القرن الثامن عشر والتي صار قمعها في بضع سنوات على يد المصريين بعد ان وحدت الجزيرة واجتاحت سوريا والعراق وسلكت طريق القسطنطينية كم كانت تربة الجزيرة مهيأة للتوحيد.

كانت هذه المرة الاولى التي تتوحد فيها الجزيرة العربية بعد الإسلام... ولكن الظروف الدولية لم تكن مهيأة ولا ناضجة بعد لهذه الحملة التاريخية فلاقت القمع على يد محمد علي وكان نجاح القمع مؤثراً لعدم الظروف الدولية.

فقد جاءت ربما الحملة الاولى قبل اوانها... ولم تراع توازن القوى الدولية. وهذا ما راعته ووقتته الحملة الثانية والأخيرة التي ظفرت بولادة المملكة العربية السعودية وكانت انتصاراً دبلوماسيا على قدر ما كان عسكرياً.

وكان سقوط الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الثانية فرصة تاريخية... ولكن امبراطورية العثمانيين إذ توارت عن خريطة الشرق الاوسط الا انها لم تترك فراغاً... بل تركت الامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط.

واستفاد عبد العزيز من دروس التاريخ وبحكمة وحنكة لم يلعب الكل للكل فيفقد أو يخاطر بالكل، بل رضخ للواقع الدولي الجديد في المنطقة ولعب هذا الواقع الجديد بدلاً من ان يلعب ضده ويتصدى له ويحاول ازالته. واستطاع بذلك ان يحقق الجزء الاكبر من الحلم الذي راود ابناء الجزيرة العربية في التحرر والوحدة. ولكنه اضطر من اجل الكثير ان يتخلى عن القليل فبقيت الكويت وقطر والبحرين والامارات خارج الوحدة.

واستفاد من عبر الحملة المصرية والتركية.

واحتفظ بوصاية على اليمن.

ثم جاء اكتشاف البترول وتسويقه مع اعلان ولادة المملكة الجديدة التي جسدت امل التحرير وحققت وحدة نجد والحجاز.

ودعم الحكم السعودي "الدين" بمبادئ مدرسة محمد بن عبد الوهاب الاصلاحية الإسلامية ودعم "الدنيا" بثروة البترول التي ساعدت على اللحاق بالعصر وتنظيم دولة قوية بجسد وحدة الجزيرة العربية بعد ان تفتتت الجزيرة وتقطعت اثر انتقال الخلافة الإسلامية إلى دمشق مع الأمويين.

وكان لاكتشاف البترول اثر هائلاً على هذه الدولة الجديدة في:

- الحياة الاجتماعية.
- الحياة السياسية.
- الحياة الاقتصادية.

وفي علاقتها بالعالم الخارجي الذي عاشت الجزيرة بعيدة وبمنأى عنه...

وقد رسم الحكم السعودي اطار النظام القانوني لاستثمار البترول بالتعاون مع الشركات الاميركية، ورسم بحكمته المخطط البعيد الذي انتهى بامتلاك الشركات صاحبة الامتياز تدريجياً بالوفاق معها مما لم يجرمه من متابعة اكتساب الخبرة والعلم المتوفر عندها!.

وكان الحكم السعودي بذلك يسير على طريق الواقعية والحكمة ضد تيار التطرف والغوغائية الذي اجتاح بعض مناطق الشرق الاوسط. وكان حريصاً على ان تطبق هذه السياسة على الصعيد البترولي بنوع خاص مما وفر للسعوديين خبرة واسعة في مضمار الصناعة البترولية.

الفصل الثاني

اكتشاف البترول في المملكة العربية السّعودية

"حتى تكون للمادة كل هذا السلطان يجب أن يكون لها فكر"

"غوستاف فلوبير"

اكتشف البترول في السعودية بعد زمن طويل من اكتشافه في إيران والعراق. في خريف ١٩٢٠[٣١] كان الميجور الإنكليزي هومز يقوم في البحرين لمصلحة شركة ملاحة بريطانية بأعمال

حفريات تنقيباً عن الماء... فاكتشف أمراً لم يكن يتوقعه وهو وجود طبقة عائمة من البترول تحت الأرض والبحرين لم تكن تبعد أكثر من ٢٢ كلم عن الاحساء الواقعة في الجزيرة العربية.

وتوجه هومز إلى أمير البحرين طالباً منه إعطاءه إمتياز استثمار هذا الاكتشاف. وبعد حصوله على الإمتياز تنازل عنه لقاء مبلغ زهيد لشركة أميركية هي "الغولف أويل كومباني"

(Gulf Oil Company)، **كانت تستثمر خلال سنة ١٩٢٥ اَباراً نفطية على شاطئ الخليج وبقي الأمر على هذا الحد.**

ولكن في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٣٠، شوهدت مجموعة من البدو غريبة المظهر تحط الرحال في الأحساء والهفوف ،ويبدو عليها الحرص الشديد على عدم إثارة الإنتباه لوجودها! وكانت هذه المجموعة بدوية في الظاهر، وأميركية في الوقع من خبراء التنقيب عن البترول

الذين جاؤوا يتحققون من وجود النفط في هذه المناطق... وأعطى الملك عبد العزيز تعليماته لحاكم الإحساء بأن يترك هؤلاء الرجال وشأنهم في العمل الذي يقومون به وأن لا يعكر صفوهم ويوفر لهم كل أسباب الإطمئنان.

كان البدويون المزيفون يقومون بسلسلة أعمال تنقيب أظهرت أن قشرة سميكة من النفط تمتد من القوقاز إلى الخليج مارة بإيران والعراق ممتدة تحت البحار وأن النفط الذي تحتويه هو من نوعية نادرة...

وضجت أوساط البورصة الغربية بالنبأ[٣٢]. خاصة وأن رجل أعمال أميركي هو المستر كرين كان قد زار الملك عبد العزيز حيث توافق على أن يرسل المستر كرين خبراء في التنفيب عن النفط لمعرفة ما إذا كانت أرض الجزيرة حبلى بهذا المعدن السائل الثمين. وجاءت نتيجة الأبحاث التي قام بها الخبير تويتشل لتؤكد وجود النفط في الاحساء.. وهكذا أصبح الأمر ثابتاً لا يقبل الجدل[٣٣]. وتسابق حينئذ إلى الرياض مندوبو الاحتكارات النفطية العظمى في العالم، الذين جاؤوا يعرضون على ملك السعودية شراء اَبار النفط.

وتوافد مندوبو:

- **الرويال دوتش** Royal Dutch
- **الشل** Shell
- **الستاندرد أويل** Standard Oil
- **مفوض الشعب السوفياتي للطاقة السائلة.**
- **وأميركيون وإنكليز وهولنديون وألمان من كبار رجال الأعمال وحتى أرمن ويابانيون.**

---

١ ـ Benoist _ Mechin: (Ibn Saoud) PP_ 309_ 310.

٢ ـ Benoist_ Mechin: (Ibn Saoud) pp. 309_310.

وكان غرضهم واحداً على إختلاف مصالحهم وجنسياتهم: شراء الأراضي التي ينبغ فيها النفط. ولكن الملك عبد العزيز رفض رفضاً قاطعاً بيع أي قطعة أرض عارضاً بالمقابل تأجير هذه الأراضي لمدة محدودة بشرط أن تعود المنشآت التي تقام لاستخراج النفط وتكريره للدولة عند انتهاء عقد التأجير.

ووقع إختيار الملك عبد العزيز على شركة أميركية صغيرة هي "الغولف أويل كومباني"

Guif Oil Company التي سبق لها أن أشترت من هومز الامتياز الذي حصل عليه من أمير البحرين.

لماذا شركة... أميركية ومتواضعة الحجم؟

إعتباران دفعا الملك لهذا الخيار:

ـ لأن الشركات الأميركية تتمتع بنصب وافر من الإستقلال تجاه حكومتها، مما يبقي الحقل الإقتصادي بمنأى عن تأثيرات السياسة التي تثير حساسية الملك الشديدة لإستقلال مملكته.

إن الولايات المتحدة الأميركية أبعد من غيرها عن السعودية. فليس لها وجود في منطقة الشرق الأوسط لا عسكري ولا سياسي، شأن باقي الدول الأوربية.

كيف كان النظام الدولي لإستثمار البترول؟

كيف كان إطاره القانوني؟

شبكة إحتكارية حصرية على شكل كارتل دولي كانت تضع يدها بشكل شبه حصري على التنقيب وإستخراج وتسويق النفط في العالم...

كيف نشأت وكيف تطورت وأي إطار قانوني لبست؟

لا نستطيع فهم النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية اذا لم نبدأ بفهم النظام الدولي المتخذ شكل الاحتكار والذي كان قائماً وقت إكتشاف البترول في السعودية.

كان البترول دائماً شأناً له طابع إحتكاري لعدة أسباب أهمها:

أ ـ ضخامة رؤوس الأموال التي تنفق على تنقيب غير مضمون النتائج.

ب ـ عدم المرونة الإقتصادية للطلب على النفط... أي أن الطلب غير مرتبط بقاعدة العرض والطلب بل هو ثابت أياً كان العرض.

جـ ـ عدم تكافؤ نفقات التنقيب مع الإكتشافات التي تسفر عنها مما يجعلها مغامرة إلا إذا اتفقت الشركات المتنافسة على حصر الغرم والغنم.

وكان لاكتشاف البترول في السعودية أثراً خطيراً على النظام الدولي الاحتكاري الذي كان يضع يده على نفط العالم. أدى هذا الاكتشاف لاضطراب الوضع الداخلي لهذا النظام الاحتكاري الدولي ولا سيما الذين كان نفط الشرق الأوسط من نصيبهم أي الإنكليز!

فقد كان من نتيجة اكتشاف النفط في السعودية على يد شركات أميركية نالت إمتياز التنقيب والاستخراج أن نشأ وضعاً جديداً أسقط من يد الإنكليز الاحتكار الحصري لنفط الشرق الأوسط وأدخل الأميركيين إلى حقول النفط إلى جانب الإنكليز...

فالنفط قد أكتشف في إيران ثم في العراق قبل مدة طويلة من إكتشافه في السعودية كما ذكرنا سابقاً. وكان النظام السياسي في العراق كما في إيران متأثراً بنفوذ بريطانيا التي كانت في أيام عظمتها وسطوتها. وهكذا كان الشرق الأوسط من نصيب انكلترا في الكارتل الاحتكاري البترولى الدولي حتى كان إكتشاف البترول في السعودية . في ذلك الوقت أي سنة ١٩٣٣ كانت الولايات المتحدة قد أخذت تخرج من عزلتها وتدخل المسرح السياسي الدولي كدولة عظمى... وفضل النظام السعودي التعامل مع هذه القوة العظمى الجديدة التي لم يكن لها وجود سياسي ولا عسكري في الشرق الأوسط... فكان منح الشركات الأميركية إمتيازاً بترولياً في الشرق الأوسط إختراقاً للحصار النفطي الذي ضربه الكارتل حول نفط الشرق الأوسط وخص المنطقة بإنكلترا... وأخذ الشق يتسع ليقلب كل المعادلات التي أقرها الكارتل واستقرت داخل المناطق المضروبة بالحصار...

فكيف نشأ الاحتكار الدولي للنفط وكيف تطور وكيف تقاسم العالم؟

أولاً ـ الكارتل الدولي الذي هيمن على النفط في العالم: من سان ريمو (١٩٢٠) إلى الأشناكاري Achnacarry **والـ** Group Agreement

ثم الخط الأحمر (١٩٢٨) Reh _Line

حتى سنة ١٩٠٩ كانت تهيمن على سوق النفط الأميركي شركات :

ـ الستاندرد أويل أوف نيو جيرسي Standard Oil OF New Jersey

ـ سوكوني موبيل أويل Socony Mobil Oil

ـ ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil OF California

ثم كبرت لتطل على السوق الأميركي شركتي "غولف اويل " و"تكساكو " Texaco **بنتيجة الاكتشافات المتتالية لآبار النفط في تكساس. وفي هذه الفترة كانت في السوق الأوروبي شركتان:**

ـ شل ترانسبورت أند تريدينغ كومباني Company Shell Transport and Trading

ـ الرويال دوتش Royal Dutch

وقد اندمجتا فيا بعد في شركة واحدة سنة ١٩٠٧.

وهكذا، عشية الحرب العالمية الأولى، كانت "سبع أخوات " تسيطر على أسواق النفط في العالم .ولكن داخل الأخوات السبع كانت كل مجموعة تسيطر على أسواقها المحلية... ثم ما لبثت أن ألفت هذه الأخوات السبع فيما بينها كارتل احتكاري يكرس قانونياً واقع إنفرادها دون سواها بالهيمنة على أسواق النفط.

وكانت حقول الشرق الأوسط من نصيب شركتين متفرعة إحداهما عن إحدى الأخوات السبع والأخرى من الأخوات السبع إصالة هما: ـ شل Shell

ـ الانكلو برسان Anglo_ persian **التي أسسها وليم دارسي لاستثمار حقول النفط الإيراني** من هو وليم دارسي هذا؟

هو رجل أعمال إنكليزي، اكتشف النفط في إيران. ومكافأة له على اكتشافه منحه الشاه إمتياز إستثمار النفط، وليتمكن من إستثمار هذا الإمتياز إسس برؤوس أموال إنكليزية "الانكلو برسان أويل كومباني" بعد ذلك استحصل السيد هنري داترلينغ رئيس مجلس إدارة الرويال دوتش على إمتياز إستثمار حقول نفط الموصل. وكانت الموصل الواقعة في العرق جزءاً من الامبراطورية العثانية لذلك أعطى هذا الإمتياز من قبل السلطان عبد الحميد العثماني وكان الواسطة هو كالوست غوليكييان الشهير في صفقات النفط والذي كان يستوفي ٥ ٪ عن كل صفقة حتى عرف باسم مستر خمسة بالمئة[٣٤].

وتأسست من أجل إستثمار هذا الإميتاز أيضاً شركة "تركيش بتروليومكومباني" Turkish Petrolum Company وساهمت "الانكلوبرسان أويل كومباني" (التي أسسها برؤوس أموال إنكليزية)، بنصف أسهم هذه الشركة وكذلك ساهم كالوست غولبيكيان بنصيب في الأسهم. وفي إطار هذا الهيكل القانوني وهذه الشركات أصبحت انكلترا واضعة يدها على بترول الشرق الأوسط الذي كان ينبع في إيران وفي العراق[٣٥].

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وافضت لتغييرات تاريخية من أهمها زوال الامبراطورية العثمانية وانتصار الحلفاء سنة ١٩١٨. ولكن ذلك لم يؤثر على الهيمنة الإنكليزية على بترول الشرق الأوسط، بل زاد منها ودعمها.

---

١ ـ R. HEWINS. (Mr Five Percent). حكاية كالوست غولبيكيان، وهو أرمني من ارزيرون، تركي الجنسية وابن أحد أهم مستوردي النفط الروسي. حامل شهادة في الهندسة من لندن كينج كوليج، مستشار اقتصادي ومالي لسفارتي تركيا في باريس وفي لندن.

وهو الذي خط بقلم أحمر الخط الأحمر البترولي على طول حدود الامبراطورية العثمانية في ١٩ آذار ١٩١٤.

٢ ـ A. Nouchi. (Lutte Petroiliere au Proche_ Orient) P.27

في ٢ نيسان ١٩٢٠ وقعت معاهدة سان ريمو[٣٦]. فأعطت فرنسا ٢٥ ٪ من أسهم "تركيش بتروليوم" Turkish Petroleum وهي أسهم كانت ملكاً لألمانيا، وبقيت بيد الإنكليز ٧٥ ٪ من أسهم الشركة[٣٧]. واستبعدت الولايات المتحدة الأميركية من تقاسم الثروة البترولية "عقاباً" لها على عدم دخولها الحرب ضد الامبراطورية العثمانية. وكرست معاهدة سان ريمو الجانب البترولي لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى على الامبراطورية العثمانية وعلى المانيا.

بعد ذلك بسنوات شهدت أسواق البترول ولادة احتكار نفطي دولي عرف باسم (As is) أو الأشناكاري Achnacarry والذي أبرم قانونياً في ١٧ أيلول ١٩٢٨[٣٨] عشية الأزمة الاقتصادية التي عصفت في الثلاثينات.

وشمل الكارتل الاحتكاري الشركات الثلاث الدولية الكبرى التي كانت تتنافس فيما بينها وتهيمن وحدها على سوق البترول في العالم.

وكان هدف الاتفاق وضع حد نهائي لمنافسة الاسعار "غير الضرورية والمكلفة" كما وصفتها الشركات البترولية الثلاث وهي:

ـ الأميركية: ستاندرد أويل أوف نيوجيرس Jersey Standard Oil of New

ـ الهولندية: الرويال دوتش ـ شل Royal Dutch- Shell

ـ الإنكليزية: الانكلو ايرانيان أويل كومباني Company Anglo- Iranian Oil والتي أصبحت فيما بعد البريتش بتروليوم British petroleum

---

٣ـ المادة التاسعة منها.

٤ ـ G. L enczowski: The Middle East in the world affair. Pp-92-93.

G.Anonnus: le (Arab awakening) p-10

٥ ـ (L anglo iraninan Oil Company) et les effets de la domination. Economie appliquee n l 1952,pp151-168.

وكانت هذه أول إطلالة أميركية على المسرح النفطي الدولي للشرق الأوسط بعد أن أقصت معاهدة سان ريمو سنة ١٩٢٠ الولايات المتحدة من ثروات الشرق الأوسط النفطية!

واتفاق "الاشناكاري" Achnacarry الاحتكاري أبرم بعد حرب أسعار شرسة نشبت بين "رويال دوتش شل" Royal Dutch- Shell "وستاندرد أويل أوف نيو جرسي"

Standard Oil of New Jersey على أسواق الهند وروسيا في وقت كان نصف الانتاج البترولي المتواضع يبقى بدون استهلاك. يتضمن اتفاق "الاشناكاري" أو الـ (As is) كما سمي[٣٩]. ثلاثة أقسام[٤٠].

القسم الأول:

يتضمن إعلاناً تمهيدياً يعالج المشكلة التي استعصت على صناعة البترول وهي الفيض في الانتاج، ويؤكد على الأثر السيء للمنافسة ويبرّر تدابير الرقابة ويرسم الخطوط العريضة للسياسة المشتركة في المستقبل.

القسم الثاني:

ويتضمن المبادئ التي تحكمت بأسواق النفط طوال سنوات وهي:

المبدأ الأول: توافق المشتركون بأن تكون النسبة المالية لحجم أعمالهم هي المقياس الحسابي لكل زيادة في المستقبل تطرأ على الاستهلاك.

المبدأ الثاني: وضع أي إنشاءات جديدة بتصرف "المجموعة" إذا لم تعد لازمة لتلبية الطلب.

المبدأ الثالث: الإلتزام بعدم إقامة إنشاءات جديدة غير ضرورية لتلبية الطلب.

المبدأ الرابع: الإقرار بفائدة تلبية الاستهلاك من منطقة الإنتاج الجغرافية.

---

٢ . وقع الاتفاق في قصر "الاشناكاري" Achnacarry في كورسيكا بتاريخ ٢٠ سبتمبر ,١٩٢٨

٣ ـ Fontaine,le petrole du Moyen Orient et les trusts Paris E.D.Les sept couleurs 1960 p-43 et Suites.

المبدأ الخامس: تخفيض الإنتاج في المناطق التي يفيض من استهلاكها أو تحويل هذا الفائض إلى أسواق أخرى بأسعار تنافسية.

المبدأ السادس: البحث عن أقصى التخفيضات والتسهيلات في النقل.

المبدأ السابع: إدانة أي تدبير من شأنه رفع الكلفة وبالتالي تخفيض الاستهلاك وذلك للمصلحة العامة كما للمصلحة صناعة النفط على حد سواء.

والمبدأ الأهم من هذه المبادئ السبع هو الأول. فهو بند احتكاري واضح يتضمن تقاسمّا للأسواق وحداً للمنافسة.

والمبدأ الأخير يتضمن أيضاً تقنيناً على المستوى الدولي لصناعة النفط.

القسم الثالث:

يتضمن تحيداً للبنود التي تتيح وضع المبادئ الواردة في القسم الثاني موضع التنفيذ، وبين هذه البنود ما هو في غاية الأهمية:

البند الأول: إقصاء السوق الأميركي من الاتفاق بحكم القوانين الأميركية التي تحظر الاتفاقات الاحتكارية.

البند الثاني: يحسب تسويق كل شركة فصلياً وذلك بغية تحديد حقوق كل طرف في كل بلد وعلى صعيد السوق الدولي.

البند الثالث: يحسب سعر النفط في كل منطقة من مناطق العالم إعتماداً على سعره في خليج المكسيك بغض النظر عن مصدره الحقيقي.

البند الرابع: تجمع في "تجمع" له رابط قانوني Pool، بواخر الشحن البترولية التي تزيد عن حاجة الاحتكار.

البند الخامس: بإمكان المساهمين تبادل المواد البترولية بغية توفير مصاريف النقل.

البند السادس: يوضع الفائض من الانتاج البترولي بتصرف المساهمين في الاحتكار بسعر أقل من السعر المعروض للأشخاص الثالثين.

ومن أجل حسن تنفيذ ومراقبة تطبيق بنود هذا الاتفاق، فقد لحظ العقد جمعية مؤلفة من ممثل عن كل من المساهمين الموقفين.

ولكن بدلاً من إنشاء هذا التنظيم الذي يصبح له طابع إداري أنشأت لجنتان: اللجنة الأولى محل إقامتها نيويورك ومهمتها مراقبة الانتاج وخاصة الصادر عن الولايات المتحدة التي كانت تؤمن وقتها ٧٠ ٪ من استهلاك النفط في العالم. واللجنة الثانية تقيم في لندن وتتولى تنسيق التدابير اللازمة لحسن سير العمل بين مختلف الأسواق الاستهلاكية الرئيسية.

وبامكاننا أن نلاحظ:

أ ـ إن إتفاق الاشناكاري Achnacarry الاحتكاري قد استبعد السوق الأميركي من هيمنته حتى لا يقع تحت طائلة التشريع الأميركي الذي يحظر الاتفاقات الاحتكارية (Sherman Act) سواء بالنسبة للأسواق الداخلية أم بالنسبة للتصدير.

ب ـ إن كارتل الاشنكاري الاحتكاري Achnacarry الموقع في ١٧ أيلول ١٩٢٨ بين شركة أميركية (نيو جيرسي) وشركتين إحداهما إنكليزية والثانية هولندية كان مستوحى من ″الخط الأحمر″ النفطي الذي خطه ووضعه موضع التنفيذ غولبيكيان وأحاط به حدود الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط. وكان ذلك في لندن في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨.

فما هو الخط الأحمر النفطي؟

في ١٩ آذار ١٩١٤ توافق الألمان والإنكليز على تقاسم ثروة العراق النفطية، وكان صلة الوصل هو كالوست غولبيكيان الأرمني (الشهير باسم مستر خمسة بالمئة) ووضع خطاً احمراً يفصل حدود وحقوق كل من الطرفين... وبعد الحرب العالمية الأولى ورثت إنكلترا التركة بكل حقوقها، ولكنها أعادت توزيع الثروات البترولية داخل الخط الأحمر من جديد وأعادت توزيع الحصص كذلك اتفاق الخط الأحمر توافقاً بين الشركات الموقعة والمكونة لهذا الاحتكار تقضي بالامتناع عن الاستحصال بالإنفراد على أي إمتياز نفطي داخل منطقة الخط الأحمر (الذي كان حدود الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط أي بلدان الشرق الأوسط التي كانت داخلة في الامبراطورية العثمانية) إذا لم تستحصل على الموافقة الإجماعية لباقي الأطراف المكونة للاحتكار.

وكانت الاطراف المكونة للاحتكار وتوزيع الحصص بينها كما يلي:

ـ الانكلو برسان كومباني (إنكليزية) Anglo persian Company **٧٥، ٢٣ ٪**

ـ الرويال دوتش شل (الهولندية) Royal Dutch_ S hell **٧٥ ، ٢٣ ٪**

ـ الشركة الفرنسية للبترول (فرنسية) La Compagnie Francaise des Petroles **٧٥، ٢٣٪**

ـ المجموعة الأميركية (أميركية) La N.E.D.C. **٧٥، ٢٣ ٪**

ـ كالوست غولبيكيان Gulbenkian **ـــــ ٥٪**

١٠٠٪.[١]

وكانت حصص المجموعة الأميركية N.E.D.C **التي تملك ٧٥، ٢٣ ٪**

من أسهم الكارتل مكونة وموزعة بينها كما يلي:

ـ ستاندرد أويل كومباني أوف نيوجرسي ٢٥ ٪

(Standard Oil Company of New Jersey)

ـ بان أميركان بتروليوم ترانسبورت كومباني ٦، ١٦ ٪

(Pan American Petroleum Transport Company)

ـ ستاندرد أويل كومباني أوف نيويورك ٢٥ ٪

(Standard Oil Company of New York)

ـ غولف ريفاينينغ كومباني ٦، ١٦ ٪

(Gulf Refining Company)

ـ اطلنطيك ريفاينينغ كومباني ٦، ١٦ ٪

(Atlantic Refining Company)

---

١ ـ G.Stocking (Middle East Oil) pp-43-62-63.

وهذه المجموعة من الشركات الأميركية كانت تكون المجموعة الأميركية داخل الكارتل والمسماة Near East. Development Corporation (N.E.D.C.) وهو احتكار أميركي نشأ في شباط ١٩٢٨ في ولاية ديلاوار Delaware في الولايات المتحدة الأميركية ثم تضاءل الجمع إلى شركتين فقط تقاسمتا الحصص بالتساوي وهما:

ـ ستاندرد أويل كومباني أوف نيو جيرسي Standard Oil Company of New Jersey

ـ والستاندرد أويل كومباني أوف نيويورك Standard Oil Company of New York التي أصبحت سنة ١٩٣١ سوكوني فاكيوم أويل كومباني Socony Vacuum Oil Company ثم أصبح أسمها موبيل أويل. Mobil Oil

هذا هو التجمع الاحتكاري الذي هيمن على التنقيب واستخراج وتسويق النفط في العالم وعرف باسم (Red Line Agreement) وباسم Group Agreement كانت فيه أربع شركات من أربع جنسيات... الإنكليزية، الأميركية (كانت مجموعة متحدة داخل الاحتكار)، الهولندية والفرنسية مع... كالوست غولبيكيان. ثم توسع تجمع الـ Group Agreement

مع الزمن فخرجت بعض الشركات الأميركية منه أو بالأحرى أخرجت لتدخل مكانها أو لتلتهمها شركات أكبر منها... وغيرت شركات أخرى أسماءها، وبقيت شركات صامدة أمام الأعاصير واستقر الاحتكار الدولي المهيمن على النفط في العالم مكوناً من سبع شركات سميت الأخوات السبع وهي:

١ ـ ستاندرد أويل أوف نيو جرسي: الأميركية Standard Oil of New Jersey

٢ ـ تيكساس أول (تيكساكو): الأميركية Texas Oil

٣ ـ سوكوني فاكيوم (موبيل أويل): الأميركية Socony Vacuum (MobilOil)

٤ ـ ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا: الأميركية Standard Oil of California

٥ ـ غولف ريفاينينغ كومباني: الأميركية Gulf Refining Company

٦ ـ رويال دوتش شل: إنكليزية هولندية Royal Dutch -Shell

٧ ـ بريتيش بتروليوم: إنكليزية British Petroleum (B.P)

وكان نفط العالم بيد هذا الكارتل بمعدل ٩٠ ٪ منه ويتقاسم حقول النفط في العالم تلك الحقول التي بعودتها لأصحابها تجمعت أيديهم وترابطت في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك) [٤٢].

وكان الشرق الأوسط من نصيب الشركات الإنكليزية في هذا الكارتل. وكانت الشركة الإنكليزية بريتيش بتروليوم هي الشركة الأم التي عنها تفرعت الشركات الإنكليزية التي استثمرت حقول النفط في الشرق الأوسط، أي في العراق وإيران، فأخذت هذه الشركات اسم الشركة الأم B.P. وأحياناً أخرى غيرت لتأخذ أسماء وطنية في العراق وفي إيران.

وكانت أول عاصفة تهب على هذا المستنقع المستقر هي التأميمات التي حصلت في إيران سنة ١٩٥١ بحيث أعادت النظر في الترتيبات التي أقامتها الشركات الإنكليزية النفطية المتفرعة من الـ B.P. ولكن بعد عودة الشاه إلى الحكم أثر الانقلاب على مصدّق ما لبث أن تقضاءل وجود وهيمنة شركة الـ B.P. الإنكليزية فاختلطت بمساهمة إيرانية عن طريق تأسيس شركة مختلطة أكثرية أسهمها إيرانية.

في العراق، وبعد سقوط عرش فيصل الهاشمي في ١٤ تموز ١٩٥٨ أخذت التأميمات تتوالى إلى أن انتهت بحلول الشركات العراقية النفطية التي تملكها الدولة محل الـ B.P. الإنكليزية

ثانياً . الهيمنة الإنكليزية على نفط الشرق الأوسط تمزقها الشركات الأميركية عند اكتشاف النفط في السعودية

١ـ الهيمنة الإنكليزية على نفط الشرق الأوسط [٤٣].

طوق كارتل الـ (Group Agreement) الذي أصبح مكوناً من سبع أخوات والذي كانت انظمته وعقوده قد أبرمت بين أعضائه منذ ١٩٢٨، طوق هذا الكارتل حقول نفط الشرق الأوسط تطويقاً سياسياً واقتصادياً واحتكارياً متيناً وجعلها من نصيب انكلترا.

---

١ ـ (Petroleurr Service) Mai 1973, P-168.(Petroleum informations), 30 Mars. 5 Fevrier 1973.

٢ ـ (Le petrole du Moyen Orient et les Trusts) Fontaine PP 43 et suite.

وفي ألوان خريطة هذا الكارتل للعالم كان لون نفط الشرق الأوسط إنكليزياً، وكان هذا اللون جزءاً من توازن بين قوى هذا الكارتل بحيث إذا طرأ عليه خلل، أختل التوازن في كل المناطق. من هنا كان الحرص على حصار نفط الشرق الأوسط وإبقائه تحت يد إنكلترا حرصاً مزدوجاً إنكليزياً من جهة ومن كل أطراف الكارتل المتعدد الجنسيات من جهة أخرى...

وحتى لا يترك الإنكليز باب الرياح والمفاجآت مفتوحاً فقد توصلوا إلى اتفاق صريح مع الشركات الأميركية من الأخوات بأن لا تتدخل في شؤون الشرق الأوسط النفطية. ولمزيد من الإطمئنان ووضعاً لهذا الاتفاق موضع التنفيذ تمكنت وزارة الخارجية الإنكليزية من الاستحصال من مشايخ وامراء الخليج على تعهد بعدم منح أي إمتياز بترولي لأي شركة غير إنكليزية وحتى لأي حكومة غير إنكلترا [٤٤].

وحدة الملك عبد العزيز، الذي كان يحكم ″صحراء خالية من الخيرات″، كما جاء في تقارير خبراء الخارجية الإنكليزية [٤٥]. بقي خارج هذه المفاوضات والإلتزامات والتعهدات التي أسفرت عنها.

إذن فقد توصل الإنكليز إلى وفاق في العلاقات مع الشركات الأميركية، فأقفلوا أول باب يمكن أن تهب منه الرياح...

ثم اتفقوا مع أصحاب الأرض من الأمراء العرب على أن تبقى العلاقة محصورة بهم...

فاقفلوا الباب الثاني...

وبقيت نوافذ مفتوحة رغم ذلك للرياح، بقيت نافذة أوروبا!

والإنكليز كانوا يخشون إذا اقفلوا الباب أن تأتي الرياح من النافذة!

وتمكنوا من إقفال النافذة الأوروبية بجدهم ومثابرتهم!

---

١ ـ A. Noushi p.42 تعهد أمير الكويت بعدم منح أي امتياز نفطي إلا لشركة انكليزية.

٢ ـ Documents du British Foreign Policy 1919-1939, first series. VI IV, Cable 371- 6342 P-7 et suite.

كيف؟ كانت النافذة الأوروبية في يد الشركات الفرنسية والهولندية من الأخوات السبع.

توصلت الحكومة الإنكليزية إلى إتفاق مبدئي مع الحكومتين الفرنسية والهولندية يقضي بأن تمتنع القوى التي كان من نصيبها تقاسم الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى عن القيام منفردة بأي عمليات تنقيب عن النفط أو متابعة أو تطوير أي عمليات تنقيب سابقة بدأت قبل ذلك، ولا حتى متابعة استخراج نفط تم اكتشافه إلا إذا توصل كافة الأطراف إلى اتفاق على ذلك.

ويشمل هذا الاتفاق مساحة منطقة محددة الجوانب، وعرفت الحدود باسم Red Tipe أي ″خط الأنابيب الأحمر″ وهو يتوافق تقريباً مع حدود الامبراطورية العثمانية المنهارة وهي المناطق التي كانت داخلة في الخط الأحمر النفطي.

كانت السعودية وسوريا والعراق وإيران وفلسطين والاردن واقعة ضمن هذا المحيط.

وكانت الشركات التي تجوب هذا المحيط كلها إنكليزية، أكثرية أسهمها بيد مساهمين إنكليز وأقليتها بيد أبناء المناطق الواقعة فيها حقول النفط، وكانت هذه الشركات هي التي تتولى حراسة نفوذ الكارتل وانظمته داخل مناطقها[٤٦]. ولكن الكارتل كان هو الذي يحدد للشركات الإنكليزية أسعار النفط وكمية الانتاج.

ولم يكن من حق أي طرف من أطراف الكارتل أن ينفرد بتحديد الأسعار أو الكميات المنتجة إلا بموافقة الكارتل الاجماعية[٤٧].

٢ ـ أول خرق لأنظمة الكارتل: ردة فعل الكارتل.

وحصلت مفاجأة لم تكن في الحساب!

---

١ ـ J.Herwets pp- 161-176 (The Red Line Agrement and the Turkish Petroleum Company) July 28: 1928.

٢ ـ أي الكارتل الذي ولد من اتفاقات سان ريمو سنة ١٩٢٠ ثم تطور إلى اتفاق الاشناكاري Achnacarry أي الـ Group Agreement الواقع داخل الخط الأحمر النفطي وقد أصبح هذا الكارتل مكوناً من سبع شركات هي الأخوات السبع.

ثمة امتياز أعطي لشركة أميركية في المنطقة ″المحرمة″ على الشركات الأميركية...

كان الذي أعطى الإمتياز هو الملك عبد العزيز والشركة التي حصلت على الإمتياز هي ″الغولف أويل كومباني″ Gulf Oil Company التي لم تكن من الأخوات السبع ولا كانت طرفاً في الكارتل...

فكان خرقاً مزدوجاً... إذ دخلت شركة أميركية المنطقة المحرمة على الشركات الأميركية وخرقاً ثانياً إذ إن التي خرقتها هي شركة أميركية غريبة عن كارتل الأخوات السبع...

حين علم الكارتل بهذا الحدث أسرعت الشركات الإنكليزية تتخذ سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من النتائج المترتبة على هذا ″الخرق″ لمناطقها المحرمة! وأجبرت شركة ″الغولف أويل″Gulf Oil على الإنضمام للكارتل أو (Group Agreement) الذي ولد سنة ١٩٢٨ والخضوع لأنظمته وقيوده...

وطلبت ″الغولف أويل″ من المجلس الأعلى للكارتل الترخيص لها بزيادة انتاج آبار الأحساء التي حصلت على إمتياز إستخراج نفطها من الملك عبد العزيز، فكان رفض المجلس الأعلى للكارتل قاطعاً.

لماذا؟

لأن الإنكليز الذي كانوا وراء قرار الرفض لم يكونوا راغبين في فتح الأبواب أمام المنافسة التي ستؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية... فزيادة الانتاج تؤدي لزيادة العرض وإذا أصبح العرض أكثر من الطلب انخفضت الأسعار!

وهذا ما كان الإنكليز يرفضونه...

وهذا كان يعني قلة استثمار ثروات بلاد هي بأمس الحاجة إليها وبأمس الحاجة لا ستثمارها لأقصى حد ممكن...

كانت هذه السياسية تؤدي لخنق النفط السعودي.

٣ ـ "الستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا Standard Oil Com pany of California من خارج كارتل الاشناكاري (Group Agreement) تشتري الإمتياز من "الغولف أويل" Gutf Oil ـ خرق حصار الهيمنة الإنكليزية على نفط الشرق الأوسط.

نجحت الشركات الإنكليزية بتضييق الخناق على "الغولف ويل" Oil Gulf فشلت حركتها ولم تستطع أن تغطي مصاريفها... وأصبحت عاجزة عن استثمار حقول نفط الإحساء فتنازلت عن إمتيازها بموافقة الحكومة السعودية لشركة "بحرين أويل أوف كاليفورنيا" Oil of California Bahrein التي لم تكن هي الأخرى منتسبة لأسرة كارتل الاشنكاري الذي ولد سنة ١٩٢٨.

وكانت "البحرين أويل أوف كاليفورنيا" Bahrein Oil of California مملوكة ومتفرعة من "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" fornia Standard Oil of Cali وقد تأسست "البحرين أويل أوف كاليفورنيا" fornia Bahrein Oil of Cali في ظل قوانين كندا وكانت كندية الجنسية ومسجلة في سجل الشركات في كندا، وما ذلك إلا غطاء لجأت إليه شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا"

Standard Oil of California الأميركية تحاشياً للاصطدام بالحظر المفروض على الشركات غير الإنكليزية إلتزم به امراء ومشايخ المنطقة والذي بمقتضاه لا يعطون امتيازات بترولية إلا لشركات إنكليزية... وكان اصطدام شركة كندية بهذا الحظر أهون من إصطدام شركة أميركية به، لأن كندا جزء من الكمنولث."[٤٨].

ولكن الستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California عادت ففضلت إسقاط الحجاب وكشف وجهها وقررت خوض المعركة سافرة بدون غطاء شركة "بحرين أويل أوف كاليفورنيا" California Bahrein Oil of فأخذت الامتياز[٤٩]. بيدها ونزلت إلى ساحة المعركة.

١ ـ G. Stocking p-74 et B Schwadran p- 1373

١ ـ يغطي الامتياز السعودية. وحدود حق التنقيب والاستثمار هي:غرباً سلسلة التلال الرملية المسماة (Ad-Dhana) وشرقاً حدود العراق والمنطقة المحايدة وجنوباً الربع الخالي. ومدة الامتياز ستون عاماً وفي سنة ١٩٣٩ جرى توسيع نطاق المنطقة المشمولة بالامتياز وتحديد أجله لـ ٦٦ عاماً وبلغت المساحة الاجمالية التي يغطيها الامتياز ١٢٠٠٠٠٠ لكم مربع أي ما يعادل نصف المنطقة الشرقية.

وأعطي الامتياز الصادر عن حكومة المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٣ لشركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (Standard Oil of California) الحق بالتنقيب والاستخراج والتصفية وبيع وتصدير النفط.[٥٠]

وكان استحصال "الستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" هو الخرق الثاني للهيمنة الإنكليزية وهو خرق بدأ يمزق الشبكة بكاملها ليصبح شرخاً عريضاً تداعت له أساسات البناء...

"فالستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" كانت قوية وكانت تعرف حدة المعركة التي تنتظرها...

وقامت بحركة التفاف على أخصامها وهي متحررة من أنظمتهم وقيودهم لأنها تنتسب إلى أسرتها برابطة "نسب" وكانت حركة الإلتفاف هي في رفع الانتاج إلى حده الأقصى وتخفيض الأسعار إلى حدها الأدنى متجاوزة الحظر ثم الصراخ والعويل الذي اخذ يطلقه مدراء "الانكلو ايرانيان" (Anglo- Iranian) في إيران و "الايراك بتروليوم" (Irak Pet roleum) في العراق...

وامتنعت من تلقاء نفسها عن مزيد من التنقيب في الأحساء لتنصرف إلى إستثمار الحقول المكتشفة إلى أقصى حد واتجهت بتسويقها إلى الشرق الأقصى منصرفة عن أوروبا كي لا تتضارب مصالحها مع شركات أميركية كبرى غيرها تبيع البترول للسوق الأوروبي[٥١].

٤ـ ولادة الارامكو سنة ١٩٣٣ (من خارج الكارتل): مباشرة الاستخراج والتسويق

سنة ١٩٣٣ كانت الـ "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" Standard California Oil of والـ "تيكساس أويل" Texas Oil تملك كل منهما شبكة تسويق للنفط في الهند. فاتفقتا على تأسيس شركة جديدة "كاليفورنيا أرابيان ستاندار أويل كومباني" California Arabian Standar Oil Com

---

٢ ـ G. Stocking صفحة ٧٨ـ ٢٢٩ـ وقع عقد الامتياز عن شركة ستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا Standard Oil Company of California لويد هاميلتون وعن الحكومة السعودية الشيخ بعد الله سليمان وزير المال في المملكة العربية السعودية وصدق الملك عبد العزيز على عقد الامتياز بمرسوم ملكي يحمل الرقم ١١٥٥ تاريخ ٥ تموز ١٩٣٣

(Standard Oil Company of California) (annual report) 1936

(pany والمعروفة باسم .C.A.S.O.C) وغيرت اسمها سنة ١٩٤٤ ليصبح ″ارابيان أميركان أويل كومباني″ (Arabian American Oil Company) والمعروفة باسم (ARAMCO) ارامكو[٢].

سنة ١٩٣٣[٣]. أخذت الأرامكو (التي كانت ما تزال معروفة باسم .C.A.S.O.C بيدها إستثمار آبار نفط الاحساء ولم تتردد في خوض المعركة مع منافسيها الإنكليز ثم امتدت المنافسة واتسعت لتصبح على أشدها في أسواق آسيا النفطية بينها وبين ″الانكلو ـ ايرانيان″ (Anglo Iranian) وبينها وبين ″الشل″ (Shell)

كان الانتاج ١٧٤٠٠٠ طن فرفعته إلى ٦٤٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣٦ ثم إلى ١١٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣٧ والى ٣١٠٠ ٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨.

لم يكن عهد الازدهار قد أقبل ولكن هذه الأرقام كانت تعلن تباشيره وتباشير الثروة المقبلة على السعودية وعلى الارامكو[٤].

٥ ـ التزاحم بين الشركات الأميركية ذاتها: سقوط مجموعة الخط الأحمر سنة ١٩٤٦.

وأخذ حجم الارامكو يكبر وأخذت تلقي بالانتاج الهائل الذي ينبع من آبارها الغنية في السوق بما يغرق الشركات الإنكليزية بل وحتى الأميركية المنتسبة لأسرة كارتل الاشناكاري Achnacarry وكل واحد من هذه الشركات كانت لها مكانتها وقوتها أمثال ″الستاندرد أويل أوف نيو جرسي″

Standar Oil Of New Jersey و ″سوكوني فاكيوم أويل كومباني″ Socony Vacuum Oil Company اللتان كانتا تحصدان النسبة الكبرى من حصيلة أرباح تصدير النفط الأميركي...

---

١ ـ سجلت الـ ″.C.A.S.O.C″ ولاية ديلاور في الولايات المتحدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ برأسمال قدره ٧٠٠ ألف دولار. وكانت مملوكة من الستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California ثم اشترت ″تكساس أويل كومباني″ ٥٠٪ من أسهم الشركة .C.A.S.O بمبلغ ٢١ مليون دولار.

٢ ـ عام ١٩٣٣ظهر البترول للمرة الأولى في منطقة الدمام. وبالتالي بدأت الاكتشافات تتوالى وبدأ الانتاج يعرف انطلاقه خيالية. ومع أن اكتشاف حصل عام ١٩٣٣ الا أن الاستثمار التجاري بدأ عام ١٩٣٦،

٣ ـ أرقام منشورة في وثائق الارامكو.

فإذا بالشركات الأميركية النفطية الكبرى تصطدم وتسبب الأذى لبعضها في اسواق العالم، و هكذا وصفوا الحرب التي نشبت بينهم حين رفعوا الصوت مستغيثين.

واستبد القلق بالإنكليز... فحتى الشركات الأميركية المنتسبة معهم إلى أسرة الاشناكاري Achnacarry الاحتكارية التي تكونت سنة ١٩٢٨، حتى هؤلاء أعلموا رفاقهم الإنكليز (الاي. بي. سي) .I.P.C بأنهم يعتبرون الخط الأحمر Red Line النفطي الذي يحرم التجول في حقول نفط الشرق الأوسط على الشركات الأميركية، يعتبرونه قد سقط وأنهم يستعيدون حرية تحركهم في المملكة العربية السعودية، ونشب بسبب ذلك نزاع قانوني بين الشركات[٥٥]. وأتضح أن الخرق الأميركي لشبكة الهيمنة الإنلكيزية على نفط الشرق الأوسط قد وصل الآن إلى تمزيق الشبكة بكاملها... وإن أثره على وضع أنكلترا يبدو مدمراً... فما هو مصير الشركتين الإنكليزيتين ″الانكلو ايرانيان″ (Anglo- Iranian) و ″أيراك بتروليوم″ (Irak Petrlrum) أمام الدفق الجديد الذي تلقي الارامكو به في أسواق العالم؟

٦ ـ تدخل وزارة الخارجية الأميركية للتوفيق بين الشركات الأميركية.

وعلى حافة الاصطدام بين الشركات الإنكليزية النفطية والشركات الأميركية النفطية وحتى بين الشركات الأميركية ذاتها أسرعت وزارة الخارجية الأميركية تتدخل لتضح صيغة توفق بين المصالح المتضاربة.

وتدارك رجالات الارامكو بحكمة أن إمكانياتهم وحدها غير قادرة على استثمار ثروات آبار النفط السعودية الخيالية.

وهكذا وافقت الشركتين المكونتين للارامكو في ٧ كانون الأول ١٩٤٦: ″الستاندرد أويل اوف كاليفورنيا″(Standard Oil of California) و ″التكساس اويل ″تيكساكو) (Texaco) Texas Oil على قبول دخول شركتين اميركيتين أخرتين إلى الارامكو بنسبة ٤٠٪ من الاسهم: ″الستاندرد أويل

٤ ـ عرض النزاع القانوني أمام المحكمة العليا الانكليزية ولكن مصالحة تم التوصل اليها قبل أن تبت المحكمة بالنزاع. :G.Stocking Middie East- OIL p- 106.

اوف نيو جرسي" (Standard Oil of New Jersey) و "السوكوني فاكيوم (موبيل اويل) "[٥٦].
(Mobil Oil) Socony Vacuum وهكذا اصبحت الارامكو مكونة من اربع شركات اميركية[٥٧]. وهكذا اصبح التكتل النفطي البترولي العربي الاميركي يضم اقوى المجموعات المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة: روكفلر Rockfeller، ومورغان Morgan، ملون Mellon واستعان بنخبة متفوقة من الفنيين الذين يملكون الخبرة الانسانية المتفوقة ووضعوها في خدمة اقتصاد وصناعة النفط السعودي.

٧ . يالطا بترولية سنة ١٩٤٩

لم يكن تدخل وزارة الخارجية الاميركية لمعالجة أمر المزاحمة التي نشبت بين الشركات الاميركي فحسب، وانما أيضا لمعالجة نتائج انهيار الهيمنة الانكليزية على نفط الشرق الاوسط على يد شركة الارامكو الاميركية[٥٨].

في كانون الأول ١٩٤٩ كانت مشكلة الشركات الأميركية قد حلت بانضمام شركتين من أكبر شركات النفط الأميركية للأرامكو A.R.A.M.Co واللتان كان لنشاط هذه الأخيرة أثرا مدمراً هائلاً عليهما.وفي اليوم نفسه تم ايجاد حل للأزمة النفطية مع بريطانيا..

كانت بريطانيا تتربع على عرش النفط في الشرق الاوسط وكان الحل بأن تفسح مكانا على العرش للولايات المتحدة بحيث يتربع الاثنان معاً دون ان يزيح احدهما الآخر.

---

٢. نصف أسهم مجموعة الشركات الأميركية (Near East Development C orporation) كانت بيد "ستاندرد أويل كومباني (Standard Oil Company of New York) التي أصبحت سنة ١٩٣١ "سوكوني فاكيوم كومباني" (Socony Vacuum Company) ثم "موبيل أويل كومباني" (Mobil Oil OF Company) .

٣ . لم يوقع الاتفاق إلا في ٢ كانون الأول ١٩٤٨ ودفع ثمن الـ ٤٠% . ٥٠٠ مليون دولار وأصبحت الارامكو بعد توقيع الاتفاق مكونة من :

- "الستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" ٣٠% Standard Oil California
- "التكساس أويل (تكساكو) ٣٠% (Texas Oil (Texaco
- "ستاندرد أويل اوف نيو جرسي" ٣٠% Standard Oil of New Jersey
- "السوكوني فاكيوم (موبيل أويل)" ١٠% (Socony Vacuum (Mobil Oil.

١ . كان مجلس إجرة الارامكو مؤلفاً من الرئيس المستر مور . نائب الرئيس: فلويد أوهليغر . المدير العام: جيمس ماك بيرسون (وثائق الارامكو).

كان الحل ابتكارا مبدعاً: تعايش انكليزي اميركي على عرش نفط الشرق الاوسط وتكرس ذلك الوفاق الدولي بأول صفقة بترولية ضخمة... فقد اشترت "الستاندرد أويل اوف نيو جرسي" Of New Jersey Standard Oil و"السوكوني فاكيوم" Socony Vacuum من البحرية البريطانية لمدة عشرين عاماً ٤٠٪ من منتوج الحقول العائدة "للانكلو ايرانيان" (Anglo Iranian) التي كانت البحرين الانكليزية تملك ٥١٪ من اسهمها.

وكانت "الستاندرد اويل أوف ينو جيرسي" Jersey Standard Oil of New و "السوكوني فالكيوم" تملكان من قبل ٥، ٢٣٪ من اسهم "ايراك بتروليوم" (Irak Petroleum) الـ I.P.C.[٥٩]. فامتد نشاطهما لكل الشرق الاوسط... وكان درساً قاسياً لبريطانيا... فالشركات الاميركية تنفرد ببعض المناطق، وتشاركها بالنسبة لمناطق أخرى[٦٠].

ووقع اتفاق بين لندن وواشنطن يقسم الشرق الاوسط إلى منطقتين:

ـ منطقة خاضعة للنفوذ النفطي الانكليزي وتشمل العراق وايران.

ـ منطقة خاضعة للنفوذ النفطي الاميركي وتشمل كامل المملكة العربية السعودية[٦١].

ثالثاً: "الحرب" النفطية تستأنف من جديد[٦٢] على نفط السعودية.

وبقيت بريطانيا قوية نفطياً في الشرق الاوسط برغم "اليالطا النفطية" التي قسمت المنطقة بين بريطانيا وأميركا. فقد كانت تملك اكثرية اسهم "ايراك بتروليوم" (Irak Petroleum) و "الانكلوا إيرانيات" (Anglo- Iranian) ومعتمدة على هذين الموقعين وعلى شبكة خطوط الانابيب العراقية

---

٢. بموجب اتفاق الـ Group Agreement العائد للخط الأحمر البترولي والموقع سنة ١٩٢٨ وقد دخلت "الستاندرد أويل أوف نيو جرسي" Standard Oil of New Jerse و "السوكوني فاكيوم" Socony Vacuum في "الايراك بتروليوم" الـ N.E.D.C المنتمية إلى الأخوات السبع مع الشركات المتفرعة عنها.

٣ـ G. Stocking: (Middle East Oil) P.106 arrangement conclu entre compagnie britannique et compagnie americaine.

١ ـ (petrole Arabe: Une revolution), Camille Yakan (Ed Arabia, Geneve) PP.70 a 85.

٢ ـ Daniel Durand: (La Politiqua Petroliere international) P. 46 et suite.

الفلسطينية، فان منطقة النفوذ البريطاني وان كانت قد انحسرت الا انها بقيت ممتدة من كركوك إلى حيفا ومن بغداد إلى طهران.

وبرغم "معاهدة السلام النفطية" الموقعة بين بريطانيا والولايات المتحدة، الا أن السياسة النفطية بين أميركا وبريطانيا بقيت سياسة مواجهة ومجابهة وكانت احداهما نقيض الاخرى.

فالسياسة النفطية الأميركية كانت قائمة على حفظ مخزون النفط الاميركي... فهذا النفط قد غذى العالم خال الحربين العالميتين وكانت تباشير ازمة ١٩٤٧ نذيراً... فالمخزون النفطي الأميركي كبير ولكنه بالنتيجة ينفذ. والطريقة العملية لحفظه هي في اغراق الاسواق الاوروبية بالنفط السعودي باسعار متدنية وأقل بكثير من اسعار النفط الاميركي الذي تصدره الشركات الأميركية للخارج مما يجعل عملية العرض والطلب بحد ذاتها تقفل الابواب على النفط الأميركي

وتتركه مخزوناً تحت الأرض الأميركية لوقت الحاجة لينافسه بترول مستخرج من اراضي السعودية على يد شركات نفطية أميركية.

بينما السياسة الانكليزية كانت نقيض ذلك. فانكلترا كانت تريد حفظ بترول الشرق الاوسط الذي تضع يدها عليه وترك الاسواق النفطية تستهلك النفط المستخرج من غير الشرق الاوسط... أي النفط الأميركي، لان نفط بولونيا كان قد اصبح في يد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية؛ اما البترول الذي تستخرجه الشركة الانكليزية الهولندية من العالم فقد كانت تمتصه اسواق اسيا، بكامله. وكانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون سعر النفط العراقي اعلى بقليل من سعر النفط الاميركي ووضعت حداً أعلى لكمية الاستخراج في العراق وكان الرقم الذي مثله هذا الحد الاعلى متواضعاً جداً ٤٧٠٠٠٠٠ طن سنوياً وحظرت قطعياً اعمال التنقيب. هذه السياسة النفطية الانكليزية كانت تسير بأمان حتى فاجأها خرق الحرم من الشركات الاميركية ودخولها منطقة الشرق الاوسط حين اكتشف النفط في السعودية، فانهارت هذه السياسة تدريجياً.

١ــ وصاية انكليزية على شركات النفط الأميركية ١٩٤٦.

ولم تقبل السياسة النفطية الانكليزية أن تسلم بالهزيمة، أو بنصف الهزيمة! فقد بقيت متمسكة بأن تملي اسعار النفط، ووجد الانكليز ان هذا الهدف يمكن بلوغه بوسيلة اخرى.

لقد اختارت ان تخوض معركة املاء الاسعار مع النفط الاتي من الظهران في السعودية لان هذا النفط هو الذي ادى الى افلات قبضة انكلترا عن نفط الشرق الاوسط وتحكمها باسعار النفط في العالم.

كيف جرت المعركة؟

كان النفط السعودي الآتي من الظهران يمر بطريق بحري طويل حتى يصل الى الاسواق الاوروبية المستهلكة... كان يجب أن يدور حول الجزيرة العربية بكاملها ليصل البحر الاحمر ثم يجتاز قناة السويس وهو طريق طوله ٤٧٠٠ كيلومتر ولم تكن الارامكو A.R.A.M.C.O تملك وسائل النقل البحري، بينما كانت البحرية الانكليزية تنزل إلى البحار بواخر شحن بترولية ضخمة بنيت خلال الحرب العالمية الثانية لاغراض عسكرية وحولت بعد ذلك بسهولة لاغراض الشحن المدني. ولم يكن الاسطول الأميركي يملك بواخر ضخمة قابلة للتحويل عن الاغراض العسكرية لاغراض النقل المدني... وما كانت تملكه بالكاد يكفي حركة النقل بين أوروبا وأميركا. فلم يكن امام الارامكو أي خيار... وهكذا اصبح نقل بترول السعودية يتم على السفن الانكليزية...

كان بريطانيا تتحكم باسعار النفط السعودية مرتين...

مرة بأسعار النقل البحري على السفن الانكليزية ومرة ثانية برسم المرور بقناة السويس التي كانت ما تزال بيدها. وقد وضعت رسماً من ١٥ إلى ٢٠ سنت على مرور النفط بقناة السويس، وكان هذا الرسم مصدر ارباح هائلة لشركة قناة السويس الانكليزية، اذ أن بواخر شخن النفط مثلت سنة ١٩٤٨ نسبة ٥٨٪ من مجموع البواخر التي مرت بالقناة وكانت سنة ١٩٤٧ تمثل نسبة ٤٧٪ وسنة ١٩٣٨ نسبة ١٧٪.

واستطاعت انكلترا أن تبقى قادرة على املاء اسعار النفط العربي معتمدة على ثلاث عوامل:

أ ـ باجبارها الارامكو A.R.A.M.C.O أن تسكب في الاسواق ٥٠٠٠٠٠٠٠ طن في السنة لو لم تكن حركتها مقيدة بنسبة الكمية التي تستطيع أو تريد بواخر الشحن البريطانية ان تنقلها من مصادر الانتاج إلى مصادر الاستهلاك.

ب ـ بتخفيض أو رفع ثمن الشحن.

جـ ـ بتخفيض أو رفع رسوم المرور بقناة السويس إذ أن كل انتاج السعودية النفطي كان يمر بقناة السويس.

٢. الوسائل المتوفرة لأميركا للتحرر من هذه الوصاية

كان من الطبيعي أن يسعى الاميركيون للخروج من هذه الوصاية.

وكانت امامهم وسيلتان:

أ ـ فوراً ببناء ناقلات نفط بحرية عملاقة تتجاوز العشرين وحمولتها تتسع ٥٠٠،٠٠٠ طن من البترول وتسير بسرعة عشرين عقدة. وبذلك تعالج مشكلة النقل وأسعاره ولكن لا تعالج مشكلة المرور بقناة السويس التي تبقى رسوم المرور فيها بيد الشركة الانكليزية المستثمرة لقناة السويس.

ب ـ مد أنابيب ضخمة يعبر النفط داخلها تصل مناطق الانتاج بشواطىء البحر المتوسط المواجهة لاسواق الاستهلاك الاوروبي. وكان الاميركيون قد باشروا درس هذا المشروع سنة ١٩٤٣ قبل ظهور التحديات الانكليزية امامهم . وكان المشروع يقضي بأن تمتد انابيب النفط بطول ١٧٥٠ كلم لتختصر ثلث المسافة ويتيح وصول ٤١ مليون ليتر من النفط يومياً إلى حوض البحر المتوسط عبر الانابيب بواسطة شركة متفرعة عن الارامكو A.R.A.M.C.O مما يوفر المرور بقناة السويس[٦٣].

---

١. Andre Wilson: (Why west we build that pipe- line?) Readers Digest Juin 1944 (Edition Ameriaine).

٢ . مزاحمة بين الانابيب الاميركية والناقلات الانكليزية

كان وصول النفط السعودي عبر انابيب النفط إلى شواطىء البحر المتوسط ضربة قاسمة لانكلترا[٦٤]. وهكذا انقلبت المواجهة بين الستراتيجية الاميركية النفطية والستراتيجية الانكليزية النفطية إلى مواجهة مكشوفة بين انابيب النفط وناقلات النفط العملاقة.

وباشرت الارامكو A.R.A.M.C.O مد انبوب للنفط طوله ١٧٠٠ كيلومتر بواسطة شركة متفرعة عنها هي: التلابلاين (الترانس ارابيان بايب لاين) (Transrarabian Pipe-Line) Taplineولكن المشكلة اصبحت الآن: من اين تمر الانابيب؟

فكل دولة ستمر الانابيب تحت اراضيها لها علاقات بانكلترا كما باميركا، وانتقل حقل المعركة الآن بين انكلترا واميركا إلى الدول التي لا بد للأنابيب من أن تمر بأراضيها. وبدأ مد الأنابيب للوصول بها إلى شاطىء البحر المتوسط. وفي الأراضي السعودية سار العمل بسرعة إذ لم تكن هناك أي مشكلة، ولكن ما أن جاء وقت تجاوز الحدود السعودية حتى جاءت المشاكل.

كان يجب المرور بشرقي الاردن للوصول إلى شواطىء فلسطين المطلة على البحر المتوسط.

وكانت الحكومة البريطانية بالمرصاد، فقد كانت عازمة على عدم ترك التلابلاين Tapline النظر بالانابيب إلى شاطىء البحر المتوسط بأي طريقة[٦٥]. وكان الوضع في فلسطين متدهوراً وليس طريق امان للانابيب فصرفت التابلاين Tapline تصل عن فلسطين وغيرت اتجاه سير الانابيب من الاردن إلى سوريا ثم إلى لبنان (صيدا) بدلا من حيفا (في فلسطين).

وبدأت السياسة الانكليزية تزرع المسامير على الطريق وتسعى على الاقل لتأخير السير بالتنفيذ وابطاء سير العمل بمشاكل سياسية وادارية مع الدول التي ستمر بها الانابيب لكسب الوقت...

---

١ . Edouard Sabier (Le Monde) 16 Aout 1949.

٢ . (Le Petrole du Moyen-Orient et les trusts) p.193.

والمشروع الذي كان يجب أن ينتهي في سنة ١٩٤٦ لم يكن قد انتهى سنة ١٩٤٩. كانت السياسة الانكليزية تسعى لتتعب الارامكو A.R.A.M.C.O (فرعها التابلاين Tapline) حتى تيأس، لان الارامكو هي التي كانت تقود السياسة النفطية الاميركية في الشرق الاوسط.

فالانكليز كانوا يبحثون عن يالطا جديدة تحل محل يالطا التي انساقوا اليها والتي مرت من نقاط ضعفهم وجعلتهم يقاسمون اميركا ثروة النفط في الشرق الاوسط، كانوا يبحثون عن يالطا جديدة يكونون فيها في موقع القوة ويكون نصيبهم في التقاسم أوفر.

وكان الانكليز يريدون أن تكون الانظمة السياسية في البلاد التي يجب أن تمر فيها الانابيب موالية لهم، لتكون ورقة بيدهم في معركتهم مع اميركا.

وكذلك كانت اميركا تبحث عن نفس الغرض...

فأخذت الانظمة تتساقط ساعة في يد انكلترا وساعة في يد أميركا، وساعة تستخدم أميركا الورقة التي بيدها ضد انكلترا وساعة يحصل العكس...

وكانت الساحة السورية اكثر الميادين خصوبة للعبة.

بدأت اللعبة بأول انقلاب عسكري في سوريا قام به في ٢٣ آذار ١٩٤٩ حسني الزعيم.

وما أن اشتدت قبضة حسني الزعيم على الحكم في سوريا حتى نالت خزينة الدولة السورية قرضاً من المملكة العربية السعودية بعشرة ملايين دولار، تدفع بدون فائدة على عشر سنوات، وكانت الخزينة السورية في ضائقة شديدة، وبعدها بأيام كان حسني الزعيم يوقع الاتفاقية التي تجيز للتلابلاين المرور بأنهابيبها في الاراضي السورية.

وهكذا فتح الطريق امام النفط السعودي إلى لبنان ليصل إلى شاطىء البحر المتوسط المواجه لاوروبا فيختصر المسافات الطويلة ولا يمر بقناة السويس، فيصل إلى اسواق اوروبا وقد وفر كثيراً من نفقات النقل وكل رسوم المرور بقناة السويس، وبسعر أقل بكثير من سعر بترول العراق وإيران الذي تستخرجه شركتان انكليزيتان، فلا يعود بامكان النفط العراقي والايراني إن يصمد في الاسواق الاوروبية!.

ألقت انكلترا بكل ثقلها لتسد الطريق من جديد، فكل مصالحها النفطية كانت في الميزان!

في ١٤ أب ١٩٤٩ انقلاب عسكرية جديد في سوريا اقصى حسني الزعيم، وقاد الانقلاب العقيد سامي الحناوي، الذي كان أول عمل قام به هو رفض المصادقة على الاتفاق الذي وقعه حسني الزعيم والذي سمح لانابيب النفط السعودي بالمرور...

ولم يمض وقت طويل على ردة الفعل الانكليزية ففي ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ اعلن راديو دمشق استيلاء الجيش على الحكم بقيادة اديب الشيشكلي[٦٦]. واستقر الحكم بين الشيشكلي الذي امسك به بيد من حديد... وفتح طريق سوريا من جديد امام النفط السعودي.

وخسرت انكلترا اللعبة، فلم تملك سوى أن تظهر اللامبالاة في الظاهر ولكن الضربة كانت عنيفة جداً، وكانت الولايات المتحدة تسجل للمرة الثانية انتصاراً نفطياً ساحقاً على انكلترا في الشرق الاوسط[٦٧].

٤ـ انتصار السياسة النفطية الاميركية: الانابيب ١٩٥٠

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ رفع السد في ابقيق في السعودية فتدفق النفط داخل الانابيب مارا بالحدود السعودية ثم الاردنية ثم السورية ليصل إلى صيدا في لبنان على شاطىء البحر المتوسط ويصب في خزانات هائلة ثم يتدفق إلى الاسواق الاوروبية باسعار اقل من اسعار النفط العراقي والايراني الذي كانت تستخرجه الشركات الانكليزية. واتاح ذلك للارامكو A.R.A.M.C.O أن تزيد حجم انتاجها عدة اضعاف وبالمقدار ذاته تزيد دخل السعودية!

رابعاً ـ توسيع حقل الامتيازات البترولية

استحصلت بعد الأرامكو A.R.A.M.C.O عدة شركات من مختلف الجنسيات على امتيازات التنقيب ثم استخراج النفط ولكن النجاح الذي اصابته الارامكو لم تعرفه أي شركة اخرى.

---

١. (Le Monde) Edouard Sablier: (Le Noveau Putsh Syrien), 16 Aout 1946.

٢. Le Monde) Edouard Sablier: (Le Vraie Bataille du Prodhe-Orient) 22 Nov.1949.

في سنة ١٩٤٩ منحت الحكومة السعودية امتيازا لشركة "باسيفيك اويل" Pacific Oil التي اصبح اسمها فيما بعد "جيتي اويل" Getty Oil وشمل الامتياز المنطقة المحايدة على الحدود الكويتية السعودية، وبدأ الاستثمار سنة ١٩٥٣ ولكنه لم يكن يمثل الا نسبة متواضعة من الانتاج النفطي السعودي[٦٨].

ثم استحصلت شركة يابانية هي "الجابان بتروليوم تربدينغ كومباني" Japan Petroleum Trading Company على رخصة تنقيب سنة ١٩٥٨ ثم على امتيازات تتعدد وتتفرع[٦٩]. وتولت بترومين ادراة قطاع البترول... وكانت أهم الامتيازات هي التي حصلت عليها شركة أو كسيراب Auxirap الفرنسية وشركة أجيب Agip وكانت هذه الامتيازات تشمل شاطىء البحر الاحمر وكذلك الربع الخالي.

الفصل الثالث

أثرُ اكتشاف البترول

"إن شؤون العالم والأمم لا تسير على نمط واحد ولا على خط مستقر. ولكنها تتقلب مع الأيام والزمان من حالة على حالة.

وما يحصل للأفراد نراه يحصل للدول عبر العصور".

"ابن خلدون"

المقدمة

في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ أعلن الملك عبد العزيز سعود ملكاً على الحجاز وكان قصد أصبح سلطان نجد.

وفي ١٦ أيلول ١٩٣٢ أعلن المملكة العربية السعودية.

---

١ . سندرس كل الامتيازات في الجزء الثاني.

٢ . سندرس كل الامتيازات في الجزء الثاني.

في سنة ١٩٣٣ تم اكتشاف البترول في الاحساء التي اضحت جزءاً من نجد وأصبحت جزءاً من المملكة العربية السعودية تحت سيادة الملك عبد العزيز بن سعود، الذي أخذ الرياض الكائنة في نجد عاصمة للمملكة.

في سنة ١٩٣٦ بدأ تسويق البترول إلى العالم.

ولد الملك عبد العزيز وعاش وترعرع في مجتمع بدوي. كانت القبائل[٧٠]. هي مصدر قوته وسلطته وهي التي أتاحت له توحيد الجزيرة، من هنا فإن النظام الذي ولد، نظاماً سياسياً كان أم اقتصادياً أم إجتماعياً فإنه كان قبلياً أو متأثراً أشد الأثر بالبداوة التي هي مرجعه وأصوله!

إن اكتشاف البترول فتح أمام النظام السياسي والمؤسسات الطريق إلى حياة الحضر، وبنفس الوقت الأبواب أمام المجتمع الصناعي والزراعي والاقتصاد النفطي.

أولاً ـ أثر إكتشاف البترول على النظام السياسي والمؤسسات

١ـ الدستور: القرآن.

ليس في السعودية دستور. ولكن بعض المراسيم التي صدرت عند ولادة المملكة أخذت طابعاً دستورياً، لأنها تطرقت إلى أمور تنظيم السلطة الملكية.
وبالعرش ترتبط كل أعمال وأمور الدولة والحكومة والإدارة.

الملك يشرع القوانين ويصدر الأنظمة والمراسيم والقرارات وهو الذي يعدلها وهو القاضي الأول الذي يراقب القضاء ويعينه.

هو الذي يعين الحكام، الإداريين، الوزراء والموظفين ويعزلهم. وهم مسؤولون أمامه.

القرآن هو الدستور المكتوب الذي يرعى كل القوانين. وهذا الاعتبار الدستوري الديني أخذ أثره يقوى مع التطور الإجتماعي الناجم عن إكتشاف البترول.

فقد عرف الملك سعود بن عبد العزيز دستور المملكة العربية السعودية بأنه القرآن[٧١]. إذ قال:

---

١ . الأخوان كانوا جيش الملك عبد العزيز.

٢ . أم القرى . الجريدة الرسمية السعودية . ١٢ . ٨ . ١٩٦٠.

"إنه طريقنا الوحيد في الدين والدنيا. قانوننا هو القرآن وسنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلفاء الراشدين[٧٢]. والذين جاؤوا بعدهم وأتبعوهم. إذا فإن عقيدتنا الاجتماعية هي: الإسلام".

وقد أعطى الملك فيصل تعريفاً أكثر دقة للدستور السعودي إذ قال:

"كيف يكون هناك قانون أعلى من القانون الذي أوحى به الله تعالى لرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فنصوصه إذا طبقت بمجموعها هي الأكثر ديمقراطية لأنها تعلمنا أن الناس متساوين أمام خالقهم وأن المصالح الشخصية يجب أن تحجب أمام المصالح العامة. في مطلق الأحوال فإن كلمات الملكية، والديمقراطية، والجمهورية والإشتراكية لا تعني شيئاً. فالذي يعني ويهم هو قدرة الحكم على النهوض بمستوى عيش الناس من أبناء رعيته وتأمين الرفاهية والعدالة الاجتماعية لهم"[٧٣].

هذه الكلمات التي قالها الملك فيصل ليست تعريفاً لدستور المملكة العربية السعودية وإنما هي تعريف بالنظام الاقتصادي والسياسي والإجتماعي السعودي.

إن نظام الحياة الذي نص عليه القرآن يكفي المجتمع الإسلامي. والقابض على ناصية الحكم، خليفة كان أم ملكاً، سلطاناً أم أميراً مفوض بوضع هذه النصوص موضع التنفيذ. وهذا ما يطابق في مفاهيم الغرب السلطة التنفيذية. وتفسير هذا القانون المأخوذ عن الدين، هو من اختصاص العلماء، من هنا فإن السلطة التشريعية لا وجود لها[٧٤].

٢ـ أولياء الأمر.

في الأزمات السياسية وفي الظروف الخطيرة يأتي دور أولياء الأمر. ووفقاً لفقه ابن تيمية[٧٥]. الذي أخذ عنه الفقيه محمد بن عبد الوهاب فإن أولياء الأمر يشملون العلماء من رجال الدين والقادة من رجال الدنيا. وقد خصهم القرآن بقيادة المؤمنين ودعا هؤلاء لطاعتهم. وهم يحملون

---

٣ . بعد الرسول (ص)، تعاقب على الخلافة: أبو كبر، عمر، عثمان ثم علي.

١. جريدة "الحياة" . اللبنانية . ٢/ ٦/ ١٩٦٦.

٢ . Ibn Taimiya: (Traite de droit public d, Ibn Taimiya), (instiut francais de Damas 1948).

٣ . الكتاب . عن ابن تيمية الجزء الأول صفحة ٤٨ . ٤٩.

بهذه الصفة وكالة عن الجمع لاتخاذ القرار باسمه. وقد وجد بعض الإصلاحيين في هذا التفسير انطلاقاً للتعبير والتأكيد على روح الإسلام المعاصرة[٧٦]. ولكن أولياء الأمر لم يتحولوا إلى مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي في أي بلد إسلامي إلا في السعودية.

والقرآن يدعو لأن يكون الأمر شورى[٧٧]. ويدعو لطاعة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأولياء الأمر... وهذا هو الطريق الذي اتبعه الملك عبد العزيز، فقد كان يجمع دورياً رجالات البلاد سواء في العاصمة أم في القرى. ولكن الشورى ليست ملزمة لسلطة الحكم ولا تقيد قراراته التي تبقى مطلقة.

٣ . مداخيل النفط أوجدت ظروفاً تتطلب حكومة: كيف يمكن ايجاد الوزراء؟

بدأ الملك عبد العزيز يمارس سلطة الحكم معتمداً على تجربة والده[٧٨]. محاطاً بعدد من المستشارين. وكان الملك قد إعتاد أن يواجه كل الأمور بنفسه، فقد كانت حياة المجتمع بسيطة ولم تدخلها بعد تعقيدات الحياة العصرية.

مع إكتشاف النفط، أخذ الملك يلاحظ أن أوامره لا تنفذ إلا إذا سهر على تنفيذها بنفسه فأخذت تنشأ أوضاعاً تتطلب وجود من يأخذ عن الملك قليلاً من الأعباء... أي حكومة... ودولة.

ولكن الوزارة تحتاج لوزراء مسؤولين عن كل وزارة مختصة بشأن من شؤون المجتمع... كيف يمكن ايجاد الوزراء المخلصين المؤهلين؟.

كان عدد سكان السعودية قليلاً[٧٩]. وكان الفقر بين الشعب منتشراً والاميون أكثر من

وإذا كان كل مجتمع مع تطور الحياة تزداد حاجته للعلم والمتعلمين وأصحاب الشهادات فإن المجتمع السعودي استيقظ غداة إكتشاف البترول على حاجة مضاعفة، فالحياة أخذت تتطور والبترول أخذ يعقد تطورها أكثر...

---

٤. Ibn Taimiya: (Lra Charia - de droit public d,Ibn Taimiya-Henri Laoust p-169.

٥ . "وشاورهم في الأمر".

٦ . عبد الرحمن.

١ . كان عدد السكان يقدر في الثلاثينات بثلاث ملايين ونصف مليون نسمة.

في سنة ١٩٣٠ كانت قد أنشأت وزارة الخارجية[٨٠]. في جدة لتؤمن إتصال الدولة بالعالم الخارجي عامة، وبالدول والقوى التي كانت تساهم في صنع خريطة الشرق الأوسط خاصة.

في سنة ١٩٣١ [٨١]. أنشأت وزارة الداخلية بالنظر للأهمية التي كان الحكم يعلقها على الأمن.

ثم أوجدت وزارة المال والاقتصاد[٨٢]. سنة ١٩٣٢ وضمن هذه الوزارة تم إيجاد إدراة البترول[٨٣]. ثم أنشأت وزارة الدفاع والطيران[٨٤]. ثم وزارة الانماء سنة ١٩٤٧، ثم في سنة ١٩٥٣ وزارات النقل والتربية والزراعة[٨٥]. وتحولت إدارة البترول في وزارة المالية إلى وزارة للبترول سنة ١٩٦١ وفي سنة ١٩٦١ أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[٨٦].

في ٩ تشرين الأول ١٩٥٣ أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً بإنشاء مجلس الوزراء[٨٧]. وتألف هذه المجلس من قائد الجيش ومن جميع الوزراء ومن ولي العهد رئيساً.

بقي من أين جيء بالوزراء؟

كان الملك عبد العزيز يعتبر حدود المملكة العربية السعودية هي جغرافية ولكن صلاتها بالدول الإسلامية والعربية تاريخية، أولها صلة الإسلام وثانيها صلة العروبة. ولم يكن يشعر أن ابن أي بلد إسلامي أو عربي هو غريب عن السعودية، لا هو كان يشعر بالغربة ولا يترك العرب والمسلمين يشعرون بها.

فحين لم يجد في المملكة وقتها الراسخون في العلم من أصحاب الكفاءة والشهادات والذين يطمئن لهم قلبه وضميره تطلع خارج حدود المملكة إلى المخزون البشري الهائل حوله في العالم العربي. وكانت آخر هموم الملك أن يحمل وزراؤه ومستشاروه الجنسية السعودية، فيكفيه أن يحملوا دين الإسلام وأن يكونوا عرباً. وهكذا عرفت السعودية حافظ وهاب وزيراً للداخلية (مصري)، يوسف ياسين رئيس الإدارة (سوري)، رشدي بن ملحس رئيس الديوان الملكي

٢. (٨٠) (٨١) أم القرى . الجريدة الرسمية السعودية.

٣ . (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) أم القرى . الجريدة الرسمية السعودية.

(فلسطيني)، فؤاد حمزة وزير الخارجية (لبناني)، الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك (سوري)، طلعت حرب وزير الاقتصاد (مصري).

٤. السلطة التنفيذية

قبل وفاته، في سنة ١٩٥٣ أوجد الملك عبد العزيز مجلس الوزراء[٨٨]. ثم توالت مراسيم إنشاء الوزارات التي لم تكن قد وجدت بعد.

ما هي صلاحيات ودور مجلس الوزراء؟

مجلس الوزراء "يوجه السياسة الداخلية والخارجية للدولة، يتلقى وينظم ويصادق على الميزانية السنوية".

هذا التعريف هو خطوة هامة إلى الامام لترتيب الحكم على نظام المؤسسات.

إذن فالحكم ليس حكم الفرد الذي يعطي التعليمات وإنما الحكم حكم الجماعة.

من البديهي أن الملك يحتفظ بالسلطة العليا إذ إنه يعين الوزراء ويقيلهم وهم مسؤولون أمامه ولكن أمور الدولة تبقى تحل بالشورى في مجلس الوزراء.

وهكذا فإن المرسوم الملكي الصادر سنة ١٩٥٣ سجل الخطوة الأولى على درب إرساء دولة المؤسسات العصرية[٨٩]. وكانت الخطوة الثانية هي المرسوم الملكي الصادر في ١٧ آذار ١٩٥٤[٩٠]. والذي وضع نظاماً جديداً لمجلس الوزراء:

ـ ولي العهد أصبح رئيس مجلس الوزراء.

ـ الديوان الملكي أصبح ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

ـ أصبح الوزراء مرتبطون برئيس مجلس الوزراء.

---

١. أم القرى . الجريدة الرسمية السعودية مرسوم ملكي صدر في ٩ تشرين الأول ١٩٥٣ الموافق ١٢ رجب ١٣٧٢ هجري.

٢ . المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه الصادر في ٩ تشرين الأول ,١٩٥٣

٣ . وقد أصدر هذا المرسوم الملك سعود الذي ورث العرش بعد وفاة الملك عبد العزيز سنة ١٩٥٣ . وقد نشر هذا المرسوم الملكي في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٤.

ثم مرسوم ملكي جديد سنة ١٩٥٨[٩١]. يوسع صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ويمنحه السلطة المطلقة لرسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية للدولة ومراقبة تنفيذها[٩٢].

في السنة ذاتها، في ١١ أيار ١٩٥٨ صدر مرسوم ملكي جديد يعيد تنظيم مجلس الوزراء[٩٣].

فأصبح مجلس الوزراء مؤلفاً من:

ـ رئيس مجلس الوزراء: رئيساً[٩٤].

ـ من وزراء كل وزارة ووزراء الدولة.

ـ من مستشاري الملك.

وكلهم يعينون باقتراح من رئيس الوزراء وبمرسوم من الملك.

ومجلس الوزراء يرسم السياسة الداخلية والخارجية ويملك سلطة التشريع وسلطة التنفيذ والإدارة ويعود له البت بكل أمور الوزارات، مالية الدولة، وقراراته نهائية إلا فيما يتعلق:

ـ بالأنظمة (أي القوانين)[٩٥].

ـ الإتفاقات والمعاهدات الدولية.

ـ الإمتيازات.

ـ ميزانية الدولة والضرائب.

---

٤ . رقم ٧٢ تاريخ ٢٢ آذار ,١٩٥٨

٢ . الأسباب التي أملت على الملك سعود إصدار هذا المرسوم، سياسية. فقد كشفت مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الناصر بعد ولادة الجمهورية العربية المتحدة موحدة سوريا ومصر وكان الملك سعود هو الذي موّل هذه المؤامرة. فكان المرسوم رمزا وإعلاناً لانسحابه من الحكم وتوسيع صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وولي العهد للاطلاع بمسؤوليات الدولة.

٣ . المرسوم الملكي رقم ٣٨٠ تاريخ ١١ أيار ,١٩٥٨

٤ . قبل ذلك كان الملك هو الذي يرأس مجلس الوزراء.

٥ . يستعمل المشرع في السعودية كلمة "نظام" بدلاً من "قانون" لكل ما له صفة القانون التشريعية.

فهذه الإستثناءات تحتاج لمصادقة الملك عليها لوضعها موضع التنفيذ. فإذا لم يحظ قرار أو مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بموافقة الملك في الميادين الأربعة المشار إليها أعلاه والتي تحتاج إلى مصادقة الملك، فإن الملك يعيدها إلى مجلس الوزراء مبرراً أسباب معارضته.

أما إذا لم يعدها الملك إلى مجلس الوزراء مرفوضة ومبرراً الرفض، فإن بقاءها أكثر من ثلاثين يوماً عند الملك يخول رئيس الوزراء اتخاذ التدابير اللازمة، دون توضيح المقصود "بالتدابير اللازمة"، ولكن العرف جرى على تفسير "التدابير اللازمة" بأنها تعني وضع المراسيم أو قرارات مجلس الوزراء موضع التنفيذ.

وكذلك ووفقاً للمرسوم ٣٨٠ تاريخ ١١ أيار ١٩٥٨ المشار إليه آنفاً، فإن رئيس الوزراء يدير سياسة الدولة كما وينسق وينظم العلاقات بين مختلف الوزارات، يمارس سلطة الرقابة على الوزارات والمصالح العامة. وهو المرجع الأخير "لديوان المظالم". وله أن يطلب عزل الوزراء من مناصبهم، والوزراء مسؤولون أمامه وهو مسؤول مع مجلس الوزراء أمام الملك[٩٦].

وبعد تنصيب فيصل على العرش، عدل الملك الجديد نظام مجلس الوزراء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ بحيث يترأس الملك مجلس الوزراء، فيعين الوزراء ويقيلهم بدون اقتراح رئيس مجلس الوزراء[٩٧]. وهم مسؤولون أمام الملك مباشرة[٩٨].

٥ ـ دستور الحجاز[٩٩].

سادت تجربة دستورية أول الطريق الذي سارت عليه المملكة العربية السعودية بعد ولادتها. فقد أصدر الملك عبد العزيز دستوراً للحجاز سنة١٩٢٧ وهو دستور مختصر يعطي السلطات كلها للملك ويشترط تطبيق الشريعة. وهي نصوص جاءت في الفترة التي دخلت فيها قوات

---

١ . لأسباب سياسية استقال (الملك) فيصل (لم يكن قد أصبح وقتها ملكاً بعد) استقال من رئاسة مجلس الوزراء سنة ١٩٦٠ وتولى الملك سعود رئاسة مجلس الوزراء مع الصلاحيات الضخمة التي أصبحت لرئيس مجلس الوزراء.

سنة ١٩٦٢ عاد الملك سعود عن رأية فأقال الوزرة وعين الملك فيصل من جديد رئيساً لمجلس الوزراء وبقي فيصل يمارس سلطات رئيس مجلس الوزراء حتى تنازل الملك سعود عن العرش سنة ١٩٦٤ نتيجة قرار من مجلس الوزراء في ٣٠/ ٣/ ٦٤ المستند إلى فتوى من العلماء وبمصادقة واجماع العائلة المالكة ثم جرى تنصيب فيصل ملكاً (وثائق العربية. ص ١٣٦. ١٣٧ . ٥٣٢).

٢ . لم يعد قرار تعيين الوزير يحتاج لأن سبقه اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

٣ . وثائق عربية . ١٩٦٤ . ص ,٥٧٠

٤ . حول دستور الحجاز . فؤاد حمزة . ١٣٤٤ هجري . البلاد العربية السعودية . صفحة ٩٠ وما بعدها.

الملك عبد العزيز الحجاز حديثاً وكانت الحجاز ما تزال محتفظة بكيان مستقل ولكن تحت سلطة الملك عبد العزيز الذي أصبح ملك الحجاز.

ومن العودة والتدقيق في نصوص هذا الدستور نلاحظ أنها ليست تشريعاً دستورياً بمعنى الكلمة بقدر ما هي قانون إداري ينظم أجهزة الإدارة في الدولة ولا يعرف السلطات ويعين حدودها... وقد أصدر الملك عبد العزيز أمراً سنة ١٩٣٢ بوضع قانون جديد للحجاز إلا أن قانوناً جديداَ لم يحل محل القديم (الذي كان يسمى دستوراً) بل أخذت بعض القوانين تتوالي بالتدريج لتعدل جزءاً من القانون القديم الذي بقي ما لم يعدل منه مرعي الإجراء.

ما هو محتوى هذا الدستور؟

أ ـ يقسم شؤون الحجاز إلى ستة أقسام:

ـ الشؤون الدينية.

ـ الشؤون الداخلية.

ـ الشؤون الخارجية

ـ الشؤون المالية.

ـ الشؤون الثقافية.

ـ الشؤون العسكرية.

وكل قسم يعهد به إلى إدارة تحمل أسمه وكل إدارة متصلة مباشرة بالملك وخاضعة لسلطته.

ب ـ أنشأ دستور الحجاز مجلس الشورى الذي يجلس ويجتمع في عاصمة الحجاز: مكة. وكان مؤلفاً من نائب الملك، ومن مستشاريه ومن ستة من ″كرام القوم ووجهائهم يختارهم الملك″ وكان يترأسه نائب الملك ومن يعينه نائب الملك من المستشارين.

جـ ـ أنشأ ديوان المحاسبة ومهمته مراقبة مداخيل ونفقات الدولة وفقاً لميزانية يضعها الملك.

د ـ أنشأ فيما بعد سنة ١٩٣١ نظاماً إدارياً ″للوكلاء″ مؤلفاً من مديري الإدارات: الخارجية، المالية، مجلس الشورى، يرأسه نائب الملك وهو المسؤول أمام الملك[١٠٠].

٦ . الرياض عاصمة الوزارات مفتوحة للأجانب

كانت نجد والأحسان مغلقتين في وجه الأجانب قبل إكتشاف النفط في السعودية. أما الحجاز فكانت الوجه الذي أطلت به المملكة على العالم وكانت مقراً لممثلي الدول الكبرى. بعد إكتشاف البترول في الأحساء، فتحت أبوابها أمام الأجانب وسرعان ما أصبحت مقراً للشركات الأميركية النفطية وغيرها. ولحقت بها الرياض، ثم أخذت الإدارات التي أخذت أعمالها تكبر وتتطور، أخذت تنتقل للرياض تدريجياً، كذلك كل الوزارات الجديدة استقرت في الرياض[١٠١]. العاصمة الكائنة في قلب نجد.

٧ . الإدارات المحلية

تقسم المملكة العربية السعودية إدارياً إلى أربع مناطق وهي:

ـ الوسط: نجد.

ـ الغربية: الحجاز.

ـ الجنوبية: عسير.

ـ الشرقية: الأحساء.

النظام الصادر في ١١ تشرين الأول ١٩٦٣[١٠٢]. ينشيء مقاطعات جديدة[١٠٣]. مقسمة إلى محافظات تقسم بدورها إلى مراكز. وكل محافظة يتولى شؤونها الإدارية حاكم إداري يمثل السلطة المركزية ومجلس مقاطعة مؤلف من ثلاثين عضواً يختارهم الحاكم الإداري. وهذا المجلس له صلاحيات بلدية وتربوية وزراعية وصناعية وأشغال عامة وشؤون إجتماعية كما هو

---

١ . تعديلات كثيرة طرأت على دستور الحجاز فيما بعد ولكن بالتدريج.

٢ . انتقال وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية من جدة إلى الرياض متوقع في السنوات المقلبة.

٣ . النظام رقم ١٠٢ المنشور في الجريدة الرسمية "أم القرى" العدد رقم ١٩٩٢ بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٦٣ لم يوضع التنفيذ بعد.

٤ . جاء في النص أن عددها يحدد فيما بعد، الأمر الذي لم يتم حتى الآن.

مسؤول عن ميزانية المنطقة. بالمقابل يحضر عليه تعاطي "الشؤون العسكرية والسياسية الداخلية أو الخارجية"والحكام الإداريين هم أمراء ولكن هذا اللقب لا يحمله أفراد العائلة المالكة وحدهم.

وكل منطقة مقسمة إلى نوعين من التقسيم:

أ ـ المدن.

ب ـ البدو أي القبائل والأراضي التي تقيم بها سواء كان الذين يقيمون على هذه الأراضي كلهم بدو أو بعضهم من الحضر.

وتتمثل القبائل بمجلس القبيلة التقليدي المؤلف من وجهائها الحائزين على تثبيت السلطة.

وهذا تأكيد وتعبير عن صورة لعدة أنواع وأشكال من المجتمعات التي لم تتعاقب بل تتعايش بحيث لم يأت أحدها بعد الآخر بل هي تعيش كلها مع بعضها في وقت واحد.

الحضر يعيشون مع البدو، المزارعين مع أهل الصناعة... البترولية.

٨ . النظام القضائي والتشريعي

أيام الامبراطورية العثمانية كانت شبه الجزيرة العربية وحدها غير خاضعة للقضاء والعدالة العثمانية وإن كانت تطبق نفس التشريعات الدينية. كما أن قضاءها المحلي بقي يطبق التشريع القرآني في المدن. وكانت المحاكم تطبق الفقه الحنبلي في نجد ،والفقه الشافعي في الحجاز. في عام ١٩٢٧ أصدر الملك عبد العزيز أمراً بتوحيد الإجتهاد وفقاً للفقه الحنبلي الذي طبقه القضاء والإدارة على حد سواء. ابن تيمية ثم ابن عبد الوهاب كانا مجتهدين توغلا في الفقه الحنبلي واقتديا به[١٠٤].

أ . المحاكم الدينية

المحاكم في السعودية دينية تطبق نصوص القرآن والشريعة. حين دخل الملك عبد العزيز الحجاز أصدر أمراً ملكياً في ١٤ آذار ١٩٢٦ بتنظيم القضاء وارساء قواعده[١٠٥]. وفي ١٢ آب

---

٢ . حمزة . ص ,١٨٨

٣ . الجريدة الرسمية "أم القرى" عدد ٦٤ . ١٩ آذار ١٩٢٦.

١٩٢٧ أصدر أمراً ملكياً ينشىء المحاكم الدينية، المحاكم الكبرى وأجهزة المراقبة [١٠٦]. كانت تلك هي الأسس التي قامت عليها العدالة السعودية... وقد طرأت عدة تعديلات[١٠٧]. إلى أن صدر سنة ١٩٧٥ القانون القضائي الجديد[١٠٨]. الذي كرس نهائياً استقلال القضاء وعهد إليه بتطبيق القوانين الإسلامية وأصبحت المحاكم مؤلفة من:

ـ مجلس القضاء الأعلى المؤلف من ١١ عضواً والذي هو مجلس شورى لوزير العدل.

ـ المحاكم العامة مؤلفة من قاض منفرد إلا في حالات القتل والزنا ويحدد صلاحياتها وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

والقضاء الشرعي مؤلف من رجال دين يطبقون القوانين الإسلامية. ويتبع القضاء الشرعي دائماً التقليد ببدء مساعي الصلح لحل النزاع، وهي عدالة سريعة[١٠٩].

ب . المحاكم المدنية

إلى جانب المحاكم الشرعية هناك محاكم استثنائية مدنية غير شرعية مؤلفة من قضاة مدنيين وليس من رجل دين [١١٠]. وتطبق هذه المحاكم قوانين مدنية عصرية[١١١].

---

٤ . مجموعة النظم . القضاء الشرعي . ص ,٩ .

٥ . نظام مسؤولية القضاء الشرعي وفي سنة ١٩٥٢ النظام الذي يحدد صلاحيات القضاء والرقابة عليه. الجريدة الرسمية "أم القرى" ٣١ تشرين الأول ,١٩٥٢ .

٢ . صدر مرسوم ملكي رقم: م/ ٦٤ تاريخ ١٤/ ٧/ ١٣٩٥ هجري (١٩٧٥).

٣ . "أم القرى" في ٨ تشرين الأول ١٩٥٤: تلقت محكمة مكة ٢٩٥٤ دعوى ونظرت بـ ٢٨٣٩ قضية منها وبقيت معلقة ١١٥ قضية فقط.

٤ . الذين اكتسبوا خبرة تجارية: كما جاء النص في قانون التجارة.

٥ . إضافة إلى قانون التجارة (نظام) المدني تعاقبت القوانين غير الدينية

. (قانون) نظام الأوراق التجارية الصادر في ١٣ آذار ١٩٦٤ بنتيجة قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٢ في ٢٦/ ٩/ ١٣٨٣ هجري بالمرسوم الملكي رقم ٣٧ تاريخ ١١/ ١٠/ ١٣٨٣ هـ.

. (قانون) نظام الشركات: قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٧ تاريخ ٥/ ٥ / ١٣٨٣ بمرسوم ملكي رقم ١١/ ٥/ ١٣٨٣.

. (قانون) نظام الجمارك . قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٧ تاريخ ٦/ ٤/ ٩٣هـ مرسوم ملكي رقم ٩ تاريخ ٩٣/٤/٦هـ.

. (قانون) نظام مراقبة المصارف: قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩ تاريخ ٢/١٣/ ١٣٨٢هـ بمرسوم ملكي رقم ٥ تاريخ ٢٢/ ٢/ ١٣٧٨ هـ.

. (قانون) نظام التمثيل التجاري: قرار مجلس الوزراء رقم ٩٨ تاريخ ١٣/ ٢/ ١٣٨٦ هـ بمرسوم ملكي رقم ١١ تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٣٧٨هـ.

. (قانون) نظام التجارة: قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧ تاريخ ١٠/ ١/ ١٣٩٠ بمرسوم ملكي رقم ٢ تاريخ ١٥/ ١٣٩٠/٢.

. نظام الضمان الاجتماعي.

كان الحقل التجاري هو الإستثناء الذي بدأ في جدة، ولكن بعد إكتشاف النفط امتدت المحاكم التجارية إلى الرياض والدمام وينبع فصدر قانون للتجارة مدني غير شرعي. كذلك فإن شركات البترول أوجدت مجموعة عمالية معقدة المشاكل مما اقتضى إصدار قانون للعمل طبقته محاكم مدنية[١١٢].

جـ . محاكم المدن والمحاكم القبلية

إلى جانب المحاكم الشرعية والمدنية، هناك المحاكم القبلية ومحاكم المدن أو الحضرية. والمحاكم المدنية كما المحاكم الحضرية هي نتيجة مباشرة لا كتشاف البترول. فالبترول ساعد على إكتشاف الماء مما نقل كثيراً من السكان من حياة البدو إلى حياة الحضر.

والمحاكم القبلية من اختصاصها النظر بخلافات القبائل الداخلية وهي تراعي العقلية والتقاليد القبيلة. وهذا ضوء جديد يلقي على صورة التعايش الفريد في السعودية بين المجتمعات المتنوعة التي لم تتعاقب بل تتعايش.

د . المحاكم المختلفة

كانت السعودية هي الحقل الوحيد الذي لم تدخله المحاكم المختلطة في البلاد العربية. فكل البلاد العربية من المحيط إلى الخليج طرقت أبوابها المحاكم المختلطة فدخلت مع الجيوش الأجنبية التي اجتاحت المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية. والمحاكم المختلطة مختصة كلما كانت مصالح أو أشخاص أجانب طرفاً في النزاع، حينئذ يصبح النزاع من إختصاص محاكم مكونة من قضاة أجانب وقضاة محليين... كان هذا امتيازاً وضماناً للأجانب. وفي سوريا ولبنان والمغرب والجزائر وتونس كان القضاة للأجانب فرنسيين وفي مصر والأردن وفلسطين والعراق كانوا إنكليز.

وكانت السعودية استثناء لهذه القاعدة لأنها لم تكن تحت انتداب ولا تحت احتلال بل حتى لم يكن لقدم أجنبية وجود على أرضها في أول الأمر.

---

١ . البلاد العربية السعودية . فؤاد حمزة . ص ١٧٩ . ١٨٦,

وكانت السعودية تطبق القوانين الإسلامية. وفي الحجاز كانت القوانين المطبقة مستوحاة من الشرائع الإسلامية وفقاً لاجتهاد القوانين العثمانية. ولكن القوانين السعودية لم تفرق إطلاقاً بين سعودي وغير

سعودي أمام العدالة ولم تطبق الضمانات والإمتيازات التي أعطيت للأجانب في كل البلدان العربية[113]. فالأجنبي غير المسلم كان وجوده أصلاً نادراً جداً في السعودية بل هو محرم في مكة والقضاء السعودي يطبق الشريعة ولكن القانون المدني[114]. يطبق على السعودي كما يطبق على غير السعودي.

هـ ـ ديوان المظالم (مجلس الشورى)[115]

وهي هيئة مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء ومن اختصاصها النظر بكل نزاع أو شكوى تتعلق بالإدارة.

ومن حق الملك نزع يد أي قضية عالقة أمام المحاكم الشرعية وإحالتها إلى ديوان المظالم.

ثانياً ـ أثر إكتشاف البترول على الصعيد الاقتصادي

١ـ النظام الاقتصادي

الاقتصاد حر من أي قيد. ليبرالي إلى آخر حدود الليبرالية الاقتصادية التي رسمها آدام سميث.

ولكن ليست هناك نقابات ولا حريات نقابية، والأمر خاضع للعرض والطلب وغير مقيد بحد أدنى للأجور، ولكن العرض والطلب والازدهار الاقتصادي يجعل حد الأدنى مرتفعاً.

والطبقة العاملة مكونة من الأجانب غير السعوديين، مما يحول دون أن تنتظم هذه الطبقة في أي إطار نقابي[116].

---

٢ . Application de ia Charia hanbalite et des Iois sur Ies etrangars en Arabie Saoudite (angIais), Parcker- Hart, Journal de droit, Georges Washington 1953- pp.172-173.

٣ . في حقل التجارة والعمل.

١ . أنشىء بمرسوم ملكي رقم ٣٨٠ بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٨ وهو المرسوم الذي أنشأ مجلس الوزراء وحدد صلاحياته والأصل يعود للأمر الملكي الصادر في ١٨ أيلول ١٩٥٤. فقد كان هذا الأمر الملكي يعطي الحق لكل شخص يعتبر حكم القضاء ظالما بحقه أن يرفع ظلامته للملك الذي يملك إذا وجد الظلامة جدية أن يعهد لشخص يختاره اعادة النظر بأمر القضية من أساسها.

فالنظام الاقتصادي قائم على الحرية المطلقة وعدم تدخل الدولة. ليست هناك قيود على التصدير ولا على الاستيراد، وإجمالاً ليست هناك قيود على التجارة أو الصناعة[١١٧]. كما ليست هناك قيود على تحويل العملة وسوق العملة حر من أي قيد.

ولكن الدولة تتدخل بميزانيتها الضخمة الخيالية الأرقام وهو إذا كان تدخلاً غير مباشر إلا أن له أثراً مباشراً على النشاط الاقتصادي في المملكة.

وبميزانيتها الهائلة ومشاريعها الكبرى فإن الدولة هي المحرك الأول للنشاط الاقتصادي ولكنها تبقى حريصة على أن تبقى المبادرة الفردية والقطاع الخاص متحركين ويتغذيان من منابعها.

الملكية الفردية غير مقيدة بحدود والسياسة السعودية كانت ضد التأميم... وقد ابتكرت فكرة المشاركة كبديل للتأميم وسلكت درب المشاركة الذي قادها إلى إمتلاك أسهم شركة الارامكو بدون تأميمها... امتلاكها رضائياً بشراء أسهمها. إلا أن الدولة تتدخل... لحماية الصناعة الوطنية برفع الرسوم الجمركية أو حتى وضع حواجز جمركية تمنع دخول سلع أجنبية تنافس مصنوعات وطنية.

٢ـ اكتشاف الماء: من المجتمع القبلي إلى المجتمع الحضري الزراعي

وفرت مداخيل النفط سبل التنقيب عن الماء واستخرجه من قلب الصحراء. وصب الماء في مجرى تغيير البنية التحتية الإنسانية، الاقتصادية، السياسية والدستورية... وهذا يبين كم تؤثر الجغرافية على سير التاريخ في بعض الأحيان. وابن البادية لا يغير ولا يتغير بسهولة، بل هو محافظ إلى أقصى درجات المحافظة ومنطوي على نفسه بطبيعته، لا يتقبل ما يأتي من الخارج[١١٨]. وكان لاكتشاف الماء[١١٩]. أثرا متمماً للآثار التي رتبها اكتشاف النفط في تغيير البنية الاجتماعية. وكان اكتشاف الماء ثمرة جهد وطريق طويل... فقد أكدت الدراسات التي أجراها المختصون حاسة البدو التي كانت تشعرهم بوجود الماء بكميات وافرة تحت الأرض. كانت في

---

٢ . (Le Monde), 30 Mars 1979.

٣ . **الشرط الوحيد للعمل في التجارة هو الجنسية السعودية.**

١ . (History of Arabs) Philip K. Hitti (Ed 1972) anglais trsduit en arabe (arade p. 52).

٢ . Gerad et Gaury: (Arabia Phoenix) pp. 67-68.

الرياض بعض آبار المياه الجوفية التي بالكاد تصلح للشرب. وبدأت أعمال الحفر ونزلت الحفريات إلى مئة وعشرين متراً بعرض ثلاثين متراً.

يقول كنيث ج. أدوارد الذي تولى إدارة أعمال التنقيب عن المياه، بعد زيارة قام بها الملك عبد العزيز للورشة، إن المياه كانت عند الملك أغلى بكثير من الذهب، فقد كانت توفر لجلالته سبيل تحقيق مشاريعه وتحويل المملكة. وقد قال جلالته: لقد حققتهم لي معجزة، سنهزم الصحراء ونجعلها تتراجع![١٢٠].

وفي جده اكتشف الماء غزيراً على بعد أربعين كيلومتر منها، فكان هذا الاكتشاف مع مياه وادي فاطمة إرواء للمناطق المحيطة بجده والتي كانت محرومة من الماء. وسقت الماء ٤٠٠ ألف نسمة وميلوني رأس من الماشية وسقت حقول الزراعة[١٢١]. وفي ذلك الحين وزعت ثلاثة ملايين ونصف مليون هكتار على المزراعين ومع ذلك بقيت نسبة البداوة غالبة على نسبة الحضر، حضري إلى بدويين.[١٢٢].

″وجعلنا من الماء كل شيء حي″ حتى الأمن ارتبط بالماء فنقل المجتمع من قبلية المتجولة إلى مكان ثابت يعيش سكانه على حصاد ما زرعوه وما سقوذه بالماء... كل ذلك كان يحتاج إلى الماء.

ومرة أخرى لم تتعاقب المجتمعات من قبلية إلى زراعية إلى صناعية من البداوة إلى الحضارة... بل بقيت كل هذه المجتمعات حية وتعايشت. والى هذه المجتمعات نضيف المجتمع النفطي الخاص بميزاته والفريد من نوعه في التاريخ.

٣ـ التعليم

المدرسة كمؤسسة عصرية لم يكن لها وجود في السعودية. كان هناك المشايخ الذين يعملون القرآن والمدرسين الذين يعلمون الدين. وشهادة نهاية التعليم الديني كانت نهاية درب

٣ . (the American Magazine), Octobre 1947.

٤ . J. R. Pecharal (Le malaise arabe). Laurore) 28 Aout 1951.

٥ . استراتيجية الإنماء والبترول في المملكة العربية السعودي، دكتور طاهر بالعربية صفحة,٦٦

الدراسة الأوحد. والذي كان يريد الاستزادة من الدراسات الدينية التي كانت مجال الدراسة الوحيد، كان يلجأ إلى عالم من علماء الدين[١٢٣].

مع الوقت تغير الوضع، خاصة مع حكم الملك فيصل. فالمدرسة كمؤسسة عصرية وتعبير عن نظام تعليمي متكامل أخذت تتواجد بتأثير خطة الدولة الانمائية. فالخطة الخمسية الأولى رصدت ٨، ١٧٪ للتعليم. وسنة ١٩٦٢ أصبحت في المملكة ٩٣٨ مدرسة ابتدائية مع ١٣٩ ألف تلميذ و٧١ مدرسة ثانوية مع ١٣ ألف تلميذ. وهذا الرقم تضاعف على الأقل منذ ذلك الحين.

وأولت الدولة اهتماماً خاصاً بالتعليم المهني الذي أصبح يمثل جزءا هاماً من التعليم في المملكة ويلبي متطلبات عصر العلم والتصنيع والتكنولوجيا.

وأنشأت جامعة في الرياض مع عدة كليات علمية وأدبية ودينية وجامعة في جده وجامعه دينية في مكة وأخرى في المدينة وجامعة للبترول في الظهران... وهذا أثر آخر لاكتشاف النفط.

٤ ـ العناية الصحية

لم يكن للطب وجود، كان التطبيب الوحيد حين تشتد الحاجة إليه هو الذي اتبعته الطريقة العربية القديمة القائمة على الأعشاب. ثم أصبح عدد الأسرة في المستشفيات ٣٤٠٠ سرير سنة ١٩٥٩ ثم ٧٣٠٠ سنة ١٩٧٥. وأصبح عدد الأطباء ١٩٠٠ طبيب.

والتطبيب مجاني لكل السكان تؤمنه الدولة... أما الأطباء غير المتعاقدين مع الدولة فلهم عياداتهم الخاصة ويتقاضون اتعاباً على المعاينات وكل مواطن حر في سلوك الدرب الذي يريده.

٥ ـ الإنماء

لعبت الأرامكو دوراً هاماً في الانماء. فقد حولت المنطقة الشرقية والظهران ثم الدمام إلى خلية نحل ونشاط بفعل اندفاع عجلة استخراج البترول وما ولدته من انتعاش في الأسواق المحيطة بها من كل وجوه النشاط الإنساني.

---

١. علماء الدين ليس شرطهم حمل الشهادة بل شهادة المجتمع لهم بالعلم والفضيلة.

بدأت فشقت شبكة طرق ربطت الظهران بالرياض ثم بمختلف المناطق ثم جرى بناء مطار عصري في الظهران حولها إلى نقطة التقاء دولية وسعودية ثم أقيم مرفآن في الدمام ورأس التنورة لاستيعاب ناقلات النفط الضخمة واصلاً المنطقتين بالبحار.

وجاءت بعد ذلك أنابيب النفط والمدن التي نهضت على طريقها، وهي مدن كانت معدة لاستقبال الخبراء والفنيين الأميركيين العاملين في الارامكو ثم كبرت مع الوقت وجذبت سكانا وطاقات بشرية واقتصادية جعلتها منارات حضرية في الصحراء القاحلة.

٦ ـ هل صلت عائدات البترول مكان الدور الاقتصادي الذي للحج؟

الحج هو من أركان الإسلام لمن استطاع إليه سبيلا، وهو الركن الخامس من أركان الإسلام[١٢٤].

كان الحج بمئات الألوف من الحجاج الذين يقصدون بيت الله الحرام يخلق حركة اقتصادية إن كان على صعيد النقل أو الاقامة أو الانفاق وهي حركة اقتصادية ناجمة عن تحرك مئات ألوف البشر. والآن مع يسر الانتقال وتطور وسائل النقل الجوي بنوع خاص ولا سيما انخفاض سعر الانتقال إلى أرقام لا تصدق بالنسبة للرحلات الجماعية فان التقديرات والتوقعات لعدد الحجاج في الثمانينات يصل إلى الملايين[١٢٥]. كان الحجاج يدفعون رسم الحج الذي تنفقه الدولة على الاماكن المقدسة وكان بنفس الوقت دخلا من أهم مداخيل الدولة فضلاً عن أن الحج كان مصدرا لنشاط اقتصادي وحياة اقتصادية هائلة للحجاز بنوع خاص وللمملكة بشكل عام.

وباكتشاف البترول ألغت الدولة رسم الحج وبعائدات النفط استطاعت أن تشق الطرق وتفتح أبواباً واسعة أمام الحجاج إلى بيت الله الحرام وأهم ما حققته هو الأمن. فقد أصبحت طريق الحج آمنة بعد أن كانت طريقاً مزروعة بمخاطر السلب والنهب والقتل.

---

١ . أركان الإسلام الخمسة هي: "شهادة "أن لا إله إلا الله ومحمد رسول الله"، (صلى الله عليه وآله وسلم) الصلوات الخمس، الزكاة، صوم رمضان والحج لمن استطاع إليه سبيلا.

٢ . مراكز الدراسات الاقتصادية.

فالحج مورداً هاماً لدولة متواضعة الدخل قبل اكتشاف النفط ولكنه دخل لا يقارن بدخل النفط. فالنفط حل محل دور الحج الاقتصادي... فقد كان الحج هو مصدر الدخل الأساسي للدولة. من هذه الزاوية حل النفط محل الدور الاقتصادي للحج. ولكن عدد الحجاج سنة ١٩٢٠ كان ٦٠ ألف حاج بينما سيبلغ الملايين في الثمانينات...

ولو لم يكتشف البترول في المملكة لكان تدفق هؤلاء الملايين من الحجاج عليها كافياً ليشكل دخلاً هائلاً وليخلق حركة اقتصادية كافية بحد ذاتها للنهوض اقتصادياً...

والحج ليس له دور اقتصادي اليوم في مداخيل الدولة بل إن الدولة تنفق على الحج، ولكن دوره الاقتصادي يبقى فاعلاً وإن كان لا يقدر بدخل النفط[١٢٦].

ثالثاً ـ تأثير اكتشاف البترول على الحياة الاجتماعية.

١ ـ على الحياة الدينية[١٢٧].

الشرطة الدينية من مميزات الحياة الدينية السعودية وهي مؤسسة تنفرد بها السعودية عن سواها من الدول. وهي مؤسسة تبقى فاعلة ومؤثرة في الحياة الاجتماعية السعودية وإن كان أثرها هذه الأيام دون أثرها في سالف الأيام...

وقد نشأت سنة ١٩٣٠ باسم "المطاوعة " تناصر حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الاصلاحية الدينية وتحمل السيف لنصرة هذه المبادئ وكان اهتمامها بنجد وسكان نجد كبيراً...

والسعوديون من اتباع الشيخ محمد بن الوهاب الذي تشرب فكر الفقه الحنبلي. والحنبليون معروفون بتشددهم ومحافظتهم ورفضهم لأي تجديد والشيخ محمد بن عبد الوهاب هو الوحيد الذي سار على درب الحنبلية من الفقهاء المعاصرين[١٢٨]. وابن تيمية من علماء الفقه الحنبلي ، ولد في دمشق حيث عاش ، ومن مؤلفاته استوحى الشيخ محمد بن عبد الوهاب تعاليم حركته

٣ . مجلة "الحوادث" التي تصدر في لندن . العدد الصادر في ٢٠/ ٤/ ١٩٧٩,

١ . الكتابي . الجزء ١ . صفحة ٤٨ . ٤٩,

٢. ابن عساكر . تاريخ . الجزء الثاني صفحة ٤١ وما يتعبها.

الاصلاحية . كان تيمية شديد المحافظة ولم يكن يقبل في تطبيق الشريعة سوى مرجعين: القرآن والسنة النبوية.

وتولى "المطاوعة" أمن الحجاز ونجد وسحقوا كل التجاوزات وبنوع خاص الأخلاقية والدينية منها .وما زال المطاوعة يتولون حماية أمن الدين وهم الشرطة المكفلة بأمور الدين وهي شرطة قاسية لا ترحم حين تقمع . أفرادها يتصدون هذه الأيام لتأثير الحضارات الغربية على المسلمين ... وتجدهم في الأسواق يحملون العصى ويصرفون الناس إلى الصلاة في أوقات الصلاة ويلزمون التجار على اغلاق محلاتهم في مواعيد الصلاة . والمرأة غير المحجبة كما الخمر والميسر والأفطار في رمضان عقوباتها الصارمة تأتي على يد المطاوعة.

ولكن يبقى أن كثيراً مما كان محظوراً بالأمس أخذ يصبح مباحاً اليوم، ضمنياً على الأقل : لعب الورق، الشطرنج ،الاسطوانات، آلات التصوير، التدخين، الموسيقى، حتى أن صوت المرأة أصبح يسمح في الاذاعة. العرض السينمائى ما زال محظوراً رسمياً ولكن متسامحاً به في الحياة الخاصة بعد دخول الفيديو الآن حين لم يعد أي منزل يخلو من الفيديو والتلفزيون.

وهكذا فالمطاوعة على كل هيبتهم وسطوتهم، يتضاءل وجودهم بفعل النمو الحضاري المتزايد وبتأثير التفاعل البشري بين السكان السعوديين وغير السعوديين[١٢٩]. وسهولة وكثرة انتقال السعوديين إلى الخارج. وإذا كان اكتشاف البترول قد عبد طرق الحج وجعلها آمنة وسالكة فانه فتح أيضاً أبواب السفر أمام السعوديين بحيث أصبح السفر إلى الخارج بسهولة التنقل داخل المملكة. وقد سلك كثير من السعوديين دروب الجامعات في العالم مما يهيء جيلا جديداً مشبعاً بالعلم والمعرفة.

التدبير الذي الزمت السلطة "المطاوعة بحدودة" هو انها لم تعد تنزل العقاب بالمخالفين بل أصبح عليها استدعاء الشرطة لهذه الغاية.

٣ . ليست هناك أرقام محددة ولكن نسبة الأجانب تقدير بثلث السكان في حين أنه قبل اكتشاف النفط لم يكن هناك وجود غير سعودي على أراضي المملكة، باستثناء الحجاج الذين يمرون في موسم الحج.

٢ . على وضع المرأة

كان لوجود عدد ضخم من السناء غير السعوديات على أرض المملكة تأثيرا اجتماعيا هائلا على المرأة السعودية. والمرأة العربية والمسلمة هي التي أثرت وربما بالمرأة السعودية، أما المرأة الأجنبية فقد كان تأثيرها عارضاً لأن الغربة وحواجز اللغة والعادات كانت تضييق مجال الاتصال بالأجنبيات.

بل إن أمراء ورجال دولة تزوجوا نساء مسلمات عربيات فدخلت المرأة العربية المجتمع السعودي ولم تعد مجرد ضيفة عليه.

سيدات لبنانيات، مصريات وسوريات جئن لتقديم خدمات طبية وتعليمية واجتماعية اختلطن بالمجتمع وأثرن في المرأة السعودية. وتسير حركة تطور المرأة بكثير من الحذر ولكن بخطوات ثابتة[١٣٠]. ولكن العمل الحاسم الذي يقود المرأة نحو الحرية والنور هو العلم.

وقد فتحت أبواب مدارس البنات منذ سنة ١٩٦٠. وفي هذه السنة أُنشئت إدارة مدارس البنات ووضعت تحت سلطة قاضي الشرع الأول نزولاً عند تمسك المحافظين بإبقاء التعليم النسائي تحت إشراف ورعاية العلماء[١٣١].

وقد تطور التعليم النسائي كثيراً[١٣٢]. ونسبة البنات في المرحلة الابتدائية هي ثلث مجموعة تلاميذ هذه المرحلة... وعدة ألوف في المرحلة الثانوية وقد بلغت مجموعة كبيرة مرحلة التعليم الجامعي وهذا تطور هام جداً على الصعيد الاجتماعي.

٣ . الغاء الرق

وهي خطوة حاسمة يعود الفضل فيها للملك فيصل.

والرق وجد قبل الإسلام وكان في العالم كله الإسلامي والمسيحي.

---

١ . في حين أحاط الملك سعود نفسه حريم كبير من النساء فإن الملك فيصل كان قدوة في الزواج من زوجة واحدة. وقد سلك الأمراء من أبنائه هذا الطريق.

٢ . ولكن وزارة التربية يبقى لها دور يتنامى في تعليم الأناث.

٣ . وثائق وزارة الإعلام ,١٩٦٥

ودعا الإسلام إلى تحرير عبيد الرق. وكان اللحاق بباقي الدول التي حررت الرق وتحررت منه همّاً عند الملك فيصل وعرف كيف يدركه بالحكمة والتأني. فلم يكن بالامكان إلغاء الرق دفعة واحدة كما فعل الغرب قبل عدة قرن، فلا بد من مراعاة الحذر والحيطة وعدم الاستعجال وهي خاصة من خواص الجزيرة فلا بد من مراعاة العادات والتقاليد السائدة...

كانت أو خطوة على هذا الدرب هي الغاء سوق الرق تدريجياً وكانت آخر خطوة سنة ١٩٦٠. وإذا كان أي رقيق جديد أصبح محرما فان رقيقاً قديماً بقي.... وإليه انصرف الاهتمام في الخطوة الثانية. على نفقة الدولة تم تحرير الرقيق الباقي ودفعت الدولة من خزينتها لأصحابه ثمناً لتحريره.

رابعاً . أثر اكتشاف البترول على العلاقات مع العالم الإسلامي

العالم الإسلام هو وحدة غير مجزأة ليست بين أطرافها علاقات سياسية من نوع العلاقات الدبلوماسية الدولية أو الخارجية. هذا كان وضع المسلمين والدولة الإسلامية التي استمرت دفة القيادة فيها بيد سلطة واحدة حتى عام ١٩٢٤. فقد كان الخليفة هو السلطان وكان مدبر أمور الدين والدنيا وكان آخر الذين تبوأوا العرش السلاطين العثمانيين.

وبسقوط الامبراطورية العثمانية طغت أمم ودول وقوميات على السطح وتولت زمام أمور كل دولة حكومة ونظام وشعار، فأخذت الاقليمية ترسم حدوداً عريضة متشعبة في المناطق التي كانت تشكل جزءاً من الدولة الإسلامية الموحدة التي كانت فيما مضى مجتمعة داخل الامبراطورية العثمانية.

ونشأت العواصم والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، وأصبح لكل دولة حكومة وسياسة خارجية، ورفعت كل دولة علمها.

(قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير)[١٣٣].

---

١ . السورة ٩٩. الآية ٢٥ . ٢٦.

وظهرت في العالم الإسلامي طبقة سياسية جديدة وعقلية سياسية جديدة فيها الكثير من رائحة الثقافة الغربية. ولكنها طبقة انشغلت بصراع مع الغرب ذاته الذي جاء يرث الامبراطورية العثمانية التي كانت هي الدولة الإسلامية والتي كان سلطانها هو خليفة المسلمين.

فكان سلطان دين ودنيا...

ولكن الامبراطورية العثمانية أخذت منذ القرن السادس عشر تغرق أكثر فأكثر في مشاكل الدنيا التي يثيرها امتداد الامبراطورية الشاسع. ميزت سلطة الخلافة في الدين عن سلطان الدنيا وتبوا أمور الدين ومنصب الخلافة "شيخ الإسلام" ولكن السلطان عبد الحميد حين أخذ يشعر باستفاقة القوميات في الامبراطورية العثمانية استعاد هيبة الخلافة وشرع بأهمية الدين لمساندة الدنيا.

وكان الخليفة هو عبد المجيد حين الغى مصطفى كمال عرش السلطنة من تركيا، ولما شعر بالأثر السيء الذي تركته خطوته في الأوساط الإسلامية المحافظة بالنظر لازدواجية الدين والدنيا في صفة السلطان أسرع مصطفى كمال ينزع صفة الدين التي بقيت بأن طلب من الجمعية الوطنية الغاء الخلافة. في ١ آذار ١٩٢٤ اتخذ القرار ونفي عبد المجيد الذي لم يعد لا سلطاناً ولا خليفة. وأسرع الشريف حسين، ملك الحجاز وقتها، وبنصيحة من الانكليز، أسرع يعلن نفسه خليفة المسلمين. وبحسه السياسي أدرك الملك عبد العزيز خطورة هذا الإعلان على وضعه وعلى حلمه في توحيد الجزيرة فتصدى للشريف حسين بالسيف بادئاً المعركة قبله مفضلاً أن يكون في الهجوم لا في الدفاع.

وكانت الخلافة هي محور المعكرة العسكرية، ثم تفاعلت في العلام الإسلامي الذي مر بفترة اضطراب بالغة في هذه الفترة. في سنة ١٩٤٥ دعت الهند الإسلامية (الباكستان الآن) ومصر إلى مؤتمر إسلامي في القاهرة لبحث أمر الخلافة الإسلامية "الشاغرة". وفي ١٨ آذار ١٩٢٥ لم يتوصل المؤتمر إلى اختيار خليفة يشغل المنصب ولكنها توصلت إلى اتفاق مع اعلان خلع أو عدم اعتراف بالهاشميين بالنظر لعلاقتهم بالإنكليز.

في ١٢ أيار ١٩٢٦ اجتمع مؤتمر جديد للغرض نفسه ولكن على نطاق أوسع إذ حضره ممثلون عن المغرب والعراق وتونس واليمن والحجاز وفلسطين وليبيا وكان المؤتمر عاصفاً ولكن المجتمعين اتفقوا على إعلان صدر في ١٩ أيار يفيد "بأن أمر الخلافة ما يزال عالقاً".

بعد شهرين أي في ٦ تموز عقد في مكة مؤتمر العالم الإسلامي وقرر المجتمعون قبل مباشرة المؤتمر أعماله أن يستبعدوا عن جدول الأعمال المواضيع التي أثيرت في المؤتمرات السابقة.

واقتصر جدول الأعمال بطلب من ملك نجد والحجاز (وقتها) على البحث في ميثاق حقوق المسلمين الخاضعين للوصاية الأجنبية. ودعت الدول الإسلامية العثمانية المشاركة في المؤتمر إلى حرية الفكر والعقيدة والتعليم في كل مكان، ولمساهمة في الحيات العامة كما أمرّ المؤتمر للملك عبد العزيز الحق بإدارة خط الحجاز الذي كان الطريق الأساسي للوصول إلى الحج.

وتكررت اللقاءات: في جاكارتا ثم في كراتشي ثم في القاهرة ثم في القدس ولكنها لم تتوصل إلى اتفاق محدد فكانت الاعلانات التي تصدر عنها تكتفي بتمجيد القيم الإسلامية.

الهند الإسلامية (التي أصبحت فيما بعد الباكستان) كانت من المؤيدين المندفعين للجامعة الإسلامية التي أنشأها الملك فيصل وهو ما يزال وليا للعهد سنة ١٩٦٣، والجامعة الإسلامية إذا لم تكن نقيضاً للجامعة العربية فهي على الأقل متميزة مختلفة فيما تعبر عنه وما تريد الوصول اليه. وفي فترة اشتد فيها الصراع بين الرياض والقاهرة وكانت القاهرة مقر جامعة الدول العربية[١٣٤].

وانتماء السعودية أصلاً لجامعة الدول العربية كان فيه كثير من التردد والحذر. فبعد مباحثات طويلة سنة ١٩٤٤ كان موقف الملك عبد العزيز حريصاً على التشديد على أن يكون الانضمام للجامعة تأكيداً لاحترام الجامعة والدول الأعضاء لأنظمة وحدود بعضها وتوق لإسلام إنساني متجسد في حقيقة واقعة.

١ . قررت جامعة الدول العربية في آذار ١٩٧٩ تعليق انتساب مصر ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس من جراء توقيع مصر لاتفاقية "كمب دايفيد" مع إسرائيل.

أما الجامعة الإسلامية فقد كانت السعودية وراء إنشائها ودعمها ودفعها إلى مسرح العمل وكانت تتطلع لاحياء "الأمة" الإسلامية التي لا تفرق بينها حدود ولا لغات.

وكان المؤتمر الإسلامي على غرار المؤتمرات التي عقدت بين الحربين العالميتين محاولة للتنسيق والتوحيد بين مختلف الدول الإسلامية على الأمور الكبرى التي تشغل العالم وقد نجحت في أن تتوصل إلى توقيع ميثاق يحولها إلى مؤسسة دائمة على رأسها أمين عام. وقضى الميثاق بعقد اجتماعات دورية لرؤساء الدول الأعضاء ولوزراء الخارجية.

وقد تعاظم دور السعودية في العالم الإسلامي فهي حامية البيت العتيق والأماكن المقدسة من ناحية الدين، ومن ناحية الدنيا اكتشف النفط عندها، ثم أخذ النفط يتحول إلى سلطة استراتيجية خطيرة في العالم خاصة بعد ارتفاع أسعاره سنة ١٩٧٣، مما جعل للسعودية وزناً كبيراً في السياسة الدولية والسياسة الإسلامية وجعل لها أرجحية ظللت بها جامعة العالم الإسلامي والمؤتمر الإسلامي الذي أخذ دوره يتصاعد ويبرز في العالم الإسلامي.

وفتحت السعودية حدودها أمام الدول الإسلامية، وهو انفتاح له تبريد مزدوج... فالسعودية هي حامية أمكان الإسلام المقدسة وهي البلد الوحيد الذي يطبق الشريعة الإسلامية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السعودية هي أغنى دولة إسلامية وأقلها في عدد السكان نسبة إلى مساحة أراضيها الشاسعة، بينما الدول الإسلامية قليلة الموارد كثيرة السكان.

فكان للدين والدنيا دورهما في جعل السعودية تلعب دوراً قيادياً بين الدول والشعوب الإسلامية. وقد تعاظم دورها في الدنيا مع تعاظم دور النفط بعد سنة ١٩٧٣ فأصبحت دبلوماسيتها وعاصمتها هي محور قضايا العالمين العربي والإسلامي.

وكانت السعودية وراء اعتراف العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية بدءاً باعراف جامعة الدول العربية مروراً باعتراف المؤتمر الإسلامي وصولاً إلى اعتراف منظمة الأمم المتحدة.

وقد حرصت السعودية بكل حكمة أن تحافظ على دور الحكم في الخلافات التي تقع في العالم الإسلامي، بين الفلسطينيين والأردنيين سنة ١٩٧٠ ثم بين الباكستانيين سنة ١٩٧٨ وبين

اللبنانيين والفلسطينيين ثم بين الفلسطينيين والسوريين سنة ١٩٧٧ وقد هدأت الحرب اللبنانية الفلسطينيين سنة ١٩٧٧ حين عقد مؤتمر الرياض.

وكانت السعودية قد دشنت هذا الخط السياسي بإعلانها سنة ١٩٧٣ قطع النفط عن الدول المساندة لاسرائيل خلال حرب "رمضان" وقبل ذلك التزمت بعد هزيمة ١٩٦٧ أو ما سمي "بحرب الايام الستة" أو "آثار العدوان" التزمت برغم كل ما كان يعصف من خلافات شديدة في العلاقات بينما وبين مصر التي كانت بقيادة عبد الناصر منشغلة بحرب مع السعودية على كل الجبهات: من اليمن إلى كل بقاع العالم، التزمت بعد هزيمة مصر بدفع ١٧٠ مليون دولار سنويا دعماً عربياً لمصر والأردن تنفيذاً لمقررات الجامعة العربية المنعقدة في الخرطوم وتخفيفا لآثار العداون. لقد أرست السعودية سياستها على التضامن الإسلامي وحملت مسؤولية هذا التضامن بكثير من رحابة الصدر وطول الاناة.

خامساً ـ أثر اكتشاف البترول على صعيد العلاقة مع العالم الثالث.

منذ ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٣ بدأت السعودية تمد يد العون للعالم الثالث. واتخذت المساعدات اشكالا متنوعة: قروضاً حكومية، قروضاً بواسطة مؤسسات اقليمية أو دولية. وتقدر المساعدات التي صرفت في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ بين ٣ و ٤ مليار دولار، اضافة إلى مساعدات أعطيت مباشرة للحكومات، لا على شكل قروض طويلة الاجل ولا بواسطة مصارف دولية[١٣٥].

وأخذت السعودية بعد ذلك تنشىء مؤسسات خاصة للمساعدة حتى تصب المساعدات في مكانها الصحيح وتعود بالفائدة الاكيدة على الشعوب الممنوحة لها، أي لتحقق أغراضها. وهكذا انشأت المؤسسة العربية لإنماء البلدان الأفريقية في كانون الأول ١٩٧٣، ثم في أيار ١٩٧٤ انضمت للمؤسسة العربية للانماء الاقتصادي والاجتماعي التي كانت قد انشأتها جامعة الدول العربية سنة ١٩٧١.

---

١ . ليس هناك أرقاماً محددة ولكن الأويك تعطي رقم ٢ مليار دولار.

في أيلول ١٩٧٤ انشأت المؤسسة السعودية للانماء برأسمال قدره ١٠ مليارات ريال سعودي بغرض التوظيف الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وفي السنة نفسها انشأت البنك الإسلامي للانماء ومركزه جده برأسمال قدره ٢ مليار دولار.

في أفريقيا استفادت من المساعدات: مالي، الداهومي، الكاميرون، الكونغو، موريتانيا، السنغال، النيجر، رواندا، أوغندا.

وفي آسيا استفادت: ماليزيا واندونيسيا والبنغلاديش، اما الباكستان فقد بقيت المستفيد الاكبر والاول إذ ساهمت السعودية بمليار دولار في مشاريع اقتصادية في الباكستان.

والمساعدات التي تصب في العالم الثالث تراعي بنوع خاص الدول الإسلامية وخاصة أن بعض المساعدات تربط بطابع اسلامي محض كبناء الجوامع أو انشاء مدارس دينية.

في المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي عقد في القاهرة في آذار سنة ١٩٧٧ أعلن وزير خارجية السعودية في بداية المؤتمر منح السعودية للدول الافريقية مبلغ مليار دولار لمساعدتها على التقدم على درب النمو.

وكان الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٧ ايار ١٩٧٧ مرحلة هامة في العلاقات بين العالم الثالث والدول الصناعية، فقد كانت الدول الصناعية التي شاركت فيه ثمانية، وكانت دول العالم الثالث المشاركة ١٩ بينها عدة دول مصدرة للنفط. وكانت ثمة مبادرة فرنسية سعودية جرى اعدادها في خريف ١٩٧٤ لمحاولة ارساء نظام علاقات دولية متوازنة وقادرة على استيعاب ارتفاع اسعار النفط حتى لا تؤذي هذه الاسعار اقتصاد العالم.

سادساً . أثر اكتشاف البترول على صعيد العلاقات الدولية

في علاقاتها الخارجية كان للولايات المتحدة مكانة خاصة... فثروة المملكة جاءت من البترول والبترول اكتشفته شركة الارامكو الاميركية... وكانت الارامكو خلف كثير من اعمال النهضة العمرانية والحضارية في السعودية.

وقد حدد الملك فيصل وهو ما يزال ولياً للعهد ولكن صانعاً للسياسة الخارجية لبلاده، حدد سنة ١٩٦٢ موقف المملكة في السياسة الدولية[١٣٦]. بقوله:

"أحرص أن ابدد بعض سوء الفهم الذي احاط بموقفنا من المعسكر الشرقي كما من المعسكر الغربي. نحن لا ننتمي لأي معسكر، وإذا لم تكن لنا علاقات دبلوماسية بالاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه فلأن بيننا وبينهم تناقض عقائدي لا يقبل الجدل. الرئيس عبد الناصر كما أحمد بن بللا بامكانهما بالنظر لظروفهما الشعبية أن يكونا ضد الشيوعية وبنفس الوقت مع لاتحاد السوفيتي، نحن لا يمكننا ذلك، فشعبنا مغالٍ في روحانيته مما يلزم أولياء أمره أن لا يحيدوا عن تعاليم كتابنا المقدس، فكتابنا احتوى على كل امر ورسم لنا خطاً ونظاماً في الحياة...

وبالنسبة للولايات المتحدة ينبغي تجنب الوقوع في خطأ في التفسير... أنهم اصدقاؤنا وسيبقون مهما حصل فنحن أهل عرفان ولا ننسى ما قاموا به في الماضي".

ولكي توازن دور الولايات المتحدة فقد حرصت المملكة على أن توازن التقنية الاميركية بالاوروبية. فمنذ تشرين الثاني ١٩٦٢ استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا التي كانت قطعت سنة ١٩٥٦ بعد الاعتداء الثلاثي الفرنسي الانكليزي الاسرائيلي على قناة السويس. في تموز ١٩٧٣ جرى التوقيع على اتفاق تعاون ثقافي وتقني بين فرنسا والمملكة يضع اللغة الفرنسية بمصاف اللغة الانكليزية وفي مصاف اللغة الاجنبية الاولى في التعليم السعودي. وقد تلاحقت الاتفاقات التجارية بين المملكة وفرنسا بعد سنة ١٩٧٥. في سنة ١٩٧٧ زار الرئيس الفرنسي الرياض وقد بلغت قيمة المشاريع عن طريق فرنسا في المملكة حوالي ٨ مليارات فرنك.

مع انكلترا تأخر استئناف العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة منذ سنة ١٩٥٦، بسبب النزاع على واحة البريمي التي كانت السعودية تطالب بها من جهة وابو ظبي تطالب بها من جهة اخرى، ولم تستأنف العلاقات الدبلوماسية إلاّ سنة ١٩٦٤.

وكانت المملكة قد عهدت منذ ١٩٦٣ لانكلترا بتدريب الحرس الوطني الذي هو قوة الدفاع على الجبهة الداخلية. وقد عادت العلاقات بين بريطانيا والسعودية إلى طبيعتها بمناسبة التدخل

---

١ . حديث مع دبلوماسي غربي في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣ كتاب (Le Royame de L, Arabie .Saoudite a L, epoque des temps modemes).

العسكري الانكليزي الذي حصل لحماية الكويت سنة ١٩٦١ من تهديدات عبد الكريم قاسم بابتلاعها!.

وظلت بريطانيا الدولة الثانية المصدرة للمملكة بعد الولايات المتحدة ولكن حتى سنة ١٩٦٨ إذ ازاحتها اليابان سنة ١٩٦٩ ثم احتلت المانيا المرتبة الثالثة لتتراجع انكلترا سنة ١٩٧٤ إلى المرتبة الرابعة. كذلك فان ايطاليا احتلت مرتبة هامة في ساحة اقتصاد المملكة وهكذا نجحت السعودية في تنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم الغربي الذي تعاونت معه للنهوض العلمي والتكنولوجي. وقد سعت السعودية لتوسيع حقل تعاونها مع آسيا وكان لكوريا والباكستان على هذا الصعيد الدور الاول.

مع ذلك تبقى للولايات المتحدة الارجحية كما تبقى متقدمة بكثير على غيرها على صعيد العلاقات الاقتصادية. فقد كان للارامكو وما يزال دور هام جداً في تعليم وتدريب النشء السعودي الجديد على اتقان فنون صناعة النفط وان كانت الارامكو قد اصبحت الان مملوكة للدولة

كما في الارض كذلك في الجو فإن ال T.W.A. لها دوراً هاماً جداً في المساهمة بانشاء الخطوط الجوية السعودية التي هي شبكة اتصال المملكة ببعضها واتصالها بالعالم وهي تلعب دوراً جداً في دولة كالمملكة مترامية الاطراف، شاسعة المسافات التي تفصل مدينة عن اخرى. واللوكهيد تساهم في انجاح نظام الدفاع الجوي إلى جانب غيرها من الشركات الاميركية الخ... حتى أن ثالث الشركات التي ساهمت في الخطة الخمسية هي اميركية.

القسم الثاني

البنية القانونية التحتية لاستثمار النفط

الامتياز البترولي

اختارت السعودية الامتياز كاطار وشكل قانوني لاستثمار النفط...

هل كان ذلك يعني اعتبار انتاج البترول مرفقاً عاماَ؟

طرح السؤال مرتين على المؤتمر البترولي لجامعة الدول العربية سنة ١٩٧١، ولكنه بقي بدون جواب رغم الحوار الطويل والمناقشات الحادة التي خاضت فيه[١٣٧].

فالدول البترولية كانت في غاية الحذر من هذا الالتزام بالتصنيف لان قوانينها غير مقننة وخاصة قوانينها الادارية مما يخلق مخاوف عند البلاد النفطية هذه من أن يؤدي تكريس النفط كمرفق عام إلى تكريس ارجحية قانونية لمصالح الشركات صاحبه الامتيازات البترولية على حساب الدول التي تنتج اراضيها النفط.

وأسفرت المؤتمرات النفطية عن مناقشاة كثيرة وقرارات قليلة أو بالاحرى عن غياب القرارات التي استبدلت بالتحفظات التي ابدتها صراحة الدول النفطية على اعتبار انتاج النفط مرفقاً عاماً. إذن كيف نعرف المرفق العام؟ وهل الانتاج البترولي هو مرفق عام؟.

يمكن القول إن كل ما له علاقة بالمصلحة العامة أو بالادارة يمكن ادخاله في خانة المرافق العامة[١٣٨].

وهناك عدة أشكال للمرافق العامة:

ـ المرفق العام على شكل ادارة.

ـ المرفق العام على شكل ادارة حصرية (regie) وهو يتفرع إلى فرعين: مؤسسة عامة[١٣٩]. وامتياز.

---

١ . عقد المؤتمر البترولي السابع لجامعة الدول العربية في ١٩٧٠ في الكويت وعقد المؤتمر البترولي الثامن لجامعة الدول العربية سنة ١٩٨١ في الجزائر.

Hamed Sultan: (Legal nature of oil concession). Revue egyptienne de droit international (21) p.73-89.

١ . Leclerc: (La mission de service public)- Recueil Dalloz 1966. Chronique 9- A.De- michel: (Le service public) Dalloz. 1970. Chronique p-77.

٢ . المؤسسة العامة الصناعية والتجارية سندرسها بتفصيل في الجزء الثالث، الفصل الأول: "تنظيم الإدارة في موضوع البترول" وكذلك في درساتنا للطبيعة القانونية لبترومين التي هي مشروع عام على شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية.

تتولى الادراة عادة بنفسها مباشرة المرافق العامة. والمرفق العام يعتبر مرفقاً عاماً ادارياً ويشكل جزءاً من كيان الدولة. وكلمة "الادارة" تحمل معنيين، اما نشاطاً معيناً وحينئذٍ تؤخذ بمعناها العملي واما هي الجهاز البشري الذي يقوم بمهمة ادارية معينة[١٤٠].

لا يمكن أن يكون للمرفق العام طابع فردي بل هو مرتبط بشخص عام متعدد الاعمال ترتبط كلها بالقطاع العام: وزارة التعليم تشكل مجموعة من المرافق العامة التي لا تتمتع أي منها بالشخصية المعنوية وليست سوى ادارات تابعة للدولة تذوب في شخصيتها المعنوية.

وقد ارتدى المرفق العام طابعاً واحداً مدة طويلة: مرفق تديره الادارة وفقاً لاشكال السلطة وانظمتها وتسلسلها الاداري. ومع تدخل الدولة أكثر فاكثر في شؤونه. أصبحت الادارة بأجهزتها كما أصبحت خدمات القانون الاداري اكثر مرونة وكان هذا التطور هو المناخ الذي اتاح للاجتهاد أن يبتكر أو يكرس المرفق العام على شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية تعمل في ظروف مطابقة لشروط العمل في ظل القانون الخاص (أي قانون التجارة، الخ). وكانت ثورة على صعيد القانون الاداري، إذ إن مؤسسة عامة كان من التقليد ارتباطها بالقانون العام (أي القانون الاداري)، ثم خرجت من ظله لتدخل في ظل القانون الخاص (قانون التجارة) مع بقائها بممارسة نفس العمل وبتحقيق نفس الاهداف العامة[١٤١].

ويأخذ المرفق العام شكل الادارة الحصرية، ليس حين تتولى الادارة قيادة دفته أو الوصاية عليه، وانما أيضاً حين تأخذ على عاتقها تشغيله باموالها العامة وبموظفيها[١٤٢].

لقد اختارت السعودية الامتياز كنظام قانوني للإنتاج البترولي، فما هو إذن التعريف القانوني للامتياز في القانون السعودي؟

إن التعريف الوحيد نجده في المادة ١٦ من نظام (قانون) المعادن[١٤٣]. التي تعرف حقوق صاحب الامتياز في حقل المعادن:

---

٣. Droit adminstratif- Georges Vedel (Themis) p-25.

١. R.E.Charlier, article Juris- Classeur Periodique (Semaine Luridique) 1955 de 1210 a 1220. Et droit administratif- Vedeel (Themis) p-818.

٢. Vedel ,p- 829.

"يمنح امتياز الاستغلال لحامله الحق المنفرد في أن ينتج ويستغل كل أو بعض المعادن الموجودة في منطقة الاستغلال وذلك عن طريق التنقيب والتعدين والصقل والتركيز والصهر والتقنية وان يحمل وينقل ويصدر ويبيع تلك المعادن سواء في حالتها الاصلية أو بعد تنقيتها، وأن يبني ويشغل ويصون جميع المناجم والمباني والمعامل والسكك الحديدية والطرق العامة وخطوط الانابيب ومصانع التكرير ومعامل التصنيع وأجهزة المواصلات ومعامل القوى وغيرها من المرافق الضرورية أو المناسبة لتحقيق اغراض الامتياز. ويكون التمتع بجميع هذه الحقوق خاضعاً لاحكام هذا النظام وغيره من الانظمة المعمول بها".

وتنص المادة ١٧ من نظام المعادن على ان "الامتياز يمنح بمرسوم ملكي".

ونظام الامتياز هذا يعطي ويمنح من شخص معنوي عام هو السلطة لشخص طبيعي او معنوي يدعى صاحب الحق بالامتياز، للاهتمام بادراة مرفق عام عائد لها لقاء تعويضات يدفعها لها صاحب الامتياز ويعود فيستوفيها من الذين يستخدمون هذا المرفق العام[١٤٤].

نظام الامتياز هذا احتل مركزاً هاماً في تاريخ الانشاءات الاقتصادية والعمرانية (سكك الحديد، الماء، الغاز، الكهرباء، الترام، الخ...). وفي نظر الفقه كما في نظر الاجتهاد فان عقد الامتياز له طابع مختلط، إذ رغم انه من حيث الشكل عقد بين طرفين إلا أنه يجب التفريق في نصوص وبنود هذا العقد بين البنود النظامية والبنود التعاقدية:

ـ البنود النظامية: **تستمد قوتها ليس من رضى الفريق صاحب الامتياز فحسب، وانما من سلطة الادراة في تنظيم المرافق والخدمات العامة وبتعبير آخر من السلطة التنظيمية التي تتمتع بها الادارة. وبالنتيجة فان البنود التنظيمية في العقد تخضع للقوانين والمراسيم التنظيمية التي ترعى المرافق العامة وبالتالي فان الادارة تملك قانونياً حق تعديل هذه البنود خلال مدة العمل باتفاق الامتياز.**

---

٣ . الأنظمة في السعودية لما مفعول القوانين، ونظام المعادن هو قانون المعادن الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٠ بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٣ والمنشور في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ٨ شباط ,١٩٦٣

٤ . vedel p-833.

ـ البنود التعاقدية: **تبقى في عقد الامتياز بنود لها طابع تعاقدي قائم على الرضى المتبادل والتي لا يمكن أن يطرأ عليها أي تعديل الا بموافقة الطرفين وليس بقرارات من طرف الادارة وحدها كما هو شأن البنود التنظيمية[١٤٥].**

أن دراسة وتحليل النظام لقانوني لا ستثمار البترول في المملكة العربية السعودية لا يمكن أن يبدأ الا بدراسة الامتياز البترولي في السعودية قبل دراسة الادارة التي اضطلعت بشؤون

البترول. لأن الادارة في موضوع البترول لم يكن لها وجود فعلي الا عام ١٩٦١.

فقبل ذلك كان الملك عبد العزيز يدير الحكم محاطاً بمجموعة من المستشارين... في هذه الفترة ابرم أول امتياز نفطي في السعودية مع الارامكو.

والسعودية قليلة السكان بالمقارنة مع مساحاتها الشاسعة وكانت منغلقة على نفسها قبل اكتشاف النفط فكان العلم قليل الانتشار بين السكان وكان الفقر اكثر انتشاراً. هذا ما يفسر لماذا تولت الارامكو شؤون الادارة البترولية من الناحية العملية بينما كانت هناك دائرة تابعة لوزارة المالية هي المختصة بادارة شؤون البترول من الناحية النظرية.

تبقى امامنا اسئلة مطروحة...

ما هي حقوق الدولة على منابع البترول؟.

ما هي الامتيازات البترولية وما هي طبيعتها القانونية؟.

ما هي مبادئ عقد الامتياز البترولي؟.

ما هي الخلافات والنزاعات القانونية التي طرحتها هذه الامتيازات؟.

كيف امتكلت الدولة الشركات صاحبة الامتيازات البترولية؟.

في الإجابة على هذه الاسئلة يمكن أن نتمكن من فهم هيكلية وتطور النظام القانوني لاستثمار النفط في السعودية لندخل بعد ذلك في درس الادارة المسؤولة عن شؤون النفط.

---

١ ـ vedel p-837.

الفصل الأول

حقوق الدولة

على مصادر الثروة النفطية

"المادة هي ما لا يدوم"
"امانويل بيرل"

من اين تستمد الدولة حقها على مصادر الثروة النفطية وهو الحق الذي تتنازل عنه لصاحب الامتياز؟.

من أين تستمد الدولة حقها بمنح الامتياز؟.

الامتياز في اللغة الفرنسية Concession **هو عملية تنازل. والدولة في الامتياز تعطي حقوقاً ولكن من أين تستمد هي هذه الحقوق التي تعطيها؟.**

للاجابة على هذا السؤال فيما خصّ المملكة العربية السعودية يجب العودة للشرع الإسلامي واحكامه.

فالنظام السعودي هو حكم زمني وديني في آن واحد[١٤٦]. ولم تتسرع المملكة العربية السعودية بوضع تشريعات جديدة مدنية بل جعلت مذهب الدولة وتشريعها الرسمي هو الشرع الاسلامي[١٤٧].

والمملكة تطبق احكام الشرع الإسلامي مبدئياً في المسائل المدنية والجزئية. ولكن صدرت بعض القوانين المدنية غير الشرعية في حقلي التجارة والعمل على سبيل الاستثناء وبقي الشرع الإسلامي مطبقاً في جميع الحقول.

فيقتضي لمعرفة قانون ملكية الارض في السعودية العودة إلى الشريعة الإسلامية. ومصادر التشريع الإسلامي هي أولاً القرآن، وبعد القرآن تأتي السنة النبوية أو الحديث الشريف وهو ما

---

١ . (Legal System in the arab States) (arabe et anglais)

٢ . وقد أيد ذلك بصراحة قانون الحجاز بإيجابه العمل بأحكام الشرع وفقاً للقرآن الكريم وسنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

جاء مكملاً للقرآن ومفسراً ومتمماً له. ومن هذان المصدران تفرع مصدران آخران فرعيان هما الاجماع والقياس فقبل بهما بعض الفقهاء ورفضهما بعضهم الآخر.

والاجماع يعني اجتماع جميع المجتهدين المسلمين الذين يتصفون بصفات المجتهد الشرعية في عصر من العصور على حكم شرعي.

والقياس هو المصدر الرابع ويستند إلى تحكيم العقل والمنطق في القضايا التي لا نص أو اجماع فيها، ذلك بأن يتحرى الفقهاء العلة أو غاية الشارع في الاحكام المنصوص عليها فاذا عرفوا علة حكم منصوص عليه في مسألة من المسائل امكنهم قياس مسألة أخرى عليها واعطاؤها مثل حكم المسألة الأولى إن اتفقت معها في العلة[١٤٨].

فما هي احكام الشرع الإسلامي في ملكية الأرض؟.

أولاً ـ أسباب ملكية الأرض في الإسلام

أسباب الملك حصرها صاحب "المرشد الحيران"[١٤٩]. في المادة ٧٢ على الوجه التالي:

"أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية، والميراث ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة".

وهكذا تكون اسباب امتلاك الأرض في الإسلام خمسة:

١ـ وضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له ويسمى في الفقه الغربي الاستيلاء.

٢ـ القعد (كالبيع والهبة).

٣ـ الارادة المنفردة وهي هنا الوصية.

٤ـ الميراث.

٥ـ الشفعة[١٥٠].

---

٣ . (Source du drorit musulman) Mahmassani pp. 46-47 (arabe)

١ . جمع الفقه الإسلامي في تقنين قانوني.

وهذه هي نفس مصادر الحقوق العينية الاصلية في الفقه الغربي ينقصها مصدران: الالتصاق والحيازة[١٥١].

وقد جاء في المادة ١٢٤٨ من القانون العثماني الذي أخذ من الفقه الاسلامي[١٥٢].

"أسباب التملك ثلاثة: الاول: الناقل للملك من مالك إلى مالك آخر كالبيع والهبة، والثاني، أن يخلف أحد آخر كالارث، الثالث: احراز شيء مباح لا مالك له وهو وضع اليد حقيقة على ذلك الشيء".

فيكون الفقه الإسلامي قد فرق بين حالتين:

أ ـ حالة نشوء الملكية وهي وضع اليد.

ب ـ حالة انتقال الملكية بعد نشوئها، والانتقال يتم بالعقد أو بالميراث أو بالارادة المنفردة أي الوصية أو بالشفعة.

واذا كانت حالات انتقال الملكية في الفقه الإسلامي هي نفسها في الفقه الغربي الا أن الأمر يختلف بالنسبة لنشوء الملكية.

ثانياً ـ نشوء ملكية الأرض في الإسلام

طرح موضوع نشوء الملكية في الإسلام في مرحلتين:

ـ المرحلة التي كان الإسلام ما يزال فيها داخل الجزيرة العربية.

ـ مرحلة خروج الإسلام من الجزيرة العربية والتوسع في فتح البلاد المجاورة لجزيرة العرب، فقد فتحت بلاد الفرس وبلاد الشام ومصر وشمالي أفريقيا في اقل من ثلاثين سنة، وكانت هذه البلاد كلها تمتاز بأراضيها الزراعية الخصبة وكان من أولى نتائج فتحها أن طرحت مشكلة توزيع

---

٢ . مصادر الحق في الفقة الإسلامي . الدكتور عبد الرزاق السنهوري الجزء الأول ص ٦٣,

٣ . المرجع السابق ص ٦٤,

٤ . دور الحكام شرح مجلة الأحكام تأليف علي حيدر الرئيس الأول لمحكمة التمييز العثمانية ص ٧ الجزء الأول.

الاراضي في البلاد المفتوحة وذلك أيام الخليفة عمر بن الخطاب. فكيف نشأت وتطورت نظرية نشوء ملكية الارض في الإسلام؟.

عند انتشار الإسلام في الجزيرة العربية وضع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاث قواعد لنشوء الملكية:

القاعدة الأولى: **ترك بعض الاراضي في الجزيرة العربية بيد أصحابها على أن يدفعوا الخراج أي ضريبة مقدارها ١٠٪ من محصول الارض.**

القاعدة الثانية: **وعند فتح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لمكة رد الاراضي لاصحابها[١٥٣]. من "أحب الارض فهي له". ولكن بشرط أن لاتكون الأرض مملوكة من أحد، فاذا كانت مملوكة وزرع في ارض قوم بغير اذنهم فله نفقة ما تكبده وليس له من الزرع شيء[١٥٤].**

القاعدة الثالثة: **انتزع ملكية الأراضي الاخرى التي فتحها المسلمون في الجزيرة العربية ووزعها على المسلمين المقاتلين بجعلها غنيمة حرب[١٥٥].**

ولكن الفقهاء مجمعون على ان القاعدة التي اتبعها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنسبة لمكة هي استثنائية ويقول الفقيه أبو عبيدة:

"تخصص مكة واراضيها بحكم خاص تنفرد به دون سائر البلاد بمعنى أن ما فعله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من رد ارضها إلى اهلها وملاكها قبل فتحها، انما هو حكم خاص بمكة لا يقاس عليه"[١٥٦].

على كل، فإن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يتبع هذه القاعدة إلا في مكة.

---

١ . كتاب الخراج لأبي يوسف الأموال صفحة ٦٣ رقم ,٩٥٦

٢ . الشيخ علي طنطاوي وأخيه تاجي صفحة ٢٩٨ . ٢٩٩ وصفحة ٩٥ . ٩٦ . ٩٩ رقم ٣٠٠و٣٠١و ٣٠٦و ٣٠٧و٣٠٨ عربي. وكتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٠١عربي وكتاب الخراج ليحي بن آدم القرشي صفحة ٩٣ رقم ٢٩٥.

٣ . شرح أبو عبيدة... حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) افتتاح الأراضي عنوة ثم في خيبر إذ جعلها غنيمة وقسمها. كتاب الخراج: الأموال صفحة ٦٠ رقم ,١٥٣

٤. كتاب الخراج: الأموال صفحة ٦٥ رقم ١٦١.

فتكون قد تكرست قاعدتان عند ظهور الإسلام بالنسبة لنشوء الملكية في المناطق التي يفتحها المسلمون وكان الإسلام ما يزال في الجزيرة العربية.

القاعدة الأولى: **إن الملكية هي بيد السلطة المركزية الإسلامية التي تنتزعها من أصحابها السابقين وتوزعها على المسلمين الذين شاركوا في الحرب.**

القاعدة الثانية: **من يحيي أرضاً متروكة وهي بدون مالك يملكها، فقد قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) "إن من احيا الارض فهي له"... وبعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأيام خليفته الثاني عمر بن الخطاب، أخذ الإسلام يتوسع خارج الجزيرة العربية إلى أراضٍ زراعية حيث ملكية الأرض لها قيمة وأهمية كبيرة... ووجد الخليفة عمر بن الخطاب أن تطبيق القاعدة التي وضعها النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كانت متلائمة مع ظروف الجزيرة العربية وظروف أول انتشار الإسلام ولم تعد تتلاءم مع الظروف الجديدة حيث امتد الاسلام الى مناطق زراعية وغريبة عن أهل الجزيرة العربية... وقد اختلف عمر والصحابة من رفاقه في الاجتهاد القانوني والديني حول هذا الموضوع، فكان من رأي معظمهم[١٥٧] أن تنتزع ملكية الاراضي في البلاد التي يجري فتحها وتوزع هذه الاراضي كغنائم حرب بينما كان رأي عمر بأن الأرض لا تقسم بل تترك لملاكها على ان يدفعوا عنها ضريبة ١٠٪ لبيت مال المسلمين وكانت حجة عمر أن القرآن الكريم يقول: "الذين جاؤوا بعدكم" فكيف أقسم الأرض على المقاتلين المسلمين كغنائم حرب وأدع من يأتي من المسلمين بعدهم بدون حصة وقال:**

"قد اشرك الله الذين يأتون بعدكم في هذا الفيء فلو قسمته لم يبق بعدكم شيء ولئن بقيت ليبلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء"[١٥٨].

---

١ . وفي طليعتهم بلال بن رباح ويعد الرحمن بن عوف كتاب الخراج . لأبي يوسف صفحة ٣٣. ٣٥ وما بعدها وكتاب الخراج ليحي بن آدم صفحة ١٩ وصفحة ٤١ الأحكام السلطانية للماوردي صفحة ١٧٢.

محمد ضياء الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية الطبعة الثالثة ١٩٦٩ صفحة ١١٤ وما بعدها.

سيرة عمر بن الخطاب للشيخ علي طنطاوي وأخيه دمشق صفحة ٢٩٠.

سيرة عمر بن الخطاب أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المطبعة المصرية بالأزهر صفحة ٨٠ . ٨١.

سليمان محمد الطماوي: عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة . دراسة مقارنة الطبعة الأولى ١٩٦٩ دار الفكر العربي صحفة ١٧٤.

٢ . كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ,٣٥

وكان رأي عمر أن الأرض لا تدخل في حكم الغنيمة التي وردت في القرآن:

(واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول...)[159].

كانت هذه هي حجة عمر بن الخطاب الدينية القانونية تجاه معارضية من الصحابة الذين كان رأيهم أن تنتزع ملكية الأراضي وتوزع على المقاتلين من المسلمين.

هكذا ابقى عمر بن الخطاب الأرض لملاكها خارج الجزيرة العربية على أن يدفعوا عنها الخراج (أي الضريبة) لبيت مال المسلمين مخالفاً القاعدة التي سبق أن وضعها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) داخل الجزيرة العربية وخاصة بأرض خيبر بنزع الملكية وتوزيع الأراضي على المقاتلين الفاتحين من المسلمين... وأخذ عمر بن الخطاب يكرر ويؤكد تطبيق هذه القاعدة الجديدة كلما توسعت الفتوحات الإسلامية من الشام إلى بلاد فارس وابقى عمر ملكية الأرض للذين اسلموا والذين لم يسلموا بل بقوا على دينهم من مسيحيين ويهود[160]. كانت هذه هي حجة عمر بن الخطاب الدينية القانونية لمخالفة القاعدة التي اتبعت أيام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اما دوافعه الاجتماعية والاقتصادية للتغيير فهي التغيير الذي طرأ بعد الفتوحات الإسلامية التي امتدت إلى مناطق شاسعة بعيدة عن الجزيرة العربية وأهلها.

وكان عمر يخشى أن يهجر الأرض أهلها إذا انتزعت ملكيتها منهم والمسلمون الفاتحون غير مهيئين لزرعها وللحلول محلهم، وكان يخشى على العرب وهم أهل بداوة وصلابة أن يفسدهم نعيم هذه البلاد الغنية وخيرات أراضيها الوفيرة بما توفره من الرفاهية والرخاء فتضمحل الأرض وتذهب ثروتها الزراعية. لذا فضل أن تبقى الزراعة خصبة تغني الاقتصاد الإسلامي وتدفع ضريبة ١٠٪ لبيت مال المسلمين الذي هو خزينة الدولة، فتكون هذه الصيغة عنصر قوة بدلا من أن تتحول إلى منزلق ضعف[161].

ثالثاً: قواعد مكلية الأرض كما ثبتها عمر بن الخطاب وكما سارت من بعده في الفقه الإسلامي

---

٣ . آية قرآنية.

١ . نفس المراجع السابقة.

٢ . نفس المراجع السابقة.

كانت الأرض وملكيتها تختلف باختلاف حرية الانتفاع بها وما يدفع عنها لبيت مال المسلمين. وانواع الاراضي هي:

١ ـ الأرض الخراجية: **وهي الأرض التي تركت في ايدي أهلها الذين الزموا بدفع عشر محصولها ضريبة لبيت مال المسلمين.**

٢ ـ الارض العشرية: **لم توجد مثل هذه الارض الا في الجزيرة العربية وهي الارض التي خضعت للقاعدة الاولى التي طبقها الرسول (صلعم) وهي ابقاؤها بيد أهلها لقاء دفع عشر محصولها لبيت مال المسلمين .**

٣ ـ الارض المحمية : **وهي الارض التي خصصها عمر بن الخطاب ومن بعده الخلفاء لعامة المسلمين بل لفقرائهم دون اغنيائهم . وهي ارض تبقى خارج نطاق الملكية الفردية ولكن مخصصة لانتفاع الفقراء.**

٤ ـ أرض الاقطاع: **وهي الأرض التي منحها الخليفة لأحد المسلمين ليقوم باصلاحها والانتفاع بها وقد حدد عمر بن الخطاب قاعدة تمليك هذه الأرض بحيث تكون ملكيتها مشروطة باصلاحها وتعميرها والا سقطت الملكية.**

٥ ـ الأرض الموات: **وهي الأرض القابلة للاصلاح والزراعة وفيها قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):**

"من أحيا أرضاً مواتا فهي له"[١٦٢].

وقد تابع عمر بن الخطاب ما بدأه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فاشترط بأن من عطل أرضاً منحت له بتركها ثلاث سنين ولم يعمرها فجاء غيره وعمرها فهي له[١٦٣].

٦ ـ أرض الاستيلاء: **وهو امتلاك ارض مباحة أي غير مملوكة لاحد بوضع اليد عليها بدون اعتراض أحد. قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):**

---

١ . وقد صدر في المملكة العربية السعودية قانون ينظم أرض القطاع والموات سمي قانون أرض البور وافق عليه مجلس الوزراء في قراره رقم ١٠٠٥ وبتاريخ ٣/ ٧/ ٨٨ ونشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٨٨ وتوج بالمرسوم الملكلي رقم م/ ٢٦/ تاريخ ٦/ ٧/ ١٣٨٨ هـ. وسيأتي تفصيل في هذا الفصل.

٢ . نفس المراجع الواردة سابقاً.

"من سق إلى ما لم يسبق اليه أحد فهو له".

رابعاً ـ أحكام الإسلام في ملكية المعادن والكنوز التي في باطن الأرض

يفرق فقهاء الإسلام بين ثلاثة أنواع من كنوز الأرض:

ـ صلب قابل للطرف والسحب والانطباع بالنار كالذهب والفضة والنحاس والحديد.

ـ صلب لا يقبل الا الانطباع بالنار ويتفتت بالطرق كالماس والياقوت.

ـ سائل كالبترول والزئبق.

وهناك ثلاث اجتهادات فقهية إسلامية في ملكية هذه الكنوز:

١ـ لا شيء من هذه الانواع الثلاثة مباح ولذا لا يمتلكها من يستولي عليها وانما هي ملك المسلمين، فلا تعد تابعة لما توجد فيه من الارض ولا تملك بامتلاك محالها. إذ ليس لمثلها تملك الأرض. أمرها للامام الحاكم يستغلها في مصالح المسلمين أو يقطعها لمن يشاء من المسلمين نظير مال يصرف في مصالحهم أو بالمجان أن رأى المصلحة في ذلك وإذا اقطعها لم يجز له أن يقطعها تمليكاً وإنما يقطعها انتفاعاً إلى مدة معينة أو مدى الحياة لذا فلا يجري فيها الميراث. ولا فرق في ذلك بين ما يوجد في أرض مملوكة وما يوجد في أرض غير مملوكة ولا بين نوع ونوع. وهذا ما ذهب اليه المذهب المالكي والذي طبقته المملكة العربية السعودية في الاتفاقات التي أبرمتها مع شركات البترول[١٦٤].

٢ ـ إن هذه المعادن بجميع انواعها هي ملك لصاحب الأرض إن وجدت في أرض مملوكة والا فانها اموال مباحة يتملكها من يستولي عليها باستيلائه عليها مباشرة أو باستيلائه على أرضها.

٣ ـ المعادن هي ملك لمالك الأرض الا الفضة والذهب فهما للمسلمين أمرهما إلى الامام على أية حال. وهذا حكم المصلحة لانها تبرز الاستثناء... واستثنى الامام احمد المعدن السائل أيضاً لانه كالماء[١٦٥].

---

١ . كما سيأتي تحليل وتفصيل علاقة اتفاقات البترول بملكية الأرض لاحقاً.

٢ . الملكية في الشريعة الإسلامية: علي الخفيف معهد البحوث والدراسات العربية. الجزء الثاني صفحة ١٤٦ . ,١٤٧

كان الفقه يتجه فيما سبق إلى أن يكون علو الأرض وسفلها حقا لمالكها دون مراعاة حد معين ينتهي اليه ما لمالكها من حق في علوها أو حق في سفلها وعمقها إذا لم تكن هناك داعية تدعو إلى البحث في ذلك. ولكن حين اخترعت الطائرات فجابت الافاق الجوية وأخذت تحفر الانفاق لتكون مساراً للمركبات الكهربائية، طرح الموضوع مجدداً.

وذهبت التشريعات المعاصرة إلى أن يكون لمالك الأرض من علو الأرض وسفلها ما يستطيع أن يتمتع به ويستفيد منه في حدود امكانه وليس من فائدة له في أن يمتد ملكه علواً أو سفلا إلى غير نهاية لأن الملكية هي لمصلحة المالك ولها وظيفة اجتماعية واقتصادية. وهذا المفهوم تبناه القانون المصري في المادة ٨٠٣ من القانون المدني والمادة ٧٦٨ من القانون المدني السوري والمادة ١٠٤٩ من القانون العراقي والمادة ١٣ من القانون العقاري اللبناني.

اما فقهاء الإسلام فان رأيهم في هذا الأمر مطلق غير محدد بمسافات خاصة[١٦٦]. ولكن تعريفهم للملك بانه ما امكن حيازته والانتفاع به، أو بأنه الاختصاص الحاجز يشير إلى أن كلا من العلو والسفل المملوكين لصاحب الأرض محددان بامكان الانتفاع بهما والقدرة على المنعة الحاجزة وهذا ما يجعل رأيهم في العلو والسفل قريباً مما ذهبت اليه القوانين المدنية وان كانوا لم يصرحوا بذلك عند بيانهم لما لصاحب الأرض من علوها وسفلها[١٦٧].

وهكذا تختلف ملكية علو الأرض وسفلها في عناصرها وتعريفها عن ملكية معادن الأرض وكنوزها وهذه تختلف عن ملكية المعادن والكنوز بحيث تنقسم الملكية إلى:

١ـ ملكية رقبة الأرض: **وقد عرف الإسلام شروط نشوء الملكية وانتقالها. وكانت توجد قواعد وضعها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عند ظهور الإسلام ثم طورها عمر بن الخطاب بعده وبقيت سارية المفعول.**

٣ . الملكية في الشريعة الإسلامية معهد البحوث والدراسات العربية علي الخفيف الجزء الأول صفحة ٥٨ . ٥٩, .
٤ . كتاب الفروق للقرآني صفحة ٧٦.

٢ـ ملكية المعادن وكنوز الأرض: **وقد اختلفت المذاهب الإسلامية في تبعية هذه الثروة للارض وبالتالي تبعيتها لرقبة الأرض فمنها ما فصلها عن الأرض وجعلها ملكاً للمسلمين ممثلين في الأمير الحاكم ومنها ما ربطها بالارض وبملكيتها.**

٣ ـ ملكية علو الأرض وسفلها: **هي منفصلة عن ملكية معادن الأرض وكنوزها لأنه حتى ولو سلم الفقه باجماله بملكية السطح والعمق، الا ان بعض الفقه فرق بين ملكية العمق، وبين ملكية الأرض وما فيها من معادن وكنوز، وبين ملكية السطح.**

فما هي أحكام ملكية الأرض في المملكة العربية السعودية؟

سادساً ـ أحكام الأرض في المملكة العربية السعودية

تطبق المملكة العربية السعودية أحكام الشرع الإسلامي في كل المجالات القانونية[١٦٨]**. ومن العودة إلى القوانين السعودية والاتفاقات التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع شركات النفط حول التنقيب عن البترول واستثماره ونقله يتبين لنا انها تتضمن المبادئ الشرعية الإسلامية التي تبنتها المملكة العربية السعودية.**

١ ـ نشوء الملكية وقواعد ملكية الأرض

في حروبهم لتوحيد أراضي الجزيرة العربية، لم ينزع السعوديون ملكية الارض من اصحابها ليمنحوها "للاخوان" الذي هو تنظيمهم العسكري، بل ابقوها بيد ملاكها السابقين واحترموا الملكية الفردية للأرض ولم يمسوا بالقوانين التي شرعوها أي حق المالك في أرضه. ولكنهم حفظوا للدولة حقها في الاستملاك من أجل المنفعة العامة. إذ نصت المادة السادسة عشر من الاتفاق المعقود بين حكومه المملكة العربية السعودية وشركة خط الانانبيب عبر البلاد العربية على أن:

"تستأجر الأراضي التي يقتضيها المشروع والتي لا تخص الحكومة بالاتفاق عليها بين الشركة واصحابها، وإذا لم يتم الاتفاق ورأت الحكومة أن استملاك هذه الأراضي لازم لاغراض

١ . أما في حقلي التجارة والعمل فقد وضعت قوانين مدنية غير شرعية.

المشروع فتستملكها على نفقة الشركة وتسجل الأراضي التي استملكت جبراً باسم الحكومة وتؤجر للشركة بايجار اسمي لمدة لا تتجاوز مدة الاتفاق"[169].

وتقول الفقرة الأولى من المادة نفسها:

"تخصص الحكومة للشركة بدون مقابل أو ايجار لفترات لا تزيد على مدة هذا الاتفاق الأراضي الحكومية التي توافق الحكومة على انها لازمة لاغراض المشروع على أن يدفع تعويض معقول في حالة اخراج المستأجر من أراضٍ مزروعة وهذا التعويض يجب أن يكون عادلاً".

وهذا الاتفاق يتضمن:

أ ـ احتفاظ الدولة بحقها في الاستملاك لقاء تعويض تدفعه للمالك ثمناً لنزع الملك الذي يتم للمنفعة العامة.

ب ـ نزع الملكية يتم لقاء تعويض ولو كان لاجل المنفعة العامة.

جـ ـ التفريق بين ملكية الأرض واشغالها وتأجيرها، وبالتالي فان شاغل الأرض ليس بالضرورة مالكها ولكن نزع الاشغال ينشىء حقاً بالتعويض.

د ـ التفريق بين املاك الدولة واملاك الفرد.

هـ ـ بالنسبة للأرض التي وضعت الدولة يدها عليها بعد أن كانت مباحة فقد طبق عليها النظام الذي وضعه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وكمله الخليفة عمر بن الخطاب والذي كان يعتمد على اساسين:

ـ من احيا الأرض فهي ملك له.

ـ اشتراط الاستثمار أو أحياء الأرض ثلاث سنين على الاقل لتكريس الملكية نهائياً.

---

١ . الاتفاق المؤرخ في ٢٢ شبعان ١٣٦٦ الموافق ١١ تموز ١٩٤٧ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي في ٢ محرم ١٣٦٩ الموافق في ٢٤ أكتوبر ,١٩٤٩

ويصف القانون المذكور[170] الأراضي البور بانها الأرض المنفكة عن حقوق الملكية والتي ليست محلا للمنازعة والخالية من الحقوق سواء حق الملكية أم الحقوق الادنى منها كحق الافضلية. ثم يشترط لتملكيها:

أ ـ أن تثبت الجدوى الاقتصادية من استغلالها. وتعطى الافضلية لمالك الأرض المجاورة للارض موضوع التوزيع ثم يأتي الحق للعائلة الأكثر عددا من الذين يعملون في الزراعة ثم للمتفرغ إلى الزراعة ثم من لا يمتلك أرضاً.

ب ـ أن تكون خارج حدود العمران ومساحة كل الارض لا تقل عن /٥/ هكتار ولا تزيد عن /١٠/.

جـ ـ يجب على من يصدر لصالحه قرار التوزيع أن يستثمر الأرض خلال المدة التي يحددها قرار منحه الاستثمار.

د ـ إذا ثبت الاستثمار في نهاية المدة المقررة له يجري تمليك الأرض والا استعيدت.

٢ ـ ملكية علو الأرض وسفلها ومعادنها وكنوزها

بالرغم من أن الفقه بالاجمال ربط ملكية علو الأرض وسفلها بملكية الرقبة الا أن التشريع السعودي تبنى قاعدة شرعية تفصل بين سطح الأرض من جهة وعلوها وسفلها من جهة أخرى وبين المعادن التي في أعماقها من جهة ثانية.

فقد نصت المادة الخامسة والعشرون من اتفاقية امتياز استخراج البترول الموقعة في ٤ صفر ١٣٥٢ الموافق ٢٩ مايو ١٩٣٣[171] والمصادق عليها بالمرسوم الملكي ١٣٣٥ تاريخ ٧ تموز ١٩٣٣ على ما يلي:

---

٢ . نظام توزيع الأراضي البور الموافق عليه في مجلس الوزراء في القرار رقم ١٠٠٥ م تاريخ ٣/ ٨/ ٨٨ هجرية والمنشور في (أم القرى) الجريدة الرسمية في العدد ٢٢٥٠ تاريخ ١٦ رمضان ١٣٨٨ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٦ تاريخ ٦/ ٧/ ١٣٨٨ هجري.

١ . وقعها عن المملكة العربية السعودية وزير المالية عبد الله السليمان وعن شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ل. ن. هاملتون.

"تفوض الحكومة الشركة في الحصول من مالك الأرض على الحقوق السطحية من الأراضي التي ترى الشركة ضرورة لاستعمالها في اعمالها المتعلقة بهذا المشروع على شرط ان تدفع الشركة لشاغل الأرض بدل تخليه عن استعمال تلك الأراضي".

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق المذكور على ما يلي:

"تمنح الحكومة للشركة بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقاً للشروط الاتي بيانها والخاصة بالمساحة المحددة ادناه الحق المطلق لمدة ستين سنة تبتدئ من تاريخ سريان مفعولها للتحري والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وصنع البترول والاسفلت والنفط والشحومات الطبيعية والسوائل الكربونية الاخرى...".

فتكون هذه النصوص قد فرقت بين:

أ ــ سطح الأرض.

ب ــ علوها وسفلها.

جـ ــ معادنها وكنوزها.

فجعلت:

أ ــ سطح الأرض وحده مرتبطا بملكية الرقبة وبالتالي فهو موضوع حماية وتعويض بحيث أن نزع الملكية يحصر تعويضه بسطح الأرض.

ب ــ سفل الأرض، كما علوها هو حق للدولة.

جـ ــ الكنوز والمعادن الموجودة في باطن الأرض هي ملك للدولة وليس لمالك رقبة الأرض حقوق فيها بل حقوقه محصورة في السطحية وفقا لاجتهاد المذهب المالكي والحنبلي ولاغلب الاجتهاد الذي ذهب إلى ان الكنوز التي في باطن الأرض هي للمسلمين امرها للامام الحاكم يستغلها في مصالح المسلمين أو يقطعها لمن يشاء من المسلمين نظير مال يصرف في

مصالحهم أو بالمجان إذا رأى المصلحة في ذلك. وإذا قطعها فلا يجوز له اقطاعها اقطاعاً تمليكا بل انتفاعاً لمدة معينة أو مدى الحياة[172].

وقد نص قانون المعادن السعودي[173]. في مادته الأولى:

"تعتبر ملكاً للدولة وحدها جميع الرواسب الطبيعية للمعادن أيا كان شكلها أو تركيبها سواء كانت في التربة أم تحتها ويشمل ذلك اقليم الدولة البري والبحري".

وملكية الدولة للمادن لا يمكن نقلها أو ابطالها أو سقوطها بالتقادم. وجاء في نص المذكرة التوضيحية المرفقة بهذا القانون:

"... لقد أعطى القانون ملكية الدولة للمعادن أيا كان شكلها أو تركيبها سواء كانت في التربة أو تحتها لان الدولة هي الامينة على الثروة العامة والمسؤولة عن رعاية عناصر الدخل القومي. فربط ملكية المعادن بملكية السطح يترتب عليه تجزئه ملكية المعادن تبعاً لتجزئة ملكية السطح، وهذا يؤدي إلى سوء استغلال المعادن بل وتعذر استغلالها في بعض الفروض. ثم انه يترك أمر استغلال تلك المعادن معلقاً على رغبة وارادة مالك السطح حين يقضي حسن الاستغلال رسم سياسة عامة تشجع أصحاب رؤوس الأموال وتطمئنهم على استثمارها. والحق أن الملكية الفردية للسطح لا يمكن أن تبرر سواء من الناحية التاريخية أو الفلسفية الحاق ملكية المعادن والزيت بها... ونظام التعدين هو منشىء للحقوق بطبيعته أكثر منه مقرراً لها. ولهذا كان لزاماً أن نفرق بين ملكية السطح وبين ملكية المعادن. كذلك فان اعتبار المعادن مالاً لا مالك له يؤدي إلى إضعاف رقابة الدولة على استغلالها ويجعلها من حق كل مكتشف يدعي ملكيتها بغض النظر عن كفاءته الفنية والمالية وفي هذا ما فيه من اضرار بثروة قومية من الدرجة الأولى.

وبالرغم من أن هذا النظام محصور بالمعادن وقد استثنى البترول من احكامه، الا أنه حدد وعرف المبادئ العامة لملكية الأرض والثروات التي في باطنها وهو ينطبق على البترول كما ينطبق على المعادن وعلى أي ثروة في باطن الأرض.

---

١ . وهذا ما ذهب إليه المذهب المالكي. الملكية في الشريعة الإسلامية علي الخفيف جزء ٢ صفحة ١٤٦.

٢ . الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٠ تاريخ ٥ شباط ١٩٦٣ والمنشور في جريدة أم القرى (الجريدة الرسمية) في عددها رقم ١٩٥٧ بتاريخ ٨ شباط ١٩٦٣.

سابعاً: المدارس الفقهية في ملكية الأرض التي تنبع فيها الثروة النفطية

ذهب الفقه إلى تقسيم نظام ملكية الثروات الطبيعية في باطن الأرض إلى ثلاثة نظم رئيسية وهي[١٧٤]:

١ ـ نظام الـ (The Res Nullius System) وطبقاً لهذا النظام لا تكون الثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض مملوكة لا حد إلى أن يتم اكتشافها وعندئذ تؤول ملكيتها للمكتشف. بيد أنه لم نلمس أثراً لهذا النظام في قوانين المناجم الحديثة.

٢ ـ النظام الثاني يعرف بنظام الاتصال (Ter Accession System) وطبقاً لهذا النظام يعد ملك السطح مالكاً لما في باطن الأرض من ثروات طبيعية وهو النظام المعمول به في الولايات المتحدة الاميركية.

٣ ـ النظام الاخير ويطلق عليه (The Regalia or Royalty) وبمقتضى هذا النظام فان ملكية الثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض تكون للدولة بصرف النظر عن مالك السطح وهذا النظام هو النافذ في السعودية[١٧٥]. وفرنسا[١٧٦].

وفي أميركا التي تتبنى النظرية الثانية يتنازع الفقه Doctrine عدة اتجاهات:

أ ـ نظرية عدم الملكية: **(The Non ownership Theory) والتي تتأسس على افتراض أن البترول والغاز الطبيعي في باطن الأرض من الاشياء المجهولة وغير المؤكدة. وعلى ذلك فلا يمكن لأحد أن يتملك البترول والغاز حتى يمكن اكتشافه. وبعد هذا الاكتشاف يعد البترول والغاز مملوكاً للشخص الذي قام باكتشافه. وتأخذ بهذه النظرية وتطبقها كثير من الولايات الأميركية، كما ايدتها بعض الدول الاخرى. ومن الولايات التي تأخذ بهذه النظرية ولاية الاباما L Ala-bama وكاليفورينا Californie والينوي L, Illinois وانديانا Indiana وكانتيكي Kentucky ولويزيانا Louisiane ونيويورك New York وأوهيو Ohio.**

---

١ . Campbell (Principles of mineral ownership in the civil Iaw and Common Iaw systems) 31 Tulane L.Rev.pp.304-312 (1956-57)

٢ . Code minier en France- n, 56-838,du 16 Aout 1956,S applique sur mines.

٣ . قانون المناجم السعودي المنشور في جريدة "أم القرى" في ٨ شباط ١٩٦٣ والصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٠ تاريخ ٥ شباط ١٩٦٣.

ب ـ نظرية الملكية المقيدة: (The Qualifies ownership theory) **وتختلف هذه النظرية عن سابقتها ـ بصفة اساسية ـ في انها تضع قيوداً شديدة على حقوق وواجبات مالك الأرض الذي يقع تحت سطحه بئر بترولي، فتلزمه بعدم تبديد طاقة هذا البئر وعدم انتاج البترول أو الغاز بطريقة تضر بمصالح الملاك الآخرين، وقد سادت هذه النظرية في ولاية اوكلاهاما**Oklahama.

ويلاحظ أن معظم الولايات التي اخذت بنظرية عدم الملكية تبنت أيضاً افكار نظرية الملكية المقيدة، وانتهت إلى أن الفكرتين متداخلتين من الناحية العلمية.

جـ ـ نظرية الملكية المحلية: (The ownership place theory) **وقد اعتنقت هذه النظرية غالبية الولايات المالكة لثروات بترولية مثل اركانساس** L, Arkansas **كولورادو** Colorado **كانساس** Kansas **ميرلاند** Maryland **مسيسبي** Mississippi **مونتانا** Montana **نيومكسيكو**New Mexico **دكوتا الشمالية** North Dacota **بنسلفانيا** Pennsylvania **تينسي** Tenessee **تكساس**Texas **واشنطن** Washington **فرجيانا الغربية** West Virginia.

ومؤدى هذه النظرية أن البترول في باطن الأرض يعد موضوعاً حقيقياً للملكية، ويجب أن يجري تقسيمه وهو في باطن الأرض مثله مثل الفحم أو أي معدن صلب آخر.

د ـ نظرية ملكية الطبقات: **ومؤدى هذه النظرية أن مالك السطح يملك الطبقات المحتوية على البترول والغاز في حدود الخطوط الرأسية لأرضه، وقد أخذت محاكم بعض الولايات بهذه النظرية في عدد قليل من القضايا**[١٧٧].

في فرنسا تنص المادة ٢١ من قانون المعادن[١٧٨].

---

١ . Williams and Meyrs, (Oil and Gas Law) pp. 203-209 (1964)

وقد عرض هذا المرجع للنظريات المختلفة لملكية الثروات البترولية، والآراء الفقهية والأحكام القضائية في هذا الموضوع.

وراجع في هذا الموضوع تفصيلاً وبصفة عامة

Sullivan (Oil Gas Law) pp. 39-65 (1955)

مراجع في عرض قوانين البترول في العالم

Ely (Sunmmary of Mining and Prtroleum Laws of the World) (U.S. deparment of In terior) (Bureau of mines) (1961).

World Prtroleum Report, pp. 28-277 (1957), Pub, annually by the Mona Palmer Pub lishing C, Inc. N.Y.

U.S. secretariat, Office of Legal Affairs. Mineral Resources Development. Series n,9, Survey of Mining legislayive p-39 U.N. Doc. E/CNl l-462-1957.

٢ . قانون المعادن الفرنسي . الصادر بالمرسوم رقم ٥٦ . ٨٣٨ في ١٦ آب ١٩٥٦.

"المعادن لا يجوز استثمارها، ولا حتى من مالك سطح الأرض الا بموجب امتياز أو ترخيص بالاستثمار".

وتنص المادة ٣٦ منه على أن:

"منح الامتياز، حتى ولو كان لصالح مالك سطح الأرض ينشىء حقاً عقارياً متميزاً عن ملكية السطح".

الفصل الثاني

الامتيازات البترولية النفطية

أولاً: الامتيازات الخمس الرئيسية:

خمس امتيازات رئيسية أبرمتها المملكة العربية السعودية مع شركات النفط. وهذه الإمتيازات الخمس تشكل معظم إنتاج النفط السعودي الذي أكتشف ثم استثمر...

ما هي هذه الامتيازات الخمس وماذا تتضمن عقود الامتياز هذه؟

١ ـ شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) تموز ١٩٣٣[١٧٩]

في ٧ تموز ١٩٣٣ استحصلت "الستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا) Company of (Standard Oil California على امتياز بترولي بموجب المرسوم الملكي رقم ١١٣٥ الموقع من الملك عبد العزيز ومن ولي العهد فيصل [١٨٠]. وهو يتضمن المصادقة على الاتفاق الموقع بين وزير المال السعودي الشيخ عبد الله السليمان و ل. ن. هاملتون ممثلاً ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California ثم تنازلت الستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا

Standard Oil Company of California عن حقوقها وموجباتها في عقد الامتياز إلى شركة كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل كومباني California Arabian Standard Oil Company بموافقة

---

١ ـ ظروف وشروط الاستحصال على الامتياز بعد "الغولف أويل" جرى تفصيلها في الجزء الاول ـ الفصل الثاني: اكتشاف البترول.
٢ ـ المنشور في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ١٧ تموز ١٩٣٣,

الحكومة السعودية بالمرسوم الصادر عن وزير المال في ١ ذي القعدة ١٣٥٢ هجري. ثم توافقت "الستاندارد أويل كومباني" مع "تكساس أويل كومباني" على تقاسم هذه الشركة الجديدة.

وكانت شركة كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل كومباني "معروفة باسم C.A.S.O.C ثم أصبح اسمها شركة الزيت العربية الأميركية A.R.A.M.C.O. أي Arabian American Oil Company ثم انضمت "الستاندرد أويل أوف نيو جرسي" (Standard Oil of New Jersey) ثم "السوكوني فاكيوم". (Socony Vacuum) الأولى بحيازتها على ٣٠٪ والثانية على ١٠٪ من أسهم الأرامكو A. R. A. M. C. O.[١٨١].

كانت الآبار في معظمها في منطقة الاحساء وبدأ التسويق سنة ١٩٣٦ مع أن الاكتشاف كان قبل ذلك...

ماذا تضمن عقد الإمتياز؟

١ ـ مدة الإمتياز ٦٠ سنة ويشمل مساحة ٣١٨٠٠٠ متر مربع ويمتد من الشاطىء السعودي على الخليج إلى حدود الكويت[١٨٢].

٢ ـ موضوع الإمتياز: البحث والتنقيب والحفر والإستخراج والتصفية وبناء المنشآت اللازمة والنقل والتخزين والتصدير[١٨٣].

٣ ـ تمنح الحكومة للشركة حق الإفضلية للحصول على (إمتياز زيتي) يشمل الباقي من القسم الشرقي للمملكة العربية السعودية ممتداً إلى الحدود الغربية (للمنطقة المشمولة) إلى نقطة إتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية.

٤ ـ تقدم الشركة للحكومة بموجب هذه الإتفاقية قرضاً مبدئياً قدره ثلاثون ألف جنيهاً إنكليزياً ذهباً أو ما يعادلها.

٥ ـ تدفع الشركة للحكومة سنوياً مبلغ خمسة آلاف جنيهاً إنكليزياً ذهباً أو ما يعادلها.

---

٣ . التفاصيل كانت موضوع الجزء الأول الفصل الاول.

١ . المادة ٢ من الاتفاقية.

٢ . المادة ١ من الاتفاقية.

٦ ـ لدى إكتشاف الزيت بكميات تجارية، تسلف الشركة للحكومة مبلغ خمسين ألف جنيهاً إنكليزياً ذهباً أو ما يعادلها. عقب ذلك بسنة تسلفها مبلغاً آخر قدره خمسون ألف جنيهاً إنكليزياً ذهباً أو ما يعادلها.

٧ ـ تدفع الشركة للحكومة ريعاً على جميع الزيت الخام المستخرج والمدخر الذي يسيل من حوض الخزن الحقلي.

إن قيمة الريع في كل طن صافي من الزيت الخام ستكون إما:

أ ـ أربعة شلنات ذهبية أو ما يعادلها.

ب ـ بحسب اختيار الشركة وقت دفع كل قسط من أقساط الريع، دولاراً واحداً من عملة الولايات المتحدة الأميركية ـ على الطن الصافي الواحد من الزيت الخام ويزاد على الدولار أي فرق يمكن أن يكون موجوداً في سعر القطع بين الكمية التي تعادل الأربعة شلنات ذهبية بحسب معدل سعر القطع خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ دفع القسط مباشرة وبين كمية دولار وعشرة سنتات من عملة الولايات المتحدة.

٨ ـ يحق للحكومة بواسطة مندوبين عنها مفوضين حسب الأصول أن تفتش وتدقق الأعمال التي تقوم بها الشركة بموجب أحكام الاتفاقية وذلك أثناء ساعات العمل العادية وأن تراجع وتحقق بكميات الانتاج.

٩ ـ مقابل الإلتزامات التي أخذتها الشركة على نفسها ولقاء الدفعات المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقية تعفى الشركة والمشروع من جميع الضرائب المباشرة والغير مباشرة ومن المكوس والعوائد والأجور والرسوم (بما فيها الرسوم الجمركية عن الصادر والوارد).

١٠ ـ يدير المشروع المنصوص عليه في هذه الإتفاقية ويراقبه أشخاص أميريكيون وهم سيتسخدمون على قدر الاستطاعة والامكان رعايا الحكومة العربية السعودية. وطالما كان بإمكان الشركة إيجاد موظفين لائقين من رعايا الحكومة العربية السعودية فإنها لا تستخدم رعايا أي حكومات أخرى ـ أما معاملة الشركة للعمل فإنها تكون خاضعة للقوانين السارية المفعول في البلاد.

١١ ـ إذا نشأ شك أو إشكال أو خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير أو تنفيذ شيء من هذه الاتفاقية أو كلها أو فيما له علاقة بها أو في حقوق أحد الفريقين أو تبعاته وعجز الفريقان عن الإتفاق على تسوية ذلك بطريقة ما تحال القضية إلى حكمين إثنين يختار كل فريق واحداً منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم. ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك خطياً منه. وذا عجز الحكمان عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة والشركة حينئذ أن يعينا بالاتفاق وازعاً وإذا عجزتا عن الاتفاق فيما بينهما فعليهما أن يطلبا من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين وازعاً ويعتبر حكم الحكمين في القضية باتاً. أما إذا لم يتفقا بينهما في الرأي فيعتبر حكم الوازع في القضية نهائياً. أما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان وإذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي (هولنده).

١٢ ـ لا يحق للشركة أن تنقل حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى أي كان بدون موافقة الحكومة. الا أنه من المفهوم أن للشركة الحق بأن تحول حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى شركة تؤسسها بنفسها لهذا المشروع بعد إخطار الحكومة بذلك. ويكون للشركة الحق أيضاً أن تنشئ شركات أو مؤسسات أخرى لإنقاذ ما تضمنته هذه الإتفاقية حينما يظهر لها فائدة أو ضرورة لذلك.

١٣ ـ في ١٣ أيار ١٩٣٨ أدخلت تعديلات على الاتفاقية تتخلى بموجبها الشركة من حين لآخر وتدريجياً عن مناطق مشمولة بالإمتياز يتبين أنه لا حاجة للشركة إليها ولا تعود تجري فيها أعمال التنقيب. وكذلك:

ـ أدخلت زيادات على قيمة القروض الممنوحة للمملكة السعودية.

ـ تمديد مدة التنقيب سنتين إضافيتين في المناطق التي لم يجر فيها التنقيب بعد بسب الحرب العالمية الثانية.

ـ زيادة الريع عن البرميل.

ثم كان التعديل الجذري الذي قلب معدل الريع بزيادته إلى ٥٠٪ من الأرباح نتيجة تطبيق قانون الضرائب الصادر بالمرسوم الملكي تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٥٠[١٨٤].

ثم كان التعديل الذي قلب الأوضاع رأساً على عقب وهو إتفاقات المشاركة التي بموجبها تملكت الحكومة السعودية تدريجياً أسهم الأرامكو دون أن تؤممها (المشاركة سندرسها في فصل خاص بها).

٢ـ الإتفاقية مع الباسفيك وسترن كوربوريشن (جيتي) شباط ١٩٤٩.

بقيت هناك منطقتان محايدتان يمكن أن تكونا موضوعاً للتنقيب عن النفط. وعلة محايدة المنطقتان هو عدم التفاهم لمن تكون له السيادة عليهما... وهو يعود إلى ما قبل ولادة المملكة العربية السعودية.

العراق والكويت كانا محميين من بريطانيا ومن تحت هذه المظلة وبسببها وقع الخلاف بينهما من جهة وبين سلطان نجد وقتها الملك عبد العزيز بن سعود.

كانت كل من الجهتين تريد استقطاب القبائل التي تسرح في المنطقة الواقعة بين الكويت ونجد.

في الخامس من أيار ١٩٢٢ جرى التوقيع على أول اتفاق بين البلدين، العراق ونجد. وكانت من حصة العراق قبائل ومن حصة نجد قبائل أخرى ولكن تعيين الحدود بقي موضوعاً عالقاً...

ألحق اتفاق أيار ١٩٢٢ ببروتوكول وقع بين العراق والكويت ونجد في ٢ كانون الأول ١٩٢٢ بحيث أصبح هذا الاتفاق تاماً ومكن من رسم الحدود التي اتفق عليها وبقيت منطقة محايدة بين العراق ونجد (التي أصبحت بعد ذلك جزءاً من المملكة العربية السعودية) من جهة، وبين الكويت ونجد من جهة أخرى. وتم الاتفاق على أن تكون المنطقة المحايدة مشاعاً بين الجارتين... العراق ونجد ثم نجد والكويت[١٨٥].

المنطقة المحايدة الغربية (العراق ـ السعودية) لم تكن موضوعاً لأي امتياز بترولي، ولم تكن تحمل مؤشرات احتوائها على البترول بكميات تجارية على الأقل .

---

١ ـ سندرسه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الجزء (الجزء الثاني): الحقوق والواجبات في الامتياز البترولي.

٢ ـ "شبه الجزيرة العربية في القرن العشرين". حافظ وهبه. القاهرة سنة ١٩٣٥ ـ صفحة ١٦٩ ـ وهذا الاتفاق صودق عليه بالمرسوم الملكي رقم ٢٨/ م ونشر في الجريدة الرسمية أم القرى في العدد رقم ٢٠٣٧ بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٨٩ هجري (١٩٦٩).

أما المنطقة المحايدة الشرقية فقد استحصلت شركة الأرامكو على حقوق السعودية فيها بموجب امتياز وذلك على مساحة ٢٠٠٠ ميل مربع كائنة بين الكويت والسعودية، ثم تنازلت الأرامكو فيما بعد عن حقوقها في الإمتياز إلى شركة "باسفيك وسترن أويل كوربوريشن" (PacificWestern Oil Corporation) في تشرين الثاني ١٩٤٨ بموافقة الحكومة السعودية التي عادت فأبرمت مع شركة "الباسفيك وسترن اويل كوربوريشن". عقد إمتياز مستقل في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٩ منحت بمقتضاه شركة "الباسفيك" امتياز التنقيب واستخراج النفط في المنطقة الشرقية المحايدة الكائنة بين الكويت والسعودية والتي كانت تعرف بأنها منطقة غنية بالبترول[١٨٦].

كان عقد الامتياز مع شركة الباسفيك وسترن أويل كوربوريشن[١٨٧] أكثر عقود الإمتياز ملائمة لسلطة تمنح الامتياز، فعلى سبيل المثال كانت شركة " أميركان اندباندنت أويل كومباني" (American Independent Oil Company) تدفع للكويت ٣٣ سنت علاوة على البرميل في حين التزمت شركة "باسفيك وسترن أويل كوربوريشن) (Pacific Western Oil Corporation) "في عقد الإمتياز بأن تدفع للحكومة السعودية ٥٥ سنت على البرميل وبدأت أعمال التنقيب في عام ١٩٥٠".

ماذا تضمن هذا العقد؟[١٨٨].

١ . تمنح الحكومة، تتنازل، تنقل، تحول وتعطي للشركة كل الحقوق التي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية، في الزيت والغاز والاسفلت والبارافين والاوزكرات وغاز الكيسنجهد وكل منتجات البترول الأخرى ومستخرجاته ومشتقاته الموجودة في المنطقة المحايدة وإجراء العمليات لاستخراج مثل هذه المنتجات البترولية المذكورة.

٢ . يكون للشركة بدون مانع أو رسوم أو عائق حق الحيازة والاشغال . دون حق التملك . لمساحات في المنطقة المحايدة ترى الشركة أنها لازمة أو مرغوب فيها فيما يتعلق باستعمالها لحقوقها أو قيامها بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية.

٣ . على الشركة أن تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعة ملايين وخمسمائة ألف

---

١ . J. Binon: (La production du petrole et les rivalites commerciales du Moyen- Orient), Cahiers de T'Instiut d, etudes de I, Orient contemporain.

٢ ـ أسست شركة الباسفيك شركة "جيتي" متفرعة عنها موضوعها هو استثمار امتياز البترول الذي حصلت عليه شركة الباسفيك وتنازلت لشركة "جيتي" عن الامتياز بعد موافقة الحكومة السعودية. وجيتي هو مليونير أميركي مول المشروع وحملت الشركة اسمه

٣ . صدر بمرسوم ملكي رقمه ١٤/ ١/ ٤٩ .(١/٣/ ١٥٦) نشر في الجريدة الرسمية أم القرى في ١٢/ ٨/ ٤٩.

(٠٠٠، ٥٠٠، ٩) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركية.

٤ . تدفع الشركة ريعاً مقداره خمسة وخمسون (٥٥) سنتاً بعملة الولايات المتحدة الأميركية عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذي تحصل عليه من المنطقة المحايدة.

٥ . تدفع الشركة أيضاً للحكومة ريعاً مقداره إثنا عشر ونصف في المائة من المتحصلات الإجمالية التي تحصل عليها الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة بعد خصم تكاليف تسليم ونقل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز الطبيعي من مكان استخراجه إلى جهة الوصول النهائية أو إلى مركز الإستهلاك.

٦ . ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية في مثل التاريخ المذكور من كل سنة تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركية مقدماً تحت حساب الريع الذي تدفعه الشركة عن السنة التالية للدافع.

٧ . خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد كل حلول سنوي لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة:

أ . مقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلاً لخمسة وعشرين في المئة (٢٥%) في صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة أثناء السنة المنتهية في التاريخ السنوي المذكور من بيع المنتجات والمستخرجات.

ب . ومقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلاً لعشرين (٢٠%) من المئة من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أي معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة المحايدة المذكورة.

٨ . بالإضافة إلى حقوق الحكومة في أن تحصل على منتجات عينية، يكون للحكومة الحق في أن تشتري لاستعمالها الخاص وللاستعمال في البلاد العربية السعودية مع خصم بواقع خمسة في المئة (٥%) من الثمن مقداراً لا يتجاوز العشرين في المئة (٢٠%) من قيمة مجموع البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومن الغاز الطبيعي.

٩ . إبتداء من السنة التالية لحلول الموعد السنوي لتاريخ عقد هذه الإتفاقية بعد البدء في بناء معمل التكرير، تسلم الشركة سنوياً . بدون مقابل أو تكاليف . للحكومة في جده و/ أو الرياض حسب رغبة الحكومة مئة ألف (٠٠٠، ١٠٠) جالون من الغازولين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف (٠٠٠، ٥٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكيروسين أو . إذا أرادت الحكومة مقدار خمسين ألف (٠٠٠، ٥٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغازولين عوضاً وبدلاً من الكيروسين المذكور.

١٠ ـ تحتفظ الشركة في المنطقة المحايدة أو في البلاد العربية السعودية بدفاتر حساب تامة وكاملة تظهر بدقة عملياتها في المنطقة المحايدة المذكورة في هذه الإتفاقية ويكون لمندوبي الحكومة الحق في الإطلاع على هذه الدفاتر.

١١ ـ يكون للحكومة الحق في أن تعين بكل حرية مفتشاً مندوباً أو أكثر. وتقدم الشركة لهم أية مساعدة فنية مطلوبة وتمدهم ـ بناء لطلبهم ـ بالمعلومات التامة الواضحة. ويكون لمفتش الحكومة حق تفتيش حقول البترول والمناطق والمواقع.

١٢ ـ ليس للشركة أن تحول الإمتياز والحقوق الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية إلا بموافقة الحكومة كتابة. ومع ذلك ـ إذا قبلت الشركة أن تدفع للحكومة خمسة وعشرين في المئة (٢٥%) من صافي ربح رأس المال ـ إن وجد ـ الذي ينتج من بيع ذلك الإمتياز وتلك الحقوق وكان ذلك البيع المقترح لشركة أميركية أو من غرب أوروبا لها سمعة حسنة ومرغوب فيها لدى الحكومة العربية السعودية ولها من الممتلكات الخالصة ما لا تقل قيمته عن ثلاثين مليون (٠٠٠، ٠٠٠، ٣٠) دولار وقت البيع، فلا يسوغ أن تعطل أو تؤخر ذلك موافقة الحكومة دون سبب معقول. وعند التقدم بمثل هذا البيع في شأن الإمتياز والحقوق المتقدمة يكون للحكومة حق الإفضلية في أن تأخذه بحق الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الشركة للحكومة كتابة إعلاناً عن قصدها في إجراء هذا البيع بنفس الشروط التي بموجبها يعرض البيع لأي شخص أو شركة أخرى.

١٣ ـ تستخدم الشركة في عملياتها في المنطقة المحايدة المذكورة عرباً سعوديين أو غيرهم من العرب إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا السبيل تعطى أفضلية التوظيف أولاً للمواطنين العرب السعوديين ثم لرعايا الدولة العربية الأخرى الصديقة فيما يتعلق بالعمل الذي يكونون أهلاً له. لكن يكون للشركة حق إستخدام واستحضار موظفين من غير العرب من طبقة المهرة والفنيين والمشرفين بقدر ما تراه ضرورياً ومرغوباً فيه. وغير هؤلاء من الموظفين الذين لا يمكن الحصول عليهم من البلاد العربية السعودية أو الدول العربية الأخرى الصديقة. وعلى الشركة أن تقدم كل التسهيلات المعقولة في توجيه وتدريب وتعليم عمالها وموظفيها في المنطقة المحايدة المذكورة بقصد تقدمهم ورفع مكانتهم في الشركة.

١٤ ـ إذا ما نشأت أية مسألة بصدد هذه الاتفاقية ولم يستطع الطرفان المذكوران الاتفاق بشأنها، وهذا يشمل وبدون تحديد مسائل وقوع التقصير أو أي إجراء آخر من أحد الطرفين ولم يجر تداركه. فلأي من الطرفين أن يخطر الآخر كتابة بوجود خلاف مع بيان جوهره على التخصيص فيقوم هذا الطرف بتعيين حكم لرفع الخلاف إليه ويطلب من الطرف الآخر اختيار

الحكم الثاني خلال ثلاثين يوماً. يقوم الحكمان باختيار حكم ثالث مرجح لمجلس التحكيم خلال مهلة ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ اختيار الحكم الثاني.

إذا تخلف الطرف الثاني عن إختيار الحكم في المدة المقررة تكون للحكم الأول سلطة تامة وكاملة لحسم الخلاف.
وإذا لم يستطع الحكمان في المدة السابق تحديدها في هذه المادة اختيار الحكم المرجح، فإن ذلك الحكم المرجح يعين بمعرفة رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة بناء على طلب أي من الحكمين.

ويكون مجلس التحكيم مكوناً ـ حسب مفهوم هذه المادة ـ من الحكمين والحكم المرجح. وإذا لم يعين سوى حكم واحد فمن ذلك الحكم وحده. ولمجلس التحكيم ان يعقد جلسات لسماع الدعوى ويطلب استحضار شهود وتقديم أوجه الإثبات الأخرى. وإذا تخلف أي طرف متعمداً

عن استحضار أي شاهد أو تقديم دليل من الأدلة الأخرى أمر مجلس التحكيم بها، فإن لمجلس التحكيم أن يصدر قراره فيما يتعلق بالأمر المختلف عليه في صالح الطرف الآخر.

وإذا قارنّا هذه الإتفاقية مع إتفاقية شركة الأرامكو نلاحظ:

أ ـ إن الدفعة الأولى التي تدفعها الشركة أصبحت مليون دولار والحكومة تقبضها كجزء من ثمن الإمتياز وليس كقرض. إضافة إلى ذلك فإن الشركة (الباسفيك) ملزمة بالدفع سواء وجد النفط أم لا، بينما الأرامكو ليست ملزمة بالدفع إلا عند إكتشاف النفط وما تدفعه قبلاً هو قرض. كذلك فإن الريع (Royalties) إرتفع إلى ٥٥ سنت على البرميل بينما كانت قبلاً دولاراً واحداً للطن فضلاً عن جعالات متنوعة تفوق بكثير ما تدفعه الأرامكو.

ب ـ أعفيت الباسفيك من الضريبة ولكنها لم تعف من الرسوم الجمركية.

جـ ـ الإدراة وإن بقيت بيد الأميركيين إلا أنه أصبح لممثلي الحكومة حتى ولو لم يكونوا أعضاء في مجلس الإدراة، أصبح من حقهم درس وتفحص تقارير الشركة وحضور إجتماعات مما وسع حقل الرقابة الحكومية على الشركة.

د ـ أخذت الدولة حق أفضلية في شراء حقوق الإمتياز إذا رغبت الشركة التنازل عنها.

هـ ـ أخذت الشركة الآن على عاتقها التزاماً باستخدام مواطنين سعوديين بحيث أصبح الالتزام ملموساً وأكثر وضوحاً. والجديد أن الأفضلية معطاة للعرب بعد السعوديين وأصبح واضحاً أن الشركة لا تستخدم من غير العرب إلا في الحقول التقنية التي لا يتقدم إليها مواطنون عرب.

٣ ـ شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية.

كان مد الأنابيب يهدف لاختصار المسافة وتوفير النفقات الهائلة التي تتكبدها الشركة صاحبة الإمتياز (الأرامكو) لنقل النفط. فسوق استهلاك النفط السعودية هو أوروبا وموقع السعودية الجغرافية يجعل طريق المواصلات بعيداً فهو يمر بالخليج، ثم بالبحر الأحمر ثم بقناة السويس بحيث يجتاز مسافة ٤ آلاف كيلو متر ليصل إلى البحر المتوسط وكانت الأنابيب هي ″القادومية″ التي تختصر هذا الطريق بحيث تحل مشكلة البحر بالبر فتربط منابع النفط بالبحر المتوسط

بواسطة أنابيب تصب على شاطىء البحر المتوسط وتمتد تحت الأراضي الأردنية ثم السورية لتصل شاطىء صدا في لبنان[١٨٩].

شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية، انشئت سنة ١٩٤٥ وتوزعت أسهمها الشركات الأميركية الأربع المكونة للأرامكو أي أنها متفرعة من الأرامكو.

وقع عقد إمتيازها في الرياض في ١١ تموز ١٩٤٧ بين وزير المال السعودي والمستر لا نشن ممثل الشركة في الشرق الأوسط وصودق عليه بالمرسوم الملكي رقم ٤٥٨٩ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٩[١٩٠].

ماذا يتضمن هذا الامتياز؟

١ . تمنح الحكومة الشركة بموجب هذا الإتفاق الحق بانشاء وصيانة وتشغيل خط أنابيب أو أكثر مع ما يتفرع عنها من الأعمال وذلك من البلاد العربية السعودية إلى مرفأ نهائي على ساحل البحر الأبيض المتوسط بقصد نقل البترول ومنتجاته التي تنتج بواسطة أو لحساب شركة الزيت العربية الأميركية وكذلك القيام بجميع الأمور اللازمة للمشروع.

٢ . تكون مدة الامتياز هي المدة الباقية من الامتياز الحالي لشركة الزيت العربية الاميركية أو أية مدد يمدد إليها هذا الإمتياز.

٣ . تنتهي الحقوق الممنوحة للشركة بموجب هذا الإتفاق عند إنتهاء الإمتياز أو إذا قدم إعلان التنازل بعد مضي خمسة وعشرين سنة من تاريخ نشر هذا الإتفاق رسمياً وجميع أملاك الشركة غير المنقولة والأشياء الثابتة الموجودة في البلاد العربية السعودية والتي هي جزء من المشروع تصبح ملكاً للحكومة دون مقابل

٤ . للشركة الحق في أن تتنازل نهائياً للحكومة عن جميع الحقوق المذكورة في هذا الإتفاق بإعلانها كتابة قبل ثلاثة أشهر بعزمها هذا وينتهي هذا الإتفاق تماماً في التاريخ المعين للإنتهاء في الاعلان المذكور وإذا أعطى هذا الاعلان مدة لا تتجاوز ٢٥ سنة من تاريخ هذا الإتفاق فللشركة الحق عند الإنتهاء المذكور بإزالة جميع الآلات والأبنية والمخازن والمواد والممتلكات من أي نوع.

٥ . لا يجوز إقامة أشغال تتعلق بالمشروع ضمن حدود المقابر أو الأماكن المخصصة للعبادة أو الأماكن الأثرية التاريخية.

---

١ . الظروف التي أحاطت مد هذه الانابيب كانت موضوع فصل خاص في الجزء الأول . الفصل الثاني: اكتشاف النفط في السعودية.

٢ . ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٥ تشرين الثاني ,١٩٤٩

٦ ـ لا تستوفى ضريبة التوريد أو ضريبة التصدير أو ضريبة المرور (الترانزيت) أو ضريبة التحويل أو أية رسوم مالية من أي نوع على الزيت (زيت البترول) والنفط والازوكرايت والغازات الطبيعية سواء كانت في حالتها الخام أو في حالة من مشتقاتها وسواء قصد شحنها بطريق الترانزيت أو استعملت في أعمال المشروع الصناعية.

٧ ـ للشركة الحق في أن تستورد إلى البلاد العربية السعودية دون أن تدفع رسوماً جمركية أو رسوماً بلدية أو رسوماً أخرى (التي يشار إليها فيما يلي إجمالياً برسوم التوريد) جميع المعدات والمواد والأشياء الأخرى بكلمة ـ مواد ـ).

٨ ـ تتعهد الشركة بأن تستخدم في البلاد العربية السعودية لمقاصد المشروع عمالاً محليين على أنه إذا كان عدد العمال المحليين اللائقين غير كاف فيجوز للشرطة بموافقة الحكومة أن تستحضر عمالاً أجانب إلى المملكة السعودية بقدر لحاجة المقاصد المشروع على شرط أنه إذا أدخل هؤلاء العمال تتعهد الشركة عند إتمام الغرض الذي أدخلوا من أجله أن تعيدهم إلى بلادهم. ومن المفهوم أن لا تمنح الشركة إلى العمال الأجانب أي تمييز أو تفضيل فيما يتعلق بالسكن والأجور على العمال العرب السعوديين من نفس المرتبة.

للشركة الحق في تنظيم دورات عمالها بصورة تكفل القيام بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله ليلاً ونهاراً وفي العطلات العمومية غير أنها تكون دائماً خاضعة للقوانين والأنظمة السارية المفعول في البلاد العربية السعودية. أثناء القيام بأعمال الإنشاء والإصلاح الخاصة وإذا لزم إستعمال عدد كبير من العمال كإجراء موقت، تمنع الحكومة لموظفي الشركة ومركباتها ومهماتها تسهيلات خاصة على مقربة من المشروع وفي نقط على الحدود تعينها الحكومة لأجل التنقل بحرية وبدون معارضة ليلاً ونهاراً.

٩ ـ لا تفرض ضريبة الملك أو ضريبة الدخل أو أي نوع من الضرائب أو الرسوم المالية على الشركة ولا عن ممتلكاتها أو عن موظفيها ومستخدميها أو عن دخلها أو عن أعمالها أو عن تشغيل المشروع إلا على الأرباح الناشئة عن مبيعات منتوجاتها لأجل بيعها ثانية في الأسواق الملحية أو لاستهلاكها في البلاد العربية السعودية مما يزيد على ما يحتاجه المشروع. على أن لا يشمل هذا الإعفاء أرباح اسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالي البلاد العربية السعودية أو مرتبات المستخدمين بقدر ما هم مكلفون به من الضرائب في البلاد العربية السعودية.

١٠ ـ إذا نجم في أي وقت خلال مدة الإتفاق و بعد ذلك أي شك أو خلاف أو نزاع بين فريقي هذا الإتفاق يتعلق بتفسير هذا الإتفاق أو تنفيذه أو أي شيء مما ورد فيه أو يتعلق به أو بحقوق والتزامات المتعاقدين وتعذر عليهما حسمه بأية طرق أخرى يجب إحالته إلى حكمين

ينتخب كل من الفريقين واحداً منهما وينتخب الحكمان فيصلاً قبل الشروع في التحكيم على كل من الفريقين أن يعين حكمه خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب الكتابي من الفريق الآخر وفي حالة عدم اتفاق الحكمين على الفيصل فيعين المتعاقدان بهذا الإتفاق فيصلاً وإذا لم يتفقا على ذلك فعليهما أن يطلبا إلى رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين فيصلاً. ويعتبر قرار الحكمين أو قرار الفيصل فيما إذا أختلف الحكمان في الرأي قطعياً ويكون مكان التحكيم حسبما يتفق عليه الفريقان. وإذا لم يتفقا فيكون في جده في البلاد العربية السعودية.

٤ . شركة التجارة اليابانية للبترول المحدودة:

أكتشف البترول في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت وكان هذا الاكتشاف ينبئ بأن البترول يمتد إلى المنطقة المحايدة المغمورة. من هنا كان الامتياز الذي حازت عليه شركة التجارة اليابانية للبترول المحدودة والذي شمل ما تتمتع به السعودية من حقوق أي نصف مشاع المنطقة المغمورة المحايدة الواقعة بين الكويت والسعودية...

هذه المرة لم يكن البترول قد اكتشف وظهرت قيمته منذ واحد وعشرين سنة فحسب ولكن وجود البترول في المنطقة التي شملها الامتياز كان أكيداً لأنه اكتشف في المنطقة المجاورة. وكانت الحكومة السعودية عند وضع عقد الامتياز في موقع قوة فحصلت على أفضل ما حققته من شروط في الامتيازات المتعاقبة وكان عقد الامتياز مع شركة التجارة اليابانية للبترول المحدودة حدثاً هاماً في حكاية وصول الحكومات إلى مزيد من الحقوق من الشركات صاحبة الامتياز. وقع عقد الامتياز في ١٠ كانون الأول ١٩٥٧ مع شركة التجارة اليابانية للبترول المحدودة [١٩١] متضمناً:

١ . تمنح الحكومة للشركة رخصة للتنقيب عن البترول وللقيام باكتشافه لمدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن تمدد الحكومة رخصة التنقيب والاستكشاف المذكورة في المادة الأولى لفترة سنتين أخريين حينما تظهر الشركة وتقتنع الحكومة إن هذا التمديد له ما يبرره.

على أن الحكومة لن تمنح أي تمديد إلا إذا كانت الشركة قد قامت بتحضيرات كافية باستحضارها مواد ضرورية وإقامتها المنشآت الضرورية للحفر وتعهدت كتابة بأن تحفر في فترة التمديد إلى عمق لا يقل عن عشرة آلاف قدم ما لم يكن الزيت قد اكتشف بكميات تجارية قبل الوصول إلى ذلك العمق.

٢ . تتعهد الحكومة بمنح الشركة امتيازاً للاستثمار لمدة أربعين عاماً وفقاً للشروط الآتي بيانها فيما يتعلق بالنصف المشاع الذي تملكه الحكومة في نفس المنطقة المحددة في المادة الثانية

---

١ . وقعه عن المملكة السعودية وزير المال وعن الشركة التجارية اليابانية للبترول "تريوما شيتا" ممثلاً للشركة.

عندما ينتهي تاريخ رخصة التنقيب والاستكشاف أو بناء على طلب الشركة قبل ذلك الموعد إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية.

٣ . تمنح الحكومة للشركة اعفاء شاملاً من رسوم الاستيراد على المواد والمعدات والآلات وغير ذلك من المواد التي تحتاج الشركة إلى احضارها للبلاد ويكون لها علاقة وثيقة ومباشرة بعمل الشركة في التنقيب والاستثمار والصناعة والتكرير والنقل أو بالعمل الذي تلتزم بالقيام به وصيانته لصالح عملياتها أو لحماية عمالها ومنشآتها.

٤ . ابتداء من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وفي مثل التاريخ المذكور من كل سنة تدفع الشركة للحكومة كايجار سنوي مبلغ مليون ونصف مليون دولار (٠٠٠، ٥٠٠، ١) بعملة الولايات المتحدة الأميركية ومتى اكتشف الزيت بكميات تجارية ومنح امتياز الاستغلال كما هو موضح في المادة الخامسة فان المبلغ المدفوع في السنة التي اكتشف فيها الزيت بكميات تجارية سيخصم من الريع المستحق الدفع من الشركة للحكومة عن تلك السنة كما هو منصوص عليه فيما بعد بالمادة الرابعة عشرة.

عندما يكتشف الزيت بكميات تجارية تتعهد الشركة بأن تدفع للحكومة في خلال شهرين اثنين من تاريخ هذا الاكتشاف بالاضافة إلى الدفعات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة، مبلغا اجمالياً بعملة الولايات المتحدة يحسب بنسبة مليون (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار في السنة من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية إلى تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية.

ابتداء من تاريخ انتاح الزيت بكميات تجارية وبالاضافة إلى الدفعات المشار إليها في المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة تتعهد الشركة أيضاً بان تدفع عن كل سنة تقويمية:

أ . ريعاً يوازي عشرين بالمائة (٢٠%) من الزيت الخام المستخرج سنويا من النصف المشاع ملك الحكومة طبقاً لقياسه في الحقل المنتج عند المنشآت التي تجري فيها الرقابة المالية وذلك بعد خصم الرواسب والمياه.

ويدفع هذا الريع بخيار الحكومة . كلياً أو جزئياً عيناً أو نقداً.

ب . ريعاً يوازي عشرين بالمائة (٢٠%) من الاسفلت الطبيعي المستخرج سنوياً من النصف المشاع ملك الحكومة حسبما يقاس في الحقل المنتج. ويدفع هذا الريع حسب اختيار الحكومة . كليا أو جزئياً عيناً أو نقداً.

جـ . ريعاً يوازي عشرين بالمائة (٢٠%) من قيمة الغاز الطبيعي أو المباع أو المستعمل كوقود سنوياً من النصف المشاع ملك الحكومة.

وتعقد اتفاقية خاصة بين الحكومة والشركة بغية تعيين نصيب للحكومة فيما إذا عولج الغاز كمادة غازولين طبيعي في المصانع الخاصة أو خصص لمعالجات صناعية أخرى.

ولا ينطبق الريع المشار إليه في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) على المنتجات المصنوعة أو المكررة التي تستعملها الشركة في عملياتها الانتاجية أو الصناعية.
في حالة ما إذا كان مجموع الريع المذكور في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) لايصل في سنة من السنوات إلى مبلغ مليونين ونصف مليون (٠٠٠، ٥٠٠، ٢) دولار بعملة الولايات المتحدة، فان الحكومة، مع ذلك، لها الحق في أن تحصل على مبلغ المليونين ونصف مليون (٠٠٠، ٥٠٠، ٢) دولار من الشركة باعتباره الحد الأدنى للمدفوعات السنوية.
ويبلغ خيار الحكومة المشار إليه في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) إلى الشركة باشعار كتابي في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر تقويمية تسبق بداية السنة التقويمية التي يعنيها هذا الاشعار.
ويسلم الزيت الذي تختار الحكومة أخذه عيناً طبقاً لهذه المادة تسليم ظهر الباخرة (فوب) في أحد موانئ الشركة.
ويسلم الاسفلت الذي تختار الحكومة أخذه عينا، في براميل أو في أية أوعيه أخرى يتفق عليها مع الحكومة وذلك في أي ميناء في البلاد العربية السعودية تعينه الحكومة.
وإذا اختارت الحكومة أن تستلم الريع أو جزءاً منه نقداً فان المبلغ الذي تستحقه يجب ان يكون مبلغاً يساوي القيمة بالسعر المعلن للزيت أو الاسفلت أو الغاز الطبيعي الذي لم يعط عنه اشعار.
ويجب أن تحدد الأمور التي يحتاج إليها لتنفيذ هذه المادة ولم ينص عليها بشكل محدد فيما سبق بطريقة تتفق عليها الحكومة والشركة.
د ـ الضريبة المفروضة بالمرسوم الملكي رقم ١٧ ـ ٢ ـ ٢٨ ـ ٣٣٢١ المؤرخ في ٢١ محرم سنة ١٣٧٠ هـ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م كما عدل بالمرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨ ـ ٥٧٦ المؤرخ ١٤/ ٣/ ١٣٧٦ الموافق في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م على كل عمليات الشركة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها بما في ذلك عمليات بيع الزيت الخام والتكرير والنقل والتسويق.
هـ ـ إذا تبين بعد تسلم الحكومة للريع المذكور في الفقرات (أ) و (ب) و (جـ) والضرائب المذكورة في الفقرة (د) بأن نصيب الحكومة لا يبلغ ستة وخمسين بالمائة (٥٦%) من الدخل الصافي للشركة من جميع أوجه عملياتها داخل البلاد العربية السعودية وخارجها في خلال السنة الضريبية، فان على الشركة أن تدفع للحكومة ضريبة اضافية تجعل نصيب الحكومة يبلغ ستة وخمسين بالمائة (٥٦%) من الدخل الصافي للشركة خلال السنة الضريبية.
ويجب أن يدخل ضمن حساب ذلك موجودات الشركة والتزاماتها خارج البلاد العربية السعودية عندما تكون مرتبطة بعمليات الشركة.

ومن المتفق عليه أنه لن يخصم من الدخل الصافي قيمة الضرائب الأجنبية المدفوعة من الدخل المتحصل من مصادر بداخل البلاد العربية السعودية و/ أو من مصادر تعتبر جزئياً بداخل البلاد العربية السعودية وجزئيا بخارجها. وللشركة الحق في أن تخصم من الدخل الصافي مبلغ ضرائب الدخل الأجنبية المدفوعة أو المتجمعة خلال السنة الضريبية على الدخل المتحصل من مصادر موجودة كليا خارج البلاد العربية السعودية.

٥ . تتكون لجنة مؤلفة من عدد متساو من ممثلين عن الحكومة والشركة للاشراف على جميع مصروفات ومشتروات الشركة وتدقيقها والتأكد من أنها معقولة وأن أسعار المواد والبضائع التي تشتريها الشركة معقولة أيضاً.

وتعطي الشركة الأفضلية للبضائع والمواد التي تكون متوفرة في المملكة العربية السعودية والدول العربية الصديقة والتي تكون من صنف ملائم ومن نوع مماثل بشكل معقولا ولا تزيد أسعارها نسبياً عما يماثلها ولا يجوز أن تشتري الشركة أية بضائع أو مواد من أي بلد أجنبي معاد أو غير صديق للحكومة.

٦ . على الشركة أن تستخدم موظفين سعوديين في إدارة عملياتها وينبغي أن تراعي النسب التالية:

أ . أن لا يقل عدد الموظفين والعمال السعوديين في داخل المملكة العربية السعودية و/ أو في منطقة الامتياز عن السبعين في المائة (٧٠%).

ب . أن لا يقل عدد الموظفين والعمال السعوديين خارج المملكة العربية السعودية وخارج منطقة الامتياز عن ثلاثين في المائة (٣٠%) عندما يتوفر هذا العدد.

وإذا استحال تنفيذ هذه الطلبات لنقص في الموظفين والعمال السعوديين المدربين فيجب أن تستخدم الشركة موظفين وعمالاً على الترتيب الآتي:

مواطني الدول العربية المنضمة إلى الجامعة العربية ثم مواطني الدول العربية الأخرى ثم مواطني الدول الصديقة الأخرى.

ويجب أن تتساوى مرتبات السعوديين وغير السعوديين الذين لهم مؤهلات مماثلة تماثلاً أساسياً أو يتساوون بالمسؤوليات والواجبات تساوياً أساسياً.

ويجب أن تخضع الشركة فيما يختص بمعاملتها لعمالها للتشريع المحلي الساري في البلاد العربية السعودية والمطبق بصورة عامة على عمال المؤسسات الصناعية الأخرى.

وتتعهد الشركة بألا تستخدم في المملكة العربية السعودية أي شخص أو شركة غير مرغوب فيهم من قبل الحكومة.

٧ . على الشركة بعد استشارتها الحكومة أن تعد وتنفذ برنامجاً خاصاً لتدريب موظفيها السعوديين على جميع مراحل صناعة الزيت بما في ذلك التدريب على الإدارة والرقابة.

وباقي البنود تشابه باقي عقود الامتياز مع سائر الشركات.

ونلاحظ:

١. هذا الامتياز يعطي الدولة نسبة أعلى من الريع (Royalties) ويربط الشركة بحد أدنى من الريع والضريبة هو ٥٦%.

٢ . لا ينبغي أن تتعدى نسبة الأجانب ٣٠%. هذه المرة حددت النسبة ولم تعد غير محددة.

٣ . للحكومة ثلث مقاعد مجلس إدارة الشركة.

٤ . هناك التزام غير واضح يتعلق بالسعر المعلن وهو موضوع يطرح للمرة الأولى.

٥ . ما يزال التحكيم هو مرجع حل الخلافات وما يزال الحكم المرجح يعين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية ولكن مكان التحكيم أصبح هذه المرة في المملكة العربية السعودية... وهذا جديد!

٥. شركة أو كسيراب (الفرنسية) أيلول ١٩٦٥:

الامتياز الذي صنفته وزارة البترول في المملكة العربية السعودية الرابع في الامتيازات البترولية الأربع الأساسة[١٩٢].

وقع هذا الامتياز في ٤ نيسان ١٩٦٤ بين بترومين[١٩٣]. Petromin وأوكسيراب Auxirap[١٩٤] وهي شركة فرنسية.

منذ أن انشئت بترومين حصرت الامتيازات النفطية بها، وتنازلت عن بعضها لشركة Agip و(Natomas Sun Oil Pakistan) إلا أن امتياز أوكسيراب Auxirap كان في تصنيف وزارة النفط السعودي الرابع بين الامتيازات النفطية الأساسية وذلك لأسباب ثلاثة:

١ . للشروط المناسبة التي أعطاها للسعودية والتي كرست انقلاب النظام القانوني للامتياز النفطي وجعلته أكثر ملاءمة لصالح الدولة مانحة الامتياز بعد أن كان لصالح الشركات صاحبة الامتياز.

٢ . لأهمية المنطقة المشمولة بالامتياز.

٣ . لاظهار عقد الامتياز النموذجي الذي تفضله وزارة النفط السعودي وكأنها تريد أن تقارن بين الامتياز كيف كان (مع الأرامكو) وكيف يجب أن يكون (مع أوكسيراب).

---

١ . صنفت وثائق وزارة البترول وبترومين امتيازي الارامكو والتابلاين امتيازاً واحداً باعتبار أن التالبلاين متفرعة من الارامكو.

٢ . بترومين مشروع عام أخذ الشكل الاداري للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية وتولى مرفق صناعة النفط في السعودية وسنتعمق في بحثه القانوني في الجزء الثالث الفصل الأول.

٣ . مراجع بترومين (عربي).

ماذا يتضمن هذا الامتياز؟

١ . حددت مدة التنقيب الأولية بسنتين على أن تقوم الشركة فيها بأعمال التنقيب وأن تنفق ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار، ثم تستطيع الشركة أن تطلب مد امتيازها لثلاث سنوات اخرى للتنقيب والحفر على أن تتعهد بحفر بئر إلى عمق ١٠ آلاف قدم أو مجموعة آبار لا تقل أعماقها مجتمعة عن ١٥ ألف قدم. وإذا لم تؤد الحفريات إلى اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال هذه المدة فمن حق المملكة أن تلغي العقد. أما إذا تم اكتشاف البترول بكميات تجارية في هذه المدة فان حكومة المملكة تمنح شركة أوكسيراب امتيازاً لاستثمار بترولها مدة ثلاثون سنة.

٢. خلال ستة أشهر من منح امتياز الاستثمار لشركة أوكسيراب تؤلف شركة سعودية تكتتب فيها الحكومة لنفسها أو لاحدى مصالحها أو رعاياها بنسبة ٤٠ % من رأس مال الشركة، كما تحتفظ لنفسها بهذه النسبة في حالة إصدار الشركة أسهمًا جديدة بعد التأسيس وذلك بالقيمة الأصلية للاسهم وبشروط الاصدار الأول.

٣. نصت الاتفاقية على أن ينتقل بصورة إلية امتياز الاستثمار مع كل الحقوق والالتزامات المرتبطة به، إلى الشركة التي ستتولى عملية استثمار البترول بموجب هذه الاتفاقية على أن تكون الشركة ذات طبيعة سعودية تمتلك الحكومة السعودية ٤٠ % من أسهمها.

٤. نصت الاتفاقية على أن تتساوي الأصوات في مجلس الإدارة بين طرفي الشركة العربي السعودي والفرنسي. ومن حق المملكة أن تعين شخصاً واحداً في مجلس إدارة الشركة، وفي لجنة إدارية وفي أي شركة أو مؤسسة تنشئها فيما بعد. كما أنه من حق مراقبي حسابات حكومة المملكة التفتيش على الحسابات والسجلات الخاصة بأعمال الشركة.

أعطت الاتفاقية صاحب الامتياز حق التخلي في أي وقت عن أي جزء من المنطقة غير المستغلة، وعليه أن يتخلى كل ٥ سنوات عن ٢٠% منها.

٥ . تدفع الشركة للمملكة خلال شهر واحد من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية نصف مليون دولار، ثم تدفع مليون دولار خلال شهرين آخرين من منح الامتياز، وذلك بالاضافة إلى أية دفعات نصت عليها الاتفاقية. وعندما يبلغ متوسط الانتاج في منطقة الامتياز ٧٠ ألف برميل في اليوم مدة تسعين يوماً متواصلة، تدفع الشركة مبلغ أربعة ملايين دولار.

٦ . تدفع شركة أو كسيراب Auxirap **صاحبة الامتياز ايجاراً سنوياً عن سطح المناطق التي في حوزتها إلى حكومة المملكة . في السنوات الخمس الأولى التي تلي امتيازالاستثمار . خمسة دولارات في السنة عن كل كليومتر مربع، ثم يرتفع هذا المبلغ كل خمس سنوات فيصبح ٥٠**

دولاراً، ثم ٢٥٠ دولاراً، ثم ٣٠٠ دولاراً، ثم ٤٠٠ دولاراً حتى يبلغ في السنة السادسة والعشرين وحتى نهاية الامتياز ٥٠٠ دولاراً عن كل كيلومتر مربع.

٧ ـ التزمت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع إلى المملكة الضريبة على عملياتها، في الداخل وفي الخارج، المتعلقة بعملية استثمارها بترول المملكة، وأن تلتزم الشركة بدفع الضريبة المفروضة بموجب الأنظمة والقوانين السائدة وكل ما يجد منها في المستقبل.

أما الريع الذي تدفعه شركة أو كسيراب Auxirap **إلى المملكة كل سنة فقد حدد على أساس ٢٠% من قيمة البترول الخام سنوياً يخفض إلى ١٥% إذا لم يتجاوز الانتاج خلال السنة ٦٠ ألف برميل في اليوم، وتكون نسبة التخفيض ١٧% إذا لم يتجاوز المستخرج من البترول الخام ٨٠ ألف برميل يومياً.**

وتدفع الشركة ريعاً نسبته ٢٠% من قيمة الاسفلت الطبيعي المستخرج سنوياً و ٥، ١٢% من الغاز الطبيعي.

٨ ـ نصت الاتفاقية على كل ما يتصل بحماية حقوق العمال وتوفير الظروف والشروط الإنسانية لعملهم، وألزمت الشركة بناء المساكن وشق الطرق والشوارع التي تربط منشآتها بالطرق الرئيسية في المملكة.

٩ ـ أوجبت الاتفاقية أن تستخدم الشركة موظفين وعمالاً سعوديين في إدارة أعمالها بنسبة لا تقل عن ٧٥% في داخل المملكة و ٣٠% خارجها، فإذا لم تتوفر للشركة حاجتها من العمال السعوديين فالأفضلية لمواطني الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية، ثم لمواطني الدول العربية غير الأعضاء، فمواطني الدول الصديقة على أن تتساوى الأجور في كل الأحوال مع أجور الأجانب أمثالهم.

ثانياً: سياسة الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية:

سياسة المملكة العربية السعودية في موضوع الامتيازات البترولية، منذ أن حصلت الارامكو على الامتياز الأول حتى آخر امتياز مع شركة أوكسيراب Auxirap**، هذه السياسة حددتها وزارة البترول في المملكة كما يلي:**

"إن سياسة المملكة العربية السعودية النفطية واضحة، من الاتفاقيات المعقودة مع الارامكو، مروراً بالاتفاقية المعقودة مع باسفيك (جيتي أويل) ثم بتروليوم اليابانية وصولاً إلى الاتفاق مع أوكسيراب Auxirap **فإن الحكومة لا تمنح امتيازاً إلا إذا كان لمصلحتها".**

"فمع أوكسيراب Auxirap **مثلاً، للسعودية الحق بـ ٨٠% من الأرباح وهي أكبر نسبة من الأرباح حصلت عليها دولة منحت امتيازاً في الشرق الأوسط.".**

وتضيف وزارة البترول السعودي:

"ولكن أغلب الامتيازات وأهمها منحت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين أي في فترة لم تكن بلدان المنطقة تدرك القيمة الحقيقية للثروة التي تملكها إضافة إلى جهلها تقنية الصناعة النفطية في حين كانت الشركات تعطي التجربة والتقنية بالاضافة إلى دعم حكوماتها"[١٩٥].

ونلاحظ في مطلق الأحوال أن الامتيازات النفطية غلب عليها نفس الطابع في جميع بلدان المنطقة وكأنها أمليت من طرف واحد الذي هو الشركات النفطية.... كانت حقوق الدولة مانحة الامتياز محصورة بقليل من الريع(Royalties) ثم أدخل مبدأ النصف بنصف Half) (Half الذي جاء تطبيقاً لقانون الضرائب الجديد هذا مع الملاحظة أن الحكومات لم تكن تأخذ مخاطر الانفاق على التنقيب وإنما كانت تستوفي حقوقاً مضمونة وأكيدة عند اكتشافه. فكانت المخاطرة على عاتق الشركات النفطية... إذا اكتشف النفط ربحت الدولة والشركة وإذا لم يكتشف خسرت الشركة وحدها...

التعريف القانوني للامتياز البترولي الذي أعطي هو:

"عمل تقوم الدولة بواسطته بمنح حق حصري لآخر للبحث وفي حال الاكتشاف الحق الحصري بالاستثمار لمدة معينة وعلى مساحة معينة"[١٩٦].

إذا فالذي يميز نظام الامتياز هو الحق الحصري في النتنقيب والحق الحصري في الاستثمار الذي تمنحه دولة تتمتع بالسيادة. ويملك صاحب الامتياز حرية التصرف بالانتاج والأرباح.

ولكن هذه الحرية تحدها في الزمان مدة عقد الامتياز (ومعدلها من ٦٠ إلى ٦٥ عاماً) ومساحة يحددها عقد الامتياز وبدل الامتياز هو مالي (تختلف أشكاله: مقطوع أو على نسبة الانتاج) وهو الريع (Royalties).

وليس من الضروري التأكيد على أن الشروط التي تمتعت بها الشركات النفطية كانت لصالحها خاصة وأن الخط الأحمر الذي أقر سنة ١٩٢٨ وضع حداً للمنافسة بينها. إلا أن بداية المسيرة الكبرى التي قلبت هذه الموازين وجعلت الدولة تبدأ مع كل خطوة تحقق نصراً جديداً، كانت يوم شرع قانون للضرائب البترولية[١٩٧]. وكان أول خطوة من رحلة الألف ميل ومع الوقت أخذت:

١ . المساحات المشمولة بالامتياز تتضاءل عند عدم التنقيب الكافي فيها.

٢ . حرية تحديد الأسعار فقدتها الشركات نهائياً خاصة بعد سنة ١٩٧١.

وبرغم ذلك وبرغم تغييرات جذرية طرأت على نظام الامتياز وكلها لصالح الدولة مانحة الامتياز إلا أن نظام الامتياز النفطي يبقى مفيداً للشركات النفطية الحائزة على الامتياز خاصة وأنه كان

---

١ . مرجع بترومين . وثائق بترومين (عربي) صفحة ,٦١

١ . Professeur Devaux Charbonnel droit petrolier.

٢ . سندرسه في الفصل الثالث من هذا الجزء (الجزء الثاني) حقوق الدولة المضيفة . الضريبة البترولية.

يجعل من الدولة مانحة الامتياز مجرد رقيب متفرج على صناعة النفط ويبقي العمليات بيد الشركات النفطية، أما الدولة فقد كان دورها محصورا في جمع الضرائب والريع (Royalties).
من هنا كانت الارادة التي فرضت نفسها لدى الدول المنتجة للنفط في تغيير نظام الامتياز وكان التغيير أمام طريقين:

١ . الطريق الأول هو الغاء نظام الامتياز عن طريق التأميم.

٢ . والطريق الثاني هو في تعديله عن طريق مشاركة الدول مانحة الامتياز، مشاركتها بالادراة وبرأس المال أي اعادة النظر بالاتفاقيات[١٩٨].

الفصل الثالث

الحقوق والموجبات في الامتياز البترولي

"**فليغنوا ما طاب لهم، ولكن المهم أن يدفعوا**".

"**مازاران**"

ما هو عقد الامتياز البترولي؟

معظم عقود الامتياز تخول الاستثمار للحائز وتفرض عليه واجبات تضمن استنفاد كل وسائل التنقيب وحسن الاستثمار.

وفي كل الأنظمة القانونية يمكن تجزئة الحقوق إلى حقوق أساسية من جهة والى حقوق فرعية من جهة أخرى، ولكن لأن هذا التصنيف يختلف بين نظام قانوني وآخر فإننا لن نأخذ به.

ولنحاول أن نتعمق في حقوق وموجبات الأطراف في عقد الامتياز البترولي.

أولاَ: حقوق وموجبات الحائز على الامتياز البترولي:

١. حق التنقيب والاستثمار والتسويق

الحقوق التي يمنحها الامتياز مختلفة: هي أحياناً حق واحد، ترخيص بالتنقيب، وأحياناً أخرى متعددة تبدأ بترخيص التنقيب مروراً بامتياز الاستثمار إلى النقل والتسويق والتكرير وهي حقوق تجتمع أحياناً كلها في حق واحد وفي تاريخ واحد كما كان شأن عقد امتياز الارامكو، فالمادة ٢ منه تعطي حقاً "مطلقاً" لمدة ستين عاماً... إذاً فإن كل الحقوق قد أعطيت بدون استثناء وهي مرتبطة مباشرة بالتنقيب ثم الاستثمار بحيث إن الحقوق الممنوحة للارامكو وهي كل ما يمكن أن يتفرع عن الاستثمار من حقوق تبدو وكأنها ترابطت هنا بحيث بدت وحدة متكاملة بينما كل حق يتميز في طبيعته عن الآخر لا سيما في موضوعه وما ينتج عنه.

---

١ . "المشاركة" ستكون موضوع الفصل الخامس من هذا الجزء.

أحياناً أخرى يتضمن عقد الامتياز فصلاً بين الحقوق والترخيص: يمنح ترخيص عن التنقيب لمدة معينة فإذا اكتشف حامل الترخيص البترول بكميات تجارية تلتزم الحكومة بمنحه امتياز الاستثمار، فيبقى الامتياز معلقاً على اكتشاف صاحبه للبترول ضمن مهلة معينة.

هكذا كان اتفاق الامتياز الذي عقد مع الشركة اليابانية للبترول سنة ١٩٥٧.

الامتياز البترولي يستمد جذوره القانونية من ملكية الدولة للبترول، وهو ليس تنازلاً من الدولة عن هذا الحق بل تحديداً له في الزمان والمكان وكذلك فإن صاحب الامتياز يتمتع بحقوق الامتياز وبموجباته أيضاً التي تلزمه بعدم التعسف في استعمال حقه بالاستثمار.

وحين يعطي حق الملكية، فإن ذلك هو أكثر بكثير من حق الاستثمار، لأن استثمار مادة (منقولة) إذا كان يجيز للشركة الاستثمار فحق الملكية هو الأصل الذي منه يأتي الحق بالاستثمار. فالأصل هو حق الملكية والفرع هو حق الاستثمار وحين يعطي الحق بالملكية يعطي الأصل لا الفرع.

إلا أنه، حتى حين يعطي حق الملكية، فهو ليس مطلقاً بل محدد كما عرفه Carleston[١٩٩] **.بالريع وهي كميات تحددها الدولة من أجل منحها جزء من الانتاج بأسعار منخفضة[٢٠٠].**

٢ . الحق في الانتاج النفطي:

تعطي الدولة في الامتياز ما تملك وهو حقها في ملكية باطن الأرض والثروات الكامنة فيه وفي حال احتاجت الشركة إلى سطح الأرض فإن الدولة تعوض على صاحب الحق بالملكية[٢٠١].

إذاً فالامتياز النفطي سواء كان للاستثمار أم للتنقيب يتعلق بباطن الأرض. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق الدولة في ملكية الثروات الطبيعية وبالتالي حقها في فرض قواعد وحدود تجدها ضرورية شريطة أن لا تناقض هذه التدابير القوانين الدولية[٢٠٢].

٣ . الالتزام بإعادة أجزاء من الأراضي المشمولة بالامتياز

يشمل الامتياز عادة مناطق شاسعة تكون حقولاً للتنقيب عن النفط. ولكن بعد أن يتم اكتشاف النفط في أماكن معينة تصبح باقي الأراضي متروكة لا هي موضوع لأي استثمار ولا حتى لأي تنقيب. لهذا نصت كل اتفاقيات الامتياز على أن تعيد الشركات للدولة تدريجياً ووفقاً لمواعيد محددة أجزاء من الأراضي المشمولة بالامتياز.

---

١ . Carleston. Kenneth S. (International role of concession agreemenys), North western University Law review p-624 (1957).

٢ . اتفاقية الامتياز المعقود بين المملكة العربية السعودية والشركة اليابانية للبترول.

٣ . توسعنا في شرح حق الدولة في ملكية باطن الأرض والثروات التي فيه في الجزء الثاني الفصل الأول.

٢ . قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٥٢٣ تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٢ والقرار رقم ١٨٠٣ تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٦٢ والقرار رقم ٢١٥٨ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ,١٩٦٦

وكان هذا الالتزام غامضاً في امتياز أرامكو ثم أصبح واضحاً محدداً في الامتيازات التي تعاقبت بعده.

٤ . الالتزام بإنشاء صناعة تكرير واستخدام أبناء البلد

من العودة إلى كل اتفاقيات الامتياز النفطي في السعودية نلاحظ أنها تضمنت كلها نصاً يلزم الشركات بإنشاء صناعة التكرير عند بدء الاستثمار. لذلك أخذت عقود الامتياز تتشدد تدريجياً في الزام الشركات باعتماد أبناء البلد لسير أعمالها. بدأت شروط استخدام الأجانب واسعة جداً بحيث تكاد تكون مطلقة ثم أخذت هذه الشروط تتشدد وتضيق مع تعاقب عقود الامتياز.

في الفقه تتنازع مدرستان لتعريف حق الدولة في تنظيم عمل الأجانب Victoria[٢٠٣]**. عرفت سيادة الدولة في هذا الحقل بأنها نسبية يحدها حق الفرد أياً كانت جنسيته في الاتصال والاجتماع وهو حق يأتي قبل سائر الحقوق التي تملكها الدولة، وهذا الاتجاه ينطلق من مبدأ التضامن بين الدول.**

وعلى العكس[٢٠٤]. عبر Oppenheim **عن تعريف معاكس لسيادة الدولة إذ اعتبرها مطلقة في مجال تنظيم عمل الأجانب ودخول الأجانب أراضي الدولة، واعتبر أن الأجنبي لا يملك أي حق لدخول أراضي دولة لا يحمل جنسيتها.**

ونشأ تيار ثالث في الفقه ركز بالدرجة الأولى على المساواة بين الأجانب بحيث لا يكون هناك تفرقة بين أجنبي ينتسب إلى هذه الدولة وأجنبي ينتسب إلى دولة أخرى واعتبر أن أي تفريق بين الأجانب هو اعتباطي.

٥ . حق التنازل عن الامتياز

ربطت كافة عقود الامتياز الموقعة بين الشركات والدولة السعودية حق التنازل عن الامتياز بكافة حقوقه وموجباته بموافقة الدولة إلا في حال تأسيس الشركة صاحبة الامتياز شركة خاصة(Filiale) **مستقلة ومتفرعة عنها موضوعها الوحيد هو استثمار الامتياز. ففي هذه الحالة لا تحتاج الشركة لموافقة الدولة. هكذا كانت روح الاتفاق مع الارامكو وحافظت العقود التي توالت على هذا النص ولكنها حفظت للدولة فيما لو تم التنازل الحق بـ ٢٥% من الارباح (أوكسيراب)** Auxirap **كحق أفضلية على سائر المتنازل لهم (باسفيك جيتي). كذلك حددت عقود الامتياز المتعاقبة شروط الدولة المسبقة لمنح موافقتها على التنازل.**

٦ . الحق المنفرد بوضع حد لعقد الامتياز

---

١ . Victoria, Classis of International la-de indis et de Ivre Belli relectiones. Text if 1996 Translation revised texte cornage rie institution of Washingtin 1917 p-569

٢ . Fatouros (government garantees to foreign investors) p-249-51(1962), Cheing (Gener al principals of law applied by Int. Courts and Tribunals), p-637-122-3 (1953). Char pentier: (De la Non discrimination dans les invesitssements), GK annusire francais de droit international pp. 35-36 (1963).

تعطي كل عقود الامتياز هذا الحق للحائز على الامتياز ولكنه حق لم يستعمل ولا مرة. إلا أن عقود الامتياز تبقى صامتة حول حق الدولة بوضع حد نهائي لعقد الامتياز وإن كانت روح عقود الامتياز قد تحسبت للخلافات وجعلت البت بها خاضعاً للتحكيم. وبشكل عام فإن عقود الامتياز المبرمة بين الحربين العالميتين كانت تتضمن "بنود ضمان" تحول دون اتخاذ الدولة مانحة الامتياز لتدابير قانونية أو أي تدابير تفضي إلى فسخ العقد[٢٠٥].

ولكن "بنود الضمان" هذه، اعتبر الفقه والاجتهاد الدوليين انها لا تفضي إلى الحؤول دون حق الدولة في اتخاذ التدابير التي تحمي مواطنيها في حال مست مصالحهم حتى ولو كرست هذه "البنود" بقوانين تشريعية[٢٠٦].

ثانياً: حقوق الدولة المضيفة مانحة الامتياز

الموجب الأساسي والوحيد على عاتق الدولة المضيفة مانحة الامتياز هو منح حق يعود لها، وهو مستمد من حقها في ملكية باطن الأرض والثروات الطبيعية التي في داخلها. تبقى لها حقوق أهمها:

١. الحق بالريع **Royalty**

القانون الدولي يعطي الدولة الحق في فرض اعباء ضرائبية على الشخص الطبيعي أو المعنوي المقيم على أراضي هذه الدولة. Oppenheim **عبّر عن رأيه في حق الدولة في فرض الضرائب على الاجانب المقيمين على اراضيها معتبراً:**

إن الدولة تملك سلطات واسعة على الاجانب المقيمين على اراضيها [٢٠٧]

"لا شيء يمنع الدولة من فرض ضرائب على الأجانب المقيمين على أرضها أو اعفائهم من ضرائب يخضع لها أبناء البلد"[٢٠٨].

ويتميز الريع بأنه خلافاً للضريبة لا يتأثر بالأرباح التي تحققها الشركة بل هو مقطوع محدد منفصل عن الارباح مرتبط أحياناً بكمية الاستخراج. ويبقى الريع Royaity **على عاتق الشركة سواء حققت أرباحاً أم لم تحقق. أما الضريبة فهي مرتبطة بالأرباح.**

---

١ . عقد امتياز "أجيب" مثلاً وهو مبرم بعد الحرب العالمية الثانية في ١٩٥٧ ولكنه نموذج.

٢ . كان هذا هو مضمون الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية سنة ١٩٧٠ برئاسة القاضي الأميركي Jessup **وعضوية القاضي الفرنسي** Gros **في قضية** Barcelona Traction Light and Power 1970

٣ . Batiffol : (Traite elewentaire dedrolt international prive) p-127 (1970)

٤ . Oppenheim (International Law and treaties), Volume l Peace Eiglith impression. Edited by H. Lautre pacht p-680 (1967).

الريع يمكن أن يعود للدولة كما يمكن في بعض الدول التي يختلف فيها الحق في ملكية الثروات الطبيعية في باطن الأرض، يمكن أن يعود الريع لصاحب الأرض. أما الضريبة فهي تعود للدولة وحدها أياً كان نظام ملكية الأرض فيها.

وإذا كان الريع Royaity **في البلاد العربية هو من نصيب الدولة فذلك لأن ملكية باطن الأرض والثروات الطبيعية التي في باطن الأرض تعود للدولة خلافاً للنظام المطبق في الولايات المتحدة. وفي البلاد العربية تستوفي الدولة الريع** Royaity **بالضريبة بينما يعود الريع في الولايات المتحدة الأميركية لمالك الأرض والضريبة للدولة.**

والريع يحدده عقد الامتياز ذاته. في بعض عقود الامتياز (الارامكو ١٩٣٣) لا يصبح هذا الريع ملزماً للشركة إلا إذا اكتشف النفط وهو ريع مقابل امتياز الاستثمار والتكرير والتسويق والنقل التي ترابطت في امتياز أرامكو بشكل جعل منها وحدة متكاملة. في حين أنه في عقود امتياز أخرى، فإن الريع يدفع على كل حق حين يجزأ الامتياز. على رخصة التنقيب تدفع جعالة طوال مدة الترخيص بالتنقيب التي هي نسبياً محدودة بالمقارنة مع مدة عقد الامتياز.

ويدفع على امتياز الاستثمار ريع يتعدى بكثير ريع رخصة التنقيب (الشركة اليابانية للبترول وباسفيك وسترن أويل كوربوريشن ـ جيتي Pacific Western Oil Corporaion Getty**) في حين أن عقد امتياز شركة أوكسيراب لا يلزم الشركة بدفع ريع على رخصة التنقيب وإنما يلزم الشركة بانفاق خمسة ملايين دولار على التنقيب.**

وطريقة حساب الريع Royalties **مختلفة، فهي تعتمد أساساً:**

أ ـ أما على البرميل الصافي (باسفيك وسترن ـ جيتي) .Pacific Western Getty

ب ـ أما على الطن الصافي (الأرامكو).

جـ ـ نسبة ٢٠% على حجم الاستخراج تسلم للدولة عيناً أو تدفع قيمتها نقداً (الشركة اليابانية للبترول).

د ـ على الكيلومتر المربع من الأرض المؤجرة (أوكسيراب) .Auxirap

هـ ـ مبلغ مقطوع بمعزل عن حجم الاستخراج يضاف إلى مبلغ مرتبط بنسبة الاستخراج والاثنان يكونان الريع.

والمسألة التي طرحها الريع هي معرفة ما إذا كانت تحسم من المداخيل التي تخضع للضريبة أم لا. الاتفاقات المعقودة بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك التعديل الذي طرأ على عقد امتياز الارامكو أدت كلها لعدم حسم الريع من المدخول مما أدى لزيادة الضريبة على الشركات، إذ بعدم تخفيض الريع من الدخل يصبح الدخل الخاضع للضريبة مرتفعاً وبالتالي ترتفع الضريبة.

٢ ـ الحق في الضريبة على شركات النفط في السعودية

في البداية كانت عقود الامتياز تعفي حامل الامتياز من الضريبة وحتى من الرسوم الجمركية.
في سنة ١٩٥٠ أصدرت المملكة العربية السعودية قانون الضرائب البترولية الذي يلزم الشركات بدفع ضريبة تبلغ ٥٠% على الأرباح. وكان ذلك بعد اتصالات أجريت مع فنزويلا التي كانت تطبق على شركات البترول عندها نظاماً ضرائبياً هو عبارة عن تقاسم الأرباح البترولية مناصفة بين الدولة وشركة النفط (Fifty Fifty).
ثم طرح موضوع تحديد المداخيل الخاضعة للضريبة. هل تحسم من المداخيل الضرائب المدفوعة في الوطن الام للشركات البترولية؟
هل يحسم من المداخيل الريع Royalty**؟ في البداية كانت الضرائب المدفوعة في الخارج وكذلك الريع**Royalty **تحسم مما كان يجعل الدخل الصافي متواضعاً نسبياً، ثم اتفق مع شركات البترول على عدم تخفيض الريع** Royalty **وعلى أثر هذا الاتفاق أصدر الملك عبد العزيز قانون الضرائب البترولية الذي اعتمد طريقة حساب الربح بدون حسم المدفوعات الضرائبية في الخارج ولا الريع المدفوع في الداخل، مما جعل رقم الدخل الذي أصبح خاضعاً للضريبة مرتفعاً نسبياً عما كان عليه. وقد اعتبر الفقه أنه "ليس ثمة ما يمنع الدولة من إصدار التشريعات الضرائبية على الشركات الأجنبية"[٢٠٩].**
كيف تطورت بالتفصيل الضريبة على البترول في السعودية؟
عقد الامتياز الأول مع شركة الارامكو سنة ١٩٣٣ أعفى الشركة من الضريبة وكانت حصة المملكة العربية السعودية محصورة بالريع Royalty.
بادرت فنزويلا سنة ١٩٥٠ إلى الاتصال بالدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط حين شعرت بأن بترول الدول العربية ولا سيما السعودية أصبح يشكل منافساً خطيراً لمنتوجها البترولي لأنه متدني الثمن نسبياً بالنسبة لأسعار بترولها.
لماذا؟
جاءت فنزويلا إلى الدول العربية المنتجة للنفط تشكو لها وتشرح أن رخص البترول الذي تنتجه الحقول العربية عائد لغياب القوانين الضرائبية على البترول العربي بينما البترول الفنزولي خاضع لضريبة "مقاسمة الأرباح" أي Fifty Fifty **مما يجعل سعره في السوق أعلى بكثير من سعر البترول العربي.**
وجاءت فنزويلا تدعو الدول العربية المنتجة للنفط عامة والسعودية خاصة لأن تفرض ضريبة على شركات البترول، وأن تقتدي بها مما يحقق مصالح الجميع. مصالح الدول العربية المنتجة للنفط ومصالح فنزويلا.

---
١. Battifol: (Droit International Prive), 1967- Traite elementaire de droit international prive pp.172-177

هكذا بدأت الخطوة الأولى من رحلة الألف ميل. وتنبهت الدول العربية للأمر، وبدأت بعد تلك الاتصالات مفاوضات شاقة بين المملكة العربية السعودية وشركة الأرامكو لوضع قانون ضرائب يلزم الشركات البترولية بدفع الضريبة.

ما هو قانون الضرائب النفطية الذي شرعته السعودية وكيف تطورت الضريبة النفطية في السعودية؟.

أ . عقد امتياز مع الأرامكو سنة ١٩٣٣: غياب الضريبة على البترول.

موقف شركة الارامكو كان رافضاً للبحث في الضريبة متمسكاً بالمادة ٢١ من عقد الامتياز المعقود في ٧ تموز ١٩٣٣.

والمادة المذكورة تعفي الشركة من الضريبة ومن الرسوم الجمركية وأدلت الأرامكو في المفاوضات أنها حتى لو قبلت بالغاء هذه المادة ورضيت بالرضوخ للضريبة فانها ستكون الوحيدة في المملكة التي تدفع ضريبة، إذ ليس في المملكة قانوناً للضرائب[٢١٠]. وهكذا صدر قانونان الأول حول الدخل غير البترولي والثاني حول الدخل البترولي.

ب . قانون ٢ تشرين الثاني ١٩٥٠[٢١١]: الضريبة على دخل غير السعوديين.

الدخل الفردي الخاضع للضريبة هو الذي يتجاوز الـ ٢٠ ألف ريال سعودي والضريبة على هذا الجزء هي ٥% ثم ١٠% على الدخل الممتد من ٢٠ إلى ٥٠ ألف ريال والدخل الذي يزيد عن ذلك ٢٠% والمقصود بالدخل هنا الدخل غير الناتج عن ممارسة نشاط تجاري أي الدخل الذي هو على شكل أجر[٢١٢].

أما الشركات فهي تدفع ١٠% من دخلها الذي لا يتجاوز ٢٠ ألف ريال، ثم ٣٠ % على دخلها الممتد من ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال، ثم ٣٥% من ٥٠٠ ألف إلى مليون و ٤٠ % على الدخل الذي يتجاوز المليون ريال.

ولا يخضع المواطن السعودي لهذه الضريبة بل يخضع لضريبة الزكاة الإسلامية.

المدخول الناتج عن استثمار راس المال [٢١٣]. أي أرباح العمليات التجارية والعقارية تخمن حتماً بـ ١٥% من رأس المال المستثمر وهذه الـ ١٥ % تخضع لضريبة مقدارها ١٠%.

---

١ . دليل بترومين ١٩٧٧ . ١٩٦٢ صفحة ٥٥ (عربي).

٢ . نشر في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٠ وكان قد صودق عليه بمرسوم ملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٦٧٥ في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٥٦ويطبق على غير السعوديين.

٣. المادتين ٣ .٤ من الاتفاق.

٤ . المادة ٦ من الاتفاق.

الارباح الصافية التي توزع على الشركاء تخضع لـ ٢٠ %[٢١٤].

ج. القانون الصادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٠[٢١٥]: ٥٠ % ضريبة على مداخيل البترول.

تخضع لهذه الضريبة الشركات التي تعمل في حقل النفط.

والضريبة على دخلها هي ٥٠%.

د. الاتفاق المعقود في ١٣ شباط ١٩٥٠: الضريبة مرتين.

كانت تخفض من الأرباح الخاضعة لضريبة الـ ٥٠ % ، الضريبة التي تدفعها الشركات في وطنها الأم على دخلها الآتي من استثمار بترول السعودية. وعدل اتفاق ١٣ شباط ١٩٥٠ هذه الطريقة الحسابية باخضاعه الدخل بكامله دون أي تخفيض للضرائب المدفوعة منه في الخارج، مما جعل الشركات خاضعة للضريبة مرتين. مرة في بلدها الأم ومرة في بلد استثمار وانتاج البترول.

هـ. الريع (**royalties**) هل هو جزء من المداخيل؟

لا تخفض إذاًَ الضرائب المدفوعة في البلد الأم للشركة، مما يزيد الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يرفع الضريبة!.

ولكن هل يخفض الريع من الدخل وهو ريع يدفع هذه المرة للدولة التي يجري فيها الاستثمار وليس للدولة الأم؟

فإذا لم يخفض الريع من الدخل فإن الدخل الخاضع للضريبة يكبر أكثر وتكبر الضريبة أكثر.

واعتبرت السعودية أن الريع (royalties) لا ينبغي تخفيضه

مي الدخل الخاضع للضريبة .وطبقت هذا المبدأ في عقود الامتياز التي أبرمتها مع:

. باسفيك أويل pacific Oil **(التي أصبحت جيتي** Getty **) سنة ١٩٤٩.**

. الشركة اليابانية للبترول سنة ١٩٥٧[٢١٦]. Japan Trading **وبقيت شركة الارامكو والتابلاين.**

سنة ١٩٦٣ أبرم اتفاق مع شركتي الارامكو والتابلاين بموجبة لا يحسم الريع من الدخل الخاضع لضريبة الـ ٥٠% [٢١٧]. مما يرفع حصة الدولة الضرائبية إلى ٦٥% بنتيجة تغيير طريقة المحاسبة.

و. القانون الصادر في ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٠: ٥ % ضريبة إضافية على الربح[٢١٨].

---

٥. المادتين ١٠و١١. من الاتفاق.

٦. المادة ٦ من الاتفاق.

٧. المادتين ١٠و١١. من الاتفاق.

٨. المادة ١٥ من الاتفاق.

٢. دليل بترومين صفحة ٥٧ ـ ٥٩,.

٣. نشر بموجب مرسوم ملكي في ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٠,.

هذا القانون يفرض على كل شركة تعمل في حقل البترول ضريبة إضافية مقدارها ٥% على الربح الصافي.

إضافة إلى الضريبة على الدخل (٥٠%) المحددة في القوانين النافذة، فرّق القانون بين المداخيل الصافية (فرض عليها ضريبة إضافية ٥%) والمداخيل التي وضعت الاتفاقات السابقة طريقة محاسبتها (عدم الريع المدفوع للدولة وعدم حسم الضريبة المدفوعة في البلد الأم).

ز . القانون الصادر في ١٣/ ١١/ ١٣٩٣ (١٩٧٧): ٦٥% ثم ٦٦% على الأرباح الصافية ثم ٨٥%.

اعتباراً من أول تشرين الأول ١٩٧٤ تخضع شركات البترول لضريبة مقدارها ٦٥% ثم ٦٦% على الأرباح الصافية.

ثم اعتباراً من أول تشرين الثاني ترفع الضريبة إلى ٨٥% على الربح الصافي.

واعتماد الربح الصافي يلغي الطريقة الحسابية القديمة ويعتمد بدلاً عنها الربح الصافي الذي يخفض كافة النفقات من ريع وضرائب تدفع في الخارج ولكن الضريبة على الربح الصافي الآن ارتفعت إلى ٨٥%.

٣ . الحق في تعديل عقد الامتياز

من المسلم به أن عقود الامتياز في معظمها ولا سيما الكبرى منها قد أبرمت مع شركات بترول أجنبية في ظروف تاريخية وسياسية مختلفة عن ظروف الحاضر. من جهة لم تكن هناك منافسة بين شركات النفط على اقتحام حقول التنقيب في الشرق الأوسط لأن الشركات كلها كانت مجتمعة في كارتل وكانت مغامرة التنقيب مجهولة النتائج في حين انها معلومة النفقات الباهظة ولم يكن باطن الأراضي قد أثبت أو نفي وجود النفط، لهذا كانت مغامرة من الشركات وهذا يفسر سر التساهل معها في أول الطريق.

ومن جهة أخرى كانت بلاد الشرق تشكو التخلف والجهل ولم تكن مزودة بالطاقة البشرية التي تؤهلها القيام بنفسها بأعمال التنقيب عن البترول، فالتجربة والعلم كانا ينقصان وكانت بحاجة لعون شركات البترول الأجنبية ولا سيما العون الفني والتكنولوجي لاكتشاف أو بالأحرى لمعرفة إذا كان في باطن أرضها ثروات. وكان التساهل مع المغامرة معادلة متوازنة في ذلك الحين ولكن الظروف تغيرت الآن وقاعدة تغيير الظروف (Rebussic stantibus) **يقرها القانون الدولي الذي يقر تغيير العقود عند تغيير الظروف الحيوية.**

كانت قاعدة تغيير الظروف موضوعاً لاهتمام خاص أعاره فقه القوانين الدولية كل اهتمام. وانقسم الفقه حول تطبيق هذه القاعدة، فالبعض اعتبر التغيير نابعاً من إرادة الطرفين بينما

اعتبر البعض الآخر أن العقود الطويلة المدى تتضمن شرطاً ضمنياً يجيز تعديلها إذا طرأت تغييرات أساسية على معطيات العقد وشروطه.. بينما اعتبر فريق ثالث أن الحق بالتغيير نابع من أعراف مبدئية مستقلة عن إرادة الطرفين.

يبقى أن حق حامل الامتياز بوضع حد نهائي للعقد تعترف به عقود الامتياز ولكن الذي كان موضوع مناقشات وجدل طويل هو حق الدولة المضيفة مانحة الامتياز في وضع حد نهائي للعقد من طرف واحد.

والسؤال الذي اختلفت عليه الاجوبة هو: هل يجب أن يتم وضع حد نهائي من قبل الدولة بموافقة الطرف الآخر أم أن قرار الدولة وحده يعتبر قانونياً؟ وهل أن قرار الدولة هذا عمل يعكس سيادة الدولة أم أنه عمل له صفة تجار ية؟ وكان التياران الفقهيان يعكسان مدرستين فقهيتين الأولى تؤمن بالتأميم وسيلة لاستعادة الامتياز والثانية تؤمن بالمشاركة وسيلة تدريجية لاستعادة الامتياز دون فقدان الخبرة التي تؤمنها شركات البترول الأجنبية.

التأميم كما المشاركة حقان للدولة، ولكن كل منهما يعبر بطريقة مختلفة عن الطبيعة القانونية لحق الدولة في التعديل سواء جاء باتفاق الفريقين أو من طرف واحد وسواء كان تعديلاً خاضعاً للقانون العام (القانون الإداري ، الدستوري الخ...) أو كان تعديلاً خاضعاً للقانون الخاص (قانون التجارة ، القانون المدني الخ...) وسواء كان نتيجة ممارسة الدولة لسيادتها أو قيامها بنشاط تجاري.

٤ . الحق بالتأميم

حق الدولية بتأميم الأموال الأجنبية مرتبط بسيادتها على أراضيها، سيادة تشمل المناطق الواقعة ضمن حدودها. هكذا لا تستطيع

الدولة أن تؤمم أموالاً لاجانب موجودة خارج نطاق إقليمها في الوقت الذي تنفذ فيه تدابير التأميم هذه.

Friedman **الحّ على الرابط القائم بين السيادة والتأميم ولكنه رابط، تبقى فعاليته محصورة في الحدود الاقليمية للدولة[٢١٩].**

وحق التأميم ليس مستمداً من حق الدولة في السيادة على الأشخاص، إذ إن سيادة الدولة محصورة بالأشخاص المنتسبين لها وليس بالأجانب، من هنا فإن حق التأميم يستمد من حق الدولة في السيادة على إقليمها (أرضها) الذي يخولها تأميم أموال المواطنين الأجانب الكائنة ضمن أراضيها[٢٢٠].

---

١ . Friedman S. (Expropriation in International Law), p-188,London 1953.

٢ . Domke, Martin (Forwign nationalisation, some aspects OF contemporary int. law) 55 A. J.I. L. P-598 et suite, 1961.

هكذا دعم hyde حق الدولة بتأميم الأموال ورؤوس الأموال الأجنبية لأن وجود هذه الأموال ورؤوس الأموال على الأراضي الاقليمية للدولة هو رابط كاف يشكل مبرراً ثانياً لممارسة حق الدولة في التأميم، حتى ولو لم يكن الشخص مالك رأس المال أو الأموال، طبيعياً أو معنوياً، وغير مقيم على الأراضي الاقليمية للدولة[٢٢١].

وقد كرست الجمعية العامة للأمم المتحده حق التأميم المقرون بتعويض عادل وفقاً لقواعد التعويض التي تطبقها الدولة التي تؤمم تطبيقاً لمبدأ السيادة ولمبادئ القانون الدولي[٢٢٢].

إن الاتجاه الأعظم في الفقه الدولي يربط مشروعية التأميم بتعويض (عادل، فوري وفعلي)[٢٢٣]. Campbell القاضي الانكليزي في عدن وصف تأميم شركات البترول في ايران سنة ١٩٥١ بانه غير قانوني وغير مشروع بالنسبة للقانون الدولي إذ إن التاميم لم يعوض. بينما الاجتهاد الإيطالي والياباني اعتبرا أن التأميم قانوني ومشروع إذ اكتفى بوعد بالتعويض الذي هو كاف[٢٢٤] في ١٣ أيلول ١٩٥٤ أصدرت المحكمة العليا في روما قراراً في نزاع بين (الانكلو ايرانيان)(Compagnie Anglo- Iranienne) و (S.U.P.O.R) يقر ويعترف بمشروعية الحق بالتأميم ويعترف بحق (المؤمم) في تعويض عادل[٢٢٥] ، وسار الاجتهاد الانكليزي والفرنسي والأميركي والياباني في نفس هذا المسار وانقسم اجتهاد هذه الدول بين نظريتين:

أ . الأولى تعتبر أن التأميم مشروع وفقاً للقوانين الدولية وتعتبر كذلك بأن الحق بالتعويض مشروع أيضاً دون ربط التعويض بأي وصف قانوني لناحية آنيته وحتميته أو فاعليته. هذا كان الاتجاه الغالب[٢٢٦].

ب . أما الاتجاه الآخر والأقل غلبة في الاجتهاد فكان ظاهراً في الولايات المتحدة الأميركية بنوع خاص وقد اعتمد هذا الاتجاه على نظرية القاضي الانكليزي Campbell التي ربطت مشروعية التأميم (بعدالة وفورية وفاعلية) التعويض.

وقد فصلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بين الاتجاهين ورفضت ربط مشروعية وقانونية التأميم الدولي بمواصفات التعويض (الكافي والفوري والفعلي) معتبرة أن الالتزام بمبدأ

---

٣ . Hyde James (The Exportation of private capital and some observations about nationa lisation international, Bar Assocition. (Fifty Int. confercws of the legal profession), Monte-Carlo p-19 (1954).

٤ . قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة عشر من ١٨ إلى ٢٠ أيلول ١٩٦٢ رقم ١٨٠٣ بند ٤,

٥ . Mugraby M: (Permanent sovereignty over oil resources), a study of Middle East concession and legal change p-15 et Suite (1966). Schwebel The Story of the United Na tion,s declaration of permanent sovereignty over national resources, American Bar Ass. Journal p 463.

٦ . International Iaw repor, p-322 (1963).

٧ . (Revue critique de droit international prive) pp 519-534 (1958).

١ . (Shifting of property relations), Ajil pp-607-608 (1961). Bande: (The legal of Cuban exproprions in the United States, Duke, (Law Journal) p-209, et suite 1963.

التعويض كاف إذ يصعب تعريف وتحديد مقياس دولي للتعويض (إن كان من ناحية مداه أم من ناحية شروطه).

كذلك فإن دول العالم الثالث رفضت مبدأ الاعتراف بالمصالح الأجنبية مما يعكس اختلافاً في النظرة إلى المجتمع وإلى بعض المفاهيم. وإزاء هذا الافتراق فإن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية لم تتمكن من ايجاد تعريف لمقياس دولي يعرّف ويحدد مشروعية التعويض من زاوية القانون الدولي.

وقد سار الاجتهاد الفرنسي في هذا الدرب معتبراً أن الالتزام بالتعويض وبالتالي فإن الوعد بالتعويض كاف. وهكذا اعتبر الاجتهاد الفرنسي أن التأميمات التي قامت بها الجزائر هي مشروعة رغم أن هذه التأميمات اكتفت باقرار مبدأ التعويض في المقررات القانونية دون أن تتطرق لأي تفصيل أو وصف أو تحديد لهذا التعويض[٢٢٧]. وهذا الاتجاه الغالب في الاجتهاد الدولي يجد مساندة قوية في الفقه[٢٢٨].

ثالثاً: الطبيعة القانونية لعقد الامتياز البترولي

امتياز البترول يتميز عن سائر امتيازات المناجم بأن موضوعه هو استغلال يترتب عليه استهلاك المادة موضوع الامتياز لأن ما ينتج من بترول بسبب الاستغلال هو جزء من رأس المال وليس من قبيل الثمار. ونظراً لأن امتياز البترول يترتب عليه حق صاحب الامتياز في استنفاد ما في الآبار التي يكتشفها داخل منطقة الامتياز من بترول، فإن الرأي الغالب يصف حق صاحب الامتياز على المنجم بانه حق ملكية. ونظراً لأن المبادئ العامة للقانون السائدة في الأمم المتحدة تقضي بأن حق استغلال المعادن التي توجد في باطن الأرض إنما يعود إلى الدولة وحدها ولو كان سطح الأرض مملوكاً لشخص ما، فإن استغلال تلك المعادن يحتاج إلى ترخيص بذلك من الدولة، ومن ثم فإن امتياز البترول بما يخوله للملتزم من حق استغلال للبترول، يعتبر بمثابة ترخيص من الدولة للملتزم يمنحه حق الاستغلال. وتلك خاصة يختلف فيها امتياز البترول عن باقي أنواع الامتيازات سواء امتيازات الخدمة العامة أو الأشغال العامة، وذلك لاختلاف طبيعة نشاط الملتزم في امتياز البترول عنه في أنواع الامتياز الأخرى. بيد أن الامتياز البترولي وإن كان رخصة تصدر من جانب الدولة وحدها، إلا أنه من ناحية أخرى يجب أن تتحد فيه إرادة الدولة وإرادة صاحب الامتياز. إذن فامتياز البترول عمل قانوني ذو طابع مزدوج. أي إن رخصة الاستغلال تصدر عن الدولة بما لها من ولاية أمر وبتصرف من جانبها وحدها، وليس لارادة الملتزم فيها أي دور. ولما كانت الدولة تمنح الملتزم هذه

---

٢ . **الحكم الصادر عن محكمة** Aix-en-Provence **في قضية** anque Nationale pour le Com merce et l, Industrie

٣ . Much: (Les effets d, une nationalisation a L, etranger), recueil de cours, Academie de droit International, P-456 (1959).

الرخصة في صورة امتياز، فإن امتياز البترول في شطره الذي ينشئ حق الملتزم في استغلال البترول يعتبر رخصة Licence أو بعبارة أخرى يعتبر قراراً إدارياً فردياً ينشئ، ولكنه مزدوج أو مركب لأنه يدخل في تكوين عملية قانونية مركبة، ذلك أن الامتياز يتضمن تنظيم ممارسة المستثمر لحقه الذي أضفاه عليه القرار الاداري أو الرخصة، ويتم ذلك التنظيم بناء على اتفاق بين الادارة والمستغل ومن ثم فان امتياز البترول في شطره الذي ينظم عمليه الاستغلال يعتبر عقداً contrat.

وهذه الطبيعة المركبة للامتياز البترولي تطرح عدة أسئلة:

هل إن عقد الامتياز البترولي، عقد قانون خاص (قانون التجارة) يعطي حقوقاً مكتسبة لاطرافه ويصبحون هكذا بمنأى عن أن تمسهم تشريعات لاحقه لابرامه، أم أنه عقد قانون عام (القانون الإداري، قانون دستوري الخ...) متصل بالطبيعة الإدارية لقرار الترخيص وبالتالي فإنه يخضع للتشريعات والتنظيمات الإدارية الصادرة عن السلطة الوطنية؟

سؤال آخر: هل هو عمل متصل بسيادة الدولة؟ وكيف يمكن اخضاعه للقانون الخاص (قانون التجارة، قانون مدني الخ...) إذن؟ هل يمكن أن يكون مجرد عملية تجارية تقوم بها الدولة؟ أم أن أحدهما لا ينفي الآخر؟ وفي هذه الحالة فإن الوظيفة التجارية الاقتصادية التي تمارسها الدولة أحياناً الا ينفي حقها في السيادة؟ إذن هل أن عقد الامتياز البترولي هو عقد قانون خاص (قانون التجارة، قانون مدني الخ...) أم عقد قانون عام (القانون الاداري، قانون دستوري)؟ ثم إن الطابع التجاري إذا المالي، ألا يحصن البترول ضد القوانين التي تشرع في البلد.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الثروات الطبيعية[229]. كذلك مقررات الأوبيك[230]. اكتفت بالتأكيد على سيادة الدولة وحقها في اتخاذ التدابير التي تحفظ الثروات الطبيعية الكائنة في اقليمها. بينما أجابت محكمة التحكيم الدولية المعينة من رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي، في معرض فصلها النزاع بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الارامكو في سنة ١٩٥٨[231]. أجابت معتبرة أن القانون السعودي هو القانون المطبق على عقد الامتياز، ولكنه، وفقاً لهذا القانون السعودي ووفقاً لكل قانون غربي، فإن عقد الامتياز البترولي لا

١ . قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥/ ١٨٠٣ (Xvll) في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٢ وفي ٢٥/ ١١/ ١٩٦٦.

٢ . قرار الاوبيك رقم ١١٣ في الجزائر في المؤتمر العشرين للاوبيك.

٣ . اتفاق أوناسيس هو عقد نقل بجري للبترول أبرم بين حكومة المملكة العربية السعودية وأوناسيس في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤ وبموجبه أعطت الحكومة السعودية قوة القانون للعقد الموقع بينها وبين أ. س (أرجنتيني) لتأسيس "الشركة البحرية السعودية" التي تملك حق نقل البترول السعودي (سيدرس الموضوع بالتفصيل لاحقاً في الفصل الرابع من هذا الجزء: التحكم).

يعتبر ممارسة من الدولة لسيادتها[٢٣٢]. وبالتالي فهو ليس خاضعاً للقانون العام (القانون الاداري) الدستوري الخ..) بل للقانون الخاص (القانون التجاري)، لأنه عمل ذو طابع تجاري تقوم به الدولة. هكذا إذن مالت محكمة التحكيم الدولية نحو اضفاء طابع القانون الخاص (القانون التجاري) على عقد الامتياز البترولي وبالتالي تكون قد غلبت طابع العقد على طابع الترخيص في الامتياز النفطي الذي هو مركب كما أوضحنا أعلاه. وفي مطلق الأحوال، فإنه ولو سلمنا بتغليب طابع العقد في الامتياز البترولي، فان هذا العقد يبقى عقد مصلحة عامة في قطاع البترول، ومصدره ترخيص منحته الدولة وهو يستمد مفاعيله ومصادره من هذا الترخيص، وبالتالي فإن قواعد السيادة هي التي تحدد وتحتم تطبيق القانون الوطني على هذا العقد ولا تعطي بالتالي للمتعاقد حقوقا مكتسبة في التعاقد وهكذا فإن عقد الامتياز يبدو عقداً له طبيعة قانونية خاصة (sui generis).

فهو ليس مجرد عقد يمثل صفقة تجارية إذ يبقى محافظاً على مصدره الذي هو الترخيص المتخذ بقرار إداري،خاصة وأن القطاع البترولي هو إجمالا مرفق عام[٢٣٣]. وإذا كانت الدولة لا تدبر مباشرة في بعض الأحوال هذا المرفق فإن لها دائماً حق رقابة أو وصاية على إدارته. والدولة التي تمارس حقها في السيادة تجيز لنفسها التشريع في هذا المرفق.

وإذا كان عقد الامتياز متعلقاً بوظيفة "تجارية" تمارسها الدولة فهو إذا خاضع للقانون الخاص، ولكنه يخضع للقانون الخاص الوطني للدولة المضيفة لأن وظيفة الدولة "التجارية" لا تنقص حق السيادة الذي تملكه بل على العكس إن حق السيادة له الارجحية على ما عداه من حقوق. وعقد الامتياز ليس بمنأى عن تطبيق التشريعات الوطنية اللاحقة لتاريخ ابرامه والتي تعدل في شروطه. ومن جهة أخرى فان عقود الامتياز جرت المصادقة عليها بمراسيم ملكية. والسلطات الملكية في المملكة العربية السعودية تملك بنفس الوقت سلطة تشريع وتنفيذ وهي أيضاً سلطة إدارية وتنظيمية. من هنا فإن الطبيعة القانونية لهذه المصادقة ليست واضحة وقد مال بعض الفقه القانوني إلى اعتبار المصادقة على عقود الامتياز ذات طابع تشريعي وبالتالي فإن عقود الامتياز تمثل التشريع البترولي في السعودية[٢٣٤].

الفصل الرابع

---

٤ . International law reports 1953 pp. 534-545

٥ . وان كان مجلس جامعة الدول العربية في المؤتمرين البتروليين العربيين السابع والثامن اللذان انعقدا في ١٩٧٠و ١٩٧٢ قد قررا خلاف ذلك لاسباب لاعلاقة لها بالقانون: فقد كان غياب التشريعات المقننسة في القانون الاداري في البلدان العربية المنتجة للنفط من أهم أسباب هذا القرار. الا أن الاعتبارات القانونية والمنطقية السائدة في العالم تصنف إنتاج النفط كمرفق عام.

٤ . الحكام الصادر عن محكمة التحكيم في النزاع مع الارامكو.

تضمنت كافة عقود الامتياز البترولي بنوداً تحكيمية للبت بأي خلاف ينشب. مجلس تحكيمي مؤلف من حكمين، كل فريق يعين حكمه والحكم الثالث يعينه الحكمان، فاذا لم يتفقا عينه رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي. في زمن ابرام عقود الامتياز، ما بين الحربين العالميتين لم ترض شركات البترول الاجنبية التي جاءت من اجل الاستثمار والتنقيب بان تخضع للقضاء المحلي. من هنا فقد شمل البند التحكيمي كافة عقود الامتياز ما بين الحربين العالميتين. وقد اعتبر الفقه القانوني أن لجوء لاستثمار الاجنبي (شركات البترول) للقضاء الوطني يجعل الدولة المضيفة طرفاً وحكماً بنفس الوقت[٢٣٥]. مما لا يشجع لاستثمار الاجنبي بل يصبح عقبة امام النمو الاقتصادي والتجاري. والحل كان في التحكيم الذي يخلق مناخاً من الاطمئنان والثقة لدى الاستثمار الاجنبي.

اولاً: خلاف بين المملكة العربية السعودية والارامكو يُحال إلى التحكيم

الخلاف القانوني الهام والاساسي بين شركة بترول ودولة مضيفة والذي شغل التحكيم الدولي هو الخلاف الذي نشب بين المملكة العربية السعودية وشركة الأرامكو. ومجموع الخلافات البترولية التي أحيلت على التحكيم عددها خمسة: أربعة منها بين قطر وأبو ظبي وبين شركات حاملة الامتياز ولكن الخامس هو الخلاف بين الارامكو والحكومة السعودية[٢٣٦]. وقد وقع الخلاف بنتيجة طلب قدمته حكومة المملكة العربية السعودية موجه إلى شركة الارامكو لتنفيذ مضمون المرسوم الملكي رقم ٥٧٣٧ الصادر في ٢ نيسان ١٩٥٤[٢٣٧]. الذي يصادق على الاتفاق مع اوناسيس الموقع في ٢٠ نيسان ١٩٥٤ ويعطيه قوة القانون.

ويعطي الاتفاق لاوناسيس الحق بانشاء شركة خاصة في السعودية تحمل اسم "الشركة السعودية البحرية" Saudi Arabia Maritime Tankers C.. **(ساتكو)** Satco**، ساتكو** Satco **ناقلات بترول بحرية لا تقل حمولتها عن ٥٠٠ ألف طن. وهذه الناقلات تسجل في السعودية. وسبب الخلاف هو البند الرابع من الاتفاقية الذي يعطي ساتكو** Satco **حق أفضلية نقل بترول السعودية. ورفضت الارامكو طلب الحكومة السعودية وضع الاتفاق مع اوناسيس موضع التنفيذ متذرعة ومدلية بعقد امتيازها المبرم سنة ١٩٣٣ والذي يعطيها الحق المطلق منفردة لاختيار وسائل نقل البترول.**

---

٢ . Carleston Kenneth C. (International role of concession Agreement) 52 North Western University. Law review p.640 (1957).

٣ . أرامكو Case : بهذا الاسم عرف الخلاف بين الارامكو والحكومة السعودية الذي عرض على التحكيم.

٢ . International Court of Justice pleadings P.P 90-91.

اتفق الطرفان على حل الخلاف عن طريق التحكيم تطبيقاً لعقد امتياز سنة ١٩٣٣. هكذا جرى التوقيع على عقد التحكيم[٢٣٨]. وعهد البند الرابع منه إلى محكمة التحكيم للبت:
أ . في تطبيق القانون السعودي وتحديد المجال الذي هو نطاق لتطبيق القانون السعودي.
ب . القانون الذي تجده هيئة التحكيم واجب التطبيق في غير نطاق تطبيق القانون السعودي.
وهكذا ادلت الارامكو أن قانون عقد الامتياز غير مطلق، وبالتالي يجب تطبيق المبادئ العامة للقانون الواردة في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية وشددت على أن عقد الامتياز هو دولي وخاضع بالتالي للقانون الدولي، وأن القانون الوطني (السعودي) غير مطبق الا على الأمور ذات الطابع المحلي المحض. وقد ردت حكومة المملكة العربية السعودية بانها لا تريد حرمان الارامكو من حقوقها التي اعطاها اياها عقد امتياز سنة ١٩٣٣، وانما هي في معرض تطبيق قانون النقل البحري الوطني على انتاج النفط وهذا القانون لا يتناقض مع عقد امتياز شركة الارامكو ولا مع المبادئ العامة للقانون التي اقرها القانون الدولي.
وكان على هيئة التحكيم أن تفصل في النزاع وتعين القانون الواجب تطبيقه، وتصنف المواضيع الخارجة عن حقل تطبيق القانون الوطني السعودي.
ثانياً: مواقف من التحكيم
١ . الاوبيك مع التحكيم
تبنت الاوبيك اللجوء إلى التحكيم ودعت لسلوك هذا الطريق كوسيلة لحسم المنازعات البترولية مفضلة هذا الطريق على اجراءات العدالة المحلية بالنظر لما يتمتع به التحكيم من مرونة وسرعة فضلاً عن انه يوحي بالاطمئنان والثقة للاستثمار الاجنبي[٢٣٩]
٢ . مرسوم وزاري سعودي ١٩٦٣: رفض التحكيم وحصر المنازعات بالقضاء السعودي وتطبيق القانون السعودي
تبنت كل عقود الامتياز التحكيم كوسيلة لحل المنازعات البترولية. ولكن التطور اخذ يضيق حقل التحكيم ليوسع حقل تطبيق القوانين الوطنية للبلدان المنتجة للنفط في حال نشوء أي خلاف . ومن القانون الوطني إلى القضاء الوطني اخذت القوانين تشرع بحيث يخضع حل المنازعات للقضاء الوطني وللقانون الوطني. وفي هذا الاتجاه صدر مرسوم وزاري سعودي[٢٤٠].

---

١ . تألفت محكمة التحكيم التي نظرت في قضية الارامكو من: الدكتور حلمي بهجة بدوي (مصري) الذي عينته حكومة المملكة العربية السعودية وقد توفي خلال النظر في الدعوى وحل محله محمود حسين (سفير مصر) وسمت الارامكو الدكتور سابا حبدشي (مصري أيضاً) وعين رئيس محكمة العدل الدولية المستر جورج سوزر هول (سويسري). وكان محام المملكة العربية السعودية في الدعوى و الدكتور حامد سلطان الذي عاون المستر ليونيله هيلد وزير العدل الانكليزي السابق ودافع عن الارامكو المستر ربي.

١ . تقرير حاكم لاوبيك تاريخ ٥ حزيران ١٩٦٦ OPEP Selected documents of the inter natlonal petroieum industry, p-269, Vienna 1968

٢ . مرسوم وزاري رقم ٥٨ في ٢٥/ ٦/ ١٩٦٨,

يحظر على أي مؤسسة حكومية ابرام عقد مع شخص طبيعي أو معنوي يتضمن بنداً يخضع المؤسسة الحكومية لصلاحية محكمة اجنبية او أي هيئة لها طابع قضائي. واضاف المرسوم الوزاري: "لا يمكن لا ي مؤسسة حكومية أن تقبل التحكيم كطريقة لحل المنازعات، الا أنه من الممكن الخضوع في حالات استثنائية لهذا البند التحكيمي بالاستحصال على ترخيص واذا وجدت الدولة ان مصلحتها في امتياز مربوط بهذا البند التحكيمي.

ويضيف المرسوم الوزاري بأن القانون الواجب تطبيقه لحل المنازعات التي تكون الدولة فيها طرفاً، سيحدد وفقاً لمبادئ القانون الدولي الخاص وأهم هذه المبادئ تطبيق قانون مكان تنفيذ العقد.

ولكن هذا المرسوم لم يكن له مفعول رجعي وهو لا يطبق إذاً على عقود الامتياز المبرمة قبل صدوره ونشره. الا أنه رغم ذلك يبقى التحكيم طريقاً تقليدياً متبعاً وجزءاً من عقود امتيازات بترولية جديدة. وينفذ التحكيم من باب الاستثناء الذي ابقاه المرسوم الوزاري مفتوحاً بصورة استثنائية. وأول استثناء كان في عقد امتياز جديد ابرم بعد صدور المرسوم الوزاري المذكور بين شركة او كسيراب Auxirap وبين الحكومة السعودية ممثلة ببترومين، وهي مشروع عام اتخذ شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية تولت الادارة في قطاع النفط. وإذا حصل أي خلاف[٢٤١]. فانه يحال امام لجنة خبراء مؤلفة من عضوين يختار كل طرف واحد منهما وإذا لم يتفق الخبيران يحال النزاع امام "كتب حسم منازعات الامتياز" وهذا المكتب مؤلف من خمسة اشخاص اختيروا من جنسيات مختلفة ومن رجال القانون المشهورين أو القضاة المتخصصين في القوانين الدولية والمنازعات المرتبطة بعقود الامتياز.

ثالثاً: الطبيعة القانونية للتحكيم

عرفت المدرسة التقليدية نوعان من التحكيم: التحكيم الخاضع للقانون الدولي العام واطرافه اشخاص دوليون وترعاه قواعد القانون الدولي، والتحكيم الخاضع للقانون الوطني واطرافه اشخاص طبيعيون أو معنويون من البلد وترعاه القوانين المحلية الوطنية.

ولكن اين يصنف التحكيم الذي تكون الدولة الخاضعة للقانون العام (القانون الاداري) أحد طرفيه ويكون شخص يخضع للقانون الخاص (القانون التجاري) طرفه الآخر. هناك اتجاه في الفقه صنف هذا النوع من التحكيم في خانة التحكيم الدولي[٢٤٢]. في الفقه صنف هذا النوع من التحكيم الدولي هما اشخاص دوليون وليس شخصاً دولياً (هو الدولة) وشخصاً محلياً خاضعاً للقانون الخاص (القانون التجاري).

---

٢ . المادة ٦٣ من عقد الامتياز.

١ . Domke: The Oil Arbitration), 53 A. J. I. L. p-787 (1959).

لقد عرفت اتفاقية الصلح لحل الخلافات الدولية في المادة ٣٧ الطابع الدولي للتحكيم بقولها أنه "التحكيم الذي يكون موضوعه تصفية خلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هذه الدول على قاعدة احترام القوانين..".

واذا عدنا إلى البنود التحكيمية التي تضمنتها عقود الامتياز البترولية نلاحظ انها من نفس الطبيعة القانونية لعقود الامتياز النفطي أي أن لها طبيعة قانونية خاصة (sui generis).

وتتميز عقود الامتياز بخصائص أهمها:

١ . طابعها التجاري والمالي.

٢ . واقع كونها مبرمة بين دولة (التي تخضع للقانون العام (القانون الاداري)) واشخاص معنويين (يخضعون للقانون الخاص (قانون التجارة)).

٣ . واقع ارتباط موضوعها بمرفق عام هو انتاج النفط، فالدولة تتعاقد بصفتها سلطة عامة ولها بالتالي حقوق السيادة.

٤ . واقع قانوني مزدوج مركب، جانب منه خاضع للقانون الخاص (قانون التجارة) وجانب آخر خاضع للقانون العام (القانون الاداري..).

فمن الطبيعي إذاً أن تكون الطبيعة القانونية للتحكيم البترولي نابعة من الطبيعة القانونية لعقود الامتياز البترولي التي تضمنت بند التحكيم[٢٤٣].

وقد كان لتطور العلاقات التجارية الدولية، عبر الدول التي هي موضوع القانون الدولي، أثره في اضعاف مبدأ حصانة الدولة تجاه القضاء... وخطا الاجتهاد خطوات متقدمة لتثبيت هذا الاتجاه بانفاذ وحتى اتفاقات تحكيمية تترك لقضاء دولي تعيين الحكمين أو الحكم المرجح[٢٤٤].

وحتى بقبول مراجعات ضد قرار تحكيمي أو باعطاء قرار تحكيمي له هذا الطابع المركب والمزدوج الصيغة التنفيذية[٢٤٥].

رابعاً:القانون المطبق في التحكيم

إذا كانت عقود الامتياز البترولي قد احالت للتحكيم الخلافات التي يمكن أن تنشأ الا انها لم تحدد القانون الواجب تطبيقه عند التحكيم. من هنا فان أول سؤال يطرح يكون التالي: ما هو القانون الذي يجب أن يطبقه التحكيم للبت على ضوئه بالخلافات التي يمكن أن تنشب بين اطراف عقد الامتياز البترولي؟.

ا . قانون الدولة المضيفة.

---

٢ . درسنا الطبية القانونية لعقد الامتياز التبرولي في الفصل الثالث من هذا الجزء.

٣ . في قضية الارامكو عين رئيس محكمة العدل الدولية الحكم الثالث المرجح.

١ . International Law Reports, Vol 27 p- 155 (1951).

امتنعت كل عقود الامتياز البترولية في بنودها التحكيمية عن الاشارة إلى تطبيق القانون الوطني للدولة المضيفة معتصمة بالصمت لهذه الجهة، تاركة المجال امام الاجتهاد والتفسير. ثم ما لبثت عقود الامتياز أن بدأت تخطو على الدرب وتوضح: في عقد الامتياز مع الباسفيك وسترن أويل Pacific Western Oil Company **سنة ١٩٤٩ التي اصبحت جيتي** Getty **فان الشركة "تلتزم بانفاذ الحقوق التعاقدية الناجمة عن عقد الامتياز وفقا لقانون الدولة مانحة الامتياز".**

ونفس المبدأ تبنته "الشركة اليابانية للبترول Japan Petrolum Trading Co. **في عقد امتيازها سنة ١٩٥٧ ثم شركة أوكسيراب** Auxirrap **سنة ١٩٦٥. ثم أن الفقه وكذلك الاجتهاد شبه مجمعين على تطبيق القانون الوطني أي قانون الدولة المضيفة؛ وقد تبنت محكمة العدل الدولية في لاهاي هذا المبدأ[٢٤٦].**

٢ . المبادىء العامة للقانون

كثيراً ما يلجأ التحكيم إلى المبادىء العامة للقانون. بل أن بعض عقود الامتياز قد نصت على تطبيق المبادىء العامة للقانون بالنظر لتعدد جنسيات اطرافها.

ما هي هذه المبادىء العامة للقانون؟

أ . مبدأ الحقوق الكتسبة: **بموجب هذا المبدأ الذي أقره الفقه وكذلك القوانين المدنية لعديد من الدول ثم القانوني الدولي، فان الطرف الذي اكتسب حقوقاً في ظل نظام قانوني ما، لا يفقدها إذا تغير النظام القانوني المذكور. هيئة التحكيم طبقت هذه القاعدة في قضية الارامكو كما وتبنت وجهة نظرها واعتبرت أن الحقوق التي اكتسبتها هذه الاخيرة لا يمكن للحكومة السعودية أن تعيد النظر بها: "ويما أن للحقوق المكتسبة حرمة، وهو مبدأ اساسي في النظام القانوي الداخلي والدولي لمعظم الدول المتمدنة، فان الحكومة لا يمكنها نقض هذه الحقوق التي اكتسبتها شركة ارامكو سابقاً بابرام اتفاق لاحق على نفس الحق (مع أوناسيس)".**

ب . مبدأ التعسف في استعمال الحق: **في مرحلة بدائية كان المجتمع يجيز استعمال الحقوق بصورة مطلقة دون الأخذ بالنتائج الاجتماعية والمصالح العامة التي يمكن ان تمسها هذه الممارسة المطلقة للحقوق.**

من هنا فان التطور اخذ يضيق على الحق المطلق ويحول دونه لان ممارسة الحق على هذا الشكل يؤدي للتعسف.

وممارسة الحق يجب أن تتم بحسن نية ووفقاً للاهداف الاجتماعية والاقتصادية للحق. من هنا فان ممارسة الحق يجب أن لا تكون لها نتائج غير محقة وغير عادلة تلحق الضرر

---

٢ . tionale de –(Anglo Iranian Oil Co. case) (Unitea Kingdom a Iran), 1952, I. C. J. Cour Interna Justice et, (Aramco Case). Rep. p. 92-113.

بالغير[247]. وقد طبق الاجتهاد الفرنسي هذا المبدأ وخاصة الاجتهاد الاداري[248]. والدولي[249]. مبيناً بنوع خاص أن الدولة لا يجوز لها التعسف في استعمال حقوقها ولا ينبغي أن تكون روح التشريع متعسفة لان التشريع إذا كان حقاً الدولة الا أنه ينبغي عدم التعسف في استعماله.

جـ . مبدأ الاثراء بلا سبب: **وقد تبنى الفقه وكذلك الاجتهاد هذا المبدأ لتأمين توازن مالي في العقد. فالذي يثري على حساب الآخر يجب أن يعوض هذا الاثراء وهذا التعويض يكون لرفع الضرر اللاحق بالطرف الآخر وذلك ضمن شرطين:**

. أن يكون الفعل الواحد قد أدى لاثراء طرف وافقار آخر.

. أن يكون هذا الاثراء بدون أي مبرر ولا سند قانوني.

وهكذا إذا وجد المستثمر الاجنبي أن عقد امتيازه قد فسخ وأن امواله قد صودرت بدون سبب شرعي فذلك يعطيه حق المطالبة بعطل وضرر لان العمل غير قانوني وغير شرعي. وقد طبق هذا المبدأ في فضية (Lena golds) **حيث وظفت شركة انكليزية اموالا في التنقيب عن الذهب والمعادن في الاتحاد السوفياتي الذي عمدت حكومته إلى فسخ العقد ومصادرة اموال الشركة. فاعتمدت المحكمة التحكيمية مبدأ الاثراء بدون سبب وحكمت على حكومة الاتحاد السوفياتي بالتعويض على الشركة الانكليزية واضعة مبدأ الاثراء بدون سبب موضع التنفيذ.**

د . مبدأ: **العقد شرعة الطرفين** Pacta Sunt Servanda **وهو مبدأ كرسته محاكم معظم الدول وكرسته شرعة الامم المتحدة. وهذا المبدأ تطبقه كل الدول التي تولي الاتفاقات التي تبرمها مع دول آخرى أو مع اجانب، حرمة قانونية وتجعل اتفاق الطرفين هو الشرعة التي تحكم بينهما.**

هـ . مبدأ: تغيير الظروف[250]: **يمكن تغيير العقود بتغيير الظروف. وقد تبنى الفقه هذا المبدأ لاسباب اجتماعية. فكل الزام يجد مصدره في المجتمع وهو مرتبط بأهداف اجتماعية فاذا تغيرت الظروف الاجتماعية يجب تغيير الشروط التعاقدية[251].**

٣ . قانون العقد

---

١ . Roulet. (le caractere arificiel de la theorie de l, abus de droit en droit international) public p. p. 35-43-53-76 (1958).

٢ . Bedjaoui: (Juisprudence comparee des tribunaux administratifs internationaux en matiere d, exces de pouvoir), Annuaire francais de droit international p-482 (1956).

٣ . Carniero (International Court of Justice Reports) p-162 (1952) **الذي ساهم في البيت بدعوى**Company Iranian Petroleum.

١ . هذا المبدأ اعتمدته المملكة العربية السعودية أساساً لمطالبتها بإعادة النظر في عقود الامتياز البترولي . دليل بترومين ص ٦٢ إلى ٧٧ وصفحة ,٥٨٤

٢ . Rousseau (Droit International Public) p-584.

هذا الاتجاه اعتمد استقلال وذاتية العقد وفقاً لمبدأ "العقد شرعة الطرفين". وهو تطبيق لمبدأ ذاتية العقد واستقلاليته التي تهيمن على اتفاقيات القروض الدولية وقد شرحه النائب العام الفرنسي Matter **بقوله: "حركة مد وجزر فوق حدود الدول".**

ومن جهته شرح العلامة Alfred Yerdoss **هذه النظرية بقوله ان للعقد نمطاً يشكل نظاما قانونياً مستقلاً يحكم علاقات الاطراف والذي يمكن للقانون الوطني للدولة المتعاقدة أن يكمله كما يمكن أن يكمله القانون الدولي. ويمكن لقانون العقد ان يحيل للقانون الوطني للدولة المتعاقدة بنفس الطريقة التي يحيل بها القانون الفرنسي إلى القانون الانكليزي والعكس[٢٥٢].**

الا أن الطبيعة القانونية للقانون الاساسي للعقد تبقى غامضة... ما هو؟ ما هي اسسه؟ ما هي مبادؤه؟ ما هو نظامه القانوني؟ هذا أيضاً غير واضح، كل ذلك حال دون تطبيق هذه النظرية.

٤ . القانون الدولي

القانون الوطني الداخلي هو متمم ومتوافق مع القانون الدولي. والقانون الدولي هو جزء من القانون الداخلي لكل بلد كما أوضحه Lauterpacht **في دعوى** (Norwegian Lins Case)[٢٥٣]

بعض عقود الامتياز البترولي تتبنى تطبيق القانون الدولي، بل أن بعض التشريعات الداخلية تتبنى القانون الدولي[٢٥٤]. والفقه تبنى القانون الدولي وليس القانون الوطني في مجال تطبيق عقود الامتياز التي لها طابع الانماء الاقتصادي، والتي تطور الثروات الطبيعية التي هي لازمة ولا يستغنى عنها لتطوير هذه الثروات.

والسؤال الذي بقي مطروحاً هو: هل أن التوظيف الاجنبي في قطاع الثروات الطبيعية الوطنية والبترولية بنوع خاص قد افضى إلى تطوير اقتصاد الدولة أم أنه مجرد توظيف صناعي يؤمن لرأس المال المستثمر أرباحاً وثروات طائلة[٢٥٥].

لقد أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية وضرورة تطوير هذه الثروات عن طريق التوظيف الاجنبي. ويميل الاتجاه الحديث في الفقه إلى تطبيق القانون الدولي وليس القانون الداخلي للدولة[٢٥٦].

---

٣ . Yerdross (Quasi international agreement and international economic transacions, Y.B. World offair p-246(1964).

٤ . International Court of Justice 1957 p-40.

٥ . قانون البترول الايراني الصادر في ٣١ تموز ١٩٥٧ يعرف القوة القاهرة بأنها الحادث الذي له خصائص القوة القاهرة كما عرفها القاننون الدولي.

١ . Model: (The politics of private foreign investment) 45 For. Aff.p-638 (1967). Yernon Foreign owned enterprises in the developing countries), 9 Policy (Published annually by the graduate school of public administration, Harvard University) 1965.

أما الأوبيك فقد رفضت تصنيف اتفاقيات الانماء[٢٥٧]. في حين أن دولاً منتجة للنفط كرست في تشريعاتها الداخلية مبدأ تطبيق القانون الدولي مثل ايران، بينما دول آخرى مثل السعودية عادت فتبنت المبدأ بطريقة غير مباشرة من خلال عقود الامتياز التي شكلت بمجموعها التشريعات البترولية لأن القوانين البترولية في السعودية غير مقتنة بصورة كاملة بعد. وهكذا فان السعودية تبنت تطبيق القانون الدولي سنة ١٩٥٧[٢٥٨]. ثم عادت فوضعته في مكانة[٢٥٩] منسجمة مع الاتجاه الفقهي الحديث والاتجاه العصري في العالم بأسره.

٥ . القانون الذي طبقته الفقرة الحكمية في قضية الارامكو.[٢٦٠].

قضية الارامكو هي نموذج لخلاف بين الدولة وشركة بترولية ذات امتياز، وهو الخلاف الوحيد مع السعودية والاهم والرئيسي بين الخلافات البترولية الخمسة التي كانت موضوعاً للتحكيم البترولي الدولي ويتلخص الخلاف في رفض شركة الارامكو تطبيق الاتفاق الذي ابرمته السعودية مع اوناسيس المتعلق بنقل البترول والذي شرعته السعودية بعد ذلك بقانون[٢٦١].

رفضت شركة الارامكو تطبيق هذا الاتفاق واعتبرته غير سار عليها لانه يناقض الحقوق التي منحها اياها عقد امتياز البترول الموقع قبل ذلك سنة ١٩٣٣.

كيف فصلت الهيئة التحكيمية في قضية الارامكو؟

وفقاً لعقد التحكيم يسمي كل طرف حكماً واذا لم يتفق الحكمان يعين رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي الحكم الثالث المرجح، وهكذا تم تعيين الحكم الثالث.

واعتبر الحكم الصادر عن هيئة التحكيم[٢٦٢]. أن القانون المطبق على عقد الامتياز هو القانون السعودي ولكن عند تطبيق القانون السعودي، أي الشرع الإسلامي لاحظت المملكة:

"أن النظام القانوني للامتيازات المعدنية وبالتالي للامتيازات البترولية بقي في حالة وصفها بأنها "طرية العود" Embryonnaire **في مدارس الفقه الإسلامية. ومجموع مبادىء المدارس الفقهية تكفي إذا جرى جمعها وتوحيدها لارساء نظام قانوني للبترول. ولكن هذه المهمة تخرج عن صلاحية الهيئة التحكيمية التي لها دور قضائي وليس دور تشريعي. أن المدرسة الفقهية**

---

٢ . Mann, F. A.: (The proper law of contracts by international person), 35 B. Y. I. L. 1959. The law convering state contracts, 21 B. I. Y. L. p-19-1944.

٣ . في تقرير قدمته الاوبيك إلى المؤتمر الخامس للدول العربية للبترول الذي عقد في القاهرة في ١٢/ ٣/ ٦٥والذي كان موضوعه: "من الامتيازات إلى العقود".

٤ . عقد الامتياز المبرم مع الشركة اليابانية للبترول سنة ١٩٥٧.

٥ . المادة ٦ من عقد الامتياز مع الشركة اليابانية للبترول وعقد الامتياز مع شركة أو كسيراب Auxirap ,١٩٦٥

٦ . Batiffol, le droit international prive (1964), n 640. Tyan, ie droit de l, arbitrage P. P. 409-410

٧ . فصل الخلاف في المقطع الاول من هذا الفصل: (خلاف بين السعودية وشركة الارامكو يحال إلى التحكيم".

١ . Internationak Law Repports R.p. p. 163 (1963).

للامام أحمد بن حنبل الإسلامية المطبقة في السعودية لا تتضمن قاعدة محددة تعرف الامتيازات المعدنية اجمالا والبترولية بنوع خاص".

وهكذا اعتبرت هيئة التحكيم أن القانون المطبق (أي القانون السعودي) غير كاف ويجب اكماله بمصادر قانونية مكملة:

أن الملك الذي يملك حق تشريع القوانين اللازمة لحماية الصالح العام قد ارسى نظاما لامتيازات المعادن وبنوع خاص الامتيازات البترولية التي قامت على عقود الامتياز بما لا يتنافى مع الشرع الإسلامي.

وهكذا عرف القرار التحكيمي عقد الامتياز الموقع في ٢٩ ايار ١٩٣٣مع شركة لارامكو بأنه جزء من النظام القانوني للمملكة العربية السعودية واعتبر أنه عند اللجوء إلى المبادىء العامة للقانون والى الاعراف الدولية في صناعة البترول لاتمام وتفسير القانون السعودي الذي هو فقه مدرسة الامام احمد بن حنبل ولتعريف حقوق وموجبات الاطراف فان اللجوء إلى القوانين المطبقة يتم وفقاً للاولويات الآتية:

أ ـ القانون السعودي.

ب ـ ولا تمامه إذا احتاج الأمر: للعرف الدولي لصناعة البترول ثم للمبادىء القانونية العامة.

جـ ـ وأخيراً: القانون الدولي ثم الفقه والاجتهاد الدوليين.

واعتبر قرار التحكيم أن شركة الارامكو تتمتع بحقوق مكتسبة في عقد الامتياز البترولي، وأن الحكومة السعودية لا يمكنها أن تنزع هذه الحقوق التي اكتسبتها الارامكو لتمنحها على شكل امتياز لشخص ثالث. فالحقوق المكتسبة مبدأ اساسي في النظام القانوني الدولي والوطني لا كثر البلدان المتحضرة. من هنا اضاف القرار التحكيمي: فان الحكومة لا يمكنها ازالة حقوق اكتسبت من عقد امتياز سابق بمنح نفس الحقوق أو جزء منها في عقد امتياز لاحق.

الفصل الخامس

المشاركة: مشاركة الدولة في الشركات ذات الامتياز

"الزمن لا يغفر ما يصنع بدونه"

"فرنسوا فايول"

أولا: التأميم والمشاركة

نظريتان وفلسفتان تمثلان مدرستين تنافستا لا ستعادة السيادة على نفط الشرق الاوسط: الاتجاه إلى التأميم والاتجاه إلى المشاركة.

١ ـ معنى المشاركة

المشاركة بالنسبة لدولة منتجة للبترول تعني المشاركة بجزء من رأسمال الشركة الحائزة على الامتياز البترولي والتي تستثمر البترول. وهذا يعني أن تصبح الدولة مساهمة في هذه الشركة وبالتالي ممارسة اعباء ومسؤوليات في الادارة وتملك جزءا من المؤسسة يكون له اثره الداخلي في ادارة وتوجيه دفة المؤسسة.

المشاركة بالنسبة للدولة المنتجة للنفط هي مطالبتها بجزء من حق القرار والادارة الذي تتمتع به بكامله شركات البترول ذات الامتياز. بالنسبة للشركات البترولية ذات الامتياز، المشاركة هي اعادة النظر في نظام الامتياز. اما بالنسبة للدولة المضيفة فهو يعني امكانية التأثير بشكل مباشر وفعال على نموها الاقتصادي.

٢ . التأميم

مدرسة التأميم هي التي سبق لها ان قامت بحملة ال Fifry Fifry أي تقاسم الارباح سنة ١٩٥٠. ثم كانت وراء مقررات واتفاقات طهران ثم طرابلس سنة ١٩٧٠. وهي المقرارت التي اعادت النظر في الريع من أجل ادخال زيادات كبيرة عليه. وقد اعتبرت مدرسة التأميم أن هذه الاجراءات لم تدفع عملية النمو الاقتصادي بالقدر المأمول لثلاثة اسباب:

أ . لأن الشركات البترولية تحول ارباحها للخارج ولا تستثمرها في الداخل.

ب . أن حجم استيراد الدول المنتجة للبترول كبير جداً مما يمتص جزءاً كبيراً من ارباح الانتاج النفطي، وهذا الحجم الضخم من الاستيراد سببه تخلف الدول المنتجة للنفط وعدم كفايتها.

جـ . ايداع ريع البترول في مصارف اجنبية.

من هنا فان مدرسة التأميم تعتبر أن الطريق السليم والوحيد لممارسة السيادة الوطنية على انتاج النفط ووضعه في خدمة اهدافها الانمائية هو في امتلاك الدولة وحدها للامتيازات. ومن جهة آخرى فان التملك العام هو ضرورة للتحكم في انماء الثروة النفطية وهذا الطريق هو التأميم الذي يحقق السيادة الكاملة للدول المنتجة للنفط على مصادر ثرواتها الطبيعية[٢٦٣]. وهذا الاتجاه تبناه العراق وتبنت جزءاً منه ليبيا والجزائر.

٣. ضد التأميم

لاحظ الاتجاه الداعي إلى المشاركة بأن التأميم المفاجئ أو التصادمي يحرم الدول المنتجة للنفط من ابقاء اتصالها بالشركات البترولية التي هي فرصة لاكتساب التجربة الفنية اللازمة لحمل عبء الصناعة على أسس فنية بالانفراد فيما بعد. فضلا عن أن التعامل مع هذه

---

١ . د. الزعيم . محاضرة ألقيت في الجامعة الاميركية في بيروت في تشرين الثاني ١٩٦٥ في ندوة جمعت ممثلين عن جميع الدول المنتجة للبترول.

الشركات يخلق المناخات العلمية المناسبة التي تساعد الدول المنتجة على ارساء صناعة وطنية على قواعد فنية ثابتة مشبعة بالخبرة والعلم.

لماذا ضد التأميم؟

لعدة أسباب:

أ . لأن الحضارة الغربية بحاجة إلى البترول ولأنها مجتمع صناعي. والدولة المنتجة للبترول هي بحاجة إلى مداخيل البترول بقدر حاجتها إلى استهلاك البترول. من هنا فمن مصلحة الطرفين تأمين استقرار في العلاقات موضوع هذه الثروة النفطية.

ب . التأميم هو كارثة لان شركات البترول ستتابع العمل في التسويق وفي صناعة التكرير[٢٦٤]. وإذا كان التأميم قادراً على وضع اليد على الانتاج، الا أن المنتجين يبقون بحاجة لعلم وخبرة شركات البترول في مجال التكرير وخاصة في مجال التسويق وهما حقلان سيبقيان في يد شركات البترول لانهما لا يتمان على اراضي البلدان المنتجة بل يتمان في الخارج تسويقاً بنوع خاص وتكريراً. فالتسويق والتكرير يتمّان في بلاد شركات النفط بعيداً عن منابع النفط.

جـ . التأميم سيصرف شركات البترول عن الاهتمام بسعر البترول الصافي، لأن الارباح لن تعود تتحقق في مرحلة الانتاج، وسينصرف بالتالي اهتمام الشركات الى التكرير والتسويق. وستتحد وقتها مصلحة المستهلكين مع مصلحة الشركات وسيحاولون شراء البترول بأقل أسعار ممكنة وستصبح الدول المنتجة في وضع تسابقي على الانتاج مما يؤدي لانهيار في الاسعار إذ أن كل بلد منتج سيضطر للمحافظة على دخله من النفط لزيادة انتاج وزيادة تصديره مما سيخلق اضطراباً اقتصادياً وسيؤدي لعدم استقرار سياسي[٢٦٥].

٤ . لماذا المشاركة؟

الـ (Majors) وهي "الشركات النفطية الكبرى"[٢٦٦]. سائرة إلى الزوال بحكم دخول شركات مستقلة عن شبكتها إلى المسرح بعد سنة ١٩٥٧ ونمو حجم ودور شركات النفط الوطنية سواء في الدول المنتجة أم في الدول المستهلكة، مما يزيل فشيئاً أثرها ويزيحها لافساح المجال أمام غيرها الذي اصبح يقوم بدورها.

وهدف المشاركة هو اكتساب تجربة الشركات الكبرى الغنية قبل انهيارها وتأخير هذا الانهيار لحين اكتساب تجربتها وتقنيتها، لأنه إذا سبق انهيارها وزوالها اكتساب الدول المنتجة

---

٢ . دول الاوبيك كانت تكرر في مصانعها ٢% فقط من إنتاجها.

٣ . وقفت المملكة العربية السعودية ضد التأميم وقد أعلن هذا الموقف وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني في محاضرة ألقاها في الجامعة الاميركية في بيروت في ٣٠ أيار ١٩٦٩ .Mess N33 1060- 13 juin.

٢ . الـ Majors هي الشركات النفطية الكبرى التي ابرمت فيما بينها إتفاقات للحد من التنافس ونظمت العلاقات فيما بينها حول النفط بدءاً من إنتاجه مروراً بتكريره وصولاً إلى تسويقه في أسواق العالم وسميت هذه الشركات الأخوات السبع.

لتجربتها، سواء في مجال الانتاج ام في مجال التسويق، فان فرصة ثمينة ستضيع على الدول المنتجة التي ستحتاج إلى ثمن اغلى ووقت طويل لتعويض هذه الفرصة التي يجب اغتنامها في هذا الوقت المناسب. فالهدف العاجل ليس تحقيق ربح نقدي، وهذا سيصبح هدفاً آجلاً، بل الهدف العاجل هو اكتساب تجربة واغناء المعرفة بصناعة وتسويق البترول الامر الذي يتيح لشركات البترول الوطنية في المستقبل وضع يدها بأمان وثقة على انتاج النفط[٢٦٧].

٥ . المشاركة بماذا؟

هل هي مشاركة في عمليات الانتاج فحسب؟.

كلا... هدف المشاركة يبدأ بالتنقيب ويمر بالاستخراج ثم بالنقل والتكرير ليصل إلى التسويق في العالم. فالسعودية تريد الذهاب بعيداً لانها تريد مشاركة الدول المنتجة في التسويق على اراضي الدول المستهلكة... مشاركة تدريجية بطريقة معقولة.فالطلاق مع الشركات البترولية الكبرى ليس الآن اوانه ويجب ان تعرف الدول المنتجة كيف تتجنبه إذا تجاويت شركات البترول الكبرى لاجنبية وعرفت كيف تقيم علاقات طبيعية متعادلة مع شركات البترول الوطنية[٢٦٨].

٦ . الانتقادات الموجهة لفكرة المشاركة من دعاة التأميم

أنصار التأميم كانوا يجدون في المشاركة خدعة. ففي نظرهم المشاركة تهدف إلى تدعيم نظام الامتيازات بتحسينه بينما المطلوب هو انهاؤه.

ثلاث انتقادات رئيسية سيقت ضد نظرية المشاركة التي طرحتها السعودية:

أ . على الصعيد المالي، تشكل المشاركة عبئاً ثقيلاً على الدول المنتجة، فالجهد المطلوب اكبر بكثير من القدرة المتوفرة وهو طموح كبير، إذ لا يتطلع هذا الطموح إلى المشاركة في الانتاج فقط، بل يتعداها ويطمع إلى المشاركة في التسويق في اسواق العالم. والجهد المطلوب لهذه الغاية يتعدى بكثير الامكانيات المتوفرة، وإذا كانت امكانات السعودية تسمح لها بالاتفاق الطائل على هذه الاهداف فالدول الباقية ليست لها هذه الامكانيات فضلاً عن ان الانفاق سيكون على حساب برامج الانماء بينما القسم الاعظم من الارباح يتحقق في مرحلة الانتاج.

ب . على الصعيد الاقتصادي، من الافضل لكافة الدول استخدام مداخيلها على اراضيها لانماء ثرواتها النفطية وغير النفطية بحيث تتعدد مصادر الثروة وتتطور. فضلاً عن مخاطر توظيف الثروات الوطنية في بلاد اجنبية حيث تصبح معرضة للتأميم بدورها إذا لم تؤمم بالفعل.

---

٣ . هذه كانت وجهة نظر المملكة العربية السعودية كما عبر عنها وزير البترول الشيخ أحمد زكي اليماني في محاضرته.

٤ . الشيخ أحمد زكي اليماني في محاضرة المشار إليها أعلاه.

جـ ـ العقبة الاخيرة هي كون العمليات تتم بعيداً في الخارج تحت رقابة قانونية خارجة عن يد الدولة المنتجة للبترول.

يبقى أن المشاركة كما طرحت أول الامر من المملكة العربية السعودية كانت مبالغة في طموحها ونظرية اكثر منها عملية. والمشاركة التي عادت فطرحتها وطبقتها المملكة العربية السعودية فيما بعد كانت اكثر تواضعاً واقل طموحا، إذ بقيت محصورة في انتاج وصناعة النفط دون ان تتعدى ذلك إلى التسويق، وانطلقت السعودية في مفاوضاتها للمشاركة من فكرة المشاركة المحلية للشركات النفطية الكبرى الاجنبية.

ثانياً: أشكال المشاركة

١ . مشاركة الدول في ادارة المشروع البترولي

عن طريق هذا الشكل من المشاركة يجري اعداد أبناء البلد بالمؤهلات الفنية والادارية التي تشبعهم بتجربة غنية وتساعدهم على الانفراد بمجمل الاعباء الصناعية الفنية والادارية للبترول.

وهذا الشكل من المشاركة كان له بعض الوجود في عقود الامتياز:

أ ـ استخدام الوطنيين في الشركات الاجنبية. **تضمنت عقود الامتياز القديمة بنوداً تتعلق بعمل ابناء البلد واستخدامهم في العمل.فالبند ٢٣ من عقد الامتياز مع الارامكو يقول أن "المشروع يديره ويراقبه اميركيون يستخدمون ضمن الامكان مواطنين سعوديين" ولكن الكلمات التي استعملت في هذا البند تؤكد أن طريقة وضعه موضع التنفيذ هي حق استنابي متروك للارامكو.**

وقد تغير الامر مع الوقت...

ففي عقود الامتياز الحديثة يبقى بامكان شركات البترول الاجنبية استخدام اجانب، ولكن هذا الحق مرتبط بعدم قدرة ابناء البلد على ملء المراكز والقيام بالاعمال المطلوبة. وفي أي حال فان الاجانب يجب ان لا يتجاوزوا نسبة معينة من العاملين في الشركة وينبغي ان يجري استبدالهم تدريجياً بعاملين من ابناء البلد.

هكذا في عقد الامتياز المبرم في ٣ نيسان ١٩٦٦ بين السعودية واوكسيراب Auxirap **نصت المادة ٣٩ على أن: "تستخدم الشركة في خدمتها مواطنين سعوديين بنسبة ٥٥% من مجموع العاملين معها".**

ب ـ اشغال ابناء البلد لمراكز المسؤولية في ادارة الشركات: **في عقود الامتياز القديمة تطور حق الدولة في تعيين مفوضي مراقبة أو ممثلين عنها في مجلس ادارة شركات البترول الاجنبية**

ذات الامتياز، تطور هذا الحق ليصل إلى الاعتراف للدولة بحق تعيين ممثل عنها في مجلس الادارة يملك حق حضور جلسات مجلس الادارة دون الحق بالتصويت.
عقد الامتياز مع "الباسفيك وسترن اويل كومباني" Pacific Western Oil Co يلحظ حق الدولة في تعيين ممثل عنها في مجلس الادارة دون أن يكون له الحق بالتصويت، ولكن يبقى له حق حضور جلسات مجلس الادارة ومراقبة سير الادارة من الداخل وبنوع خاص مراقبة انطباق اعمال الادارة على شروط عقد الامتياز.
كذلك مع الارامكو، وان كان عقد الامتياز الاصلي لا يأتي على ذكر هذه الناحية الا أنه جرى التنبه لها في اتفاق لاحق ابرم في ١٣ شباط ١٩٥٢ وهو يلحظ تعيين عضوين في مجلس الادارة ممثلين للدولة ولهما كامل حقوق عضو مجلس الادارة من حضور الجلسات إلى حق المناقشة واهم من كل ذلك الحق بالتصويت.
في عقود الامتياز للاحقة اخذت الفكرة تتضح أكثر، واخذت الشروط تميل اكثر لمصلحة الدولة. ففي عقود الامتياز التي ابرمتها بترومين ممثلة المملكة العربية السعودية[٢٦٩]. مع الشركات الاجنبية (وغالباً ما كانت تكون معهم شركة مختلطة) حفظت الأغلبية في مجلس الادارة لبترومين.
ج. وصول الدول المنتجة للمعلومات الدقيقة عن اوضاع شركات البترول الاجنبية ومستنداتها الحسابية: لم تكن الدول المنتجة للنفط تملك حق التفتيش والتدقيق بواسطة خبرائها في مستندات شركات النفط الاجنبية. ولكن الشركات كانت ملزمة بأن تقدم للدولة تقارير دورية عن نشاطاتها وكافة معطيات وضعها الاقتصادي والمالي والتقني المتعلق بعمليات استخراج وتصنيع وتسويق النفط.
وقد تعاقبت عقود الامتياز الموقعة مع المملكة العربية السعودية على توضيح هذا الحق وتوسيع حق الدولة فيه. فبينما كان عقد الامتياز الاول المبرم مع الارامكو سنة ١٩٣٣ لا يتضمن سوى بندين حول هذا الموضوع مما تركه في ابهام وغموض فان عقد الامتياز الموقع مع الشركة اليابانية للبترول الموقع في ١٠ كانون الاول ١٩٥٧ تضمن ١٢ بنداً أو ضحوا هذا الموضوع وحددوا التزامات الشركة بالتفصيل في هذا المجال[٢٧٠].
د. التدريب المهني لابناء البلد: في عقود الامتياز القديمة ترك هذا الامر لتقدير الشركات الاجنبية. أما في عقود الامتياز الموقعة حديثاً بين بترومين ممثلة السعودية وشركة بترول اجنبية فقد اتخذ الامر طابع الالتزام من الشركات الاجنبية.

١ . بترومين هي مشروع عام ارتدى شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية التي تولت إدارة قطاع البترول في السعودية. وسنتوسع بدرسها في الجزء الثالث الفصل الأول: تنظيم إدارة البترول: بترومين.
١ . مراجعة الجزء الثاني الفصل الثاني: الامتيازات البترولية الرئيسية.

٢ . مساهمة الدولة في مختلف مراحل الاستثمار النفطي

تساهم السعودية بواسطة بترومين[٢٧١]. بمختلف المراحل التي يمر بها انتاج النفط بدءا بالانتاج بمعناه الحصري مروراً بالتكريم ثم النقل وصولاً إلى التسويق.

بترومين تملك الامتيازات بالشكل الحصري، أو هكذا درج التقليد منذ نشأتها، وهي تقوم باستثمار هذه لامتيازات أما بتأسيس شركات مختلطة مع شركات أجنبية[٢٧٢] يكون موضوعها استثمار الامتيازات أو وفقاً لنظام قانوني حديث في قطاع النفط هو: "المقاولة" أو "الالتزام" وبمقتضاه فان الشركة الاجنبية لا تعتبر حاملة امتياز ولا شريكة بل مجرد "مقاول" يعمل لمصلحة شركة وطنية[٢٧٣].

ثالثاً: تاريخ المشاركة: دور المملكة العربية السعودية القيادي بين باقي الدول المنتجة للبترول

فكرة المشاركة هي سعودية في الاصل تبنتها الدول النفطية المعتدلة كالكويت والامارات العربية وقطر والبحرين ثم تبنت الاوبيك الفكرة بعد ذلك.

تعود فكرة المشاركة إلى ٢٤ حزيران ١٩٦٨، يوم حددت الاوبيك المبادىء العامة للسياسة البترولية. في قرارها رقم ٩٠ المذكور تبنت الاوبيك المشاركة كمبدأ يجب أن يرعى السياسة البترولية المشتركة للدول الاعضاء في الاوبيك.

وإذا كانت السياسة البترولية قد رسمت سنة ١٩٦٨، فان عام ١٩٧١ قد شهد في فيينا قراراً يضع هذه السياسة موضع التنفيذ. ففي مؤتمر الاوبيك الحادي والعشرين الذي عقد في ١٣ تموز ١٩٧١ تقرر أن تتخذ الدول الاعضاء التدابير اللازمة لوضع مبدأ المشاركة في الامتيازات البترولية موضع التنفيذ.

وكان الانطباع الذي ولده هذا القرار هو أن الاوبيك قد استيقظت وانها بالفعل عازمة على وضع قرار قديم موضع التنفيذ كان قد سبق لها أن اتخذته قبل ثلاث سنوات[٢٧٤].

كانت السعودية خلف هذا القرار...

في هذا الوقت اثارت فكرة المشاركة ضجة وصخباً وسال على اعتابها حبر كثير وحولها جرت احاديث طويلة واكتشفت الابحاث أن المشاركة ليست فكرة جديدة بل هي تعود إلى خمسين عاما خلت.

ففي الاساس، في عام ١٩٢٠ وهو تاريخ توقيع معاهدة سان ريمو طرحت وقتها الفكرة انكلترا وفرنسا معا. وتشاء سخريات الدهر أن تكون الفكرة التي رفضتها في السابق الدول المضيفة

---

٢ . بترومين: مشروع عام متخذ شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية وهي تتولى إدارة قطاع النفط.

٣ . مراجعة الجزء الثالث . الفصل الأول: تنظيم الإدارة البترولية.

٤ . مراجعة الجزء الثالث . الفصل الأول: تنظيم الإدارة البترولية.

١ . مختلف الصحف اللبنانية في هذه الفترة ولا سيما: الحياة والنهار والأنوار.

وطرحتها الشركات المنتجة أن تصبح الآن الشركات المنتجة هي التي ترفضها والدول المضيفة هي التي تطرحها.

ففي عام ١٩٢٠ اقترحت فرنسا وانكلترا بأن تكون حصة الدول المضيفة لشركات النفط، وكانت كل الدول المضيفة واقعة تحت لانتداب، أن تكون حصة الدولة المضيفة هي ٢٠% من رأسمال الشركات المنتجة للبترول بحيث لا تدفع الشركات لا ريعاً ولا ضرائب بل تدفع عينا قسماً من رأسمالها للدولة المضيفة وتكون ارباح هذا الجزء من رأس المال هي عائدات الدولة المضيفة من النفط... أي بمثابة ريع.

ولكن الاقتراح سقط إذ لم تقبله أي دولة مضيفة

وإذا عدنا إلى الامتياز الاكبر والاهم في حقل النفط وهو المعقود بين شركة الارامكو والسعودية نلاحظ انه خلا من الاشارة لموضوع المشاركة. فالارامكو شركة اميركية بكامل اسهمها[٢٧٥].

ولكن الخطوة الاولى على درب المشاركة تحققت في عقد الامتياز مع شركة البترول اليابانية[٢٧٦]. الذي تضمن بنداً يحفظ للسعودية الحق بـ ١٠% من الاسهم في حال تنازلت الشركة عن امتيازها لشركة ثانية قيد التأسيس وفتحت هذه الاخيرة باب الاكتتاب... كنا ما نزال بعيدين عن المشاركة ولكنها كانت خطوة في اتجاهها...

وهكذا لم تتطور فكرة المشاركة الا عام ١٩٨٦ حين حددتها ووضعتها الاوبيك في صلب مبادىء السياسة البترولية المشتركة ثم طرحتها للتنفيذ سنة ١٩٧٠ ولم تفارق مسرح السياسة البترولية بعد ذلك الا بتحقيقها فعلاً بعد معركة ضارية..

كيف تطورت الفكرة؟

١ . مؤتمر الاوبيك في فيينا في تموز ١٩٧١ : المطالبة بالمشاركة الفورية

في ١٢ ـ ١٣ تموز ١٩٧١ عقدت الاوبيك مؤتمراً في فيينا تبنى فكرة المشاركة والف لجنة وزارية مكونة من ممثلي السعودية وايران والكويت وليبيا لوضع الاسس الكفيلة بتجسيد المشاركة.

٢ . مؤتمر بيروت . أيلول ١٩٧١: المشاركة بأقلية الاسهم في بداية الطريق: خلاف على ذلك.

قدمت اللجنة الوزارية التي الفها مؤتمر فيينا تقريراً إلى المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في بيروت في ٢٢ ايلول ١٩٧١. لم يعقد الاجماع على كل النقاط التي جرى بحثها حول المشاركة.

---

٢ . درسنا عقد الامتياز مع الارامكو في الجزء الثاني الفصل الثاني: الامتيازات البترولية الرئيسية.

٣ . عقد الامتياز مع شركة البترول اليابانية درسناه في الجزء الثاني الفصل الثاني الامتيازات البترولية الرئيسية.

ولكن يجب الملاحظة أنه اعتباراً من سنة ١٩٧١. فان بعض دول الاوبيك لم تعد مهتمة بموضوع المشاركة لانها لم تعد قابلة للتطبيق عندها.

فاندونيسيا مثلاً الغت نظام الامتياز، والجزائر أممت ٥١% من اسهم شركات البترول عندها، اما العراق فقد امم شركة "بريتيش بتروليوم" العراقية، وفنزويلا طبقت "قانون الاعادة". اما ليبيا ونيجيريا ومع انهما لم يعتمدا مبدأ التأميم، الا انهما كانتا أميل للتأميم منهما للمشاركة. بقيت إذن السعودية والكويت والامارات متشبثة بمشاركة "حكيمة"[٢٧٧] محدودة اول بـ

٢٠% في حين كانت ليبيا مستعجلة لمشاركة اكثر واسرع من ذلك ويكون من شأنها أن تتيح للدول المنتجة للنفط أن تصبح بسرعة حائزة على اكثرية اسهم شركات البترول التي تحمل الامتيازات في بلاد النفط... ولكن الـ ٢٠% التي اقترحتها السعودية كخطوة اولى ليست الا بداية وليست الا جزءا لا يتجزأ من خطة محكمة مترابطة تؤدي لا كتساب ٥١% من الاسهم ولكن بعد حين...

من هنا فان طرح الـ ٢٠% ليس إلا تكتيكاً، وليس سوى بداية لطريق يصل إلى ٥١% بينما الدول النفطية المتطرفة كانت تريد البدء بـ ٥١% حتى ولو ادى الامر إلى خوض معركة مع شركات النفط الاجنبية ذات الامتياز.

اما الدول المعتدلة فقد فضلت طريق الحكمة والمرونة بحيث تأخذ الشركات ذات الامتياز بالمرونة والدبلوماسية، اكثر مما تصارعها، لأن المصارعة تعود على الطرفين بالضرر بينما الترويض يحتاج للصبر الذي هو مفتاح الفرج. وبالنتيجة كانت الدول المعتدلة واثقة من نفسها ومن قدراتها لهذا آثرت الطريق الأصعب.

وكان الفترة التي اقترحت الدول المعتدلة أن تفصل بين حيازة الـ ٢٠% والـ ٥١% هي ثلاث سنوات أي من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ وتكون فترة يكثف فيها الجهد لاكتساب كامل خبرة وتجربة الشركات صاحبة الامتيازات وأهم من ذلك تكون فترة تدرج على اعباء المسؤوليات الادارية والصناعية والتجارية النفطية قبل الوصول إلى امتلاك اكثرية الاسهم أي ٥١%.

في مطلق الاحوال بقي كل فريق في موقعه ولم يتم التوصل إلى وفاق بين الاطراف في مؤتمر بيروت.

٣ - مؤتمر ابو ظبي، كانون الأول ١٩٧١: اتفاق المعنيين (دول الخليج).

عقد مؤتمر جديد في أبو ظبي في ٧ كانون الأول ١٩٧١. تم فيه التوصل إلى اتفاق سهّل الوصول اليه لجوء ليبيا إلى تأميم شركة .B. P "بريتيش بتروليوم" مما اخرج ليبيا من ساحة المهتمين بموضوع المشاركة. إذن فالدول المعنية اصبحت متفقة الان فيما بينها واصبحت

---

١ - وهو التعبير الذي استعملته السعودية وكذلك تضمنه القرار رقم ٢٠ الصادر عن الاوبيك.

طلباتها محددة واضحة. وبدأ أول طلب عند بداية المفاوضات بالمشاركة بـ ٢٠% وبالنسبة للسعودية فهذه الـ ٢٠% هي مرحلة المشاركة بالاقلية ولكنها يجب أن تسبق المشاركة بالاكثرية للتآلف مع عالم التسويق النفطي والتقنية النفطية استعداداً للوصول إلى ٥١%[٢٧٨].

من هنا قررت الاويبك:

"**ان تباشر الدول الاعضاء منفردة أو مجتمعة مع شركات البترول بمفاوضات لهدف تحقيق المشاركة الفعلية**".

وكذلك قررت:

"**احاطة المؤتمر علما بنتائج المفاوضات للتنسيق**".

٤ . مؤتمر جنيف، كانون الثاني ١٩٧٢: وزير النفط السعودي يمثل مجموعة الدول المفاوضة

بدأت المفاوضات في جنيف في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٢ بين شركات النفط ودول الخليج النفطية. قبل ذلك ببضعة ايام كانت هناك تباشير تفاؤل، فقد توصلت المفاوضات على اسعار النفط إلى اتفاق بمقتضاه قبلت شركات النفط رفع الاسعار المعلنة ٤٩ ،٨ % أي الاسعار التي تؤخذ قياساً لتحديد ريع الدولة من انتاج النفط والضرائب ومرد هذا القبول هو اعتراف شركات النفط با نخفاض قيمة الدولار الذي هو عملة المدفوعات.

---

١ . دكتور باججي، الأمين العام لمنظمة الاويبك في محاضرة ألقيت في كانون الأول ١٩٧١ . وثائق الاويبك.

في هذه الاجواء المتفائلة بدأت المفاوضات. قدمت الدول المضيفة للشركات صاحبة الامتيازات طلبها بالمشاركة بـ ٢٠ % وبقي التعويض المقابل، وتسويق ما يعادل هذه النسبة.
في ٢٣ كانون الثاني انتهت مرحلة جنيف بتعيين وزير البترول السعودي مفاوضاً عن الدول المضيفة التي شاركت في المؤتمر. اما شركات البترول ذات الامتياز فقد اختارت وفداً لتمثيلها، وكان هذا الخيار من الدول النفطية وقبول من شركات النفط له معنى... وهو أن الدول المضيفة وضعت ثقتها وحملت السعودية مسؤولية الدفاع عن "المشاركة " ومعناه أن الشركات صاحبة الامتياز كرست السعودية الدولة الأولى التي في يدها زمام القيادة في هذا الامر.

٥ . مفاوضات في جدة، شباط ١٩٧٢ : معارضة المشاركة

ولحق ذلك سلسة من المفاوضات بين وزير البترول السعودي والشركات الاميركية الاربع المكونة للأرامكو. بدأت في جدة من ١ إلى ١٨ شباط ١٩٧٢ وقتها اعلن الملك فيصل في تصريح للصحافة السعودية والدولية :
"لا نريد أن نصبح في وضع يلزمنا بوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ من جهة واحدة"[٢٧٩].
وهذا التصريح يكشف أن شركات البترول ذات الامتياز تبدي مقاومة شرسة لمبدأ المشاركة في وقت تعتبر فيه السعودية أن الشماركة هي الحد الادنى الذي يجب ان تحصل عليه وبأسرع ما يمكن لكي تبرهن أن الاعتدال هو حكمة وإن الحكمة هي الرابحة في نهاية الامر. وبدأ كل فريق يتصلب في مواقفه.

٦ . مؤتمر بيروت في آذار ١٩٧٢: الموافقة على مبدأ المشاركة

في بيروت وبتاريخ ١١ و١٢ اذار عقدت الاوبيك المؤتمر السابع والعشرين. كان مؤتمراً استثنائياً من اجل الاتفاق على التدابير المشتركة الواجب اتخاذها امام الروح العدائية لشركات النفط.
وقبل انعقاد المؤتمر صرح زير البترول السعودي:
"ان موقف شركات البترول اقنعنا الآن بأننا يجب أن نكون مستعدين لمعركة"[٢٨٠].
وكان الهدف من هذا المؤتمر الضغط على شركات البترول الدولية وتنسيق الجهود بين الدول الاعضاء لتحديد التدابير الواجب اتخاذها إذا بقيت شركات النفط متصلبة في موقفها للمشاركة.
وتضمن القرار رقم ١٤٥:

---

١ . تصريح نشرته كافة الصحف السعودية في ١٨ شباط ,١٩٧٢
٢ . تصريح نشرته صحف بيروت في ١٨ آذار ,١٩٧٢

"في حال امتنعت شركة أو عدة شركات عن التوافق مع مسيرة الدول الاعضاء المستمدة من مقررات اعتمدها مؤتمر الاوبيك، أو لجأت لمقاومتها، فان الاوبيك تتخذ بناء على طلب الدول الاعضاء المعنيين التدابير اللازمة ومنها العقوبات ضد الشركة أو الشركات الممتنعة.

وأتت المفاجأة التي خبأها المؤتمر من الارامكو، بحيث اعلنت عشية الاجتماع، الذي عقد في ١١ اذار، موافقتها على مبدأ المشاركة بـ ٢٠%.

وهذا الاعلان جعل المؤتمر بدون موضوع، إذ حقق غايته الاصلية قبل ان ينعقد. وكانت الارامكو قبل ذلك قد اقترحت مشاركة اخرى رفضتها السعودية وهي المشاركة بـ ٥٠% من استثمار المناطق التي يشملها الامتياز والتي لم تستثمر بعد، ولن السعودية رفضت الفكرة واصرت على المشاركة في رأسمال الشركات ذاتها... فكان ولكن الارامكو قبولها بالمشاركة.

٧ . قبول مبدأ المشاركة ونتائجه.

قبول مبدأ المشاركة يعد حدثاً هاماً في تاريخ العلاقات بين شركات البترول والدول المضيفة. وهذا الحدث الهام كان تكريساً لنهاية رحلة طويلة، هدفها اعادة النظر في النظام القانوني للامتيازات البترولية.

الخطوة الأولى على هذا الدرب تم اجتيازها في بداية عام ١٩٧١ بقبول الشركات، في طهران ثم في طرابلس الغرب، زيادة الضرائب للدول المضيفة. ثم كانت الخطوة الثانية في كانون الثاني ١٩٧٢ واقرت زيادة اضافية مقدارها٧٥ ، ٨% لتغطية الانخفاض الذي طرأ على قيمة الدولار، ثم كان خطوة القبول برفع عام للاسعار المعلنة التي تصلح اساساً لقياس الضرائب والريع، مما نجم عنه زيادة في الريع وضرائب الدول المضيفة من الشركات.

وكانت نهاية الرحلة والخطوة الحاسمة هي قبول الشركات مبدأ المشاركة الذي يعلن في مضمونه استعادة الدول المصدرة زمام امرها الاقتصادي أو النفطي. ولكن بعد اقرار المبدأ انتهت رحلة الوصول اليه وبدأت رحلة صعبة وشائكة من المفاوضات لرسم طريقة وضعه موضع التنفيذ. وهذا الدرب الجديد كان مزروعا بالمشاكل العملية التي كان يجب مواجهتها وأهمها أربع:

أ . ثمن الـ ٢٠% من اسهم الشركات وهي الـ ٢٠% التي ستشارك بها الدول المضيفة في رأسمال شركات البترول صاحبة الامتيازات كخطوة أولى.

ب . طريقة الدفع.

جـ . وسائل تحقيق هذه المشاركة.

د . الحقوق التي تمنحها هذه المشاركة في الانتاج.

٨ . مفاوضات الرياض ثم سان فرنسيسكو في آذار . نيسان ١٩٧٢: العقبات.

بعد المؤتمر الذي عقد في بيروت في ١١ . ١٢ اذار ١٩٧٢استؤنفت المفاوضات في ٢٠ آذار ١٩٧٢ في الرياض بين وزير البترول السعودي وشركة الارامكو ثم تأجلت إلى نيسان. وانتقلت بعثة سعودية إلى الولايات المتحدة لمتابعة المفاوضات حيث عقدت عدة اجتماعات لا سيما بين ٨ و١٣ نيسان في سان فرنسيسكو، وصرح وقتها وزير البترول السعودي الشيخ احمد زكي اليماني للصحافة:

"ان موافقة الشركات على مبدأ المشاركة يشكل خطوة هامة إلى الامام، ولكن عقبات كبرى ما تزال بحاجة إلى تذليلها قبل الوصول إلى اتفاق.

ثم صرح الشيخ أحمد زكي اليماني بعد استئناف المفاوضات في الرياض في ٧ ايار ١٩٧٢ بين الشركات ودول الخليج النفطية ممثلة بوزير النفط السعودي[٢٨١].

"المشاركة ستفتح أمامنا باب التجربة والمعرفة التقنية في اهم صناعات العالم.

"ينبغي أن نصل في المشاركة إلى نسبة ٥١% في اسرع ما يمكن."

٩ . مفاوضات جنيف في أيار ١٩٧٢: فشل في الاتفاق.

توافق الفريقان اثر انتهاء مفاوضاتهما في جنيف في ايار ١٩٧٢ على انهما فشلا مؤقتاً في الوصول إلى اتفاق حول القضايا العملية التي ما تزال تعترض وضع صيغة المشاركة موضع التنفيذ وكانت اهم نقطة من نقاط الخلاف هي طريقة انماء المشاركة وتوسيعها والمدة التي سيتم بها ذلك وشروط التعويض وثمن شراء البترول.

وحددت الاوبيك تاريخ ١٦ حزيران كموعد فاصل للوصول إلى اتفاق نهائي.

١٠ . اتفاق نيويورك في تشرين الأول ١٩٧٢: اطار عام لاتفاق.

طالت المفاوضات ولم يتوصل الاطراف إلى اتفاق الا في ٣ تشرين الأول ١٩٧٢ في نيويورك بين وزير البترول السعودي ممثلا دول الخليج النفطية وبين الشركات صاحبة الامتيازات.

والاتفاق له وجهان:

أ . هو اطار عام لاتفاق يجب اكماله مع كل دولة في اتفاق خاص يحدد نسبة التعويضات وثمن النفط الخام.

ب . اتفاق نيويورك يمثل حدثاً جديداً في المشاركة، ليس في مبدأ المشاركة بذاته الذي سبق اقراره بل في فترة توسيع المشاركة. فالمشاركة لم تكن نقضاً لنظام الامتياز النفطي كالتأميم بل تعديلاً لهذا النظام من شأنه ربما أن يدعمه بتحديثه وجعله مقبولاً وعائداً بالخير على الطرفين اللذين بدلا من أن يشد كل منهما من طرف وفي وجه آخر يشدان معا من طرف واحد لتحقيق مصلحة يجعلانها مشتركة بدلا من أن تكون متناقضة

---

١ . في صحيفة المدينة في ٧ أيار ,١٩٧٢

وهكذا اصبحت المشاركة جزءاً اساسيا وهاما من نظام الامتياز النفطي.

١١. اتفاق الرياض في تشرين الأول ١٩٧٢: الاتفاق النهائي.

في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٢ وفي الرياض جرى التوقيع على الاتفاق النهائي الذي حدد:

. نسبة المشاركة.

. الجدول الزمني لزيادة المشاركة.

. الثمن الذي يجب دفعه من الدول للشركات عن نسبة المشاركة.

. حقوق التصرف بالانتاج المقابل لنسبة المشاركة.

ما هو مضمون هذا الاتفاق؟

رابعاً: اتفاق المشاركة الموقع في الرياض

يقضي الاتفاق النهائي للمشاركة الموقع في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٢ في الرياض[٢٨٢] بما يلي:

١ . الجدول الزمي للمشاركة.

اعتمدت أول مرحلة للمشاركة بـ ٢٥% لغاية أول كانون الثاني ١٩٧٨. وبعد هذا التاريخ وفي حال اوفت الدول المضيفة بالتزاماتها لناحية دفع التعويضات تضاف نسبة ٥% تدريجياً إلى المشاركة بحيث تصبح سنة ١٩٧٨ ٣٠% ثم ٣٥% سنة ١٩٧٩ و ٤٠% سنة ١٩٨١ وأخيراً ٥١% سنة ١٩٨٢ ويعتبر حد الـ ٥١% هو الحد الفاصل والاقصى الذي تصل إليه المشاركة. في المملكة العربية السعودية اخذت بترومين بيدها حصة المملكة في المشاركة البالغة في بداية الدرب ٢٥%.

٢ . الإدارة.

في بداية الدرب تبقى المشاركة مالية في أقلية الأسهم ولكنها مشاركة تفتح الباب للوصول إلى أكثرية الأسهم أي ٥١% وعند الوصول إلى أكثرية الأسهم يصبح زمام الإدارة والقيادة بيد المشاركين الجدد، وتصبح الشركات ذات أقلية في الأسهم. ولكن بقي تحفظ أساسي ورد في الاتفاقية يقضي بأنه :"حتى حين تصبح نسبة المشاركين هي ٥١% فإن القرارات "الهامة" في موضوع الإدارة تبقى بحاجة لموافقة الفريقين". والقرارات الهامة تتعلق بالبيع والانفاق والتوظيف وسير العمليات والمخططات البعيدة والقريبة المدى المتعلقة بالتنقيب، بالاستخراج أو بالانماء. كذلك اعتبرت قرارات هامة اختيار العاملين مع الشركة في المراكز الحساسة والترقيات ونظام الرواتب.

٣ . المدفوعات

---

١ . دراسة موسعة للاتفاق وضعها الدكتور نديم الباججي الأمين العام لمنظمة الاوبيك . وثائق الاوبيك.

جرى تخمين أول مرحلة من المشاركة التي حددت بـ ٢٥% بمبلغ / ٥٠٠/ مليون دولار للسعودية و ١٦٢ مليون دولار لأبو ظبي و ١٥٠ مليون دولار للكويت و ٧١ مليون لقطر.

٤ . حق المشاركة وتأثيره على الإنتاج.

بقي موضوع هام وهو تسويق كميّة الإنتاج لحصة لنسبة المشاركة. فقد أصرت الدول أن تقوم بتسويق حصتها في الإنتاج بنفسها بحيث تكون المشاركة في الإنتاج وليس في الأسهم فقط. وقدرت كمية الإنتاج المعادلة لنسبة المشاركة (أي للـ ٢٥%) بكمية ٢٠٦ مليون طن من البترول للسعودية. وكانت الشركات هي التي تتولى التسويق إلى جانب الاستخراج.

وكان هناك: أحد الحلين:

. أما أن تتولى الدول المضيفة حصتها من الإنتاج

. وأما أن تتفاوض مع الشركات على إعادة شراء هذه الكمية من الدول المضيفة.

وتم إبتكار حل ثالث...

والحل الثالث يقسم الكمية من البترول العائدة للدول المضيفة إلى نوعين:

. البترول "الصافي المتسبدل".

. والبترول "الصافي المستعاد"

والصافي المستبدل تبيع منه الدول في السنوات الثلاث الأول للشركات:

. سنة ١٩٧٣ نسبة ٧٥%

. سنة ١٩٧٤ نسبة ٥٠%

. سنة ١٩٧٥ نسبة ٢٥%

هذا يسمح للشركات بإيفاء الإلتزامات البترولية التي سبق أن أخذتها على عاتقها لجهة التموين.

أما الصافي المستعاد فإن الشركات تشتريه من الدولة المشاركة بناء على طلبها ولمدة عشر سنوات وذلك في المرحلة الأولى من المشاركة الممتدة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٨٢ . بعد ذلك تبدأ مرحلة ثانية مدتها أيضاً عشر سنوات أي لغاية سنة ١٩٢٢. ولكن الارتباط في هذه الفترة هو خياري وليس إلزامي.

وتمثل كمية الصافي في المرحلة الأولى الممتدة لعشر سنوات نسبة سنوية مقدارها: ١٥%، ٣٠%، ٥٠%، ٧٠%، ثم تبدأ بالنزول ٦٥%، ٦٠%، ٤٠%، ٣٠%، ثم ١٠%.

خامساً . السعودية تعيد النظر باتفاق الرياض

١ . إعادة النظر بالأسعار في تشرين الأول ١٩٧٣

١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ هو تاريخ هام في حكاية بترول الشرق الأوسط.

فقد عقدت في هذا التاريخ دول الأوبيك إجتماعاً في الكويت وقررت منفردة بنتيجته رفع الأسعار المعلنة من ٧٠ إلى ١٠٠%، وهي الأسعار التي تؤخذ قياساً لاستيفاء الضرائب والريع من الشركات.

فهناك البترول الصافي من الإمتياز، وهناك البترول الصافي من المشاركة، وهناك السعر المعلن للبترول الذي يؤخذ قياساً لتحديد الريع والضرائب، وهناك سعر البيع الذي تسوق به.

٢ . إتفاق حزيران ١٩٧٤ . زيادة المشاركة إلى ٦٠%.

في ١٠ حزيران ١٩٧٤ عقدت الملكة العربية السعودية إتفاقاً مع شركة الأرامكو تأخذ بموجبه حصة في المشاركة تبلغ ٦٠% ولكن المفاوضات كانت تدور حول إمتلاك الدولة لكامل أسهم شركة الأرامكو[٢٨٣].

في مطلق الأحوال، فإن مشروع السعودية في خطتها لامتلاك كامل أسهم الأرامكو يقضي بتموين الشركات المساهمة في الأرامكو بالنفط لتبقى قادرة على إيفاء إلتزاماتها التسويقية كما يقضي بإكمال المشاركة لأقصاها وتملك الأرامكو بكاملها بتأسيس شركة خدمات من الشركات المكونة للأرامكو وتتفق السعودية مع هذه الشركة على متابعة تقديم الخدمات التقنية في التنقيب والاستخراج والتسويق ولكن لمصلحة الدولة السعودية. بالمقابل تهتهم الشركات الأميركية المكونة للأرامكو بالتسويق وتولي عنايتها الخاصة لقاء اتفاق طويل المدى.

٣. اتفاق نيسان ١٩٧٩: إمتلاك كامل أسهم الأرامكو

في هذا الجو استمرت المفاوضات.. فقد سلمت الشركات بالمشاركة وبأن الطريق يؤدي في النهاية إلى إمتلاك الدول المضيفة لكامل الأسهم وأن حقل المناقشة والمفاوضة بقي محصوراً في المدة...

متى يسلمون باقي الأسهم؟

وكم يطلبون ثمناً لها؟

فقد بقي ٤٠% من الأسهم بيد الشركات الأميركية وبقيت المدة التي يتم فيها امتلاك السعودية كامل الأسهم غير محددة!

في ١٢ نيسان ١٩٧٩ صرح وزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني للصحافة أن اتفاق امتلاك الـ ٤٠% الباقية من أسهم الأرامكو قد أصبح جاهزاً للتوقيع[٢٨٤].

سادساً . الطبيعة القانونية للمشاركة

---

١ . تصريح لوزير البترول السعودي للصحافة السعودية في ١٢ كانون الأول ١٩٧٤.

٢ . جريدة "الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة العربية في لندن ورأسمالها سعودي وأكثر صحفييها لبنانين نشرت هذا الخبر في عددها الصادر في ١٢/ ٤/ ١٩٧٩.

تعتبر مطالبة الدول المضيفة للشركات البترولية بالمشاركة من الزاوية القانونية مطالبة بإعادة النظر باتفاقات الامتياز البترولي القديمة.

فما هي الأسس والحجج القانونية التي تبادلها الطرفان: الشركات البترولية والدول المضيفة لدعم موقف كل منهما؟

١ . الموقف القانوني للشركات البترولية

كانت الحجة الأساسية التي اعتمدتها شركات البترول هي تمسكها بالالتزامات غير القابلة للتعديلات التي يرتبها العقد إعتماداً على المبدأ القانوني القديم الذي هو: "العقد شرعة الطرفين" أي (Pacta Sunt Ser- vanda) [٢٨٥] **فالشركات البترولية أدلت بأن عقداً قد أبرم بينها وبين الدول المضيفة وأن هذا العقد حدد حقوق وموجبات كل من طرفيه فيجب إحترام نصوصه حرفياً وتطبيقها بدقة طوال المدة التي حددها أطرافه لسريان مفعوله أي لغاية تاريخ إنتهاء مفعوله. والعقد ليس من طبيعته أن يعاد النظر فيه لأنه إذا أعيد النظر فيه تكرس مبدأ إعادة النظر في العقود بإرادة أحد الطرفين وهذا يفقد العقود معناها ودورها لتصبح بدون مفعول.**

فالعقد وجد ليؤمن حماية وإطمئنان لفريقيه، وإعادة النظر والمراجعات تتم قبل توقيعه. ومبدأ "العقد شرعة الطرفين"<<pacta Sunt Servanda>> **له حرمة خاصة في مفاهيم الشرائع وهذا الطابع للقوانين له نفس الفاعلية على الصعيد الداخلي كما على صعيد القانون الدولي .**

واعتمدت شركات البترول وسيلة قانونية أخرى... فالدول المضيفة استندت إلى المبدأ القانوني الذي له أرجحية كبرى في عالم الشرائع والذي أخذ تأثيره يتضاعف مع الوقت وهو مبدأ "تغيير الظروف" الذي يبرر إعادة النظر في العقود إذا طرأت تغييرات جذرية على الظروف التي أبرمت فيها.وصوبت شركات البترول على هذا الهدف لتسقطه وتجرد الدول المضيفة من أي سلاح قانوني، فشركات البترول سلمت بأن المبدأ لو كان مطلقاً لكان يجب أخذه بعين الاعتبار وكان يبرر إعادة النظر في العقود ولكن هذا المبدأ غير مطبق وشروط تطبيقه صعبة للغاية ودقيقة والاجتهاد كما الفقه الدوليين يتشددان كثيراً في القبول بتطبيق هذا المبدأ على أوضاع عادية[٢٨٦]**. ولكن إذا كانت شركات البترول تدافع عن قدسية العقد وترفض الأخذ بمبدأ تغيير الظروف إلا أنها ترفض هذا المبدأ قولاً وتطبقه فعلاً، إذ إن شركات البترول قد قبلت ضمناً وفعلاً مطالب الدول المضيفة بإعادة النظر بالأسعار المعلنة وبالتالي زيادتها لأن**

---

١. Kunz. J. L. The meaning and the rang of the norm (pacta sunt servanda), p-39, Amer- ican Journal of comparaive Law Weberg H; (Pacta sunt servada), p-53, American Jour- nal of comparative law p-789-(1959).

٢. Oppenheim: (International Law), Vol l. 1958 p-704 et suite. L, Huiller. (Les con- trats administratifs teinnent- ils lieu de loi a l, administration?) 1953 p-87 et suite.

سعر الدولار قد انخفض مما يعني قبولاً ضمنياً بتغيير الظروف التي طرات على العقد وموافقة من شركات البترول على هذا الواقع الجديد الذي طرأ.

٢ . الموقف القانوني للدول المضيفة[٢٨٧].

رفضت الدول المضيفة القبول بقدسية العقود وأدلت بأن الظروف التاريخية التي أبرمت فيها عقود الإمتياز قد تغيرت تغييراً جذرياً بحيث لم تعد تناسب أو تنطبق لا على نص العقود ولا على روحها ولا على التوازن الذي ينص عليه القانون بين طرفي العقد.

وأدلت الدول المضيفة بأنه عند إبرام عقود الإمتياز فإن الرضى إذا لم يكن معدوماً فعلى الأقل كان معطوباً أو ناقصاً بفعل عوامل إكراهية متعددة، منها:

. بعض الدول التي أعطت الإمتيازات كانت تحت الأنتداب وبالتالي فإن إرادتها كانت خاضعة لإكراه مادي ومعنوي معيب للرضى.

. كل الدول التي أعطت الامتيازات لم تكن تعرف ماذا تعطي ولا أهمية ما تعطي مما يشكل إضافة إلى الإكراه غلطاً معيباً للرضى.

. وأخيراً كان الرضى متبادلاً مع عرض وحيد لا منافس له وبالتالي فإن هذه الظروف تغيرت.

وأضافت الدول المضيفة أن هذا ما يفسر قبولها بالأسعار المتدنية، بل إن الريع الذي قبلت به يشكل بحد ذاته غبناً معيباً للرضى.

ثم وقفت الدول المضيفة طويلاً عند نظرية "تغيير الظروف" وجعلتها الأساس القانوني لمطلب المشاركة وأدلت بأن جميع الدول قد سبقتها لتطبيق هذه النظرية وخلال ظروف أقل تغييراً من الظروف التي طرأت الآن على المناطق المنتجة للبترول وهذه النظرية القانونية طبقتها القوانين والمحاكم الداخلية كما القوانين والمحاكم الدولية:

. في انكلترا: هذا المبدأ يجد أساسه في النظرية القانونية التي تطبقها المحاكم الإنكليزية عن "الإستحالة الطارئة التي تحول دون متابعة السير" وهي نظرية ابتكرتها بقدر ما طورتها المحاكم الإنكليزية التي لها دور في التشريع حيناً كما لها دور في التفسير والتطور في كل الأحيان.

. في فرنسا: نظرية (Imprevision) **"غير المتوقع" التي اجتهد فيها مجلس الشورى الفرنسي ولا سيما في قراره الشهير حول غاز بوردو الصادر في ٢٤ آذار ١٩١٦ في معرض امتياز مرفق عام.**

---

١ . أعلنه الدكتور حسن زكريا رئيس الدائرة القانونية في الأوبيك ونشرته الأوبيك في وثائق الاوبيك.

وأدلت الدول المضيفة بمبدأ "العدالة" الذي له مكانته وحرمته في الشرائع والقوانين الدولية قد أدلت بهذا المبدأ كحجة وهو مبدأ يجعل النصوص القانونية الجامدة أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع روح العدالة.

ثم أجرت الدول المضيفة مقارنة التطبيقات التي تمت في الدول التي تحمل شركات النفط هويتها فتلاحظ:

. في انكلترا: كانت الدولة سباقة في امتلاك الجزء الأهم من رأسمال شركات البترول.

. في فرنسا: كذلك الأمر.

. في الولايات المتحدة: فإن شركات البترول تخضع أكثر فأكثر للتنظيمات والقوانين الفدرالية. كذلك فإن العقود الحكومية تخضع لقانون يسمى "إعادة المفاوضة" منذ عام ١٩٥١ ويتعلق بالأرباح الكبيرة.

كذلك فإن الدول المضيفة اعتبرت أن شركات البترول أعطت موافقتها الضمنية على المشاركة والتسليم بتغيير حين قبلت إعادة النظر بجزء من اتفاقات الامتياز ورضيت بتعديل الريع والضرائب والأسعار المعلنة.

٣ . الطبيعة القانونية للإتفاقات النهائية حول المشاركة

اتفاق المشاركة البترولي هو من نفس الطبيعة القانونية لاتفاقية الامتياز البترولي لأنه يجد مصدره في اتفاق الامتياز ذاته وقد طرحت الطبيعة القانونية لاتفاق الامتياز في معرض مفاوضات المشاركة لتحديد الطبيعية القانونية لاتفاق المشاركة.

وأعيد طرح السؤال: هل الموقعين هم أشخاص القانون الخاص (القانون التجاري) أم أشخاص القانون العام (القانون الإداري)، وهل توقع الدولة عقد الامتياز بصفتها سلطة عامة تمارس حق السيادة؟ أعاد محامو شركات البترول طرح هذه الأسئلة في مفاوضات المشاركة[٢٨٨].

اتفاق المشاركة له نفس الطبيعة القانونية لاتفاقية الامتياز، فهو عقد ذو طبيعة قانونية مميزة وخاصة.

الاتفاق لا يخرج عن سيادة الدولة لأن موضوعه مرفق عام ولكن له إلى جانب ذلك طابع تجاري دون أن يكون مجرد صفقة تجارية. والطابع " التجاري" كما الوظيفة "التجارية والاقتصادية" للدولة لا تنفي عنها طابع السلطة والسيادة، من هنا ميزة عقد الامتياز الذي

١ . Le livre de ME H. CATTAN: (The tax of Oil Concession in the Middle East and North Africa) N. Y. (1967) p-l l et suite.

يميل إلى طبيعة مختلطة تجمع القانون العام (القانون الإداري) إلى القانون الخاص (القانون التجاري)[٢٨٩].

الفصْل السادس

تشريع بترولي متكامل: ضرورة للسعودية

ما هو النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية؟

ما هي القواعد التي يقوم عليها النظام القانوني للامتياز البترولي؟

ما هي الطبيعة القانونية لاتفاقية الامتياز البترولي؟

ما هو تأثير تعاقد الدولة مع شخص أجنبي على قواعد الصلاحية وعلى القانون الذي يجب أن يرعى الإتفاق؟

ما هو القانون الذي يطبق على إتفاق الإمتياز؟

القانون الوطني أم القانون الدولي؟

هل يصبح إتفاق الإمتياز قانوناً بعد مصادقته؟

هل هو عقد مستمد من سيادة الدولة أم أنه ممارسة من الدولة لعمل تجاري واقتصادي؟

هل يخضع للقانون العام (القانون الإداري، الدستوري الخ...)

أم الخاص (القانون التجاري، المدني الخ...)؟.

هل يمنح حامل الإمتياز حق الملكية على البترول؟

أجاب الإجتهاد الدولي في هيئة التحكيم على هذه الأسئلة بما يلي[٢٩٠]:

"إن النظام القانوني لاستثمار البترول في المملكة العربية السعودية

يستمد قوته القانونية من النظام القانوني للملكة العربية السعودية المستقى من الشريعة الإسلامية التي هي القانون الإلهي المقدس والذي يكمله المرسوم الملكي الكريم رقم ١١٣٥ الصادر في ١٧ تموز ١٩٣٣[٢٩١]. وهو المرسوم الذي يصادق على اتفاق الامتياز مع الأرامكو وبالتالي كافة المراسيم الملكية المصادفة على إتفاقات الامتياز التي توالت بعد ذلك".

اجتهدت المدارس الفقهية في تفسير الشرع الإسلامي. في السعودية مدرسة الإمام أحمد بن حنبل هي المدرسة الفقهية المطبقة، ولكنها لا تتضمن قاعدة محددة خاصة بالامتيازات التعدينية بوجه عام والامتيازات البترولية بوجه، ولا يمكن دمج مبادئ المدارس المختلفة إلا بعمل من السلطة التي تمارس التشريع. لذلك فإن نظام الإمتيازات البترولية يبقى طري العود

---

١ ـ الطبيعة القانونية لعقد الامتياز درست في الجزء الثاني الفصل الثالث القسم الثالث: الطبيعة القانونية لعقد الامتياز البترولي.

٢ ـ La sentence arbitrale de L, (Aramco Case). International law reports p-163.

٣ ـ المرجع السابقسس صفحة ١٦٢ ـ ١٦٣.

٤ ـ المرجع السابق صفحة ١٦٢ ـ ١٦٣.

وفي بداية الطريق وغير متكامل في القانون الإسلامي وفقاً لمدرسة الإمام أحمد بن حنبل[٢٩٢]. وهذا النقص في بعض الحالات التي تصفها هيئة التحكيم بأنها غير متكاملة وغير متماسكة تكملها وتوضحها، لتحقيق بعض الترابط بين أجزائها، المراسيم الملكية التي تصادق على عقود الإمتياز التي تتابعت[٢٩٣]. لتشكل القانون البترولي في السعودية. ولكن هذه المراسيم تبقى غير قادرة على إكمال نظام الإمتيازات التعدينية ثم الإمتيازات البترولية. فمن الضروري إذن اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون[٢٩٤]. من أجل تفسير وتعريف حقوق والتزامات الأطراف. ووصفت هيئة التحكيم الدولي طبيعة عقد الإمتياز بأنه يتضمن حقوقاً خاصة غير مؤكدة وفقاً للقانون النافذ في السعودية[٢٩٥].

واعتبرت المحكمة أن قانون السعودية، شأنه شأن قوانين الدولة الغربية لا تعد فيه إمتيازات البترول نظماً تتضمن مظاهر سيادة الدولة، ولا تتضمن منح صاحب الإمتياز حقوق ملكية على البترول. ولأجل سد الثغرات في قانون البترول السعودي الذي تعد اتفاقات الإمتياز جزءاً منه[٢٩٦] فإن هيئة التحكيم تستعين بـ:

أ - القانون الدولي.

ب - الفقه الدولي.

جـ - الإجتهاد الدولي[٢٩٧].

د - العرف والسلوك الذي يجري عليه العمل في صناعة البترول.

ومن الطبيعي أن اللجوء إلى هذه المصادر الاحتياطية يكون بقدر توافقها مع القانون السعودي وروحه.

على ضوء ذلك عرفت هيئة التحكيم النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية:

أ - بأنه مستمد من الشرع الإسلامي.

ب - بأنه يطابق النظام القانوني لاستثمار البترول في مدرسة ابن حنبل الإسلامية المطبقة في السعودية والذي هو في حالة غير متماسكة بعد وبالتالي فإن مدرسة ابن حنبل غير كافية وحدها.

---

١ - المرجع السابق صفحة ١٦٢ - ١٦٣,

٢ - المرجع السابق صفحة ١٦٧,

٣ - المرجع السابق صفحة ١٦٨,

٤ - المرجع السابق صفحة ١٧١,

٥ - المرجع السابق صفحة ١٧٢,

جـ . وهكذا تكمل هذه النظم بالمراسيم الملكية المصادقة على إتفاقات الإمتياز مما يجعل إتفاقات الإمتياز جزءاً أساسياً من التشريع البترولي ويعطيها صفة القانون.

د . ولكن جعل هذه الإتفاقات جزءاً من التشريع البترولي لا يكمل التشريع البترولي وإن كان يرسم بعض تطبيقاته... من هنا ضرورة اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون ثم للفقه والإجتهاد وللعرف الدولي كاحتياط لسد الثغرات في التشريع الوطني في السعودية.

هـ . يبقى أن القانون الوطني هو المطبق من حيث المبدأ ولا يلجأ القضاء

إلى القانون والفقه والاجتهاد والعرف الدولي إلا بسبب غموض أو عدم إكتمال القانون الوطني.

و . ولكن القانون الوطني واضح من عدة نواح:

. عقد الإمتياز خاضع للقانون الخاص وليس للقانون العام.

. عقد الإمتياز يعطي الحائز عليه حق استثمار البترول وليس حق ملكيته.

. عقد الإمتياز هو تعبير عن نشاط تجاري واقتصادي للدولة وليس تعبيراً لممارسة لسلطتها أو لحقها في السيادة رغم عدم تنافي هذه التعابير.

يبقى أن نتساءل... هل استطاع الإجتهاد الدولي أن يعرف مبادئ وقواعد النظام القانوني لاستثمار البترول في المملكة العربية السعودية؟

إن الإجتهاد الدولي لم يمتنع فحسب عن تقديم تعريف للنظام القانوني لإستثمار البترول في المملكة العربية السعودية ولكنه ألح على وجود بعض الفراغ في هذا الشأن ودعا إلى إيجاد تشريع بترولي متكامل في المملكة العربية السعودية. ومحكمة التحكيم لم تلح على هذا الأمر فحسب بل وجهت دعوة صريحة إلى دمج مبادئ المدارس الإسلامية المختلفة[٢٩٨] معتبرة بأن فيها مخزون كاف لوضع نظام قانوني متكامل لاستثمار البترول في المملكة العربية السعودية. ولكن المحكمة ظلت ممتنعة لأن هذا العمل هو تشريعي[٢٩٩] وليس قضائي[٣٠٠].

وهذه المشكلة لم تطرح في السعودية وحدها بل في كل الدول العربية المنتجة للبترول. فعدم ودود أنظمة دقيقة وكافية تحكم إستثمار البترول،

ما عدا القواعد التي تتضمنها إتفاقات الإمتياز يجعل المشكلة مطروحة.

فالمنازعات البترولية التي طرحت هي خمس في البلاد العربية البترولية منذ توقيع إتفاقات الامتياز البترولية وكلها كشفت عدم وجود أنظمة دقيقة تحكم نظام إستثمار البترول وتؤكد

---

١ . International Law Reports p-163.

٢ . المرجع السابق.

٣ . Annual Digest and reports of Public International law Cases (1951) p-144 n 37.

بإلحاح الحاجة إلى تشريعات بترولية وطنية. ذلك أن كل النزاعات القانونية البترولية، قد أحيلت في البلاد العربية إلى التحكيم وقد خرجت قرارات التحكيم بحقائق أساسية:

أ . ان النظام القانوني الوطني واجب التطبيق.

ب . ان القانون الوطني لا يتضمن قواعد دقيقة متكاملة تحكم استثمار البترول وبالتالي يحكم عقود إمتياز البترول.

جـ . أنه يستعان بهذه الحالة بالمبادئ العامة للقانون الدولي ثم الفقه ثم الإجتهاد ثم العرف ثم مبادئ العدالة وحسن النية.

وبالتالي فإن القانون الوطني لو كان كافياً لما كانت هناك حاجة للحيرة ولسد الثغرات والإستعانة بالقوانين الدولية.

ففي قضية التحكيم بين شيخ أبي ظبي وشركة تنمية البترول المحدودة Petroleum Development Company **سنة ١٩٥١ أعلن قرار التحكيم:**

"أنه إذا كان هناك ثمة نظام قانوني وطني واجب التطبيق فيكون النظام "القانوني الوطني لأبي ظبي"[٣٠١].

وأعلن القرار التحكيمي في الخلاف القائم بين حاكم قطر وشركة البترول البحرية الدولية المحدودة أنه:

"لا حاجة لإقامة أدلة تتعلق بأصل وتاريخ ونمو القانون الإسلامي كما هو مطبق في قطر وليس هناك سبباً للافتراض أن القانون الإسلامي غير مطبق في قطر. بيد أن هذا القانون (كما هو مطبق) لا يتضمن أية مبادئ كافية لتفسير هذا النوع الخاص من العقود لذلك يحكم العقد مبادئ العدالة والمساواة وحسن النية"[٣٠٢].

وفي النزاع بين شركة تنمية نفط قطر المحدودة وحاكم قطر سنة ١٩٥٠ وجد القرار التحكيمي "أن عدم كفاية قانون الدولة المضيفة لهو دلالة على أن الأطراف لم يختاروا هذا القانون"[٣٠٣].

فإذا كانت هذه حال السعودية وقطر وأبو ظبي من عدم وجود أنظمة دقيقة وكافية تحكم هذا النوع من العقود أو تنظم الثروة البترولية ما عدا القواعد التي تتضمنها إتفاقات الإمتياز وهو وضع، فضلاً عما يخلقه من الحيرة القانونية التي يقف عندها رجال القانون والقضاء والتي تجعل من الضروري الاستعانة بمبادئ قانونية من خارج الدولة المضيفة، يجعل التدابير التي

---

١ . المرجع السابق.

٢ . International Law Reports (1953) p-534-535.

٣ . Annual Digest and Reports of Public Internaional Law Cases (1951) p-161 n38.

تتخذها الدولة المضيفة ضرورية لسلامة الحفاظ على ثروتها التبرولية. هذه التدابير التي لها طابع وقائي أكثر منه علاجي أكتشفت عرضاً وهي غير قائمة على أسس قانونية وطنية ثابتة وقوية.

ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أنه في عام ١٩٣٣ وعندما ألغت إيران بإرادتها المنفردة "إمتياز دارسي" المعطى سنة ١٩٠١، على أساس إدعائها بأن الشركة صاحبة الإمتياز قصرت في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة، وذلك بحصر نشاطها في استغلال وتنمية ثرواتها البترولية في منطقة تبعد ميل مربع من منطقة الإمتياز، فإنها لم تؤسس إدعاءها على أساس قواعد أو مبادئ القانون الإيراني الذي لو وجد لكان سيجعل صاحب الامتياز مخطئاً حتماً في حصر نشاطه الاستغلالي والإنمائي في جزء معين من منطقة الإمتياز[٣٠٤].

ونلمس الملاحظة ذاتها فيما قدمته العراق تبريراً لاصدارها القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦١، والذي استعادت بمقتضاه ٥، ٩٩ % من منطقة الإمتياز غير المستغلة والممنوحة لشركة نفط العراق I. P.C. وشركة نفط الموصل M.P.C. وشركة نفط البصرة وهي الشركات العاملة في أراضيها وقتذاك.

وكان من الأجدى للعراق وإيران أن تؤسسا دعواهما على قانونهما البترولي . لو كان موجوداً . والذي يفترض أن يتضمن تعريفاً وتحديداً لكافة حقوق وموجبات الملتزم والدولة في إطار حفاظه على الثروة البترولية وتنميتها.

وكان من المفترض أن يستند التدبير القانوني الوطني الذي كان سيعتبر . لو وجد . الشركات صاحبة الامتياز مقصرة ويجيز بل يفرض مثل هذا التدبير. ولكن إزاء عدم وجود قانون وطني للبترول متكامل في العراق أو في إيران يعرف حقوق وموجبات كل الأطراف وينظم إستثمار البترول ويلزم باستغلال وتنمية الثروات البترولية على وجه معين، لم يجد أي من الطرفين قواعد قانونية صريحة وواضحة يحتكم إليها في المفاوضات أو في التحكيم مما وضع الأطراف وحقوقهم في حالة إرتباك ونزاعات قضائية[٣٠٥].

من هنا ضرورة إيجاد تشريع وطني كامل ينظم إستثمار التبرول، فمشكلة عدم كفاية قانون الدولة المضيفة كانت لها ثلاثة حلول:

أ. إما إحلال أحد القوانين المتقدمة محل القانون غير الكافي.

ب . وإما الاعتماد على المحكمة المختصة في سد الثغرات وتكملة قانون الدولة المضيفة غير الكافي.

---

١ . تراجع المذكرة المقدمة من الحكومة الفارسية إلى مجلس عصبة الأمم في ١٨ تموز سنة ١٩٣٣والمنشورة في: (League of Nations). Offi. J.14 Th: Year (1933) p-289.

٢ . Mees: Middle East economic survey 15 Decembre 1961.

جـ . وإما أن تصدر الدولة المضيفة تشريعات شاملة ودقيقة تنظم استغلال البترول فيها.

ولكن غالباً ما كانت عدم كفاية قانون الدولة سبباً لعدم تطبيقه وقضية مؤسسة الحديد Societe Rialet La **ضد حكومة أثيوبيا سنة ١٩٢٩ تعتبر مثالاً على ذلك.**

إذ بعد أن قررت محكمة التحكيم أن عقد الإمتياز المعنى باعتباره عقداً يتصل بالخدمة العامة ويجب أن يحكمه القانون الإداري في أثيوبيا باعتبارها الدولة المضيفة مانحة الإمتياز. تبيّن لها عدم وجود قانون إداري في أثيوبيا فلجأت إلى قوانين الدول الاوروبية التي تتعلق بامتيازات الخدمة العامة[٣٠٦].

فمن الواضح والأكيد أن غياب تشريع كامل وكاف ينظم ويحافظ على البترول من شأنه أن يجعل تشريعات غريبة تحل محل التشريع الوطني الغائب وهي تشريعات ليست بالضرورة نابعة من الظروف الإجتماعية والاقتصادية والقانونية للبلد المنتج للبترول.

وأهم من ذلك، فإن غياب التشريع المتكامل يربك حتى مؤسسات وأجهزة الدولة المولجة بالاهتمام والمحافظة على الثروة البترولية ويلحق اضراراً بالانتاج ويسبب تبديداً للثروة البترولية.

ونحن نرى أن دول العالم تبدي إهتماماً تشريعياً لناحية إيجاد القوانين الكاملة والكافية التي تنظم الثروة البترولية وتحميها وتعرف حقوق وموجبات المتعاملين بها. فالولايات المتحدة الأميركية، وهي أكبر دولة منتجة للبترول في العالم، سنت القوانين الخاصة بحفظ الغاز والبترول، التي تمكن أجهزة الدولة التنظيمية من إنجاز ما تعجز الوسائل القانونية العادية عن إنجازه في العادة، فهي تمنع حدوث اضرار من جراء الافراط في الانتاج كما تمنع تبديد الثروة البترولية بتدابير وأنظمة وقواعد واضحة وثابتة...[٣٠٧].

كذلك فإن فرنسا سنت مجموعة متكاملة من القوانين التي تنظم البترول مع أنها دولة مستوردة وليست مصدرة، وعلى سبيل المثال صدرت في فرنسا قوانين بترولية تنظم:

. مكتب الأبحاث[٣٠٨].

. المجاري تحت الأرض[٣٠٩].

. الإمتياز[٣١٠].

---

١ . American Bar Association Journal 1929 p-749- 750.

٢ . Sullivan (Oil and Gaz law) (1955) p-279.

٣ . D. N. 60-653.28 Juin 1960.

٤ . L. Fin. N. 58-336 .29 Mars 1958 art. 11 D. n. 59-645; 16 Mai 1959.
D. n. 59-998; 14 Aout 1959.
Arr. 11 Aout 1961.

١ . Cahier des charges type. D.n 55-1349. 6 Octobre 1955.

- الودائع[311].

---

[2] Hydrocarbures liquefies. Arr. 9Nov. 1972. Arr19 nov. 1975.
Hydrocarbures liquids. Arr. 9Nov. 1972. Arr 19uov. 1975.
Regles techniques et de securite. Arr. 16 Juin 1966.

. إيداع المواد البترولية المعدة للاستهلاك المنزلي[312].

. مؤسسة الأبحاث والنشاطات البترولية[313].

. الإستثمار بالحفريات[314].

. البترول الصافي المستخرج والمستبقى[315].

. بترول الاكيتين[316].

. الأنابيب[317].

. تعويضات احتلال الأماكن العامة[318].

. جهاز التعبئة الحرة والقواعد الأمنية[319].

. المواد البترولية . التخزين[320].

. تكرير البترول[321].

. قواعد الإدارة والإستثمار[322].

. إدارة الحصر المستقلة للبترول . مكتب الأبحاث[323].

. خزان الاستهلاك العائلي: قواعد للسلامة[324].

. ادارة المحافظة على الآبار[325].

. التخزين تحت الارض[326].

. بيع البترول[327].

---

١ . Arr. 21 Mars 1968. Arr. 26 Fevrier 1974.

٢ . D. n. 65-1117, 17 Dec. 1965.

٣ . D. n. 62-725; 27 Juin 1962.

٤ . D. n. 75-76; 30 Janvier 1975.

٥ . C minier art 197 a 202.

٦ . L. Fin. n. 58. 336. 29 Mars 1958 art 11.

٧ . D. n. 73-870; 28 Aout 1973. D. n. Arr. 11 Aout 1975

٨ . Arr. 25 Mai 1971 (J. O. 15 Juin, 1971).

٩ . Arr. 26 Fev. (J. O. 15 Juin, 1971).

١٠ . Arr. 16 Juin 1966.

١١ . Arr. 4 Sept. 1967. Arr. 10 Jan 1969 art 3 et 4 Arr. 12 Sept. 1973.

١٢ . D. n. 65- 1116. 17 Dec. 1965.

١٣ . Arr. 17 Mars 1971.

١٤ . D. n. 58- 1187 n 2Dec. 1958.

١٥ . 50, 13 Janv. 1970. redevances. L. – 72, 13 Janvier 1965 D.n. 70 –58.1332, 23 Dec. 1958. D.n. 65 Fin .n 72- 1147, 23 Dec. 1972.

١٦ . D. 14 Nov. 1935.

ولا ريب ان السعودية تخطو خطوات على هذا الدرب وقد كرست بالممارسة والعرف حينا والتشريعات احياناً قوانين تعالج بعض جوانب الثروة البترولية، ان كان من حيث الادارة او من حيث الامتياز او من حيث المحافظة على هذه الثروة[٣٢٨].

ولكن يبقى انه لا بديل عن سن تشريعات بترولية كافية ودقيقة تهدف إلى المحافظة على هذه الثروات وتنميتها.

ويبقى ايضا ان التشريعات البترولية المطلوبة ستثير ناحية قانونية هامة... فهذه التشريعات ستصدر لتحكم بين ما تحكمه اتفاقات الامتياز القائمة والتي تغطي اكثر من ٩٠ % من المناطق التي ثبت وجود البترول فيها، او ما تبقى من الامتيازات بيد الشركات ذات الامتياز... فهل التشريعات الصادرة لاحقاً تكمل او تعدل الاشتراطات العقدية السارية والتي سبق واتفق عليها الاطراف، ولو نجم عن ذلك اضراراً بصاحب الامتياز وخرق نصوص العقد؟ لم يستقر الفقه على اجابة قاطعة عن هذا التساؤل[٣٢٩].

ومن الملاحظ أن تشريعات الحفظ Legislatio de Conservation ترتب للدولة مزيداً من الحقوق على المتعاقد معها، وتفيد بالضرورة الحقوق العقدية النافذة والمعلقة بالموارد البترولية او اية حقوق ملكية اخرى.

وقد سبق للولايات المتحدة أن شقت هذا الطريق التشريعي فأصدرت عدة تشريعات حفظ Legislation de Conservation تتعلق بتنمية البترول والغاز الطبيعي والمحافظة على الاحتياطات البترولية وقد ترتب على هذه التشريعات الاميركية كثير من المنازعات[٣٣٠]. الا أن المبدأ الذي تبقى له حرمته في التشريع هو أن انهاء العقود وأخذ الأموال يجب أن يتم لقاء تعويض عادل عملاً بمبدأ الحماية المتساوية للقوانين [٣٣١]. كذلك فان التشريع البترولي للدول المصدرة يجب أن يراعى حتى يبقى فاعلاً متوازناً بين المحافظة على الموارد البترولية وتنميتها في البلدان المصدرة والمحافظة عليها وتنميتها في البلدان المستوردة. من هنا فان التشريع الوطني لهذه الناحية وحتى يبقى محافظاً على فاعليته يجب أن يكون مشبعاً بمبادئ عبر دولية (Transnational

---

١ . قوانين البترول في السعودية هي امتيازات البترول ثم القانون الذي أنشأ بترومين ثم قانون المعادن.

٢ . Anbari A. A. (The law of petroleum concession in the M. E.), Boston 1967 p-565.

٣ . Anbari p-556.

٤ . Sullivan: (Oil and Gas Law) p-262 (1955) The interstate Oil Compact Commission (Aform for an oil and gaz conservation statute). 1959.

(Principlec. وقد عرف الفقه قانون "عبر الدول" بأنه القانون المطبق على المجتمع الدولي ببنية متشابكة تبدأ بالفرد لتصل إلى العائلة الدولية، إذ ليست الدولة وحدها موضوع هذا القانون[٣٣٢].

إذا لا يمكننا أن نعرف هذا القانون بأنه قانون دولي فحسب أو قانون بين أمم وقانون (عبر الدول) يطبق في الحالات التي يتعذر فيها تطبيق القانون الداخلي أو القانون الدولي.

ونلاحظ هذه الايام تعاوناً وثيقاً وبارزاً في الميدان الاقتصادي الدولي كذلك نلاحظ زيادة في عدد المجموعات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل وتتعاون فيما بينها في هذه الحقول الاقتصادية وقد كون هذا التعاون اطاراً ورسم تقاليداً للتوظيف الاجنبي[٣٣٣].

ولكي يكون التشريع البترولي الوطني كاملاً وكافياً لا بد له من أن يحترم روحاً (عبر دولية) منطلقاً من مبدأ المحافظة على الثروة الوطنية اضافة إلى وضع اسس وأطر قانونية قادرة على تعريف وتوضيح الحقوق والواجبات في حقل استثمار البترول ورسم نظام للسير يوضح وجهات وانظمة المرور مما يسهل التنقل بحرية دون الخوف من الاصطدامات ودون الخوف من الضياع والتردد والحذر.

وقد اتخذ مؤتمر الـ O. P. E. P. في دورته الثانية المنعقدة من ٢٤ إلى ٣١ كانون الأول ١٩٦٣ قراراً طالب فيه السكرتارية العامة للمؤتمر دعوة عدد من خبراء الدول الاعضاء وفي حالة الضرورة من الدول الاخرى للعمل على صياغة قوانين موحدة للبترول على أن تقدم تقريراً شاملاً تتدارسه الدول الاعضاء. وقد قدمت لجنة الخبراء خمسة عشر مبدءأ وتقريراً شاملاً بأعمالها إلى سكرتارية المؤتمر الثالث عشر للمنظمة التي قدمته بدورها إلى المؤتمر المنعقد في فيينا في ١٩ تموز ١٩٦٧[٣٣٤]. بيد أن بعض الدول اعترضت على بعض هذه المبادىء الامر الذي أدى إلى ارجاء دراستها ولكن ظلت نتيجة الدراسة حبيسة ولم تخرج إلى حيز الوجود حتى

---

١ . اوضح الفقيه جيسوب Jessup في مؤلفه (A modern Law of Nations) إنه يستعمل كلمة قانون "عبر الدول" بدلاً من القانون "الدولي".

٢ . التعاون يتم في هيئة الأمم المتحدة بين ٦٢ مستثمر "أجنبي" تقريباً (هم عدد من الشركات الأجنبية الكبرى) ويشكلون حوالي ٧٠% من مجموع شركات الاستثمار والتوظيف في العالم.

٣ . O. P. E. P. Bulletin , Avril 1967 p-4.

الآن. كذلك وضعت الجامعة العربية مشروع قانون النفط الموحد[٣٣٥] ولا قى نفس النتيجة الا أن ثلاث دول بترولية سنت قوانين بترولية وطنية تعتبر تشريعات بترولية كاملة وكافية وهي:

١ ـ قانون البترول الجزائري الصادر سنة ١٩٦٥،

٢ ـ قانون البترول الليبي الصادر سنة ١٩٧١،

٣ ـ قانون البترول الايراني الصادر في ٣١ تموز ١٩٥٧.

القسم الثالث

المؤسسات التي تولت شؤون البترول

الفصْل الأول

تنظيم إدارة البترول: بترومين

"إن الهدف الأول للحكومة السعودية هو السيطرة على الثروة البترولية. أما الهدف الثاني فهو تنويع مصادر الدخل وايجاد بديل لإيراد البترول ليحل محله عندما يبدأ في النضوب يوما ما.

لقد كانت بترومين الادارة الرئيسية وربما الوحيدة لتحقيق هذا الحلم في التصنيع".

"الشيخ أحمد زكي اليماني"

وزير البترول والثروة المعدنية رئيس مجلس ادارة بترومين المؤسسة العامة للبترول والمعادن

أولاً: وزارة البترول

سنة ١٩٦١ أنشئت وزارة البترول في السعودية. قبل ذلك كانت ادارة البترول مسؤولية وزارة المال السعودية التي كانت تضم دائرة تسمى: "دائرة البترول والثروة المعدنية". وكان الملك يرسم السياسة البترولية للدولة ووزارة المال تنفذها. واذا عدنا إلى كل اتفاقات الامتياز الموقعة قبل سنة ١٩٦١ نلاحظ انها كانت موقعة عن السعودية بشخص وزير المال. فالسياسة البترولية كان بعهدة وزارة المال. اما الادارة البترولية بمعناه الاداري المحض فكانت بعهدة شركة الارامكو في فترة لم تكن الادارة السعودية قد استكملت نفسها بعد اعداداً لعبء مسؤوليات

---

٤ . قدم هذا المشروع إلى لجنة خبراء البترول العرب في اجتماعها المنعقد في ٣ آذار ١٩٧٠

خطيرة يرتبط بها نمو اقتصاد المجتمع السعودي. وقد عرفت الارامكو من جهتها أن تحافظ على هذه المسؤولية وتسلك مسلكاً يوحي للمسؤولين السعوديين بالثقة والاطمئنان، فقد حرصت الارامكو على أن تكون العلاقة بين المسؤولين السعوديين وبينها علاقة شريكين مرتبطين بمصلحة واحدة وبالتالي فان كل ما يحقق مصلحة احدهما يحقق حكماً مصلحة الآخر. وكان المثال التطبيقي الحي والمحك لهذه السياسة اعلان السعودية قطع النفط عن اميركا سنة ١٩٧٣ بعد حرب رمضان، وتولت الارامكو وهي شركه اميركية تنفيذ هذا القرار بواسطة اجهمزة المراقبة لديها. أنشئت وزارة البترول سنة ١٩٦١من اجل ان تحمل عبء السياسة البترولية وادارة شؤون البترول، الا ان المسؤولين شعروا بالتجربة الملموسة أن قطاعاً بأهمية وخطورة البترول لا يمكن أن يكون اداريا محضاً لانه لا يمكن للقطاع العام وحده أن ينفرد به لثلاثة أسباب:

١ ـ لأن الادارة الوطنية ظلت شبه غائبة عن هذا القطاع وكانت شؤون الادارة بعهدة شركة الارامكو.

٢ ـ ان سياسة الدولة المستوحاة من نظامها الاقتصادي كانت قائمة في هذا الشأن على الاقتصاد الحر الليبرالي الذي يسعى لانماء وتطوير القطاع الخاص لا سيما وان قطاع البترول صناعي وتجاري بنفس الوقت الذي هو مرفق عام مرتبطة به مصالح عامة. من هنا فضلت الدولة أن تحمل اعباء هذا القطاع ادارة مستقلة صناعية وتجارية بدلا من أن تحملها ادارة رسمية بالكامل.

٣ ـ في حقل استثمار النفط اختار الحكم الامتياز كاطار قانوني وعند البحث بانشاء الادارة الوطنية كان قد سبق ان منحت الامتيازات التي تغطي معظم المناطق التي فيها نفط وبالتالي كانت الامتيازات هي التي تهيمن على انتاج النفط وهي امتيازات حازت عليها شركات نفط اجنبية قبل انشاء وزارة البترول بزمن.

من هنا فان دور الادارة كان بالدرجة الأولى اعداد السعوديين ليحملوا بيدهم هذه الصناعة. وكانت الخطوة الأولى من رحلة الالف ميل هذه، كما وسيلة تحقيق هذا الهدف، مشاركة الدولة في رأسمال شركات البترول ذات الامتياز.

وهكذا مالت سياسة الدولة لتشجيع القطاع الخاص نحو المساهمة معها في حمل هذا العبء وخاصة في اعداد ابناء البلد لحمل عبء مسؤولية هذه الصناعة البترولية.

من هنا فانه بعد انشاء وزارة البترول بعام واحد تم انشاء مشروع عام اتخذ شكل المؤسسة اقتصاد مختلط واحتفظ وزير البترول بالوصاية على بترومين التي اصبحت مع الوقت ادارة وطنية كبيرة. وهكذا توقت بترومين اعباء الادارة البترولية وقامت برسم وتنفيذ السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية.

ثانياً: بترومين تتولى الإدارة في موضوع البترول

١ ـ لماذا بترومين؟

لايجاد المؤسسة القادرة على القيام بالمشاركة ثم وخاصة لايجاد ادارة مستقلة تجارية وصناعية في حقل صناعي وتجاري.

فالخطوة الاولى التي كرست المشاركة واعطت السعودية ٢٥٪ من اسهم الارامكو كانت في اتفاقية الرياض وهذه الـ ٢٥٪ عهد بها إلى بترومين. ثم أعطيت بترومين الإمتيازات البترولية الجديدة فاحتفظت ببعضها وأشركت شركات بترولية معها في استثمار الامتياز عن طريق تأسيس شركة مختلطة مع الشركة البترولية الاجنبية مبقية في يدها أكثرية الأسهم ولها أكثرية أعضاء مجلس الإدارة. كما واتبعت بترومين في بعض الاحيان صيغة عقد المقاولة بحيث اصبحت شركة النفط التي تتعامل معها والتي هي بحاجة إلى خدماتها مجرد مقاول يعمل لحسابها وليس شريكاً أو صاحب إمتياز. على هذا الدرب سارت كثير من الدول المنتجة للنفط فأنشأت لادارة البترول مؤسسات أخذت الطابع القانوني للمؤسسة العامة المستقلة الصناعية والتجارية. وكانت هذه المؤسسات تنشئ شركات وطنية أو مختلطة تشارك في استثمار البترول. بترومين في السعودية سنة ١٩٦٢ والشركة الوطنية الايرانية للبترول N. I. O. C في ايران سنة ١٩٥١ والتي تولت كل شؤون البترول في ايران . ثم عادت ايران عن الادارة المستقلة إلى الادارة الرسمية المباشرة فانشأت بعد الثورة التي اسقطت شاه ايران وزارة للبترول تولت شؤون البترول.

وسواء في شركات الدولة أو في الشركات المختلطة. أو في المؤسسة العامة المستقلة، فان طابع الاستقلال الاداري بقي غالباً على الادارات التي تولت شؤون البترول في البلدان المنتجة

له. وقد رعت هذه الادارات العصرية المستقلة انماء شركات بترول وطنية وأخذت بيدها لتنهض وتقف على ارجلها لتأخذ قسطا من مسؤولية صناعة النفط التي كان حتى الآن كلها بيد الشركات الاجنبية. وقد اختلفت طريقة الوصول إلى هذه الغاية بين دولة وأخرى وانطبع خط سير (الحكماء) بطابع "الادارة المستقلة". فقد كانوا حريصين على اكتساب الخبرة والعلم وكان هذا الهدف يمر بتفاهم مع الشركات ذات الخبرة وليس بقتال معها.

وقد عبر الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي عن هذا الاتجاه حين أعلن أن السعودية لا تريد الطلاق مع الشركات الأجنبية التي اكتشفت البترول والتي حازت على الامتيازات البترولية، وهو طلاق يمكن تجنبه إذا عرفت شركات البترول الاجنبية كيف تقيم علاقات حسنة مع شركات البترول الوطنية في البلدان المنتجة للبترول، والمشاركة هي الدرب الذي يؤدي إلى ذلك. وشركات البترول الاجنبية إذا عرفت كيف تتصرف. يقول الشيخ اليماني فإنها ستجعل نفسها في مكانة يحيط بها التقدير مما يسهل ابقاءها في مكانة مميزة حتى عند انتهاء مدة الامتيازات[٣٣٦].

وكانت دول "الحكماء" وما زالت تحاول أن تجعل الشركات الاجنبية ذات الخبرة تمد الشركات الوطنية للبترول بأجهزتها ومؤسساتها وخبرتها وعلمها. والمقصود ان تنطلق شركات البترول الوطنية بحيث لا يبقى سوق البترول بيد شركات البترول الاجنبية بل تستعيده منها شركات البترول الوطنية شيئاً فشيئاً، ليس بالاستيلاء ولا بالتأميم وانما بالكفاءة واكتساب التجربة والخبرة التي تقدمها الشركات الاجنبية والتي هي وسيلتها للتحكم بسوق البترول.

وهكذا اخذت السعودية عن طريق بترومين تساهم في كل مراحل صناعة النفط من التنقيب عنه إلى استخراجه إلى نقله إلى تكريره إلى تسويقه!

وعملت بترومين على توفير الاعداد المهني والتقني للسعوديين في حقل صناعة النفط. بترومين هي أيضاً وخاصة كما يعرفها قسم العلاقات العامة في بترومين ذاتها، هي لتأمين الاستقرار:

---

١ . مرجع بترومين ١٣٧٢ . ١٣٩٧ هـ ١٩٦٢ . ١٩٧٧م.

"لان تجارة النفط بين دولة وأخرى يخضع لاعتبارات سياسية، والسياسة وخاصة السياسة الدولية ليست مستقرة اطلاقا، مما يمكن أن يؤثر في تجارة البترول ويقود إلى عدم الاستقرار الذي هو نقيض ازدهار وتطور هذه التجارة. والسعودية لا ترغب في تعريض ثروتها لعدم الاستقرار لهذا وجدت في بترومين الصيغة الأفضل"[٣٣٧].

٢ ـ ولادة بترومين

سنة ١٩٦١ انشئت وزارة البترول وسنة ١٩٦٢ انشئت "المؤسسة العامة للبترول والمعادن" واختصارها بترومين[٣٣٨].

الطبيعة القانونية لبترومين وفق مقاييس القانون الإداري هي:مشروع عام يرتدي شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية وكان الهدف منها أن تكون الاداة الأساسية بل الوحيدة لوضع اليد السعودية على الثروة النفطية كما قال الشيخ احمد زكي اليماني وزير البترول السعودي.

بترومين هي مؤسسة تملكها الدولة بكاملها وقد عهد لها مرسوم انشائها بتنمية وتطوير وتحسين صناعتي البترول والمعادن والمنتجات البترولية والمعدنية ومستحضراتها والصناعات ذات العلاقة بها. كما حدد مرسوم انشائها ان الغرض منها هو المساهمة في مختلف اوجه "النشاط التجاري والصناعي" التبرولي.

ان النظام الاقتصادي في المملكة العربية السعودية هو اقتصاد حر ولم تتدخل وزارة البترول السعودية، لأنها لا تريد ولأنها لا تستطيع قانونياً ان تتدخل مباشرة لتطوير صناعة البترول في القطاع الخاص. من هنا فان وجود بترومين كان من أجل أن يصبح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي دوراً في المساعدة على إنماء هذه الثروة الوطنية وتطويرها في اطار اقتصادي حر وفي اقتصاد بترولي يتوخّى تنوع مصادر الثروة.

٣ ـ أغراض بترومين

---

١ . إستراتيجية البترول . أطروحة دكتوراه قدمها الدكتور عبد الهادي طاهر في جامعة California Berkley وترجمت إلى العربية سنة ١٩٦٥ ونشرتها دار النشر السعودي . صفحة ١٢٥

٢ . أنشئت بمرسوم ملكي رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٣٨٢ هـ ونشر في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢ بعد قرار من مجلس الوزراء وأيام الملك فيصل رقمه ٢٩١ تاريخ ١٤/ ٦/ ١٣٨٢هـ.

دخلت الدولة حقول البترول ببترومين وكان دخولاً تدريجياً. كان لدى بترومين رأس المال وكان ينقصها التجربة والكفاءة فلم يطل وقت اكتسابهما. بترومين لها شخصية اعتبارية وتولت المهمات النظرية والعملية لرسم سياسة إنماء القطاع النفطي في السعودية ووضع هذه السياسة موضع التنفيذ وقد خولها مرسوم إنشائها المساهمة في مختلف أوجه النشاط التجاري

والصناعي البترولي بالمشاركة في رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في حقول:

أ ـ الإستكشاف

ب ـ التنقيب

جـ ـ الإنتاج

د ـ التكرير أو التصنيع.

هـ ـ النقل والخدمات.

و ـ التسويق.

تحقيقا للتكامل بين أنواع الصناعات في القطاع الواحد، يسير كل هذا جنباً إلى جنب مع خطط بترومين الرامية إلى تهيئة جيل من المتخصصين لسد حاجاتها المتزايدة إلى الفنيين المدربين في مختلف حقول صناعة البترول والمعادن[٣٣٩].

وقد حددت المادة ٢ من مرسوم إنشاء بترومين أهدافها كما يلي:

أ ـ تنفيذ وإدارة المشروعات العامة البترولية والمعدنية في المملكة.

ب ـ إستيراد احتياجات البلاد من المواد المعدنية سواء مباشرة او بطريق الانابة. ويصدر قرار من وزير البترول والثروة المعدنية بتحديد تلك المواد.

جـ ـ القيام بنفسها أو بواسطة الغير بالدراسات والأبحاث النظرية والعملية المتعلقة بشؤون البترول والمعادن.

---

١ . مرجع بترومين . صفحة ,٩٠

د ـ القيام بنفسها أو بواسطة الغير بما تعهد به الدولة إليها من عمليات البحث عن المواد البترولية أو المعدنية وإنتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها وتسويقها، كل ذلك سواء في داخل المملكة أو في خارجها.

هـ ـ التعاون مع الشركات والهيئات الخاصة التي تمارس نشاطاً بترولياً أو معدنياً وذلك بقصد تسهيل عمليات الإستطلاع والإستكشاف والإستغلال بما في ذلك التوزيع والتسويق.

و ـ إنشاء شركات أو مشاريع تساهم في رأس مالها وذلك في داخل المملكة أو في خارجها بغية الإشتغال في صناعة البترول أو المعادن ومشتقاتها ومستحضراتها في جميع مراحل هذه الصناعة والاتجار بها ونقلها وبيعها وتوزيعها وتسويقها.

ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات أو الهيئات التي تزاول أعمالاً مشابهة لأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها سواء في داخل المملكة أو في خارجها، ولها أن تشتري هذه الشركات والهيئات أو أن تلحقها بها أو أن تدمجها في حدود الأنظمة المعمول بها.

ز ـ استثمار أموالها في العمليات المالية المتعلقة بالأغراض الشبيهة لأغراضها.

٤ ـ سلطة الوصاية

أ ـ مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شؤون بترومين دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية، إلا أن تعيين الموظفين العاملين في بترومين يعود لمجلس الوزراء بناء لاقتراح مجلس إدارة بترومين. ويتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء هم:

ـ وزير البترول والثروة المعدنية أو من ينيبه رئيساً.

ـ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.

ـ محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن.

ـ وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية.

ـ نائب وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية.

ـ وكيل وزارة التجارة والصناعة.

ـ اثنان من كبار موظفي وزارة البترول والثروة المعدنية يعينان بقرار من وزير البترول والثروة المعدنية.

. اثنان من السعوديين من كبار رجال المال والأعمال أو من المشتغلين بشؤون البترول والثروة المعدنية يكون تعيينهما لمدة ثلاث سنوات بقرار من مجلس الوزراء يحدد ما يستحقان من مكافآت.

ونلاحظ :

ـ أن أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يعينون بأشخاصهم وليس بحكم المركز الذي يشغلونه، اثنان يعينهما مجلس الوزراء واثنان يعينهما وزير البترول.

ـ أن ستة أعضاء لا يعينون بأشخاصهم بل أن مقعدهم محفوظ للمركز الإداري الذي يشغلونه وبالتالي فإن تعيينهم وإقالتهم تخضع لنظام موظفي الدولة.

ـ أن وزارة البترول ليس لها وصاية على بترومين وإنما الوصاية على بترومين هي لمجلس الوزراء ولوزير البترول وليس لوزارة البترول.

النصاب يتأمن بحضور نصف الأعضاء أي خمس أعضاء. ولكن النصاب لا يتأمن إلا بحضور رئيس مجلس الإدارة أي وزير البترول. والتصويت بأكثرية أصوات الحاضرين إلا في حال مخالفة الرئيس (وزير البترول) فتصبح الأكثرية المطلوبة هي ٢/٣ الأصوات بشرط أن لا يقلّوا عن أربعة.

وتمويل بترومين تقوم به مؤسسة النقد العربي السعودي أي البنك المركزي وميزانيتها تصدر بمرسوم ملكي[٣٤٠]. يعين مجلس الإدارة مراقباً

١ . المادة ٦ من مرسوم إنشاء بترومين.

أو اكثر من الأشخاص الطبيعيين يكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته، وفي حال تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن. إذا قامت بترومين بنشاط تجاري أو صناعي فإنها تلتزم بأن تؤدي عنه جميع الضرائب والرسوم إلى الجهات صاحبة الاستحقاق. وفيما عدا ذلك من نشاطات، تتمتع بترومين بالإعفاءات التي تتمتع بها الجهات الحكومية من النواحي المالية والضرائبية.

ب ـ محافظ بترومين[٣٤١].

يعينه مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير البترول واختصاصاته هي:

ـ التحضير لاجتماعات مجلس الإدارة.

ـ تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.

ـ الإشراف على تحضير مشروع الميزانية العامة للمؤسسة ومشروع الحساب الختامي.

ـ الإشراف على موظفي الهيئة ومستخدميها.

٥ ـ التنظيم الداخلي

أ ـ التخطيط

يعتبر التخطيط أحد الوظائف الأساسية للتنظيم الإداري لبترومين ويشرف عليه نائب المحافظ لشؤون التخطيط وتتصل به عدة إدارات رئيسية هي:

ـ إدارة مراقبة وتنسيق المشاريع.

ـ إدارة البترول والغاز.

ـ الإدارة العامة للعلاقات الصناعية.

ـ إدارة تقديم المشاريع.

---

[٣٤١] **. المادتين ٧و٨ من مرسوم إنشاء بترومين.**

ـ لجنة التنسيق والبرامج.

ب ـ التنفيذ

ومهمته الإشراف على إدارة الشؤون المالية والميزانية وإدارة الحسابات الصناعية كما يشرف على العلاقات العامة. والإدارات التابعة له هي:

ـ الادارة المالية.

ـ إدارة المحاسبة الصناعية.

ـ إدارة الشؤون الادارية

ـ الممثليات.

ـ إدارة حسابات الميزانية.

ـ الإدارة العامة للعلاقات العامة.

ج ـ الرقابة والتنسيق

وتتفرع عن هذه الإدارة العامة ثلاث إدارات هي:

ـ الإدارة القانونية.

ـ إدارة المتابعة والتنسيق.

ـ إدارة المراقبة الداخلية

د ـ التجارة الخارجية

وهذه الإدارة العامة هي المرحلة السابقة لشركة التجارة الخارجية التي يراد لها أن تتغلغل في الأسواق العالمية وتتبع هذه الإدارة العامة أربع إدارات هي:

ـ مكتب الملحق البترولي السعودي في بيروت.

ـ وحدة المؤتمرات الدولية.

ـ إدارة مبيعات البترول.

ـ إدارة بحوث وتنمية الأسواق.

هـ ـ الخدمات الإجتماعية

وهي إدارة عامة تهتم بالعمال ورعايتهم ورعاية أسرهم صحياً، إجتماعياً، نفسياً، بدنياً وفنياً.

٦ ـ الميزانية

ليس لبترومين رأس مال. فمرسوم إنشائها ترك رأسمالها مفتوحاً للأموال التي تساهم بها الخزنة العامة للدولة والسلفات التي تضعها مؤسسة النقد العربي السعودي تحت تصرفها (البنك المركزي) وسائر القروض التي تعقدها والمداخيل التي تحققها من ممارسة ما يدخل ضمن أغراضها من نشاط تجاري وصناعي.

وعهد مرسوم إنشائها الى مجلس إدارتها بوضع مشروع ميزانيتها الذي يجب أن يصدر بمرسوم ملكي. نشاط بترومين غير التجاري معفى من الضرائب أما نشاطها التجاري فهو خاضع للضريبة[٣٤٢].

والوصاية المالية عليها هي:

أ ـ للملك الذي يصدر المرسوم الملكي المحدد لميزانيتها.

ب ـ لوزارة المال التي تساهم في إعداد وفي إصدار المرسوم الملكي الذي يحدد ميزانيتها.

جـ ـ البنك المركزي (مؤسسة النقد) الذي يساهم في تمويل مشاريعها.

٧ ـ الامتيازات لبترومين وشروط تنازلها عنها

---

١ . المدة ١١ من مرسوم إنشاء بترومين.

منذ أن انشئت بترومين أصبحت الحكومة تعهد لها بالامتيازات البترولية.

فقد استحصلت بترومين في كانون الأول ١٩٦٧ على امتيازين للتنقيب ثم الاستخراج في حال اكتشاف النفط وذلك في منطقتين:

ـ الأولى في الربع الخالي وتبلغ مساحتها ٨٦٤٨٩ كيلو متر مربع.

ـ والثانية على ساحل البحر الأحمر وتبلغ مساحتها ٢٥٠٠٠ كيلو متر مربع.

ثم تنازلت عن الامتيازين:

ـ الأول لشركة أجيب[٣٤٣].

ـ الثاني لمجموعة ناتوماس صن أويل / باكستان [٣٤٤]. Nathomas Sun Oil Pakistan Group فما هي شروط التنازل عن الامتيازات التي حازت عليها بترومين؟.

الامتيازان المذكوران اللذان اخذتهما بترومين وتنازلت عنهما بحقوقهما وموجباتهما تضمنتا المبادىء التالية وهي إلى حد ما صيغة الامتياز المثالي:

أ ـ بترومين تتنازل عن الحقوق والموجبات التي يمنحها اياها اتفاق الامتياز.

---

٢ . شركة أجيب هي شركة تابعة لشركة أيني الايطالية ثم أصبحت شركة فيليبس العربية السعودية شريكة لأجيب العربية السعودية (لأن الشركتين أسستا شركتين سعوديتين متفرعتين عنهما) وذلك بحصولها على حصة مشاعة نسبتها ٥٠% من حقوق أجيب ولتزاماتها.

٣ . أحالت بترومين في ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٦ جميع الحقوق والمنافع والالتزامات الممنوحة لها بموجب إتفاقيتها مع الحكومة على كل من سنكلر أرابيان أويل كومباني Sinclair Arabian Oil Company وناتوماس أنترناشيونال كوربوريشن Nathomas International Corporation- Pakistan وحكومة باكستان ثم تغير تشكيل هذه المجموعة وأصبحت كما هي عليه الآن نتيجة تنازل سنكلير Sinclair سنة ١٩٧٠ عن حصتها الأصلية في رخصة التنقيب عن الزيت واستكشافه البالغة ٦٠% إلى ناتوماس أنترناشيونال كوربوريشن Nathowas Intar national corporation التي قامت بدروها بالتنازل عن تلك الحصة لشركة أرابيان صن أويل Arabian Sun Oil كذلك حلت شركة ناتوماس أرابيان أويل محل ناتوماس أنترناشيونال كوربوريشن -Corporation International Nathomas كشريكة في الامتياز بحصولها على كامل حصتها الأصلية وقدرها ٣٠% وقد تنازلت ناتوماس أرابيان أويل Nathomas Arabian Oil بموافقة الحكومة السعودية من الجزء الأكبر من حصتها هذه بنسب متفاوتة لعدد من الشركات الأخرى. وكانت حكومة باكستان قد تنازلت منذ ١٩٦٧ عن حصتها التي تبلغ ١٠% للشركة الباكستانية لتنمية الغاز Societe du Pakistanaise.developpement du gaz وهكذا أصبحت المجموعة العاملة الآن في منطقة الرخصة هي شركات أرابيان صن أويل Arabian Sun Oil وناتوماس أربيان أويل Oil Nathomas Ara bian ودلنجهام أربيان أويل وسنتا في أنترناشيونال كوربوريشن وذي أربيان أكسبلوريشن والشركة الباكتسانية لتنمية الغاز Pakistanaise du developpement du gaz Societe

ب ـ تلتزم بترومين ببدء أعمال التنقيب والاستكشاف في مهلة ستة اشهر من تاريخ حيازتها على الامتياز.

جـ ـ تلتزم بترومين بالقيام بحفر ابار لا يقل عمقها عن ١٢ ألف قدم وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى لحصولها على الامتياز، الا إذا اكتشف البترول قبل ذلك بكميات تجارية.

د ـ تتعهد بترومين بانفاق خمسة ملايين دولار في السنوات الثلاث في المكانين اللذين يعينهما الامتياز للإستكشاف.

هـ إذا لم يكتشف البترول خلال السنوات الثلاث الأولى للتنقيب يمكن لبترومين ان تطلب تمديد فترة التنقيب إلى ثلاث سنوات جديدة (لامتياز الربع الخالي) ولسنتين (لامتياز البحر الأحمر).

و ـ إذا اكتشف البترول بكميات تجارية[٣٤٥]. فان الحكومة السعودية تلتزم باعطاء بترومين إمتياز الاستثمار لمدة ثلاثين سنة قابلة للتمديد لعشر سنوات بعد انتهاء المدة ولكن وفقاً لشروط يجري البحث فيها عند انتهاء مدة الثلاثين سنة.

كرست بترومين في صيغة هذا الامتياز ″المثالي″ الطابع القانوني لازدواجية الامتياز الذي هو ترخيص وعقد. وكرست من جهة أخرى أن الامتياز يبدأ ترخيصاً لينتهي امتيازا في حال اكتشاف البترول، إذ انها أخذت تعطي الحق بالتنقيب في اطار الامتياز وبقي الحق في الاستثمار معلقاً ـ ضمن إطار الإمتياز دائماً ـ على اكتشاف البترول.

ز ـ تعيد بترومين ٢٠٪ من المساحة المشمولة بالامتياز قبل السنة الثالثة ثم كل خمس سنوات.

حـ ـ تلتزم بترومين بأن تدفع الريع المنصوص عنه في كل امتياز وهذا الريع لا يخفض من الدخل الخاضع للضريبة.

١ . الربع الخالي الكمية التجارية ٢٥٠٠٠ برميل في اليوم وللبحر الأحمر ٦٠٠٠ برميل في النهار.

ط ـ يجب أن تحافظ بترومين على الغاز الذي يستخرج مختلطا بالبترول ولا تحرقه وينبغي ان تستغل هنا الغاز لغايات تجارية واقتصادية.

ك ـ تنشر بترومين أسعار الصافي والمكرر بعد موافقة الحكومة في كل مركز للتصدير في المملكة.

ل ـ يكون للحكومة السعودية الحق بحسم ١٠٪ من السعر المعلن بشرط ان لا تتعدى الكمية التي تشتريها الدولة الـ ١٠٪ من كامل الكمية المستخرجة.

م ـ خلال فترة الاستكشاف تلتزم بترومين بأن تدفع ٧٥ ألف ريال سعودي لجامعة البترول، فاذا وجدت النفط واستحصلت على امتياز الاستثمار فإنها تلتزم بدفع ٧٥ ألف ريال سعودي سنوياً لجامعة البترول وطيلة مدة الإمتياز.

ن ـ بترومين تلتزم باستخدام ٧٥٪ من السعوديين كحد أدنى بالنسبة لموظفي كل امتياز وفي كامل أرجاء المملكة بشرطين:

ـ أن يكون ٢٠٪ من المراكز الرئيسية داخل المملكة محفوظة للسعوديين.

ـ ان يكون ٣٠٪ من المراكز الرئيسية خارج المملكة محفوظة للسعوديين[٣٤٦].

د ـ في حال حصول خلاف تبت به هيئة تمييز المنازعات في المملكة التي نصت عنها المادة ٥٥ من نظام التعدين السعودي.

ويتم التنازل عن هذا الامتياز (الذي هو صيغة الامتياز المثالي) ضمن الشروط الآتية.

ـ تبقى بترومين محتفظة بحق ملكية الامتياز.

ـ عند اكتشاف البترول، وعند الاستحصال على امتياز الاستثمار يكون لبترومين الخيار بين:

ـ الاحتفاظ بـ ٣٠٪ من الحصص.

١ . مرجع بترومين . صفحة ,١٤٠

ـ إضافة ١٠٪ إلى هذه الـ ٣٠٪ مرتين حين يبلغ الإنتاج ٣٠٠ ألف برميل في اليوم ثم حين يبلغ الإنتاج ٦٠٠ الف برميل في اليوم.

وإذا مارست بترومين هذا الحق فإنها ملزمة بأن تدفع ما يعادل قيمة امتلاك هذه النسبة من الحصص.

أي تغيير بل أي انقلاب جذري حصل في النظام القانوني للامتياز، بحيث اصبحت الان مصالح وحقوق الدولة مانحة الامتياز لها ارجحية على مصالح وحقوق حامل الامتياز، بعد أن كانت المعادلة معكوسة قبل ذلك؟ ونلاحظ أن بترومين اصبحت جهداً ورمزاً، جهداً للنهوض بأعباء البترول ورمزاً لعدة أهداف منها:

أ ـ أن تكون الادارة في يد السعوديين.

ب ـ أن تحتفظ بأكثرية الأسهم في أي شركة مختلطة تؤسسها[٣٤٧].

جـ ـ أن تؤمن الاعداد المهني والتقني البترولي للسعوديين.

د ـ إعطاء الصيغة المثالية للإمتياز البترولي كما يجب أن يكون أمراً واقعاً.

هـ ـ في حال حصول خلافات اصبحت العدالة السعودية هي التي تبت بها.

٨ ـ المنجزات: شركات مختلطة تؤلفها بترومين[٣٤٨].

وضع أهداف بترومين موضع التنفيذ تم على مراحل. فقد كان الهدف الأول هو ارساء صناعة وطنية للبترول قائمة على سواعد سعودية تتسم بالخبرة والعلم والكفاءة. وصناعة البترول طريقها طويل ومتنوع، تبدأ بالاستكشاف وتمر بالاستثمار والتكرير والنقل لتنتهي بالتسويق. وكان من أول وأهم أهداف بترومين تأهيل السعوديين لوضع يدهم باتقان على مختلف مراحل هذه الصناعة. من أجل هذه الغاية سلكت بترومين درب تأسيس شركات مختلطة بمشاركة أجنبية

---

١ . مراجعة ٨ من هذا القسم: المنجزات: الشركات المختلطة التي أسستها بترومين.

٢ . المرجع السابق.

تكون مواضيعها متصلة بمختلف حقول صناعة النفط ويكون لبترومين دائماً حد أدنى من الأسهم لا يقل عن ٥١٪، وهكذا تأسست تباعاً:

أ ـ شركات أركاس Argas ـ أنشأت في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦ شركة محدودة المسؤولية بين الشركة الجيوفيزيقية الفرنسية (سي. جي. جي.).

(C. G. G.) (Compagnie Generale de geophysique francaise) وبين بترومين تحت اسم الشركة العربية للجيوفيزيقيا والمساحة

(Arabian Geophysical and surveying Company) تملك بترومين ٥١٪ من الاسهم بينما تملك الشركة الفرنسية ٤٩٪ ورأسمال الشركة مليوني ريال سعودي. مجلس الإدارة مؤلف من خمسة أعضاء ثلاثة منهم لبترومين. موضوعها: الدراسات اللازمة للبحث والتنقيب عن مصادر الثروة الطبيعية كالزيت والغاز والمعادن والمياه الجوفية الخ...

ب ـ شركة الحفر العربية (أي. دي سي) .The Arabian dirlling Co A. D. C. شركة مساهمة تأسست سنة ١٩٦٤ برأسمال عشرة ملايين ريال سعودي ساهمت بترومين فيه بنسبة ٥١٪ وشركتا فوريكس Forex ولانجودوسين ـ فورينكو الفرنسيتان بنسبة ٤٩٪. مجلس إدارتها مؤلف من سبعة أعضاء أربعة منهم تعينهم بترومين من بينهم رئيس مجلس الإدارة المدير العام.

موضوعها: القيام بجميع عمليات الحفر على اختلاف أنواعها تنقيباً عن الزيت والمعادن والمياه الجوفية سواء داخل المملكة أم خارجها.

جـ ـ شركة ساركو .S. A. R. C. O للتكرير (شركة مصفاة جدة للتكرير) .I. O. R. C اشترت بترومين مركز توزيع بترول الأرامكو في جده[٣٤٩]. فشركة المصافي العربية السعودية (ساركو) كانت قد منحت قبل إنشاء بترومين امتياز إنشاء مصفاة للبترول في جده. فقد صدر مرسوم ملكي في ١/ ٧/ ١٩٦٧ بتأسيس شركة بين كل من بترومين وساركو .S. A.R. C. O ولملكية الأسهم تكون حصة بترومين فيها ٧٥٪ وساركو .S A.R. C. O ٢٥٪ ومقرها جده.

---

١ . التي كانت تتسع لـ ٨٦٥ ألف برميل بترول (مرجع بترومين) ص ١٦٦.

موضوع هذه الشركة تكرير البترول الذي تسلمه الأرامكو في جده. وتملك الشركة كذلك خزانات مركز التوزيع في جده.

وتهتم الشركة بتنظيم برامج تدريب وتدريس للعاملين معها من أجل:

ـ اكتساب تجربة عملية في تقنية البترول.

ـ معرفة اللغة الانكليزية.

ـ انتداب عاملين معها للخارج لمتابعة دراسات تخصص في ادارة التقنية البترولية.

ـ تدريب طلاب جامعة البترول سنة واحدة على مختلف الأعمال الفنية.

سنة ١٩٧٤ زاد حجم التكرير إلى ثلاثة أضعافه مما وسع حقل أعمالها.

د ـ شركة مصفاة الرياض للبترول Societe de Raffinage de Riyad R. O. R. C.: أعطيت بترومين امتياز تأمين وتسويق مشتقات البترول داخل المملكة وخارجها. وقد جاءت فكرة إنشاء مصفاة لتغطية حاجات المنطقة الوسطى من الوقود فطرحت بترومين هذا الامتياز في مناقصة ففازت به شركة شيودا Shiyoda اليابانية لمدة ثلاثين شهراً. كذلك قامت بترومين بتشييد مصفاة أخرى. وقد تضاعف عمل المصفاة الرئيسية التي قامت بإنشاء مراكز جديدة للتكرير وعهد بالعمل إلى شركة شيودا Shiyoda اليابانية[٣٥٠]

هـ ـ بترومين للتسويق Petromin Marketing: في ٧/ ٧/ ١٩٦٧ انتقلت ملكية القسم الداخلي من صهاريج التخزين الرئيسية للارامكو في الظهران ومحطات التوزيع في الرياض والخرج وهفوف وطريف إلى بترومين عن طريق الشراء كما انتقلت اليها أيضاً مرافق تعبئة المحروقات في المطارات وأخضعت لإدارة بترومين التي انشأت من أجل هذه الغاية قسماً موضوعه: إدارة التسويق[٣٥١].

١ . مرجع بترومين صفحة ,١٩٤

٢ . المرجع السابق صفحة ,١٥٠

و ـ شركة بترولوب Societe Petrolube: تأسست شركة بترولوب Petrolube في جده بموجب مرسوم ملكي رقم ٣٤ في شباط ١٩٦٨ وهي شركة مساهمة سعودية رأسمالها عشرة ملايين ريال سعودي تملك بترومين ٧١٪ من أسهم رأس مالها وتملك موبيل أويل انفستمنتس Mobil Oil Investwents الـ ٢٩٪ الباقية وقد انشئت بمقتضى قوانين بنما.

مجلس الإدارة مكون من خمسة أعضاء ثلاثة يمثلون بترومين. موضوع الشركة هو صناعة الزيت وتصنيعه بغية تسويفه.

ز ـ شركة بترومين لناقلات البترول والمعادن (بتروشيب) Petroship Pet romin Tankers and mineral shipping Compagny في ٥ / ٨ / ٦٨ قرر مجلس إدارة بترومين تأسيس شركة بترومين لناقلات البترول والمعادن (بتروشيب) شركة مساهمة برأسمال عشر ملايين ريال سعودي، وكامل رأس المال ملك لبترومين. أما مساهمة الطرف الأجنبي فتقتصر في الوقت الحاضر على تقديم الخبرة الفنية فقط.

ح ـ الشركة العربية للإنشاءات البحرية (مارينكو) (Marinco) The Arabian Marine Petroleum Construction Company تأسست بموجب مرسوم ملكي رقم ٢٥ في ٢٥ / ١١ / ٦٩ بين:

ـ بترومين وحصتها ٥١٪

ـ وشركة جه. راي مكديرموت (الأمريكية) G.Ray McDermott ورأسمالها نصف مليون ريال سعودي.

موضوعها: القيام بأعمال الإنشاءات البحرية البترولية بما في ذلك الصناعة والأعمال الإنشائية الأخرى التي تتم على اليابسة.

وقد عهدت لها الارامكو بجزء كبير من أعمالها البحرية البترولية.

ثالثاً: الطبيعة القانونية لبترومين

بترومين وهي الإدارة التي تتولى شؤون البترول تطرح عدة أسئلة قانونية:

هل البترول مرفق عام؟

بترومين وهي مؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، وهي تمارس نشاطاً تجارياً وصناعياً. هل هي مشروع عام؟

أي طابع قانوني ارتدته؟ هل هي مؤسسة عامة صناعية وتجارية؟

ما هو المشروع العام؟.

ما هي المؤسسة العامة التجارية والصناعية؟

ما هو اصل هذه المؤسسة القانونية؟

١ ـ الأصول.

أ ـ نظرة تاريخية:

قبل ١٩٤٥ كانت نشأة المشروع العام مثلثة:

ـ أول مشروع عام خرج أو بالاحرى تجاوز (وفقاً للمفاهيم القانونية التقليدية القديمة) الحقل العام إلى بعض النشاطات التجارية كان في فرنسا سنة ١٩٢٠: المصلحة الوطنية الصناعية للازوت.

ـ المشاريع العامة المحلية التي ولدتها ظروف الحرب العالمية الأولى والاندفاع الاشتراكي الذي تلاها.

ـ التأميمات التي حصلت سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ كلفت كثيراً البنك المركزي في فرنسا لاسيما تأميم مصانع الأسلحة وسكك الحديد[٣٥٢]. إلا أن التأميمات التي حصلت بعد ١٩٤٥ في فرنسا كانت أكثر حزماً وعزماً، بدأت بمعامل سيارات رينو ثم معامل الغاز فالكهرباء فالمصارف الكبرى وعدداً كبيراً من شركات التأميم ثم النقل الجوي. بل إن دستور عام ١٩٤٦ جعل من التأميم مبدأ من مبادىء القانون الدستوري إذ نص في مقدمته على أن: "كل مال وكل مشروع يتخذ استثماره طابع المرفق العام أو طابع الحصر الذي يفرضه واقع الحال، ينبغي أن تصبح مكليته جماعية".

---

١. Vedel - Droit Administratif (Themis) p-748.

ومع أنه قد جرى التخلي عن التأميم فيما بعد لا أن الأثر الأكثر أهمية الذي تركه الحقل العام هو امتداد المشاريع العامة إلى حقل الطاقة النووية (كوميسيريا الطاقة النووية) والبترول (مشروع الأبحاث والنشاطات البترولية، ثم الإدارة المستقلة الحصرية للبترول).

ومن جهة أخرى نلاحظ انتقال بعض الخدمات الصناعية والتجارية إلى النظام القانوني للمشاريع العامة مما أفضى إلى اتساع حقل المشاريع العامة في الحياة الاقتصادية أما بانفرادها حصرياً ببعض النشاطات التي جعلها القانون حصراً عليها أو بخوضها غمار المنافسة مع مشاريع أخرى من القطاع الخاص[٣٥٣].

في البداية، لم تكن الأمور بهذه السهولة. فصفة المرفق العام التجاري والصناعي كانت مرتبطة بنظرية الدولة (المتدخلة) التي تعتبر أن دورها هو التدخل في الشؤون الاقتصادية لتؤمن التوازن والعدل ومنع التجاوز، والدولة الليبرالية التي لا تتدخل وتترك قواعد العرض والطلب تأخذ مفاعيلها بدون أي تدخل منها وهي تتعمد الغياب والانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وإذا اضطرت لعمل له طابع النشاط التجاري أو الصناعي فيكون ذلك هو استثناء وشواذاً للقاعدة. ومن هذه الزاوية ومن خلال هذه المعطيات كان تطبيق القانون الخاص على الدولة يبدو نوعاً من العقوبات التي تنزل بالدولة "لتجاوزها".

ولكن هذا المفهوم لدور الدولة أخذ يتغير مع الأيام ليتراجع شيئاً فشيئاً، مفسحاً المجال أمام الضرورات الملحة لمزيد من تدخلها، هذا التدخل الذي فرضه تشابك أمور الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد هناك مفر منه.

ففي فرنسا، أصبحت الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة هي التي تنتج الكهرباء والغاز والبترول والفحم وتسير القطارات وتحلق بالطائرات وتبحر بالبواخر. والدولة صاحبة مصارف وصاحبة شركات تأمين وشركات اعلانات تصنع سيارات وطائرات الخ...

طبعاً هذه النشاطات لا يمكن اعطاؤها صفة المرفق العام بمعناه القانوني والعضوي ومن خلال طبيعة هذا النشاط. بالنسبة للدولة، لم تعد ما تقوم به من ممارسة النشاط التجاري

١. Vedel (La Technique des Nationalisations) Droit Social. 1946 p. p. 49 et 93. Bye et Juilliot de la Morandiere: nationalisation en France et a l, etranger-Paris 1948.

والصناعي عملاً استثنائياً وغير طبيعي ولم يعد بالإمكان التفريق بين العمل المرتبط بطبيعة دور الدولة وغير المرتبط به لأن مفهوم دور الدولة قد اختلف وتطور. فالمرفق العام الصناعي والتجاري اصبح مرفقاً عادياً. ولم يعد استثناء بل أصبح هو القاعدة.

من هنا فلنحاول تعريف وتفريق المرفق العام الصناعي والتجاري عن سائر المرافق العامة لمحاولة التعرف على الحالات التي تطبق فيها القواعد الخاصة به.

فقد تغيرت مفاهيم القانون الإداري بحكم التغيير الذي طرأ على ظروف المجتمع فلم تعد الغاية من التفريق والتمييز بين المرفق العام والنشاط الصناعي والتجاري للدولة حماية المرفق العام بالنظام "غير المالوف" exorbitant للقانون العام (قانون الإدارة...)، بل الأهم، أصبح تطبيق الأنظمة الأكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الذي تقوم به الدولة لا سيما حين يكون النشاط تجارياً وصناعياً. ولكن هذا النشاط التجاري والصناعي يبقى له طابع المرفق العام لارتباطه بمصالح عامة ولممارسته من السلطة العامة من هنا لا يجب استبعاد تطبيق القانون الإداري كليّا وذلك بالقدر اللازم لحماية المصالح العامة.

ب . أثر القانون الإداري الفرنسي في القوانين العربية

كان للقانون الإداري الفرنسي بعض الأثر في قوانين الدول العربية المحيطة بالبحر المتوسط. وهذه الظاهرة ليست مرتبطة بالوجود الأجنبي على أراضي الدول العربية المحيطة بالبحر المتوسط بقدر ما تتصل بعقلية العائلات والأوساط التي تجمع الحكم والثقافة والفكر إذ نهلت هذه الأوساط الكثير من قيم الحضارة والثقافة الغربيتين... والدليل الذي يؤكد أن هذه الظاهرة غير مرتبطة بالوجود الأجنبي أنها بقيت فاعلة ومؤثرة بعد رحيل الفرنسيين وبقيت بنوع خاص في الدول التي اتبعت سياسة متطرفة في عدائها للأجنبي (٣٥٤) (٣٥٥).

وقد جابهت الدول العربية النفطية حين بدأ يتدفق النفط عندها، جابهت أزمة حاجة للخبرات والكفاءات البشرية التي تستطيع تأمين سير المؤسسات الإدارية اللازمة لحسن انتظام ضخ النفط

---

١ . Ali Kazangigil: (La participation des elites dans un systeme politique en crise,Ie cas de laTurquie) p-8 et suite volume XXIII.

٢ . Mardin: (Power of civil society and culture in the Ottoman empire), Comparative studies society and hitsory p-258.

وتسويقه. ولجأت هذه الدول إلى شقيقاتها العربيات المحيطة بالبحر المتوسط والتي كانت للقانون الفرنسي أثراً كبيراً في أوساطها القانونية وفي تشريعاتها ولا سيما الإدارية.

هكذا كان للقانون الإداري الفرنسي أثراً غير مباشر على قوانين البلاد العربية النفطية.

والطبيعة القانونية لبترومين تعكس هذه الصورة، فهي قريبة من المشروع العام المتخذ الشكل القانوني للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية وهي خصائص انفرد بها القانون الإداري الفرنسي. ولكن القانون الإداري الفرنسي شهد ولا ريب تكييفاً مع الأوضاع الوطنية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي كان له تأثيراً في قوانينها الإدارية بحيث أثر بها بقدر ما تأثرت به.

ونحن نلاحظ تقارباً حميماً بين القانون الأداري الفرنسي والقانون الإداري لكل من لبنان، سوريا، مصر، الجزائر والمغرب.

في البنان وعلى سبيل المثال أدخل الهيكل القانوني للمؤسسة العامة المستقلة الصناعية والتجارية في التشريع اللبناني. وقد صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٦٤٧٤ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ ينظم المؤسسة العامة الصناعية والتجارية ويسميها: ″المصلحة المستقلة″ ولكن لا يفرق بين المشروع العام وبين المؤسسة العامة الصناعية والتجارية. المصلحة المستقلة في هذا القانون هي مشروع عام مهما اختلف الشكل القانوني الذي ارتداه ومن بينها وبنوع خاص شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

وإذا عدنا إلى المرسوم الاشتراعي المذكور، الذي يشكل الإطار القانوني للمصلحة المستقلة في لبنان، نلاحظ أن المصلحة المستقلة في لبنان لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي وغرضها تأمين:

١ ـ تنفيذ المشاريع الكبرى المتصلة بالصالح العام.

٢ ـ استثمار المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية للصالح العام.

٣ ـ تنفيذ برنامج إنماء إجتماعي.

٤ ـ القيام بأبحاث اقتصادية وعملية هدفها إنماء الموارد الوطنية.

٥ ـ تنفيذ مشاريع الإنماء.

وكان الهدف من تبني بعض صيغ القانون الإداري الفرنسي هو محاولة تطوير الجهاز الإداري الفرنسي ليلحق بركب الزمن ويستطيع أن ينهض بالأعباء التي أخذت تتكاثر عليه. ولا شك أن الصيغ الإدارية الفرنسية مستمدة من مفهوم دستوري وفلسفي واجتماعي للدولة ولعلاقة الفرد بالسلطة العامة[٣٥٦].

ويميل القانون الإداري الفرنسي في صيغه الإدارية إلى تكريس المبادرة الذاتية وإنمائها والمحافظة على الشخصية المعنوية للمؤسسة الإدارية ثم يربط الانتخاب بالوصاية ليجعل سلطة الوصاية منتخبة بالتصويت. والشخصية المعنوية تسمح للهوية والذاتية الإدارية للمؤسسة باستقلالية مالية ضرورية لتحقيق المقررات.

والمؤسسات القانونية التي أخذت هذا الطابع الاستقلالي كانت كلها مستوحاة من القانون الإداري الفرنسي. ولكن هذه الاستقلالية في القانون الإداري ذاته نسبية، إذ إنه إذا ترك للمؤسسة أن تتخذ مقرراتها بالاستقلال ولكن تحت رقابة سلطة الوصاية، فإن كان يجعل حريتها الإدارية المتخذة باستقلال وحرية يبقى بحاجة للأموال العامة. وسلطة الوصاية المالية أضيق بكثير من سلطة الوصاية الإدارية والمقررات الإدارية المتخذة بروح المبادرة والذاتية وبعقلية متكيفة مع أجواء النشاط التجاري والاقتصادي، إلا أنها تبقى في نهاية المطاف خاضعة لوضع هذه المقررات موضع التنفيذ، وتبقى خاضعة أكثر لسلطة الوصاية بحيث إن أول الطريق واسع جداً ولكن نهايتها التي فيها المحك تضيق كثيراً.

٢ـ المشروع العام.

أ . المقياس

يعطي الفقه تعريفات شتى للمشاريع العامة. ولكن الاتجاه الأساسي في الفقه يعرف المشروع العام استناداً إلى ركيزتين أساسيتين:

---

١ . D. Loschack, (le rolepolitique du juge administratif), Paris 1972.

ـ نشاط متخصص للصالح العام وله طابع اقتصادي، أي أنه إطار أوسع من الإطار القانوني للمرفق العام.

ـ وإنه نشاط صناعي وتجاري[٣٥٧].

واتجاه آخر يصف المشروع العام بأنه اندفاع من القطاع العام إلى القطاع الخاص[٣٥٨].

يبقى أنه ليس هناك تعريف واحد للمشروع العام ، حتى أن التشاريع لم تتبن أي تعريف من التعريفات التي أعطاها الفقه.

نص وحيد في فرنسا أعطى تعريفاً للمشروع العام [٣٥٩]. وحدد خصائصه كما يلي:

ـ أنه مؤسسة عامة لها صفة تجارية وصناعية.

ـ المؤسسات المؤممة والشركات التي تمسك أكثر من نصف رأسمالها الدولة أو أي شخص معنوي خاضع للقانون العام.

واعتمدت لتعريف المشروع العام مقاييس سلبية نافية ومقاييس ايجابية معرفة.

ب ـ العناصر الإيجابية المكونة[٣٦٠].

وتتألف من :

ـ شخصية معنوية واستقلالية مالية

ـ موضوعها صناعي أو تجاري

ـ طريقة إدارتها قريبة جداً من طريقة إدارة المشاريع الخاصة

ـ تحركها وتراقبها الدولة أو أشخاص القانون العام (القانون الإداري).

---

١ . J. M Auby et R. Ducos-Ader: (Grands services publics et entreprises nationales) (Coll. Themis) 1969.

٢ . A. de Laubadere: (Traite elementaire de droit administratif), Tome 3-2 Volume 1971.

٣ . Vedel: Droit Administratif (Themis) p-751 et suie.

ج ـ العناصر السلبية النافية[1]

المشروع العام ليس حتماً مؤسسة عامة ولا يدير حتماً مرفقاً عاماً. ولكنه يختلف عن المشاريع الخاصة في أمر أساسي وهو أنه لا يمكن أن يكون موضوعه الوحيد تحقيق الربح، لأنه، وإن كان يحقق أرباحاً وله مداخيل ولا يدير مرفقاً عاماً في بعض الأحيان إلا أن موضوعه الأساسي هو الصالح العام.

د ـ الأشكال القانونية التي يمكن أن يتخذها المشروع العام.

الشكل الغالب هو المؤسسة العامة الصناعية والتجارية أو الشركة ونلاحظ أن:

١ ـ المؤسسة العامة الصناعية والتجارية خاضعة إلى حد كبير للقانون الخاص (قانون التجارة) أكثر من خضوعها للقانون العام (قانون الإدارة) لا سيما فيما يختص بعلاقتها بالعاملين معها وبالمستفيدين من خدماتها وبمزوديها بالمواد اللازمة لسيرها وبزبائنها ولكنها تبقى خاضعة للقانون الإداري في نقاط أساسية من عملها بفعل الطابع العام المهيمن عليها لا سيما:

ـ نظام القانون العام (القانون الإداري) للعاملين في إدارتها ومحاسبتها.

ـ حظر المصالحة عليها.

ـ اقفال الطرق المؤدية إلى التنفيذ عليها أو المؤدية إلى إفلاسها.

٢ ـ المشروع العام حين يتخذ شكل ″الشركة″ يشمل شكلين: شركة الدولة أي الشركة التي تملك الدولة أو إحدى شخصياتها من القانون العام (القانون الإداري) كامل رأسمالها (البنوك أو شركات التأمين) أو الشركة المختلطة أو شركة الاقتصاد المختلط حيث تختلط القطاع الخاص بمساهمة القطاع العام ولكن مساهمة القطاع العام تبقى أكثر والمثال في فرنسا: شركة الخطوط الجوية الفرنسية Air France.

٣ ـ المشاريع العامة على شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية والتي يرفض المشترع تصنيفها كمؤسسة ″عامة″ مثال: الرينو.

---

١ . Vedel: Droit Administratif (themis)p-752.

ونلاحظ بعد هذا الاستعراض أن بترومين تمثل العناصر الايجابية المكونة للمشروع العام والعناصر السلبية النافية له.

فهي إذن تطبيق للتعريف القانوني للمشروع العام. ولكن أي شكل قانوني ارتدى هذا المشروع؟

هل ارتدى شكل المؤسسة العامة الصناعية أو التجارية؟

ما هو التعريف القانوني للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية؟

٣ ـ المشروع العام المتخذ شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

أ ـ غياب المفهوم الواحد.

عرف الاتجاه الغالب في الفقه الإداري المؤسسة العامة الصناعية والتجارية بأنها المؤسسة التي تتولى إدارة مرفق عام تجاري وصناعي[٣٦٢]. إلا أن اتجاهاً آخر رأى في المؤسسة العامة هوية إدارية خاصة متميزة عن سائر المؤسسات العامة وعن سائر المرافق العامة الصناعية والتجارية[٣٦٣]. بينما اعتبر اتجاه ثالث أن اكتساب المؤسسة العامة صفة: "الصناعية والتجارية" غير مرتبط فقط بالنشاط الذي تمارسه بل هو مرتبط بخصائص تكوينها وبخضوعها لنظام خاص[٣٦٤].

إزاء هذا الاضطراب الفقهي في تفسير وتعريف المؤسسة العامة الصناعية والتجارية وجد المشترع كما الاجتهاد نفسيهما في حيرة عند محاولة ايجاد مفهوم قانوني واحد للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية. من هنا انعكست هذه الحيرة وهذا الاضطراب على صعيد الاشتراع حيناً وعلى صعيد الاجتهاد في أكثر الأحيان فتوالت تعاريف وتفاسير متباينة لكل حالة تختلف عن سواها.

ب ـ اضطراب في التشريع والاجتهاد.

---

١ . Laurent- Sirey 1957-38. Fournier et Briaibant A. J. D. A. 1956 II 489.Blaevot juris- classeur 1957 II 9968.

٢ . Waline-Revue de droit public 1960-676. Rigaud A. J. D. A. 1965 -103. Debbasch- Dalloz 1965-826.Chevalier Dalloz 1956-119

٣ . A. Carron: (La notion d, etablissement public industriel et commercial), Cah Jur. De l' electrivcite et du gaz 1969-251 J. C. P. 1970 II 16314.

غياب هذا المفهوم الواحد في الفقه انعكس في التشريع أول الأمر ثم في الاجتهاد[٣٦٥]. في فرنسا مثلاً:

ـ المرسوم الصادر في ٩/ ٢/ ١٩٥٩ والمتعلق بالنظام العام لموظفي الدولة... "لا يطبق على العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة التي تمثل طابعاً صناعياً وتجارياً".

ـ على عكس ذلك، وفي فرنسا أيضاً، فإن نظام موظفي البلديات يطبق على العاملين في إدارات الحصر (الريجي) الصناعية والتجارية.

ـ على النقيض من كل ذلك فإن قانون الضرائب الفرنسي يستند إلى مفهوم آخر. فالمادة ١٩٦٤ من القانون العام للضرائب تتعلق "بالمؤسسات العامة، وبالاستثمارات الصناعية والتجارية للدولة أو بالإدارات المحلية" بينما المادة ١٩٥٣ تطبق على "المؤسسات العامة التي لها طابع صناعي وتجاري وكذلك على أجهزة الدولة وإدارتها والإدارات المحلية التي لها هذا الطابع".

ـ بينما تضع قواعد المحاسبة العامة مفهوماً آخر: فالمرسوم الصادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٢ في فرنسا يطبق على الدولة وعلى الإدارات المحلية وعلى مؤسسات الدولة العامة ولكنه لا يطبق على المؤسسات العامة الصناعية والتجارية إلا إذا كان نظامها فيه مراقب للحسابات (المادة ١٩٠ وما يليها).

إزاء هذا التشويش والاضطراب في التشريع في فرنسا فإن اجتهاد المحاكم كان معذوراً إذا لم يسلك طريقاً واحداً ومباشراً. والتشعب الذي نلاحظه في أحكام المحاكم الفرنسية ليس سوى نتيجة وانعكاس للتناقض التشريعي. وهكذا فإن بعض الأحكام اعتبرت التأمينات النهرية والبحرية التي تنظمها الدولة تجارية وصناعية[٣٦٦]. وأحياناً أخرى اعتبرتها إدارية[٣٦٧].

بل أكثر من ذلك، فإن التشريع إدارات وإن تكن غير متطابقة إلا أنها متشابهة تصنيفات مختلفة فاعتبر أنه في حقل نقل الكلمة والفكرة إن الـ O. R. T. F. أي مؤسسة الإذاعة والتلفزيون

---

٤ . Benoit (Le droit administratif francais), Dalloz 1969 n 357 et suite.

١ . مجلس الشورى الفرنسي . الحكم الصادر في ٢٣ كانون الأول ١٩٢١ في قضية شركة Societe Generale d, armement, Leb. P- 1109 T. C. وفي ٢٢ شباط ١٩٦٠ في قضية Societe Petronaphte Leb. P-857.

٢ . مجلس الشورى الفرنسي الحكم الصادر عنه في ٢٣ أيار ١٩٢٤ بين شركة des affreurs reumis: Leb. P-498 وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٨ في قضية شركة Societe Cie des Messageries Maritimes Leb. P-428

الفرنسي هي مؤسسة عامة صناعية وتجارية[٣٦٨]. وفي حين يصنف الاجتهاد إدارة الهاتف على إنها إدارة رسمية ليست هلا أي استقلالية بل هي ذات طابع إداري محض[٣٦٩].

إلا أن التناقض الصارخ والفاضح ظهر عند النظر إلى المؤسسة الواحدة وإعطائها أوصافاً قانونية مختلفة... منذ خمسين عاماً والمرفق العام وكذلك المؤسسة العامة الصناعية والتجارية كانا موضع اعتراف ووصف من الاجتهاد القضائي في فرنسا الذي حلل كل مؤسسة على حدة، ومن خلال مجموع الحلول والتعريفات التي أعطيت في هذا المجال يمكن أن نخرج بمجموعة مبادىء ومقاييس أساسية تساعدنا في التعرف على الطبيعة القانونية للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

ج . معايير التفريق

حدد الاجتهاد المعايير الأساسية الآتية:

ـ الأول (بالطبع) إرادة المشترع، وهذا معيار حاسم لأن للمشترع الحرية التامة في إعطاء الوصف القانوني الذي يشاءه للمؤسسات التي ينشئها [٣٧٠].

ـ المعيار الثاني هو أصل المؤسسة العامة. فالمبادرة التي أنشأتها تعود للمشترع أو للإدارة وليست مبادرة فردية خاصة[٣٧١]

ـ المعيار الثالث هو طبيعة نشاطها: هل هو حقيقة نشاط مرفق عام؟ [٣٧٢]

ـ والمعيار الأخير هو إمكانية استخدامها مميزات السلطة العامة بمنحها حقوقاً غير مألوفة exorbitant والتي هي من طبيعة السلطة العامة [٣٧٣].

---

٣ . مرسوم ٤ شباط ١٩٥٩ وقانون ٢٧/ ٦/١٩٦٤.

٤ . محكمة بت الخلافات الحكم الصادر في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٨ في قضية Ursot A. J. D. A. public 1968 II 15646, .1969-173. Juris classeur Conclusion. Gegout. Note Dufaut.

٥ . حكم مجلس الشورى الفرنسي الصادر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٥ في قضية. -Chr- 1965 Leb. P-60-A. J. D. A. MM Puybassel et Puissochet et 103, conclusion. Rigaud. Dalloz 1965-826 Note Debbasch.

٦ . Juris-Classeur Public 1966-II 14824 note Blacvoet.

١ . Waline. Revue de droit public 1960 p-682 et Tribunal des conflits- 23 Novembre 1956- Societe Mobiliere et immobiliere de meunerie Leb - p- 870, Conseil d, Etat 20 Janvier 1960. Cooperative agricole de la region de Clermont d, Aise.

ولكن إذا أخذ كل معيار بمفرده فهو غير قادر على تحديد وتصنيف وإبراز خصائص المؤسسة العامة الصناعية والتجارية. إلا أن المقابلة بين هذه المعايير مجتمعة وبين المؤسسات العامة تتيح لنا الخروج ببعض الخصائص المشتركة للمؤسسات العامة الصناعية والتجارية.

د ـ الخصائص المشتركة للمؤسسات العامة الصناعية والتجارية.

لقد عرف الفقه المؤسسة العامة بشكل عام بأنها مرفق عام يتمتع بالشخصية المعنوية وهذا التعريف هو جمع لمفهومين للمؤسسة العامة، المفهوم الذي يرى فيها مرفقاً عاماً صناعياً وتجارياً والمفهوم الآخر الذي يرى فيها مؤسسة عامة.

يبقى أن النظام القانوني للمؤسسة العامة التقليدية يتميز ببعض الخصائص منها:

١ ـ شخصيتها المعنوية:

ككل شخصية معنوية، فإنها تستتبع وجود ذمة مالية خاصة بالمؤسسة العامة. من هنا فإن الاستقلال المالي ومبدأ التخصص هما ميزتان أساسيتان لكل مؤسسة عامة. ولا ريب أن مؤونة مفهوم المؤسسة العامة جعلت أفضل تعريف لها هو تعريف النفي السلبي الذي يصنف ما ليس مؤسسة عامة بقوله إنها "كل شخص عام ليس الدولة ولا الإدارة المحلية"[٣٧٤].

٢ ـ تنظيمها جزء من القوانين الإدارية.

القانون الإداري هو الذي ينظمها لأنه هو الذي أوجدها وابتكرها وأفسح لها متسعاً للوجود في الحياة الإدارية، ولكنه ميزها بمواصفات خاصة. إلا أن العاملين فيها على أساس التعاقد أصبحوا يشكلون في تنظيمها جزءاً كبيراً من أسرتها. هؤلاء المتعاقدين يبقون استثناء وبالتالي يخضعون للقانون الخاص (قانون العمل وقانون التجارة، القانون المدني...).

٣ ـ تبقى مرتبطة بالدولة في شكل من أشكال وصاية الدولة.

---

٢ . مجلس الشورى الفرنسي الحكم الصادر في ٢٤ أيار ١٩٣٤ في قضية شركة Societe des Affreteurs Reunis **والحكم الصادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧ في قضية شركة** Cie des messageries maritimes.

٣ . Vedel- (Droit Administratif) (Themis) p-742.

وإذا لم تكن الدولة فهي الإدارة المحلية التي تمارس عليها الوصاية. والوصاية عليها تضيق أو تتسع إلا أنها تبقى جزءاً من خصائصها المكونة ولا تغيب عنها، فحيثما كانت المؤسسة العامة كانت الوصاية. ولكن الوصاية لها أشكال:

ـ الوصاية المالية:

أحياناً تكون مداخليها من إدارة محلية وأحياناً من مساهمات عامة في رأسمالها أو معونات أو قروض وأحياناً تجني أرباحها من استثمارها. أحياناً تطبق نصوص قانون الموازنة عليها مع بعض التكييف (موازنة ملحقة...) وأحياناً تطبق على ميزانيتها القواعد الصناعية والتجارية. أحياناً تطبق على حساباتها القواعد المطبقة في القطاع الخاص وأحياناً أخرى تطبق قواعد المحاسبة العامة. كذلك أحياناً لا تخضع للضريبة وأحياناً أخرى تخضع لها كسائر أشخاص القانون الخاص العاديين، إلا أنه يبقى دائماً لوزارة المال وصاية عليها.

ـ الوصاية الإدارية:

هي مرتبطة دائماً بالوزارة الملائمة لموضوعها. والوصاية الإدارية التي تمارسها الوزارة على المؤسسة بواسطة ممثلين عن الدولة يؤمنون رقابة دائمة: رقابة اقتصادية ومالية، مفوضو الحكومة لهم أكثر من الرقابة أحياناً... بيدهم الإدارة الحقيقية. وتحتفظ السلطة العامة دائماً بحق تعيين مديري المؤسسة العامة، وهؤلاء يبقون مرتبطين بالسلطة العامة التي يبقى في يدها القدرة على شل يدهم وتجريدهم من الحرية والمبادرة التي هي سر حركة القطاع التجاري والصناعي عن طريق قطع المد المالي عن المؤسسة.

في كل المواضيع الهامة يجب العودة إلى سلطة الوصاية، التي يعود لها بالنتيجة القرار النهائي.

ـ الوصاية الحسابية.

تتدخل هيئة رقابة على الحسابات في كل مرة لا تكون لديوان المحاسبة صلاحية رقابة[٣٧٥].

---

١. Lescuyer- (L,autonomie de gestion des etablissememts publics nationaux), Paris et G. Passeron (Le controie de : Etat snr Ies entreprises nationaIisees 1969 1959

ولكن كيف تفهم الوصاية ؟

التعريف الذي أعطاه العلامة Hauriou هوريو سنة ١٨٩٢ هو:

"الوصاية هي سلطة الرقابة التي يمارسها بعض أشخاص القانون

الإداري على أشخاص اَخرين من القانون الإداري "[٣٧٦].

هل يبقى هذا التعريف صالحاً ؟

بعض الاتجاهات الحديثة للفقه أخذت تربط الوصاية باللامركزية [٣٧٧]. كذلك تكرس هذا الاتجاه الفقهي في التشريع أيضاً [٣٧٨]. إلا أن اتجاهاً آخر في الفقه ذهب إلى فك الارتباط بين اللامركزية والوصاية [٣٧٩].

إلا أن الاتجاه الأساسي في الفقه يرفض ربط الوصاية باللامركزية وربط اللامركزية بالانتخاب لأنه يعتبر ان هذا التسلسل المنطقي لا يقف على قدمية والمشترع لم يتبن يوماً هذا الترابط [٣٨٠].

هوريو يعتبر أن الوصاية ليست محصورة بأشخاص القانون الإداري اللامركزيين بل هي تمتد إلى المؤسسات العامة اللامركزية [٣٨١]. فالوصاية بنظر هوريو هي علاقة بين السلطة الإدارية وبين شخص معنوي يتمتع بالاستقلالية [٣٨٢].

---

٢ . Maurice Hauriou- Decentralisation- Repert. Bequet 1892 n 90.

٣ . Waiine- (Droit Administratif, 8eme edition, n 434, et A. de Laubadre: (Droit Admi- nistratif) 6eme edition T. l. n, 125.

٤ . قانون ٣ كانون الثاني ١٩٧٧ المتعلق بالهندسة (المادية ٢١: "نقابة المهندسين... توضع تحت وصاية وزارة الثافة").
مرسوم ٢٩ آب ١٩٧٧ المتعلق بتوزيع مراكز الوصاية على التعاونيات الاجتماعية الزراعية.

٥ . L. Constans; (Le dualisme de la notion de la la personne morale ad ministrative en droit francais). Dalloz 1966 p-65 et suite.

٦ . Maspitiol et Laroque: (La tutelle administrative, p 18, et Eisemmann, (Centralisation et decentralisation), L. G. D. I. 1949. P-221.

٧ . Sur l, evolution des idees d, Haurion. (Le dualisme de la notion de la per- sonne morale L. Constans: administrative en doit francais) Dalloz 1966 p-104.

٨ . Hauriou cite avant n, 15.

فالوصاية الإدارية تطبق على الأجهزة غير المركزية [٣٨٣]. وهي تمارس على الأعمال كما على الأشخاص. من هنا يجب التفريق بين الوصايتين لأن الوصاية على الأعمال تشمل الرقابة والحق بالاستنساب وبتقدير الظروف. ففي الرقابة على الأعمال هناك عناصر تسلسل تدريجي [٣٨٤]. وحتى بالنسبة إلى الوصاية على الأشخاص فإن العلامة فوديل Vedel يفرق بين نوعين من الوصاية على الأشخاص، والوصاية في تعيينهم والوصاية في تأديبهم [٣٨٥]. في حين أن العلامة دولوبادير De Laubadere يعتبر أن الوصاية على الاشخاص محصورة في سلطة تأديبهم [٣٨٦]، وتعيين المديرين يسبقه أحياناً استشارة مجلس إدارة المؤسسة العامة المستقلة الخاضعة للوصاية. وهذه الاستشارة هل هي مقياس لمدى خضوع الشخص المعين للوصاية؟ وحين يعين رئيس لمجلس الإدارة بدون استشارة هذا الأخير فهل يفقد صفة الانتداب في مجلس الإدارة، كما يقول العلامة تاغاند Tagand ليصبح مأموراً للدولة [٣٨٧]. Agent d, Etat.

العلامة كاريه دو مالبيرغ Carre de Malberg أجاب بالنفي [٣٨٨]. وذلك لأن تعيين المدير رغم عدم استشارة مجلس الإدارة لا يجرده من صفة الـ organe (جهاز مستقل من أجهزة الدولة) ، ، فصفة الـ organe لا تستتبع حتماً صفة: "لانتداب" ولا "الوكالة" ولا "الانتخاب".

وهنا يفسر وظيفة الـ organe (جهاز مستقل من أجهزة الدولة) في جسم الإدارة المحلية أو الدولة بالإدارات المرتبطة بها مباشرة أو المؤسسة العامة فيقول إن وظيفة الـ organe في المحافظة أو الإدارة المحلية أو القضاء أو الدولة ينبغي لاكتسابها "امتلاك سلطة التقرير باسم ولأجل هذه الإدارة" [٣٨٩].

ففي الوصاية على الأشخاص يجب أن نفرق بين وصايتين بينهما تعارض أساسي وتقليدي: وصاية الاستنساب ووصاية المصادقة القانونية. فإذا كانت النصوص القانونية التي تحدد الوصاية

---

١. : La notiom de service d, interet public et la theorie juridique des institutions corporatives).
R. Maspitiol Droit social 1944 p-165 etsuite p- 169.

٢. Aucoc: conference, 3 eme edition 1885 p- 108 et ies controverses sur la decentralisation administrative, Rev. Pol et Parl. 1895-T-IV-p-232.

٣. Vedel: (Droit Administratif) P. V. F. 1973 p-644.

٤. (Traite de droit Administratif) De Laubadere T- ln, 133.

٥. R. Tagand (Le regime juridique de la societe d, economie mixte) p-119

٦. ٧. Carre de Malberg: (Constiution a la theorie generale de l, Etat), T. 2. n, 401

وحدودها وطبيعتها تتحدث عن اقتراح مسبق أو عن أصول لتقديم هذه الموافقة، فإن الذي يملك هذا الحق المسبق يملك وصاية استنسابية، أما إذا كانت النصوص تعطي سلطة الوصاية مجرد الحق بالتدقيق في انطباق الاجراءات التي أدت لتكوين مجلس الإدارة على القانون، تكون الوصاية قانونية، بمعنى أنها وصاية مصادقة وتدقيق في الاجراءات القانونية وليست وصاية استنساب. وفي هذه الحالة فإن سلطة الوصاية توفق في انطباق الاجراءات وتقيدها بالنصوص القانونية ومراعاتها لكافة النصوص.

ولا ريب أن حدود الارتباط وطبيعته ومفاهيمه صعبة التحديد عند التطبيق. إلا أن المعيار الذي يساعد عادة على تحديد ما إذا كان التعيين يستتبع أم لا الارتباط بسلطة الوصاية التي عينت هذا الأمر الدقيق، معيار التفريق فيه، هو مدى حق سلطة الوصاية التي عينت في الاقالة وحقها في اتخاذ عقوبات تأديبية، لأن سلطة الوصاية إذا تمتعت إلى جانب حق التعيين بحق الاقالة فهذا يعني ارتباطاً أشد بها لأنها بذلك تملك حقاً هاماً مرتبطاً بواجب، ولأن كل حق يقابله التزام وحقها في الاقالة يستتبع واجب المعين بالارتباط بها وطاعته لأوامرها وعدم استقلاليته عنها.

والأمر يتوقف في كل حالة على سلطة المدير في اتخاذ القرار بالاستقلال، وهذه الاستقلالية ليست مرتبطة بالتعيين. فاستقلالية إرادة المدير تقدر بفعل قواعد اقالته، وسلطاته في التقرير أي بمجمل نظامه. وليس الأمر كله مقتصراً على معرفة أصول تعيينه لربطه بالسلطة التي عينته، لأنه إذا كان بعد تعيينه يصبح مستقلاً ولا تعود السلطة التي عينته تملك حقوقاً عليه في الرقابة من ناحية التدابير التأديبية والاقالة فإنها وإن كانت قد عينته فإنها عينت من يبقى مستقلاً عنها غير مرتبط بها وتصبح وصايتها قانونية في الشكل أكثر بكثير مما هي استنسابية في الأساس. ونظام ممارسته للعمل هو الذي يحدد إذن طبيعة الوصاية، وبالتالي فإن المدير حتى ولو كانت صفته القانونية هي وظيفة عضوية في الإدارة أو الدولة أو المؤسسة العامة، إلا أن الوصاية لا تفرض حتماً الطاعة، فمخالفة سلطة الوصاية لا تعرض حتماً للعقوبات المسلكية. إذا فالوصاية وسلطة التأديب هي المخولة باتخاذ عقوبات مسلكية في حال الأخلال بالواجبات الإدارية المرتبطة بطبيعة الوظيفة.

إلا أنه يجب الملاحظة أن سلطة التأديب لا تستتبع حتماً ودائماً رابطة تبعية، فالسلطة الإدارية تملك الحق والسلطة باتخاذ تدابير تأديبية في كثير من الحالات تجاه أشخاص لا يمتون إليها بصلة ولكنهم خالفوا الأنظمة الإدارية، فهم يتعرضون لعقوبات إدارية وإن لم يكن بينهم وبين الإدارة رابط وصاية ([٣٩٠]).([٣٩١]). وهذا ما أيده الاجتهاد.

ويجب أن نفرق بين الوصاية على الـ organe (جهاز مستقل من أجهزة الدولة) الذي يتمتع بالاستقلالية والذي حدد مفهومه القانوني العلامة كارية دو مالبيرغ بقوله إنه الذي "يمتلك سلطة التقرير باسم ولأجل الإدارة" التي يتولاها أي أنه يرمز لاستقلال المؤسسة العامة التي يترأسها، وبين مأمور الدولة agent الذي لا يملك الاستقلالية التي يملكها الحائز على المفهوم القانوني للـ organe . فالحائز على الصفة القانونية للمأمور يمارس سلطة تبعية ولا يمارس صلاحيات مستقلة فكل سلطاته هي تحت الوصاية الاستنسابية للإدارة التي تملك حق القرار في رفضها أو قبولها وبالتالي فهو يخضع للتسلسل الإداري. إذن فهناك نوعين من الوصاية: الوصاية على الـ organe وهي محدودة والوصاية على مأمور السلطة أي الـ Agent، فهما وصايتين تختلف روحيتهما ونوعيتهما واساسيهما والفكرة التي تقوم عليها كل منهما. فالوصاية على مأمور الدولة أو الـ Agent ليست وصاية مركزية بقدر ما هي وصاية وضمانة في تعين أشخاص لأعمال فنية دقيقة وممارستهم لهذه الأعمال [٣٩٢].

وربما كان من الضروري لتوضيح فكرة الوصاية الإدارية بشكل أفضل أن نستعرض تاريخ الوصاية ونشأتها في البلد الذي نشأت فيه أي في فرنسا. فقد كان مجلس الشورى الفرنسي هو أول من استعمل عبارة "الوصاية" tutelle [٣٩٣]. ثم درج رجال القانون على استعمالها بعد

---

١ . J. Mourgeon (La representation administrative) L. G. D. H. 1967.

٢ . Lefondre: (Recherchec sur les sanctions administrative et leur nature juridique), these Caen, 1973 p-202. Et J. M. Auby: (Les sanctions administrative non disciplinaires applicables aux usagers volontaires des services publics), 1968 p-68 et s.

١ . Conclusion Ordonneau sous Conseil d, Etat, 20 decembre 1963. Bouvot Chevrier, Rec. 644-645.

٢ . في الأحكام تتعلق بالإدارات المحلية مثلاً الحكم الصادر في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٢٣ الإدارة المحلية (قضاء) بلونود Blenod ثم حكم ١٧ أيار ١٨٣٣ . بيرفال.

٣ . في ١٨٢٩ عنوان العلامة Gerando جيراندو كتابه "الوصاية الإدارية" وفي سنة ١٨٣٦ صرح Vivien فيفيان بأنه: "فوق حقوق الإدارة المحلية يجب أن توضع سلطة الوصاية العائدة للحكومة" تقرير لمجلس النواب مقدم في ٢٦ نيسان ١٨٣٦ . Dalloz Repertoire .T. 9 Vovir commune p-250, 2eme col.

بعد ذلك بدأت العبارة تصبح مألوفة من كثرة الاستعمال حتى أنه كلما استعملت كلمة "رقابة" كانت مرادفة لكلمة "وصاية" ويجب العودة إلى Sirey ولا سيما المجموعات الصادرة منذ سنة ١٨٢٥ للتأكد من ذلك [٣٩٥]. ومع هذا فإن الكلمة كانت تحمل معنى قانونياً وهو عدم أهلية الإدارات المحلية[٣٩٦]. ولكن هذا المفهوم سرعان ما تطور،فدمج عدم الأهلية الإدارية بعدم الأهلية المدنية واعتبار الإدارة الخاضعة للوصاية كالشخص القاصر الذي يحتاج إلى وصاية. وقد أثار أمر هذا الدمج رجال القانون الذين أخذوا يفرقون بين الوصاية المدنية والوصاية الإدارية ويضعون الحواجز العريضة التي تفرق بين الاثنين [٣٩٧]. إلا أن الفقه بقي مصراً على استعمال عبارة "الوصاية" لتشمل المعنيين [٣٩٨]. ولكن التفريق إذا تم بين الوصاية المدنية والوصاية الأدارية إلا أنه

لم يمتد إلى داخل الوصاية الإدارية بحيث يفرق بين الوصاية الإدارية على الأشخاص والوصاية الإدارية على الأعمال ومن ثم الوصاية الإدارية الاستنسابية والوصاية الإدارية القانونية الشكلية. وقد أصر الفقه على عدم الخلط بين هذه الوصايات[٣٩٩]. وإن بقي غامضاً في تعريف واضح للوصاية بمعانيها المختلفة

ثم عاد الفقه والاجتهاد والتشريع فالتقوا على تعريف أعلنه الفقه إذ عرف الوصاية على أنها "ليست سلطة بالمعنى العميق للكلمة" بل هي "هدف يبرر التدابير التي توصف بها الوصاية" [٤٠٠]. فيكون العلم قد أقر بالوصاية في نهاية الأمر ولكنه حصرها في "العلاقة الإدارية".

❊ ❊ ❊

وقد استغرقنا طويلاً في بحث الوصاية وأشكالها ومعناها.

---

٤ . Jurisprudence du Conseil d, Etat , Tome V p 345.

٥ . Dupin, Lois des communes 1823 T. l p-10.

٦ . Delamare, Dictionnaire de droit public et administratif 1836- 1837. Voir etablissement public. A. Le Rat de Magnitot et Huard .

٧ . المشترع فرق أخيراً وكان بفضل استخدام عبارة الرقابة للدلالة على الوصاية الإدارية..(Duvergier p- 102)

١ . A. Des Cilleuls: (Origines et Deviations de la tutelle administrative), 1807 (Extrait de la reforme sociale) p-3, note l.

٢ . Maspetiol et Loroque: La tutelle administrative p-276.

بقي أن نمضي إلى سائر خصائص "المؤسسة العامة الصناعية والتجارية".

٤ ـ الخاصة الرابعة من الخصائص المشتركة للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

والخاصة الرابعة من خصائص المؤسسة العامة الصناعية والتجارية انها بالإضافة إلى كونها لها شخصية معنوية وأن تنظيمها الإداري هو جزء من القوانين الإدارية وأنها مرتبطة بالدولة تحت شكل من أشكال وصاية الدولة فهي خاضعة لمبدأ التخصص الذي يبقى له عدة مضامين وفقاً لكل حالة بحالتها.

٥ ـ الخاصة الخامسة: إن جزءاً من العاملين فيها يبقون خاضعين للقانون العام (القانون الإداري).

بنوع خاص فان كبار العاملين بها الذين يملكون الحق في اتخاذ القرار يخضعون للقانون العام (القانون الإداري) وبالتالي فإن جميع تصرفاتهم الوظيفية تخضع لسلطات القاضي الإداري.

٦ ـ الخاصة السادسة: أنها غير مستثناة من قواعد القانون العام

إن الاجتهاد يصر على رفض التفريق بين الإدارات العامة وبين المؤسسات العامة ويعتبر أنها رغم خضوعها لأنظمة إدارية مختلفة، إلا أنها تبقى خاضعة للقانون العام، ويرفض إخراج أي منها من حقل القانون العام. وهكذا تصبح لديها مناعة ضد تدابير القانون الخاص (من الإفلاس إلى الحجز) التي هي تدابير يلجأ العامة بها[٤٠١]. حتى أن التحكيم نادراً ما يقبل الاجتهاد [٤٠٢]. بخضوعها له، بل إن المشترع حظره في بعض الأحيان على المؤسسة العامة الصناعية والتجارية لأنه محظور في القانون الإداري والصلاحية هي دائماً للقاضي الإداري.

٤ ـ بترومين هل هي مشروع عام على شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية؟

ما هي خصائص بترومين

إذا عدنا إلى قانون إنشائها رقم ٢٥ تاريخ / ٦ / ١٣٨٢ هـ (سنة ١٩٦٢ م) نلاحظ أنها:

---

١ . Cassation 9 Juillet 1951, Juris-Classeur periodique (semaine juridique) 1951. 2- 6457 et Jacquinon: (L, execution forcee sur les biens des autorites et Services publics), Actualite Juridique 1958-71.

٢ . **مجلس الشورى الفرنسي في حكمة الصادر في ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ في قضية** Societe Nationale de Vente de surplus-droit social 1958-1890

ـ تمارس نشاطاً متخصصاً اقتصادي الطابع مرتبطاً بمصلحة عامة وهو نشاطها في حقل البترول الذي يعطيها صفة المرفق العام. فحقل البترول هو مرفق عام في كل البلدان الأوربية

وهو إضافة إلى ذلك في السعودية مصدر الدخل القومي الرئيسي ومصدر الدولة شبه الأوحد.

ـ بترومين تتولى إدارة شؤون البترول في السعودية.

ـ تمارس نشاطاً صناعياً وتجارياً.

ـ تمسك أغلبية الأسهم في شركات البترول العاملة في السعودية.

ـ تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

ـ موضوعها صناعي وتجاري.

ـ طريقة عملها وإدارتها قريبة من طريقة عمل وإدارة المؤسسات الخاصة.

ـ إدارتها منقولة عن إدارة الشركات المساهمة:

ـ رئيس مجلس الإدارة هو الحاكم.

ـ مجلس الإدارة هو نفسه.

ـ الجمعية العمومية لا وجود لها.

ـ صلاحيات مجلس الإدارة هي نفس صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة.

ـ مفوض المراقبة تعينه سلطة الوصاية.

الدولة تمارس تجاه بترومين وظيفة مثلثة: فهي تكون مجموع المساهمين وهي مانحة الامتياز وهي التي تمارس عليها الرقابة والوصاية.

ـ كمساهمة: تملكها الدولة.

ـ كمانحة للامتيازات: الدولة تعطي بترومين الامتيازات فتحتفظ ببعضها وتتنازل عن بعضها الآخر.

ـ كرقيب على بترومين، الدولة رقيبة ولكن الوصاية على بترومين لمن؟

من هي سلطة الوصاية؟ أي نوع من الوصاية يطبق على بترومين؟

إن أعمال بترومين ليست تحت الوصاية ولكن أشخاصها هم تحت الوصاية. إلا أنه من الجهة المالية فإن أعمالها تبقى تحت الوصاية، فالأعمال الإدارية وحدها هي الخارجة عن الوصاية.

مجلس إدارتها مؤلف من وظائف عامة بحيث إن مقاعده يشغلها من يشغل وظائف عامة.

من هنا فإن أعضاء مجلس إدارتها يخضعون لقانون موظفي الدولة. وصلاحية تعيينهم وإقالتهم هي لمجلس الوزراء.

رجلا أعمال يضافان إلى موظفي الدولة من أعضاء مجلس إدارة بترومين يعينهما ويقيلهما مجلس الوزراء.

سلطة الوصاية على بترومين هي مجلس إدارتها وأعماله غير خاضعة لوصاية أي سلطة. إلا أن تعيين ثمانية من أعضائه وإقالتهم هو من صلاحية مجلس الوزراء وفقط اثنان من أعضاء مجلس إدارة بترومين يعينهما ويقيلهما وزير البترول.

من هنا يأخذ مجلس الإدارة صفة الـ organe (جهاز مستقل من أجهزة الدولة) وهي الصفة التي عرفناها قانونياً أعلاه.

فيجب أن نفرق بين مجلس الإدارة الذي يرتدي وصفاً قانونياً فيجعله جهازاً من أجهزة الدولة ولكن مستقلاً في شخصيته، وبين مأمور الدولة على المرتبط بها وهي صفة تنطبق على موظفي بترومين لأن مأمور الدولة على عكس الـ organe لا يتمتع بإدارة مستقلة ولا بمبادرة ولا يمارس الاصلاحية تبعية، فتعيين موظفي بترومين مرتبط بمصادقة مجلس الوزراء الذي يعينهم بقرار منه بناء على اقتراح من مجلس الإدارة والنصاب في مجلس الإدارة يكتمل بخمسة أعضاء (هو

مؤلف من عشرة أعضاء) ولكي يتوفر هذا النصاب يجب أن يكون الرئيس (الذي هو وزير البترول) حاضراً وفي غياب وزير البترول لا يتأمن النصاب أياً كان عدد الحاضرين.

والتصويت هو بأكثرية أصوات الحاضرين إلا في حالة معارضة وزير البترول الذي هو الرئيس، ففي هذه الحالة تصبح الأكثرية المطلوبة هي ٢ / ٣ الأصوات بشرط أن لا تقل عن ٤ أصوات. إذاً فرئيس المجلس الذي هو وزير البترول له أرجحية إن كان في نصاب المجلس أم في التصويت.

تمويل بترومين يتم عن طريق البنك المركزي أي مؤسسة النقد العربي السعودي وبواسطة خزينة الدولة وميزانية بترومين تصدر بمرسوم ملكي. ويعين مجلس إدارتها مفوضاً للمراقبة الذي يمارس نفس وظيفة مفوض المراقبة في الشركات المساهمة.

إذن.....

من الجهة الإدارية:

أ ـ أعمال بترومين ليست خاضعة للوصاية، ومجلس إدارتها له الطبيعة القانونية للـ organe (جهاز مستقل من أجهزة الدولة) ويتمتع بسلطة اتخاذ القرار باسم ومن أجل بترومين. إلا أن وزير البترول له دور أساسي في تحديد هذه السلطة والتحكم بها وفقاً لنظام التصويت والنصاب الذي له فيهما الأرجحية.

ب ـ أشخاص بترومين هم تحت الوصاية:

ـ مجلس الإدارة أي الـ organe هو تحت وصاية مجلس الوزراء الذي من صلاحيته تعيين وإقامة ٨ من أصل الـ ١٠ أعضاء الذين يكونون بترومين والاثنان الباقيان تحت وصاية وزير البترول الذي يعينهما ويقبلهما وهما من كبار موظفي وزارة البترول.

ـ وموظفي بترومين العاملين بها الذين لهم صفة مأموري الدولة، هؤلاء هم تحت وصاية مجلس الإدارة ولهم الطبيعة القانونية لوضع Agent أي مأمور الدولة في القانون الإداري.

من الجهة المالية:

بترومين هي تحت وصاية:

ـ مجلس إدارتها

ـ وزارة المال التي تحضر المرسوم الملكي لميزانيتها.

ـ البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي هو مصدر تمويل مشاريعها.

من الجهة الحسابية:

بترومين خاضعة لوصاية مجلس إدارتها الذي يعين مفوض مراقبة.

إن المشاريع العامة المرتدية شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية هي:

ـ المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين).

ـ الضمان الاجتماعي [٤٠٣].

---

١ . أنشأت بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٢ في ٦/ ٩/ ١٣٨٩ هـ.

ـ مؤسسة الماء[٤٠٤].

ـ مؤسسة سكك الحديد[٤٠٥].

ـ النقل الجوي (الخطوط الجوية السعودية)[٤٠٦].

ـ البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي)[٤٠٧].

ـ مؤسسة الكهرباء[٤٠٨].

والمشاريع العامة المرتدية شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية في فرنسا هي:

ـ مؤسسة الكهرباء E. D. F.

ـ الغاز G. D. F.

ـ الفحم الحجري

ـ النقل الجوي (Air France)

ـ الإذاعة والتلفزيون O. R. T. F.

ـ سكك الحديد

إن مواضيع المؤسسة العامة التي تشكل القاسم المشترك في هذا الحقل بين المملكة العربية السعودية وفرنساهي:

ـ النقل الجوي

ـ الطاقة: الغاز قدس سره البترول قدس سره الفحم الحجري قدس سره بترومين

---

١ . أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٤٩ في ٢٠/ ٨/ ١٣٩٤ هـ.

٢ . أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٣ في ٢٢/ ١/ ١٣٨٦ هـ.

٣ . أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٤ في ١٨/ ٧/ ١٣٨٦ هـ .

٤ . أنشئت بموجب مرسوم ملكي Revue pratique de droit Administratif

٥ . أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٥٥ في ٢٢/ ٧/ ١٣٨٦ هـ.

ـ الكهرباء

وتخرج عن هذا القاسم المشترك:

ـ الإذاعة والتلفزيون

ـ البنك المركزي.

لقد صنف مجلس الشورى الفرنسي المؤسسات العامة وفقاً لعشرة مواضيع [٤٠٩]. هي:

ـ الاجتماعية، الطبية ـ الاجتماعية، التعليم، الأعداد للنشاطات الثقافية، النشاط العلمي والأدبي والفني، الأبحاث: الإعلامية، حماية واغناء الأموال العامة أو العائدة لمصالح عامة، إدارة تجهيزات الإدارات المحلية، أجهزة التدخل الاقتصادي والاجتماعي، والنشاطات الموجهة للخارج.

على ضوء ذلك، إذا عدنا للسعودية ونظرنا إلى بترومين فماذا نجد؟

وجود بترومين ومصدرها يعود للمشترع السعودي وليس إلى المبادرة الفردية، هل تمارس بترومين نشاط مرفق عام؟

لم يعد غريباً أن تكون حدود المرفق العام أصبحت غير محددة اليوم، إلا أن حدود المشاريع العامة تبقى محيطة بحقول الطاقة والنقل.

ويمكننا هنا أن نفرق بين نوعين من المشاريع العامة:

. المشاريع العامة التي تمارس نشاطاً في حقل المنافسة. الدولة هنا وإن كانت مالكة، إلا أنها تترك حرية كبيرة للمشاريع أكثر العامة العاملة في هذا الحقل فقد تأثرت بقواعد وانظمة المنافسة بكثير مما تأثرت بسياسة الدولة (معامل الرينو في فرنسا). والمشاريع العامة العاملة في هذا الحقل تأخذ أحياناً الشكل القانوني لإدارة الحصر (الريجي) وفي أكثر الأحيان شكل شركة الاقتصاد المختلط أو شركة الدولة المملوكة أسهمها من الدولة.

. المشاريع العامة التي تستثمر أو تدير مرافق عامة وهي موجودة بنوع خاص في ميداني الطاقة والنقل وهي تأخذ غالباً الشكل القانوني للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

---

٦ . تقدير عن المشاريع العامة في فرنسا منشور في Docunentaion Fancaise p. p. 15, 16 et 19
تقرير وزاري حول المشاريع العامة.

بترومين هي نموذج لهذه المشاريع ولشكلها القانوني. والملاحظ أن المشروع العام للبترول والمعادن (بترومين) المتخذ شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية للبترول والمعادن (بترومين) قد كونت شركات اقتصاد مختلط مع محافظتها على ذاتيتها القانونية كمؤسسة عامة صناعية وتجارية بالنسبة للشركات التي كانت تكونها والتي كانت لها شخصيتها المعنوية المتميزة عن بترومين والتي تملك بترومين أكثرية أسهمها. بترومين أنشأها المشترع السعودي ولم تنشئها المبادرة الفردية وألزمها المشترع السعودي في المرسوم الملكي بدفع الضرائب على نشاطاتها الصناعية والتجارية بينما أعفاها من أي ضريبة على "كافة نشاطاتها الأخرى".

مما يؤكد بشكل واضح وصارخ أن المشترع الذي أنشأ بترومين قد أعطاها طبيعتها القانونية في مرسوم انشائها إذ فرق بين نوعين من النشاط الذي تمارسه بترومين:

أ . النشاط الإداري المرتبط بحقل الإدارة العامة والذي ليس تجارياً ولا صناعياً وبالتالي هو من صميم السلطة العامة وبالتالي يتمتع بالحقوق الإدارية غير المألوفة (Exorbitant).

ب . النشاط الصناعي والتجاري.

إذن بترومين ليست خارج حقل الإدارة العامة ولا السلطة العامة ولا خارج قواعد القانون الإداري. فلا يمكن الحجز على أموال بترومين ولا إشهار افلاسها وهي إجراءات لم تكن يوماً موضع البحث ضد بترومين [٤١٠]. كذلك أستبعد المشترع السعودي اللجوء للتحكيم في النزاعات التي تكون بترومين طرفاً فيها وجعل الصلاحية للقضاء السعودي [٤١١].

بترومين هي إذن في مرسوم إنشائها، في موقعها القانوني وفي طبيعة نشاطها مشروع عام اتخذ شكل مؤسسة عامة صناعية وتجارية. إلا أن المفارقات تشاء أن يكون التأميم في أوروبا قد ولد وأنشئ المشروع العام بينما أنشئ المشروع العام في السعودية تجنباً للتأميم ولانماء القطاع الخاص وتسهيلاً لتحقيق مشاركة الدولة في الشركات البترولية صاحبة الامتيازات البترولية.

كان الدافع الأساسي لانشاء بترومين هو ايجاد إدارة لقطاع تجاري وصناعي تابعة للدولة، ولكن مستقلة ولها مرونة في الحركة، تمارس نشاط المبادرة الفردية وتعد السعودية بالكفاءة والقدرة على تقنية الصناعة البترولية، كما تقوم بانفاذ المشاركة في رأسمال الشركات البترولية الأجنبية صاحبة الامتيازات بنجاح ثم تنجح في إدارتها. كل ذلك تجنباً للتأميم واثباتاً أن هناك

---

١ . سجلات لحاكم الإفلاس في السعودية لا تظهر أثراً لأي دعوى إفلاسية ولا دعوى طلب حجز ضد بترومين.

٢ . إستبعاد التحكيم لم يبدأ بالنصوص القانونية في مرسوم إنشاء بترومين وإنما الذي كرسه هو سياسة بترومين في العقود التي أبرمتها حين تنازلت عن الامتيازات البترولية الممنوحة لها إلى الشركات واشترطت صلاحية القضاء السعودي بحيث أنشأت هيئة قضائية تابعة للدولة للبت بالخلافات البترولية والمعدنية.

طريقاً آخراً أسلم وأأمن من التأميم. ولم تكن مبادرة المشترع وحيدة خلف إنشاء بترومين بل كان المشترع السعودي خلف إنشاء مؤسسات عامة هامة وخطيرة بالنسبة لاقتصاد السعودية ولم تكن المبادرة الفردية هي السباقة في هذا الميدان (الخطوط الجوية السعودية، سكك الحديد) لسبب بسيط وهو أن المبادرة الفردية لم تكن على استعداد. وكانت هذه المشاريع من الضخامة بحيث تحتاج للخبرة والعلم والمخاطرة والمبادرة الفردية كانت مترددة لا سيما وأن القطاعات التي دخلتها المؤسسات العامة المستقلة كانت مرافق عامة (البنك المركزي، المياه، الكهرباء).

إلا أن المشترع السعودي كان ينظر المبادرة الفردية ويأخذ بيدها إذا ظهرت، من هذه الزاوية يجب أن نفهم أن من أهداف إنشاء المؤسسات العامة المستقلة الصناعية والتجارية رعاية المبادرة الفردية. غير أن ذلك بقي في موقع الحقل العام وفي موقع المرفق العام.

رابعاً: الطبيعة القانونية للشركات المختلطة التي أنشأتها بترومين: شركات الاقتصاد المختلط.

بترومين مشروع عام ارتدى شكل المؤسسة العامة التجارية والصناعية، وهي مؤسسة أسست شركات مع القطاع الخاص السعودي ومع شركات من القطاع الخاص الأجنبي محتفظة دائماً

بأكثرية أسهم الشركات التي تؤلفها [٤١٢]. واندماج المرفق العام في القطاع الخاص في إطار شركة هو الطبيعة القانونية لشركات الاقتصاد المختلط [٤١٣]. وشركات الاقتصاد المختلط هي كيان قانوني مبتكر وجديد بالخصائص التي تتميز بها، وأهم ما تميز به هو التعايش بداخلها بين القطاعين العام والخاص والمساهمة الادارية كما المالية من القطاعين العام والخاص في مدها بالحياة بحيث يساهم القانونان الخاص والعام في رعاية شؤونها. وهذا التعايش هو محاولة للجمع بين مرونة القطاع الخاص دون فقدان دقة وانضباطية القطاع العام، الأمر الذي أوجد معادلة قانونية جديدة [٤١٤]. خلقها تطور الأوضاع الاقتصادية في أنظمة الاقتصاد الحر.

العميد بونار Bonnard **كتب عن حق.**

"ليست اقتصاد القطاع الخاص ولا هي تماماً اقتصاد القطاع العام هي قاسم مشترك بينهما، هي اقتصاد القطاعين العام والخاص معاً".

ما هي طبيعتها القانونية؟

---

١ . النظر في : شركات مختلطة أسستها بترومين.

٢ . (Le regime juridique de la societe d, economie mixte), Roger Tagand p- 11.

٣ . Meme reference page 11.

أثير جدل قانوني طويل حول هذا الموضوع. هل هي (شركات الاقتصاد المختلط) شخص معنوي من القانوني الخاص أم شخص معنوي من القانون العام؟

العلم ذاته انقسم حول هذا الموضوع. بعض العلماء أمثال فوديل Vedel **وفالين** Waline **يعتبران أن شركات الاقتصاد المختلط تشكل في مطلق الأحوال شخصاً معنوياً خاصاً لأنها شركات مغفلة تعمل في هذا الاطار من القانون الخاص، وهي ليست بالنسبة لهذا الاتجاه إرادة نابعة من القانون العام بل تعبير عن إرادة السلطة العامة في الخضوع لقواعد القانون الخاص (قانون التجارة) بدون التخلي عن سلطة الرقابة، وذلك بغية الاستفادة من مرونة الإطار التجاري للشركة المغفلة.**

ويعتبر فالين Waline **بنوع خاص، إنها شركات خاضعة لقانون التجارة أي للقانون الخاص ليس في حياتها الداخلية فحسب بل خاصة في علاقتها بالغير.**

فحين تدخل السلطة العامة عن طريق القطاع العام إلى الشركة التجارية تبقى طبيعتها القانونية خاضعة للقانون الخاص (قانون التجارة) وإن كانت تقلب نظامها القانوني [٤١٥].

---

٤. (Le regime juridique de la societe d, economie mixte), Roger Tagand p-239.

دو لوبادير De Laubadere من جهته يترك ظلالاً من فكره القانوني تتشعب حول الموضوع وتترك حوله علامات غير واضحة إذ يقول: "أياً كان أثر الاطار العام للرداء الخيالي الذي هو من خيوط القانون الخاص في الشركات ذات الاقتصاد المختلط فإن ما لا يقبل الجدل أن طبيعة هذه الشركات القانونية هي من معدن القانون الخاص مما له نتائجه القانونية الهامة، على صعيد التشريع وعلى صعيد قوانين الشركات التجارية" [٤١٦].

يبقى أن شركات الاقتصاد المختلط يبدو من طبيعتها وكأنها مؤسسات عامة مكونة من مجموعات إدارية وللدولة وصاية تامة على سير أعمالها.

إلا أن دو لوبادير يصر على التفريق بين الطبيعة القانونية الشكلية المنسوجة من القانون الخاص في الشركات ذات الاقتصاد المختلط والطبيعة القانونية الحقيقية المنسوجة من القانون العام. إلا أن محكمة فض الخلافات في فرنسا تبدو ميالة في مطلق الأحوال للدفاع بشكل قاطع عن الطبيعة القانونية التي هي من القانون الخاص وإن كانت هذه الطبية القانونية المكونة لها ليست إلا "حجاباً" تتوارى خلفه طبيعتها القانونية الحقيقية.

إلا أن الاجتهاد بشكل عام يرفض إعطاء شركات الاقتصاد المختلط صفة الشخص العام وإن كانت ترتدي كما يقول "قبعة" مرفق عام، حتى ولو كانت الدولة تمارس عليها وصاية (أكثرية أسهم رأس المال ملك عام وهو عنصر بين عناصر أخرى) ورفض الاجتهاد بالتالي اعطاء العقود التي تبرمها الوصف القانوني "للعقود الإدارية" مع ما يستتبع ذلك من حيث القانون المطبق عليها وصلاحية المحاكم التي تبت في النزاعات التي تكون فيها طرفاً. بل أعطاها الاجتهاد وصفاًً قانونياً باعتبارها شخصاً معنوياً خاضعاً للقانون الخاص أي لقانون التجارة [٤١٧]. وقد جاء هذا الاتجاه الذي غلب في آخر الأمر لحسم التردد في الاجتهاد الذي وصف أحياناً هذه الشركات بأنها خاضعة للقانون العام وبالتالي للقانون الإداري [٤١٨].

إلا أن الاتجاه الغالب في العلم [٤١٩]. بقي مخالفاً للرأي السائد في الاجتهاد. فالعلم على خلاف الاجتهاد يعتبر أن شركات الاقتصاد المختلط التي تكون أكثرية أسهمها للقطاع العام هي شخص إداري. ويساند هذا الاتجاه أكبر علماء القانون: Monsegur, Reuter, Cjenot, Berthelemy, Rivero, Delion حتى أن بعضهم ذهب إلى حد اعتبار أنه حتى الشركة التي تكون أقلية أسهمها من هنا للقطاع العام هي شخص إداري إذ بمجرد أن يدخل القطاع العام

---

١ . De Laubadere: (Les caracteres generaux de la societe d, economie mixte, tome 3 p-572.

٢ . الحكم الصادر في ٨ تموز ١٩٦٣ في فرنسا في النزاع بين شركة Societe entreprise Peyrot وشركة Societe de L,Esterel

٣ . C. E. 1948 Delaurelle, C. E. 1951 Ortolan.

٤ . (Le regime juridique de la societe d, economie mixte), Tagand p-139.

ولو دخل بأقلية الاسهم فهو يحول الطبيعة القانونية للشركة من شخص خاضع للقانون الخاص (أي قانون التجارة) إلى شخص خاضع للقانون العام (أي القانون الإداري).

يبقى أن النشاط القانوني لشركات الاقتصاد المختلط تشبه في كثير من الوجوه الشركة المغفلة العادية [٤٢٠]. بل يمكن الملاحظة أنه في هذا الميدان تعتبر شركات الاقتصاد المختلط قريبة جداً من الشركة التجارية الخاضعة للقانون الخاص (أي قانون التجارة) لأن اختيار وابتكار اطار شركات الاقتصاد المختلط من السلطة العامة مرتبط بقدر كبير برغبة السلطة العامة وحاجتها للاستفادة من مرونة وإجراءات القانون الخاص، وبنوع خاص قانون التجارة.وهذه مرونة تتيح للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية حرية وسرعة في التحرك وفعالية تحررها من قيود وإجراءات القانون العام وبنوع خاص قانون الإدارة والقوانين المالية.

هذا لا يمنع أن شركات الاقتصاد المختلط أخذت تحمل في كثير من الأحيان أعباء مصالح عامة ومرافق عامة. من أجل ذلك تبقى بحاجة للحقوق غير المألوفة droits exorbitants **التي يعطيها قانون الإدارة للمؤسسات الإدارية الخاضعة له. ولأن مصالح الدولة والمصالح العامة هي في عهدة هذه الشركات فإنها تتمتع بحماية قانونية تجارية إضافية خاصة بها أوسع من الحماية العادية التي يوفرها قانون التجارة.**

خامساًَ: جامعة البترول.

مع وزارة البترول وبترومين تشكل جامعة البترول الزاوية الثالثة في مثلث إدارة شؤون النفط في السعودية. مقر جامعة البترول والمعادن هو في الظهران [٤٢١]. وموضوع الجامعة هو كل ما له علاقة بالدراسات المتعلقة بالبترول والمعادن ونشر ثقافة بترولية ومعدنية في السعودية وإعداد السعوديين بالكفاءة المهنية في مختلف فروع صناعة البترول والمعادن [٤٢٢].

في افتتاح الجامعة في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٣ أعلن الملك فيصل:

"إنها سند لنهضتنا العلمية الاقتصادية والصناعية [٤٢٣].

والقانون الذي أنشأ جامعة البترول ووضعها تحت وصاية مجلس إدارة مستقل يترأسه وزير البترول. وتقسم جامعة البترول إلى كليات هي:

---

١. بعض شركات الاقتصاد المختلط في السعودية هي شركات محدودة المسؤولية.

٢ . أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ١١ في ٢٣ أيلول ١٩٦٣ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٧ تاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٧٣,

٣ . المادة ٢ من مرسوم انشاء الجامعة.

٤ . مرجع بترومين ١٩٦٢ . ١٩٧٧,

١. كلية الهندسة التطبيقية.

٢ . كلية العلوم والهندسة.

٣ . كلية العلوم.

٤ . الكلية الإدارية الهندسية.

٥ . كلية الدارسات العليا البترولية.

الفصْل الثاني

على الصعيد الدّولي: الأوبيك . منظمة الدّول المصدرة للبترول

"اليقظة تكون عندما يبدأ البحث عن العالم".

"آلان"

أولاًَ . إنشاء الأوبيك.

١ . محاولات التعاون الأولى بين البلدان المصدرة للبترول.

المحاولات الأولى للتعاون بين الدول المنتجة للبترول تعود إلى أيام الأزمة التي نشبت بين إيران وشركة الأنكلو إيرانيان أويل كومباني [٤٢٤]. Anglo Iranian Oil Company حين قام مصدق بثورته على الشاه الذي ترك إيران إلى سويسرا. الاتصالات الأولى جرت سنة ١٩٤٧ في واشنطن بين فنزويلا والبعثة الدبلوماسية الإيرانية.

ثم تتابعت الإتصالات المنسقة بعد ذلك بمبادرة من فنزويلا. فقد كانت فنزويلا تخشى بالطبع من منافسة البترول الذي تنتجه باقي الدول المنتجة ولا سيما دول الشرق الأوسط لسببين [٤٢٥].

أ . كانت فنزويلا أول دولة تمكنت من أن تضع موضع التنفيذ نظاماً ضرائبياً للبترول سجل انقلاباًَ في نسبة دخل الدولة المضيفة من الشركات التي تستخرج البترول بشكل حقق مضاعفة حصة الدولة المضيفة من ثمن البترول المستخرج. وهذا استتبع ارتفاع سعر بترول فنزويلا الذي أصبح يشكو مضاربة عنيفة وخطيرة عليه من بترول الشرق الأوسط الذي كان يطرح في الأسواق لأن بترول الشرق الأوسط لم يكن يدفع الضرائب التي يدفعها البترول الذي يستخرج من فنزويلا.

---

١ . وهي الشركة التي أصبحت British Petroleum (B. P.) **وقت تأميم البترول في إيران سنة ١٩٥٠ عند قيام ثورة مصدق. وقد عادت الـ** B. P. **بعد ذلك لتمسك ٤٠% فقط من أسهم استثمار البترول الذي أخذ شكل تجمع دولي من الشركات سنة ١٩٥٤ وذلك بعد وقت من عودة الشاه إلى الحكم.**

٢ . The organisation of Petroleum exporing countries. The A. O. November 1965 pp. 13- 17.

ب ـ إضافة إلى ذلك وبغض النظر عن الإرتفاع الذي طرأ على ثمن بترول فنزويلا بسبب الضرائب فإن ثمن كلفة البترول في فنزويلا أغلى من ثمن كلفة بترول الشرق الأوسط.

في آذار ١٩٤٩ نشر بنك "تشيز ما نهاتن" Chase Manhattan Bank دراسة تعلن أن بترول فنزويلا أكثر كلفة من بترول الشرق الأوسط بسبب النظام الضرائبي المطبق على البترول في فنزويلا. وأدى إنتشار هذه الوثيقة في أوساط الأعمال الدولية إلى إسراع خطى حكومة فنزويلا في مشاوراتها مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط، فأرسلت في أيلول سنة ١٩٤٩ وفداً إلى إيران وإلى السعودية ثم العراق فالكويت ثم استقبلت وفداً إيرانياً في صيف ١٩٩٥ وأثمرت هذه المفاوضات عن وصول الدول العربية، والمملكة العربية السعودية في طليعتها، إلى قناعة بضرورة إعادة النظر في النظام الضرائبي المطبق في فنزويلا والذي يفضي إلى تقاسم الدول أرباح النفط مع الشركات المستخرجة للبترول بحيث تعادل حصة الدولة المضيفة بين الريع والضريبة نصف أرباح استخراج البترول. وسلمت الأرامكو. وحل نظام ضرائبي جديد على البترول مكان النظام القديم في السعودية [٤٢٦].

سنة ١٩٥٣ كان مناخ التعاون قد أخذ يخيم على أجواء الدول التي يستخرج البترول من أراضيها، فعقد إتفاق تعاون بين السعودية والعراق موضوعه تبادل المعلومات والتشاور الدوري بين الحكومتين فيما يتعلق بالسياسة البترولية.

وهكذا استحصلت السعودية من الأرامكو سنة ١٩٥٦ على تخفيض في تكاليف بيع البترول المصدر [٤٢٧]. وحين علم العراق بالأمر نجح في الاستحصال على نفس التخفيض [٤٢٨].

وهكذا هدأت مخاوف فنزويلا واستكان قلقها لأن الضريبة على بترولها والضريبة على بترول الشرق الأوسط أصبحت متعادلة. وبعد ذلك الوقت تولت جامعة الدول العربية تنظيم تعاون دولي وعربي في أمور البترول [٤٢٩].

بأن انشأت في جامعة الدول العربية "لجنة خبراء البترول".[٥] من أجل تنسيق مشاريع البترول المشتركة في العالم العربي. هذه "اللجنة" أصبحت سنة ١٩٥٤ "مكتب البترول" ثم "إدارة شؤون البترول" في جامعة الدول

---

٣ ـ سنة ١٩٥٠ شرع قانون ضرائبي على شركات البترول في السعودية بحيث يعطي للدولة ضريبة مع ريع مقدار ٥٠% من أرباح الأرامكو الصافية.

٤ ـ النظام الصادر في ٢١ محرم ١٣٧٠(١٢ تشرين الثاني ١٩٥٠) وكان قد سبقه المرسوم الملكي صدر في ١٤ ربيع الأول ١٣٧٦ (١٩/ ١١/ ١٩٥٠).

٥ ـ الطريقي: دقائق المؤتمر الرابع ـ المؤتمر العربي للبترول ـ بيروت في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٠.

٦ ـ تأسست جامعة الدول العربية بموجب بروتوكول الاسكندرية الموقع في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ والذي أصبح وثيقة جامعة الدول العربية التي وقعت في ٢٢ آذار ١٩٤٥ بين سبع دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، مصر، العراق، لبنان، الأدرن، سوريا واليمن. هدف المنظمة سياسي واقتصادي وهي تجمع حالياً جميع الدول العربية (Droit International Pub), charles Rousseau, Towe 2p-672-673

العربية[430] وقد تولت تنظيم "مؤتمر البترول العربي" وعقد المؤتمر الأول في القاهرة خلال نيسان ١٩٥٩ وحضره ممثلون عن الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ولا سيما دول الخليج المنتجة للبترول وممثل عن إيران وعن فنزويلا كمراقبين [431]. وكان المؤتمر مناسبة نضجت خلالها فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول التي أعلنت ولادتها سنة ١٩٦٠ (الأوبيك) ثم من هنا انطلقت فكرة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول التي ولدت بعد عشر سنوات (الأوابيك) O. P. A. E. P.

٢ . ولادة "الأوبيك" في أيلول ١٩٦٠.

اجتازت دول الشرق الأوسط طريقاً طويلاً قبل أن تستفيق على مصالحها المشتركة.

عقد مؤتمر البترول العربي الأول في نيسان ١٩٥٩ [432]. بهدف تنظيم التعاون الاقتصادي وتنظيم السياسة البترولية للبلدان العربية المصدرة للبترول لمواجهة كارتل الاحتكار الدولي الذي يضع يده على صناعة وتسويق البترول. وتحقيقاً لهذه الغاية رحبت الدول العربية الأعضاء بتنظيم تبادل لوجهات النظر وتبادل للتجارب الفنية التي مرت بها كل منها إغناء لمسيرة مشتركة وتسهيلاً لتحقيق انسجام وتكامل بين الراغبين في السير على هذا الطريق ومساهمة منها في انتظام استمرار وحسن تدفق البترول على الأسواق الدولية[433].

من هذا المؤتمر انبثقت المنظمة الدائمة للبترول التي تكون قراراتها ملزمة وتتولى التنسيق في وجهات النظر العربية البترولية لكافة مراحل صناعة البترول من الاستخراج إلى التكرير إلى النقل وصولاً إلى التسويق. وقد حددت المادة ٣ من المشروع المذكور إن الدول العربية المنتجة للبترول تنظم فيما بينها السياسة البترولية تحقيقاً للتعاون مع سائر الدول كإيران وفنزويلا التي تواجه مشاكل بتروية مشابهة[434].

ومع ذلك فإن هذا المؤتمر أعلن في بيانه الأول أنه "لا يقبل أي تعديل من قبل شركات البترول على أسعار البترول الصافي وعلى مشتقاته بدون موافقة الدول المنتجة"[435] .

كان هم الدول المضيفة أن لا تنفرد الشركات بالقرار... وكان خوف الدول المضيفة من تخفيض الأسعار الذي سيؤدي إلى تخفيض ريعها.

---

[1] . بموجب قرار رقم ٦٠٢ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٤

٣ . القرار التأسيسي للمؤتمر هو القرار رقم ٧٩ في أيار ١٩٥٧ الذي أوصى بعقد مؤتمر بدون تحديد كيانه القانوني وصلاحياته وأهدافه ودوره... إلا أن هذا المؤتمر كان حبة القمح التي نبتت منها منظمة الأوبيك.

٤ . في سنة ١٩٥٩ كانت السعودية والكويت والعراق تؤمن ٤٠% من صادرات النفط للعالم ومع فنزويلا وإيران كانت هذه المجموعة تكون ٩٠% من صادرات النفط للعالم.

٥ . القرار رقم ٢ . لمؤتمر الأوبيك العربي الذي انعقد في نيسان ١٩٥٩ والمشار إليه أعلاه.

٦ . القرار رقم ٢ من مقررات المؤتمر الأول للبترول نيسان ١٩٥٠ المشار إليه أعلاه.

١ . القرار رقم ٣ من المؤتمر الأول للبترول العربي.

مع ذلك قبلت الشركات التحدي وقررت في ٩ نيسان ١٩٦٠ وللمرة الثانية في سنة واحدة تخفيض أسعار البترول الصافي بقرار منفرد منها. وكان لهذا القرار ردة فعل عنيفة بين الدول المضيفة التي شعرت بالخطر يحدق بها مرة ثانية في تخفيض جديد يطرأ على مصدر دخلها الأساسي الذي تستخدمه في مشاريع الإنماء ولتحقيق التوازن في ميزانيتها. بعد شهر من ذلك، وبناء لطلب حكومتي العراق والكويت (التي كانت ما تزال تحت وصاية انكلترا) وفنزويلا وقطر (كمراقب) انعقد المؤتمر في بغداد من ١٠ إلى ١٤ أيلول ١٩٦٠ وكان إعلاناً لولادة الأوبيك [٤٣٦]. (منظمة الدول المصدرة للبترول) والتي حددت في القرار الأول الصادر عن المؤتمر هدفها بكل وضوح:

"إتاحة التشاور المنتظم ثم تحديد موقف الدول الأعضاء في كل من المواقف وفقاً للفقرة ٢ من القرار رقم ١".

لم يعد بوسع الدول الأعضاء في الأوبيك أن تبقى غير مبالية أمام موقف شركات البترول العاملة التي بقيت متحكمة وحدها بأسعار البترول الصافي. كان نظام الأوبيك مستوحى من مقررات هذا المؤتمر الأول الذي جرت المصادقة عليه في مؤتمر كاراكاس في كانون الثاني١٩٦١ نصوص نظام الأوبيك لمصادقة السلطات المختصة لديها[٤٣٧] .

٣ ـ أعضاء الأوبيك .

وقع ممثلو حكومات خمس دول (الكويت، المملكة العربية السعودية، إيران، فنزويلا والعراق) بصفتهم أعضاء مؤسسين نظام إنشاء الأوبيك وأخذوا لأنفسهم وضعاً ممتازاً يتعلق بطريقة قبول الدول الأخرى المنتجة للنفط: إجماع الأعضاء المؤسسين هو شرط أساسي لقبول أي دولة [٤٣٨]. كذلك الدول المؤسسة وحدها هي الممثلة في مجلس الحكام وترك مقعد واحد لمجموع الدول الأعضاء.

ولكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، ففي الرياض في تشرين الثاني ١٩٦٢ تقرر أن يتساوى كافة الأعضاء في الحقوق ولا سيما عند التصويت. وأصبح مجلس الحكام الآن مكوناً من ممثلي جميع الدول الأعضاء. والنظام الجديد للأوبيك الذي وضع في المؤتمر الثامن الاستثنائي الذي عقد في جنيف في نيسان ١٩٦٥، صنف ثلاثة أنواع من العضوية: العضو المؤسس والعضو كامل العضوية ثم العضو المشارك.

أ ـ الأعضاء المؤسسين

---

٢ ـ مؤتمر بغداد من ١٠ إلى ١٤ أيلول ,١٩٦٠

٣ ـ وردت المصادقة على الانتساب لمنظمة الأوبيك إلى رئيس المؤتمر في التواريخ الآتية، الكويت في ١٩ أيلول، العراق؛ في ٢٧ أيلول، فنزويلا في ٣٠ أيلول، إيران في ٢ تشرين الأول، المملكة العربية السعودية في ٦ تشرين الأول.

٤ ـ السلطة العليا في الأوبيك هي المؤتمر الذي سندرسه لاحقاً.

وهم الأعضاء الذين وقعوا النظام الذي أنشأ المنظمة كما رسمها مؤتمر بغداد. وهكذا فإن: المملكة العربية السعودية والكويت وإيران وفنزويلا حافظوا على صفة العضو المؤسس بين سائر أعضاء الأوبيك.

ب . الأعضاء الكاملي العضوية .

الانتساب للأوبيك كعضو كامل العضوية محفوظ لكل دولة تكون صادراتها من البترول الصافي هامة وأساسية وتكون مصالحها الأساسية مشتركة مع مصالح الدول الأعضاء في الأوبيك. يقبل الترشيح بأكثرية ٣/ ٢ الأصوات في جلسة مؤتمر تعقدها الأوبيك بما في ذلك أصوات المؤسسين [٤٣٩]. الذين يملكون حق الفيتو من حيث قبول أعضاء جدد.

إضافة إلى الدول الخمس صاحبة صفة الأعضاء المؤسسن فقد انتسبت قطر والبحرين كأعضاء كاملي العضوية في المؤتمر الثاني الذي عقدته الأوبيك في ١٩٦١ ثم كان دور ليبيا فأندونيسيا سنة ١٩٦٢ ثم أبو ظبي سنة ١٩٦٧، الجزائر سنة ١٩٦٩ نيجيريا سنة ١٩٧١، وأخيراً الاكوادور سنة ١٩٧٣. وهكذا فإن الأعضاء كاملي العضوية اصبح عددهم ١٢ عضواً.

ج . الأعضاء المشاركين:

صفة العضو المشارك أعطيت للدول ذات الانتاج البترولي التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٧ من نظام الأوبيك أي التي ليست صادراتها من البترول أساسية وهامة، مما يحول دون أن تصبح عضواً كامل العضوية. ويشترط لقبول العضو المشارك أكثرية ٤/ ٣ الأصوات كاملي العضوية يضاف إليهم كامل الأعضاء المؤسسين الخمس: يمكن دعوة الدول ذات صفة العضوية المشاركة لحضور الاجتماعات الاستشارية ولكن دون أن يكون لهم حق التصويت.

في تشرين الثاني ١٩٧٣ قبلت الغابون كعضو مشارك في الأوبيك.

د . مشاركة الأعضاء في التصويت.

مبدئياً، كل مقررات المؤتمر في الأوبيك تحتاج لإجماع أصوات الدول الأعضاء باستثناء المواضيع المتعلقة بالإجراءات [٤٤٠].

ثانياً . أهداف الأوبيك.

١ . الأهداف الأولى.

كانت ولادة "الأوبيك" ردة فعل من الدول المنتجة للبترول على انفراد الشركات بإتخاذ قرارات متتالية بتخفيض أسعار البترول.

---

١. المادة ٧/ ب من النظام الجديد.

١ . المادة ١١ من النظام.

من هنا فإن أول أهداف الأوبيك ومبرر ولادتها كان فرض استقرار في أسعار البترول الصافي المصدر. وكان القرار الصادر عن مؤتمر الأوبيك الأول والذي أقر ميثاق الأوبيك، قد أوضح هذا الهدف للدول الأعضاء، إذ أعلن[٤٤١] :

. أن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تبقى غير مبالية إزاء التعديلات التي تطرأ على أسعار البترول بفعل الشركات منفردة.

. أن الدول الأعضاء تطالب شركات البترول بضبط وتثبيت أسعار مستقرة تجنباً لاضطراب لا لزوم له. والدول من جهتها ستسعى لإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه. وينبغي أن تتأكد من أن أي تعديل على الأسعار لن تنفرد به الشركات ولن يتم إلا بعد إستشارة الدول الأعضاء المسبقة والتفاهم معها.

. أن الدول الأعضاء تدرس إجراءات لتثبيت الأسعار عن طريق ضبط وتنظيم الإنتاج. هذا التنظيم يجب أن يتم عملاً بمصالح الدول الأعضاء وأهم هذه المصالح هو تأمين دخل مستقر، شأن الدول المستهلكة (ضمان استقرار في التموين).

. في حال لجأت الشركات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى معاقبة أي دولة عضو تطبق مقررات مؤتمر الأوبيك فإن باقي الأعضاء يمتنعون عن التعامل معها وعن قبول عروضها سواء جاءت على شكل زيادة في التصدير أو على شكل زيادة الأسعار بغية كسر التضامن بين الأعضاء.

والميثاق الأخير (للأوبيك) وسّع ووضع أهدافها المباشرة كما يلي:

. تنسيق وتوحيد السياسيات البترولية للدول الأعضاء وكذلك تحديد الوسائل الكفيلة بالحفاظ على المصالح المنفردة والعامة.

. البحث عن وسائل تأمين استقرار الأسعار في الأسواق الدولية للبترول الصافي من أجل إبعاد الاضطراب المضر والذي لا لزوم له.

. ضمان استقرار دخل الدول المنتجة للبترول، والتموين الفعال والاقتصادي للدول المستهلكة، كذلك إعادة صحيحة لرأس المال للمستثمرين في الصناعات البترولية في الدول الأعضاء.

هذه كانت الأهداف القريبة المدى...

ولكن الهداف البعيدة المدى لم تظهر إلا بعد تطور تركيب سوق البترول والتعديلات الجذرية التي طرأت على العلاقة بين الدول المضيفة والشركات ذات الإمتياز نتيجة فعالية حركة الأوبيك ذاتها والانسجام والتضامن بين الدول الأعضاء في الأوبيك.

---

٢ . القرار الأول للمؤتمر المنعقد من ١٠ إلى ١٤ أيلول ١٩٦٠ في بغداد.

٢ . الأهداف البعيدة المدى "للأوبيك".

تحققت الأهداف التي حددتها الأوبيك سنة ١٩٦٠ عند إنشائها فيما يتعلق باستقرار وتحسين أسعار البترول الصافي المصدر مما أدى إلى استقراره وتحسين مداخيل الدول الأعضاء. وهكذا أدركت الدول الأعضاء أهمية "الأوبيك" وفعاليتها فانصرفت عن الشكل إلى الأساس في مواضيع أهم بكثير من التي نجحت في كسبها. وبدأت فوضعت على جدول أعمالها الموضوع الأول الذي هو، أو أصبح الآن زيادة دخل الدول الأعضاء من البترول. وطرحت المشاركة كوسيلة لتحقيق هذه الغاية وفضلت أكثر الدول المشاركة كطريقة تدريجية لزيادة الدخل عن طريق زيادة المشاركة في رأس مال الشركات... بحيث تكون الخطوة الأولى زيادة الدخل تمهيداً للإمساك بزمام قيادة الشركات ذات الإمتياز من الداخل وامتلاك حق القرار عن طريق امتلاك أكثرية أسهمها. وكسبت الأوبيك المعركة الثانية... وبقي أمامها محطات وقد حددت أهدافها الباقية كما يلي:

. تحديد الأسعار المعلنة وتحديد أسعار السوق. والبحث بربط سعر البترول الصافي بسعر كلفة الطاقة البديلة.

. استعادة الثروات البترولية بالحلول محل الشركات ذات الإمتياز، ليس في حقلي الاستكشاف والاستخراج فحسب بل بنوع خاص في حقول التكرير والنقل والتسويق الخ... وبكلمة واحدة: وضع يد الدول الأعضاء في الأوبيك على قطاع البترول بكامله.

. تكييف صناعة البترول مع اقتصاد الدول المنتجة بإعطائه دوراً هاماً في الانماء الاقتصادي للبلدان المنتجة.

ثالثاً: دور المملكة العربية السعودية في "الأوبيك".

خلال سنة ١٩٧٤ اتخذت "الأوبيك" سلسلة قرارات أفضت إلى توزيع جديد لعائدات البترول بين الدول المضيفة والشركات ذات الامتياز.

هذا التوزيع الذي هو في صالح الدول المضيفة إضافة إلى الأسعار الجديدة للبترول هي أقصى ما تستطيع الدول المنتجة للبترول الوصول إليه خاصة وأن الطاقة البديلة متوفرة ولكن كلفتها هي أضعاف ثمن البترول. فإذا وصل ثمن البترول إلى ثمن الطاقات البديلة له اتجه المستهلكون إلى البديل عنه، هذا إضافة إلى أن الدول المنتجة أخذ حجم استهلاكها من البترول يزيد كثيراً بحكم زيادة حجمها الاقتصادي... من هنا فإن أهم أهداف "الأوبيك" هو منع تخفيض أسعار البترول أو بالأحرى المحافظة على ثمنه دون أن تتأثر بانخفاضات قيمة العملة. وللوصول إلى هذه الغاية فإن ذلك يفترض الحد من الانتاج وتضييقه. والمحاولات المنفردة التي تمت في هذا الحقل أصيبت بالفشل خاصة حين انفردت بعض الدول بتخفيض

انتاجها... وتبين أن هذه المبادرة يجب أن تباركها أو تقودها الدول التي يزيد انتاجها عن حاجاتها الاقتصادية... بحيث لا يؤثر تخفيض الانتاج وبالتالي انخفاض دخلها دخلها على تمويل حياتها، فالدول التي يزيد دخلها كثيراً عن حاجتها تملك حقلاً واسعاً من المناورة بحيث إن تخفيض الانتاج يؤدي إلى حد للدخل يتناسب مع حاجتها ولا يعود يزيد عنها وهذا ما تريده. فتكون وهي تمارس سياسة تخفيض في وضع مرتاح جداً، بل أكثر ارتياحاً من وضعها حين يكون الانتاج مرتفعاً وهذه الدول هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، ليبيا، دولة الامارات العربية المتحدة.

فهذه الدول تخفض انتاجهاولا تتأثر. وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٥ كان تخيفض انتاج دول الأوبيك في حدود ٥، ١٢% إلا أنه تجاوز هذا الرقم في السعودية لينزل إلى ١٧% ووصل التخفيض في الكويت إلى ١٩% والمملكة العربية السعودية هي الدولة البترولية الوحيدة التي تخفض انتاج البترول لاعتبارات تتصل باستقرار السوق بينما سائر الدول التي تملك القدرة على تخفيض انتاجها تكون مدفوعة باعتبارات أخرى أهمها المحافظة على مخزونها وعدم تبديده.

إضافة إلى تحكمها في الانتاج، فإن المملكة العربية السعودية قادرة على التحكم بسير رياح سوق البترول كما تشاء. فمن ٨،٥ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٧٤ خفضت انتاجها سنة ١٩٧٥ إلى ١، ٧ مليون برميل/ اليوم في وقت كانت قدرتها الانتاجية تصل إلى ١٢ مليون برميل/ اليوم . وقد وصلت هذه القدرة الانتاجية سنة ١٩٨٠ إلى ١٦ مليوم برميل/ اليوم وقد تصل سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠ مليون برميل/ اليوم. هذا في حين أن حاجاتها الاقتصادية وكامل مشاريعها الإنمائية التي تجعلها ورشة عمران لا تتطلب أكثر من ٥، ٣ مليون برميل / اليوم، وكل ما يزيد عن ذلك يحقق لها حرية مطلقة في المناورة متحررة من أي قيود أو اعتبارات تؤثر على اقتصادياتها. وهذا الوضع إضافة إلى المخزون النفطي الهائل لديها يجعل بيدها زمام المبادرة في حقل البترول ويفسر أهمية الدور القيادي للمملكة في حقل البترول في العالم إن كان من حيث تحكمها في أسعاره أم من حيث تحكمها في السياسة التي ترعى استثماراته، الأمر الذي يعطيها وزناً هائلاً داخل منظمة "الأوبيك". وقد حرصت المملكة على أن لا تنساق الدول المنتجة وراء فهم زيادة غير مدروسة لأسعار البترول تؤدي لانهيار اقتصاد الدول المستهلكة وتدفع الدول الصناعية إلى تبني الطاقات البديلة وبذلك تكون قد اضاعت ثروتها الوطنية. والسعودية التي تملك ربع مخزون البترول في العالم وتراهن عليه للمدى البعيد أكثر مما تراهن عليه للمدى القريب، هي غير مستعجلة إذن لاخراج هذا المخزون إلى فوق الأرض، لأن بقاءه حيث هو يجعل قيمته في تزايد مستمر.

ومن جهة أخرى فإن من مصلحة السعودية المحافظة على بقاء التماسك والتضامن بين أعضاء "الأوبك" لأن مكانتها في الأوبيك تجعل لها الكلمة الأخيرة في المنطقة في بعض الأحيان.

من هنا فإن السعودية عبر مخزونها البترولي وعبر استغنائها عن الانتاج الزائد الذي يفيض عن حاجاتها الاقتصادية تملك دوراً كبيراً في حياة الأوبيك إن كان من حيث تماسكها أو من حيث متانة الترابط بين أعضائها. وهذا وضع مرتبط بعناصر جغرافية ثابتة لا يبدو أنه سيكون موضع إعادة نظر في المستقبل.

رابعاًَ: أجهزة منظمة "الأوبيك".

التنظيم المعتمد في نظامها الأول والذي أقر في كاراكاس كانون الثاني ١٩٦١ لم يكن يتضمن إلا جهازين للعمل:

أ . المؤتمر.

ب . مجلس الحكام الذي يرأسه أمين عام المنظمة.

وقد أعيد النظر في هذا النظام واستبدل سنة ١٩٦٥ بنظام يعتمد على ثلاثة أجهزة أساسية:

أ . المؤتمر.

ب . مجلس الحكام.

ج . الأمانة العامة.

ثم أنشأت الأوبيك لجنة تنظيمية دائمة للشؤون الاقتصادية التي تعتبر الجهاز المتخصص في المنظمة [٤٤٢].

١ . المؤتمر.

هو السلطة العليا في منظمة "الأوبيك" ويتألف من بعثات الدول الأعضاء وكل بعثة على رأسها رئيسها وعدة أعضاء مشاركين وكذلك المستشارين [٤٤٣].

أ . الدورات.

جميع الدول الأعضاء تمثل في المؤتمر إلا أن النصاب هو ثلاثة أرباع الأعضاء وبدونه لا ينعقد المؤتمر. ودورتي الانعقاد العاديتين تعقد مرتين في السنة.

---

١ . بموجب القرار رقم ٧١١٥٥ المتخذ في ١٠/ ٤/ ١٩٦٥.

١ . المادة ١١ من النظام التأسيسي.

إلا أنه بطلب من دولة عضو، فإن دورة استثنائية يمكن أن تعقد بتوجيه دعوة من الأمين العام للدول الأعضاء في المنظمة بعد مشاورة رئيس مجلس الحكام وموافقة أكثرية الدول الأعضاء [٤٤٤].

ينتخب المؤتمر رئيساً لجلسة الانعقاد التمهيدية. إلا أن الأمين العام هو الرئيس الدائم للمؤتمر.

ب . التصويت.

كل دولة كاملة العضوية تملك صوتاً واحداً. ولكي يكون القرار نافذاً ويلزم المنظمة فإنه يحتاج لإجماع الأصوات، أما القرارات المتعلقة بالاجراءات التنظيمية فهي لا تحتاج لهذا الإجماع.

ج . السلطات.

باعتبار المؤتمر هو السلطة العليا في المنظمة، فإنه مسؤول عن:

. صيانة السياسة العامة للمنظمة وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها.

. بت طلبات الانتساب للمنظمة.

. المصادقة على أي تعديل لنظام المنظمة.

. المصادقة على تعيين الأعضاء في مجلس الحكام.

. تعيين رئيس مجلس الحكام والأمين العام ومساعده.

. تكليف مجلس الحكام بتحضير التقارير لدرسها ووضع التوصيات في الشؤون المتعلقة بالمنظمة.

. كل الشؤون التي لا تدخل حسب نصوص النظام في صلاحية أجهزة أخرى من أجهزة المنظمة هي حتماً من صلاحية المؤتمر.

٢ . مجلس الحكام.

وهو مؤلف من الحكام المعينين من الدول الأعضاء والمنتخبين من المؤتمر. مدة العضوية سنتان [٤٤٥].

أ . الإجتماعات.

ينعقد مجلس الحكام مرتين على الأقل في السنة تفصل بينهما مدة مناسبة. يحدد موعد الاجتماع رئيس مجلس الحكام بعد التشاور مع الأمين العام. رئيس مجلس الحكام يعين من

---

٢ . المدة ١٢ من النظام التأسيسي.

٣ . المدة ١٧ من النظام التأسيسي.

قبل المؤتمر لسنة واحدة. ويجري اختياره من بين الحكام وفقاً لاقدمية انتساب الدول الأعضاء إلى المنظمة. وإذا دخلت عدة دول في وقت واحد يراعي الترتيب الأبجدي.

رئيس المجلس يرأس الاجتماعات ويمثله أمام المؤتمر وفي كافة الاجتماعات الاستشارية. كل دولة عضو في المنظمة من حقها حضور إجتماعات مجلس الحكام إلا أن النصاب المطلوب لقانونية الاجتماع هو الثلثين.

ب . التصويت.

كل حاكم يتمتع بصوت واحد. ولابرام القرار، تعتمد الأكثرية النسبية للحاضرين.

ج . السلطات.

سلطات المجلس محدودة نسبياً فهو:

. يوجه خطة عمل المنظمة.

. يدرس التقارير المقدمة له من الأمين العام ويمحصها بالمناقشة.

. يضع تقارير التوصيات في مواضيع تتعلق بشؤون المنظمة من أجل عرضها على المؤتمر.

. يحضر الميزانية السنوية للمنظمة ويدرس تقارير الخبراء المحاسبين قبل عرضها على المؤتمر للمصادقة عليها.

. يقترح الأمين العام المساعد الذي يعين بعد ذلك بقرار من المؤتمر.

. يصادق على تعيين رؤساء أقسام الأمانة العامة المقترحين من الدول الأعضاء آخذاً بتوصيات الأمين العام.

. يحضر جدول الأعمال لكل من دورات المؤتمر بالتعاون مع الأمين العام.

٣ . الأمانة العامة.

تتكون من خمس إدارات: الاقتصادية، التنفيذية ، التكنيكية، والعلاقات الخارجية، الإدارية. الأمانة العامة هي من حيث المبدأ جهاز إداري محض يتولى مهمات الوصل وجمع المعلومات والتنفيذ. تضم الأمين العام، والأمين المساعد والوظائف الرئيسية الأخرى الموزعة بين الإدارات الخمس.

أ . الأمين العام

هو المثل الشرعي للمنظمة. عملاً بمبدأ التناوب الإيجابي [١][٤٤٦]. ينتخب الأمين العام لفترة سنة، ويمكن التجديد له ثلاث مرات.

---

١ . المادة ٣٠ من النظام التأسيسي.

ومنذ إنشاء الأوبيك تناوب على المنصب ممثلو تسع دول [٤٤٧]. وبصفته الرئيس الأعلى لإدارة الأوبيك فإن الأمين العام يملك سلطة إدارة شؤون الأمانة العامة وفقاً لتوجيهات مجلس الحكام ولنصوص النظام التأسيسي للمنظمة. رؤساء الأقسام مسؤولون تجاهه عن أقسامهم وبدوره مسؤول عن أعمال الأمانة العامة أمام مجلس الحكام. وهو يعد التقارير المتعلقة بالمواضيع التي يجب مرافقته عليها ويقدمها إلى مجلس الحكام. ومن جهة أخرى يجب أن يعلم رئيس مجلس الحكام بالأعمال التي تقوم بها السكرتاريا. كذلك يعلمه بالتقدم الحذر في تنفيذ مقررات المؤتمر. وهو أخيراً أمين المؤتمر.

الأمين العام إذن يتمتع بسلطات واسعة لتأمين حسن سير أعمال المنظمة وتحقيق أهدافها بفاعلية ونجاح.

ب . الأمين العام المساعد.

يختار مجلس الحكام الأمين العام المساعد لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد سنة أو أكثر وذلك من بين مواطني الدول الأعضاء في المنظمة وذلك بعد مصادقة المؤتمر على هذا الاختيار. والأمين العام المساعد كما الأمين العام ملزمان بالإقامة الدائمة في مركز المنظمة (في فيينا) وذلك لتنسيق النشاطات المختلفة للمنظمة وحسن سير عملها. الأمين العام المساعد ينوب عن الامين العام في كل مرة يغيب فيها عن المنظمة ووفقاً للمقتضيات التي تحمل الامين العام على تفويضه بسلطة أو أكثر من سلطاته.

٤ . إدارات المنظمة المختلفة.

هي خمس ولكل إدارة اختصاصها النوعي. يقرر الأمين العام تعيين رؤساء الإدارات بناء على اقتراح حكوماتهم.

أ . الشؤون الإدارية.

تختص بكل الشؤون الادارية للمنظمة.

---

٢ . ممثلو الدول التسع الذين تعاقبوا هم:

الاسم	ممثل	فترة أشغال المركز
١ . روحاني فؤاد	**إيران**	**كانون الثاني ١٩٦١ . كانون الأول ١٩٦٣,**
٢ . عبد الرحمن البزاز	**العراق**	**كانون الثاني ١٩٦٤ . نيسان ١٩٦٥,**
٣ . لطفي أشرف	**الكويت**	**أيار ١٩٦٥ . كانون الأول ١٩٦٦,**
٤ . جواخدار محمد	**المملكة العربية السعودية**	**كانون الثاني ١٩٦٧ . كانون الأول ١٩٦٨,**
٥ . بارا فرنسيسكو	**فنزويلا**	**كانون الثاني ١٩٦٨ . كانون الأول ١٩٦٧,**
٦ . سانجر الريش	**أندونيسيا**	**كانون الثاني ١٩٧٠ . كانون الأول ١٩٦٩,**
٧ . البدري	**ليبيا**	**كانون الثاني ١٩٦٩ . كانون الأول ١٩٧٠,**
٨ . نديم الباجچي	**أبو ظبي**	**كانون الثاني ١٩٧١ . كانون الأول ١٩٧٢,**
٩ . عبد الرحمن الأمين	**قطر**	**منذ كانون الثاني ١٩٧٣,**

وهي تلاحظ وتدرس السياسة الادارية العامة للصناعة البترولية في العالم وتلاحظ بصورة مستمرة كل تغيير في استراتيجية الشركات البترولية المتعلقة بالمنظمة.

ب . الإدارة الاقتصادية.

وتهتم بنوع خاص بالاقتصاديات البترولية ولا سيما أسعار البترول. وهي مكلفة بإجراء أبحاث متخصصة حول بعض جوانب الصناعة البترولية في العالم.

ج . الإدارة الفنية.

وهي الإدارة المختصة بدراسة الجوانب الفنية في الصناعة النفطية لوضعها بتصرف الدول الأعضاء.

د . إدارة التنفيذ.

المكلفة بوضع مقررات المؤتمر موضع التنفيذ في الدول الأعضاء. وهي تقدم تقارير للأمين العام بنتيجة الأعمال التي يكلفها بها. كذلك فهي مكلفة بدرس الوضع القانوني لصناعة البترول في العالم، ولفت نظر الأمين العام حول أي تغيير يمكن أن يمس الصالح العام للدول الأعضاء.

هـ . إدارة العلاقات الخارجية.

أخيراً... تهتم إدارة العلاقات الخارجية بالعلاقات مع الناس. تبقى على إتصال بالصحافة وتحافظ على الاتصالات الضرورية مع كافة المنظمات والهيئات القريبة منها من أجل إحاطتها بأهداف وأعمال الأوبيك وكذلك تنظم مركز أعلام الأوبيك.

هذا وبالاضافة إلى الإدارات المذكورة فإن المادة ٤١ من نظام الأوبيك تلحظ إمكانية تأسيس إدارات أخرى في كل مرة تدعو الحاجة إلى ذلك. وحتى الآن لم تنشئ الأوبيك إلا إدارة واحدة هي: "اللجنة الإقتصادية" للمنظمة التي أصبحت الجهاز السادس في المنظمة بعد الأجهزة الإدارية الخمسة.

٥ . اللجنة الإقتصادية.

ويرعاها نظام خاص بها. وقد أنشأها القرار رقم ٥٠ الصادر عن مؤتمر الأوبيك في نيسان ١٩٦٥ وهي مكونة من الأمين العام المساعد ومن ممثلين عن الدول الأعضاء. تجتمع مرتان في السنة في أوقات يحددها رئيسها. ولكن يمكن دعوتها لاجتماعات استثنائية في أي وقت بناء لطلب دولة عضو في المجلس. كل ممثل لدولة يتمتع بصوت واحد. توصية المجلس يمكن تبنيها بالأكثرية العادية إذا صوت عليها نصف الممثلين المنتدبين. هدف اللجنة الاقتصادية هو مساعدة الأوبيك على تأمين استقرار في أسعار البترول سواء بالنسبة

للمنتجين أم بالنسبة للمستهلكين وفقا للمبادئ التي أقرتها الأوبيك [٤٤٨]. كذلك فإن من مهمات اللجنة الإقتصادية جمع المعلومات عن معطيات الاقتصاد البترولي لتقديم المشورة للدول الأعضاء في الأوبيك ومن أجل ذلك تقدم للدول الأعضاء تقارير شهرية عن وضع أسعار البترول في العالم والعوامل الإقتصادية والسياسية وغيرها المؤثرة فيه.

خامساً: الطبيعة القانونية للأوبيك.

إن الحاجات التي تؤدي إلى قيام تعاون دولي هي عديدة، فهي تنمو وتتعدد بمقتضى عدة عوامل تقنية، نفسانية، وسياسية ولكن شعور التضامن هذا لا يصل في كافة المجالات إلى كل الانسانية حيث المجتمعات المنظمة على هذا المنوال يمكنها أن تكتسب في المجتمع الدولي أهمية لا يستهان بها عندما تكون مبنية على تضامن فعلي، ومزودة بأساليب عمل خاصة بها.

فالتضامن الدولي يؤدي إلى قيام أجهزة لها صلاحيات ذات نطاق واسع نوعاً ما، وهو يفترض اجمالاً موجبات صريحة تقع على عاتق الدول المعينة. فالهدف المتوخى وكذلك النتيجة الفعلية تؤديان في كثير من الاحوال إلى حصر سيادة الدول المجتمعة وتحديد وضع قانوني خاضع لهذه المنظمات الدولية، مثلاً: سلطة التقرير المعطاة لمجلس الامن في منظمة تنظيمية هي من بين الأمثال الاكثر دلالة عن الحد من السيادة.

إن المنظمات الدولية، المنشأة باتفاق دولي والتي تضع نظام عمل مشترك ودائم ومنظم بين الدول ذاتها تشكل الهيئة الاكثر تطوراً على صعيد التعاون الدولي، ذلك أن هذا التعاون يحصل بين دول ذات سيادة مطلقة وهو يدخل في حقل القانون الدولي العام.

إن المنظمات تنشأ اجمالاً بموجب مواثيق أو معاهدات مستقلة تعكس أهدافاً سياسية، اقتصادية أو تقنية، تتماشى مع نظرة فلسفية للنظام الاجتماعي. فالدول تأخذ على عاتقها التزامات

تنعكس على سلوك أجهزتها. وهذه المعاهدات تلحظ انشاء أجهزة ذات صلاحية خاصة بها، تمكنها من العمل على الصعيد السياسي والاقتصادي والتقني بقدر الصلاحيات المعطاة لها.

بعض من هذه المنظمات الدولية يجسد مواثيق أو معاهدات ما بين الحكومات تتعلق بالمواد الاولية، أو المواد الاساسية.

هذه العلاقات القانونية الدولية يمكن تحديدها بميثاق أو بالمعاهدة التي تربط أطرافها وتهدف هذه المعاهدات أو المواثيق إلى تحديد تعاون مختص يتعلق ببعض المشاكل المعينة

---

١ . القرار رقم I ، ١، IV ٤٣، V ٤٢ .

لمادة أولية ما أو لعدد معين من المواد الاولية أو المواد الاساسية المحددة في المعاهدة أو الميثاق.

ولكن فكرة المعاهدة أو الميثاق الاتفاقية الدولية حول المواد الاولية أو المواد الاساسية طالما بقيت غامضة. فالنموذج القديم كان اتفاقاً على مادة أولية أو مادة أساسية بين دول منتجة مصدرة ودول مستهلكة مستوردة، وهدفه تثبيت الاسعار في السوق الدولية.

خلال الستينات، ظهرت أول المعاهدات والمواثيق التي تضم الدول المنتجة المصدرة وحدها، هكذا نشأت منظمة جديدة ما بين الحكومات سنة ١٩٧٠ هي منظمة الاوبيك المعدة لحماية مصالح الدول المصدرة للبترول والتي هي في نفس الوقت دول من العالم الثالث، هدفها محدد في القرار الاول المتخذ خلال المؤتمر الأول الذي أنشأ الاوبيك:

"فسح المجال لمشاورات منتظمة، وبالاخص تحديد موقف الدول الاعضاء كلما حلت ظروف، كالمشار اليها في الفقرة ٢ من القرار رقم ١".

إن مؤسسي الاوبيك، وان كانت نظرتهم في بادئ الامر انصرفت إلى تضامنهم، الا أن الميثاق الذي أنشأ الاوبيك يبقى ميثاقاً دولياً على مادة معينة، له أهداف خاصة متعلقة بهذه المادة.

ويمكن التعمق بدراسة الطبيعة القانونية للاوبيك عن طريق تحليل المعايير الشكلية والمادية التي هي من خصائص الميثاق أو المعاهدة أو الاتفاقية على مادة أولية أو أساسية والتي نجدها في الاوبيك.

أولاً: المعايير للمشتركين:

أ ـ الاشتراك:

١) الصفة القانونية للمشتركية:

بما أن هناك اتفاقاً دولياً، ومهما كانت التسمية المعطاة له من قبل المشتركين (اتفاقية ميثاق، معاهدة) فإن النص المعين لا يمكن مناقشة مضمونه ومن ثم قبوله وتوقيعه الا من أشخاص القانون العام.

وهذا هو مجال تطبيق القواعد العامة التي ترعى المعاهدات والمواثيق الدولية حول المواد، أولية كانت أم أساسية.

ان منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبيك" المنشأة على هذا الشكل هي شخص معنوي من

أشخاص القانون الدولي لها نظام قانوني دولي. وهي لم تأت نتيجة معاهدة دولية، بل أنها حصيلة قرار عادي متخذ من قبل ممثلي الحكومات في مؤتمر بغداد. ووفقاً للمادة ١٢ من

ميثاق الامم المتحدة فان صك تأسيس هذه المنظمة قد سجل لدى أمانة سر الامم المتحدة في السادس من تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ وبتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٥ عينت هذه المنظمة، بصفة جهاز حكومي دولي، للاشتراك في أعمال الامم المتحدة حول التجارة والانماء. C. T. C. N. U. C. E. D.. D. – U. N- A **وخلال شهر أيلول من ذات السنة، أصبح لها علاقات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة.**

٢) الصفة الاقتصادية المرجحة:

ان الاشتراك في منظمة الاوبيك مشروط بصفة اقتصادية مرجحة، صفة البلاد المنتجة المصدرة للبترول، ولكن دون أي شرط إقليمي (بعكس منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط).

ونتيجة اتصالات أجرتها فنزويلا مع البلدان المنتجة للنفط واتصالات جرت داخل جامعة الدول العربية أثمر ذلك كله عن عقد مؤتمر عربي هام حول النفط في نيسان ١٩٥٩، وعقد المؤتمر في بغداد من العاشر إلى الرابع عشر من شهر أيلول ١٩٦٠ ضم، عدا البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت فنزويلا واتخذت خلاله ثلاثة قرارات، الثالث منها احرائي بسيط ولكنه هام إذ يقضي بتعهد المشتركين بإحالة النصوص المعتمدة، قبل ٣٠ أيلول، أمام سلطاتهم للموافقة عليها.

وتبين بعد الانضمامات الاولى (مثلا قطر، ثم اندونيسيا وليبيا) أن الامتياز الخاص بالاعضاء الخمسة المؤسسين لن يمكن ابقاؤه، وأنه كان من الافضل اعادة النظر بالاتفاق، وهذا ما حصل في نيسان ١٩٦٥، مع الاحتفاظ بتعديلات لاحقة جرت سنة ١٩٦٦و ١٩٧٠و ١٩٧١.

ولكن تجدر الاشارة ان هذه المراجعات أتت لتؤكد على تنظيم أكثر للمنظمة دون أن تغير أهدافها فهذه الاهداف تأكدت في مضمونها بنفس العبارات التي تضمنها القرار رقم ١ سنة ١٩٦٠.

تناولت التعديلات التنظيمية حق الاشتراك. "من الآن وصاعداً، أن الاشتراك بصفة عضو رهن موافقة المؤتمر، وليس الاعضاء المؤسسين فقط". من ناحية أخرى، انشئ نظام العضو "الشريك" بالنسبة للدول التي لا تتوفر فيها الشروط الملحوظة لصفة عضو كامل العضوية، يمنح لها هذا النظام وفقاً لاغلبية معينة من الانتاج الصافي للبترول المصدر يمنحها صفة العضو "المشارك". وذلك كون بعض الدول ليس لديها قدرة انتاجية هامة لتصدير البترول الخام. والفارق يتضح في نوعين بمن التصدير، هناك بلدان ما زالت تصدر النفط، ولكن ليس لديها تصديراً جوهرياً صافياً من النفط الخام. فبالطبع، وخلافاًً للعضو "الكامل"، أن العضو

"الشريك" لا يحق له التصويت. ويجب الاشارة أيضاً انه يحق للمؤتمر أن يستضيف بلداناً ليست أعضاء فيحضرون بصفة مراقب.

إن اشتراك كل بلد بمنظمة الاوبيك بصفة عضو كامل العضوية معلق على صادراته الصافية الهامة من النفط الخام وتكون فوائده الاساسية مماثلة لفوائد البلدان الاعضاء. ويقبل المؤتمر المرشحين بأغلبية ٣/٤ يحتفظون بحق "الفيتو" فيما خص قبول اعضاء جدد. عدا عن المؤسسين الخمسة، انتسبت قطر والبحرين إلى المؤتمر الثاني للاوبيك سنة ١٩٦١ بصفة أعضاء كاملي العضوية، ثم تلتهما بالتتابع ليبيا واندونيسيا سنة ١٩٦٢، أبوظبي سنة ١٩٦٧، الجزائر سنة ١٩٦٩، نيجيريا ١٩٧١، وأخيراً الاكوادور سنة ١٩٧٣، وهكذا، فإن منظمة الاوبيك تعد حالياً اثني عشر عضواً بصفة أعضاء كاملي العضوية.

ب . الاجراءات الخاصة والمركبة للاتفاقات الدولية :

إن هذه المعاهدات والمواثيق تظهر استقلالية عن مواثيق دولية أخرى ومنظمات دولية قائمة.

وبالفعل، إذا كانت قد نوقشت بعض المواثيق والمعاهدات الاتفاقيات تحت اشراف منظمة الامم المتحدة أو الـ G.A.T.T. أو معاهدة السوق الاوروبية المشتركة، فإن البعض الآخر قد نوقش خلافاً لذلك، أي خارج أية هيئة قائمة . هذا هو مثلاً حال منظمة الاوبيك التي انشئت ليس بمعاهدة، بل بقرار وتم انشاؤها بعيداً عن ظلال المنظمات والمعاهدات الدولية سواء التي ترعى أو التي لا علاقة لها بالمواد الاولية وربما كان السبب في ذلك الحيلولة دون التقييد بميثاق هافانا.

أن الفصل السادس من ميثاق هافانا حدد المبادئ التي يجب على المعاهدات والمواثيق ما بين الحكومات التقيد بها، فيما خص المواد الاساسية.

بدون شك، أن الميثاق لم يدخل قيد التنفيذ، لكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى أعضاء منظمة الامم المتحدة تبني المبادئ الموجودة في الفصل السادس من ميثاق هافانا. ولكن نظام منظمة الاوبيك يبتعد في بعض النقاط عن المبادىء المذكورة، لاسيما في ما خص قبول البلدان غير الاعضاء. واشراك البلدان المستهكلة والمستوردة. ان الفصل السادس من ميثاق

هافانا يتضمن نصوصاً مشددة بنوع خاص فيما يتعلق بالاتفاقات ما بين الحكومات حول الرقابة، أي الاتفاقات التي تتضمن تنظيماً للاسعار أو تنظيماً للانتاج أو رقابة من حيث الكمية على الاستيراد أو التصدير. وهي مواضيع يمكن لمنظمة الاوبيك بموجب قرار عادي أن تتخذ اجراءات بصددها.

ثانياًً: المعايير المادية: التخصص في الميثاق:

يتبادر للذهن في البدء، أن التخصص ليس بمعيار خاص بالمواثيق أو المعاهدات حول المواد. الا أن لكل معاهدة كما لكل ميثاق دولي موضوعاً. والموضوع الذي يتعلق بالمواد فيه نوع من التخصص.

أ . خصوصية نطاق التطبيق: معيار المادة الأولية:

أن شرط طبيعة المادة هو أساسي، إذ ان عدم وجودها يوصلنا إلى انحاء فكرة الميثاق على المواد الاولية. وبالطبع كثير من المواثيق والمعاهدات تهدف إلى قيام تبادل في الاموال المادية بين المشتركين ولكن تخصيص الميثاق بالمواد أو بمادة هو معيار اساسي لصفة المشاركة فيها ولتحديد الاهداف المشتركة.

ب . خصوصية الهدف:

١) كانت المادة ٥٧ من ميثاق هافانا قد أقامت جدولاً لاهداف الاتفاقات الدولية حول المواد:

١. تحاشي أو تخفيف الصعوبات الاقتصادية الجدية التي يمكن أن تظهر إذا لم تتمكن الحركة العادية لقوى السوق من اعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك في السرعة التي تقتضيها الظروف.

٢ . توفير، في الفترة من الوقت التي يمكن أن تكون ضرورية، كفاءات لفحص وترويج تدابير متضمنة تصحيحات اقتصادية رامية إلى زيادة الاستهلاك أو إلى نقل الموارد واليد العاملة من الصناعات الاكثر تطوراً إلى وظائف جديدة ومنتجة، مع أخذ الحيطة من أجل أن يحقق ذلك بقدر المستطاع نمواً في الصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الاولية الوطنية.

٣ . منع أو تخفيف التقلبات الشديدة في أسعار مادة أولية في سبيل الوصول إلى درجة كافية من الاستقرار على أساس أسعار عادلة للمستهلكين وضمانة أرباح معقولة للمنتجين، مع مراعاة المصلحة الناشئة في ضمان توازن ذي أمد طويل بين العرض والطلب.

٤ . تنمية الموارد الطبيعية في العالم والمحافظة عليها وتدارك نفاذها.

٥. ضمان نمو المادة الاولية عندما يمكن أن يحصل هذا النمو لمصلحة المستهلكين والمنتجين على أن تتضمن هذه التدابير في الاحوال المناسبة توزيع سلع غذائية ضرورية باسعار خاصة.

٦ . ضمان توزيع عادل للمادة الاولية في حال نقصها.

الا أنه من الواضح، أن قائمة الاهداف الست التي كانت المادة ٥٧ من ميثاق هافانا قد فرضتها على المواثيق والمعاهدات المتعلقة بالمواد، لم تكن لتعتبر مترابطة مجتمعة متلازمة.

وفيما خص منظمة الاوبيك، فإن ميثاقها الذي كان قراراً في الاصل، قد تبنى أكثر هذه الاهداف ولكن الذي تميز به أكثر ما تميز هو أنه أعطى للمنظمة طابعاً نقابياً.

٢) أهداف منظمة الاوبيك:

. الاهداف الاولية:

إن انشاء منظمة الاوبيك عائد إلى ردة فعل البلدان المصدرة للنفط الخام نتيجة التخفيضات المتتالية للاسعار التي كانت تقررها بصورة فردية الشركات صاحبة الامتيازات.إذن ، فإن استقرار الخام المصدر يكون الهدف المباشر لهذه المنظمة.

إن آخر نظام للمنظمة قد وسع وحدد نوعاً ما هذا الهدف المباشر، إذ إن الهدف الاساسي لمنظمة الاوبيك قد أصبح تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الاعضاء والبحث عن الوسائل التي تؤمن استقرار الاسعار في السوق الدولية للنفط الخام وضمانة استقرار الدخل للبلدان المنتجة، وتموين فعال واقتصادي للدول المستهلكة وتأمين عودة عادلة لرأس مال المستثمرين في الصناعة النفطية للدول الاعضاء.

لكن أهداف منظمة الاوبيك البعيدة الاجل لم تتبلور الا نتيجة تطور السوق النفطية، ونتيجة تعديل جذري للعلاقات بين الدول المنتجة والشركات صاحبة الامتيازات، وذلك بفضل عمل المنظمة الفعال وتماسك اعضائها.

. أهداف منظمة الاوبيك البعيدة الاجل:

ان الاهداف التي اتخذتها منظمة الاوبيك حين انشئت سنة ١٩٧٠ قد تحققت، لا سيما فيما خص استقرار وتحسين أسعار النفط الخام المصدر وبالتالي الدخل النفطي للبلدان الاعضاء.

فتطرقت حينئذ منظمة الاوبيك إلى مسائل جوهرية أهمها:

. تحديد الاسعار المعلنة وأسعار السوق. ثم البحث عن تنظيم لسعر النفط الخام.

. استرداد جميع الثروات النفطية، ووضع القطاع النفطي بصورة شاملة بيد البلدان الاعضاء.

. وأخيراً، ضم كامل الصناعة النفطية إلى اقتصاد البلدان المنتجة واعطاء هذه الصناعة الدور الاساسي في اعداد استراتيجية الانماء الاقتصادي.

وهكذا ، ان هذا الميثاق الذي يسمح فقط للفريق الذي يحمل صفة اقتصادية وحيدة (منتج/ مصدر) الاشتراك فيه، والذي يتميز بنوع من النقابية المهنية ذات الهدف الاقتصادي كان

له تأثير ايجابي لتفادي نفاد هذه الثروة بصورة غير مرتقبة وسابقة لاوانها، خاصة إذا كانت هذه الثروة غير متجددة. وهكذا، فإن جميع الدول الاعضاء في منظمة الاوبيك مثلا وافقوا على ان زيادة جوهرية لاسعار النفط تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، ومن ثم تفسح المجال لاطالة فترة الاستخراج.

ج . خصوصية الأساليب:

ان هذه الاساليب هي تأسيسية، اقتصادية أو تقنية.

١) الأساليب التأسيسية:

إن هيكل منظمة الاوبيك يتضمن عدة أجهزة: المؤتمر، مجلس الحكام، أمانة السر، وكذلك لجنة اقتصادية. هذه الاجهزة المختلفة تتولى تحديد سياسة المنظمة، وتعيين الاساليب لتحقيق هذه السياسة ووضعها قيد التنفيذ.

٢) الاساليب الاقتصادية والتقنية: الاساليب الرامية إلى تنظيم للاسعار:

هناك مبدئياً عدة أساليب، ولكن هذه الاساليب تبقى محصورة بناحيتين: الناحية الاولى تقنية، إذ يمكن، نظراً لخصائص بعض المواد، أن تحل بعض الصعوبات الخاصة لا سيما عندما تكون المادة غير متجانسة فتحمل ميزات وأنواع مختلفة نوعاً ما، مما يجعل تحديد السعر في الميثاق أكثر تعقيداً. والناحية الثانية سياسية: ان التعامل الدولي على مختلف درجاته والمجسد بالميثاق يمكن أن يؤدي، ومهما كانت الحالات الاقتصادية إلى ادخال أساليب مستقرة لتنظيم للاسعار، دون ان يكون الاسلوب الحقيقي لتحقيق الاهداف مدرجاً ومحدداً في الميثاق. يبقى أيضاً معرفة هل سيكون السعر ثابتاً أم متقلباً؟

إن هذا الحل الاخير يبدو أكثر عقلانية لأنه أكثر مرونة، نظراً للتطور الاقتصادي.

وفي كل الاحوال سواء كان الميثاق يشمل على سعر واحد أو عدة أسعار، يبدو ضرورياً أن يدخل الاتفاق بعض الاجراءات الرامية إلى التأثير على العوامل المحددة للسعر، وأخصها حجم العرض وحجم الطب، وهذه الاجراءات يمكن أن تكون اختيارية أو شاملة.

أن منظمة الاوبيك بالرغم من حيازتها على أساليب هامة في هذا المجال لم تنج من هذه المصاعب.

والخلاصة، ان منظمة الاوبيك ـ وهي منظمة دولية ـ ليس لديها كباقي المؤسسات الدولية، سلطة فوق سلطة الدول، فإنها:

ـ لا تتمتع بالميزة الاساسية للدولة أي السلطة العليا، حق الامر وسلطة الاكراه.

- ليس لديها صلاحية لفرض قرارات على البلدان الاعضاء الذين لم يشتركوا في اتخاذها، أو اتخذت ضد ارادتهم المعلنة صراحة. أضف إلى ذلك أن التصويت في منظمة الاوبيك يكون بالاجماع، فهو الوحيد الذي يلزم البلدان الاعضاء.

يمكننا ان نقارن منظمة الاوبيك، بما أنها اتفاق على المواد، بنقابة يرجى منها، ليس فقط دعم مطالب اعضائها، وتنظيم تضامنهم، لا بل ايضاً تمثيل مصالح المنتجين - المصدرين، على الساحة الدولية.

لكن هذا لا يجعلنا ننسى، حين تلعب السياسة الدور الاكبر، المصاعب التي سيلاقيها أعضاء المنظمة عندما يريدون اتخاذ اجراءت حسية واتباع عمل مشترك.

الفصل الثالث

على الصعيد العربي

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

(الأوابيك)

أولاً - من الأوبيك سنة ١٩٦٠ إلى الأوابيك سنة ١٩٦٨.

نشأت الأوبيك في ظرف كان فيه البترول يغمر أسواق العالم كردة فعل ضد كارتل الشركات البترولية، وكان الاغراق نتيجة لا نخفاض اسعار البترول التي تكررت عدة مرات.

فالاعلان الأول الصادر عن الأوبيك سنة ١٩٦٠ يعكس بوضوح انصراف المنظمة إلى ايلاء موضوع استقرار الأسعار كل اهتمامها من أجل الوصول إلى تثبيته وعدم الاستقرار هذا كانت الدول المصدرة تدفع ثمنة من مداخيلها [٤٤٩].

سنة ١٩٦٤ تمكنت الأوبيك بعد مفاوضات عسيرة مع شركات البترول من ادخال الريع الذي تدفعه الشركات للدول بقيمة الامتيازات البترولية، في مداخيل الشركات الخاضعة للضريب، وبالتالي أخضعته لضريبة الدخل مما زاد من عائدات ضراب الدول التي تستضيف الشركات ذات لامتياز البترولي [٤٥٠].

وقد أدت هذه المعادلة إلى ما سمي "فيفتي فيفتي" Fifty Fifty أي مناصفة أرباح البترول بين الشركات والدول.

---

١ - عولج هذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا الجزء: الأوبيك.

٢ - درسنا هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الثاني الفصل الخامس: المشاركة وكذلك في الفصل الثالث من الجزء الثاني: الحقوق والموجبات في الامتياز البترولي.

وقد لعبت الدول العربية المنتجة للبترول دوراً أساسياً في هذه المعركة الرابحة إذ إنها كانت الدول الوحيدة المعنية بهذا الموضوع من بين دول الأوبيك، بينما كانت للدول غير العربية (فنزويلا وأندونيسيا) أنظمتها الضرائبية البترولية التي كانت تقاسم الأرباح.

كذلك استفادت الدول العربية من المساندة التي مدت بها الأوبيك أعضاءها. وكانت الخطوة الملحوظة في هذا الميدان هي الدعم الذي قدمته الأوبيك لليبيا سنة ١٩٦٥ إذ اتخذ مؤتمر الأوبيك قراراً دعا فيه الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إعطاء أي حقوق جديدة من أي نوع كانت للشركات البترولية التي ترفض تطبيق نصوص قانون البترول لليبي وما يتعلق منه بالريع والتعويضات التجارية. من هنا أخذ حجم الأوبيك يصبح أكبر من مجرد أن يحصر في موضوع الأسعار وحدها. ولكن الخطوة الأولى بدأت على هذا الدرب الطويل مرتبكة متعثرة. فقد اتخذ مؤتمر الأوبيك الذي عقد في طرابلس الغرب في تموز ١٩٦٥ قراراً وزع فيه الإنتاج وكان من دوافع هذا القرار الذي كانت فنزويلا وراءه والذي فشل فشلاً ذريعاً، المخاوف من أن يؤدي غياب التخطيط في الإنتاج إلى إغراق الأسواق بفائض من البترول بعد أن استعادت الدول البترولية من الشركات ذات الامتياز زمام أمور البترول.

فقد تجاوزت ليبيا والسعودية وإيران النسبة المحددة لها في قرار التوزيع بينما كان إنتاج الكويت والعراق اقل من النسبة المحددة لهما.

وفكرة التخطيط الشامل، التي استعيدت عدة مرات في الأوبيك، لم تأخذ تطبيقاً عملياً. سنة ١٩٦٨ تضمن إعلان مؤتمر الأوبيك السادس عشر تعبيراً عن الاهتمام بتوسيع حقل نشاط المنظمة. وقد حرص الإعلان المذكور على إعادة التأكيد على سيادة الأمم وعلى ثرواتها الطبيعية، وأوصى بعمل مشترك تقوم به الدول المنتجة للبترول في حقل التنقيب عن البترول واستكشافه فضلاً عن تحقيق مشاركة معقولة في راس مال الشركات ذات الامتياز ووضع قوانين ضرائبية تؤمن للدول مانحة الامتياز مداخيل ثابتة. وفي مطالبها، اعتمدت الدول المنتجة للبترول المبدأ القانوني الذي يجيز تغيير العقود عند تغيير الظروف... في هذه الفترة ولدت الاوابيك.

في ٩ كانون الثاني انشئت الأوابيك بموجب اتفاق أبرمته السعودية والكويت وليبيا [١][٤٥]. لم تحدد منظمة الدول العربية المصدرة للبترول عند انشائها سوى أهداف فنية منها: انشاء اسطول بترولي للنقل البحري مشترك بين الدول العربية الاعضاء في المنظمة، وبناء حوض جاف في البحرين، وكان الهدف من ذلك هو اقناع البحرين بالانضمام... الا أن المنظمة

١ . كانت ليبيا ما تزال مملكة يحكمها السنوسي.

أخذت تتجاوز الدور الاقتصادي إلى در سياسي عندما تغير النظام السياسي في ليبيا وانضمت اليها الجزائر والعراق.

ثانياً . لماذا الأوابيك؟.

هناك ثلاثة أسباب لأنشائها وهي:

١ . أصبح عدد الدول العربية الأعضاء في الأوبيك له أرجحية في أسواق البترول. ففي حين زاد انتاج النفط في العالم ١١١% بين ١٩٥٩ و ١٩٦٩ فان انتاج الدول العربية زاد ٢٥٨% أي انه تضاعف تقريباً. ألا أنه بالمقابل لم يتأثر حجم الصناعات والخدمات العربية المرتبط بالبترول بهذه الزيادة في حجم الانتاج ان من حيث صناعة التكرير أو من حيث نقل البترول إلى الاسواق المستهلكة.

٢ . سنة ١٩٦٨ سلطت الأوبيك الضوء على الامتيازات البترولية بمبادرة من امينها العام الفنزويلّي بارا من أجل الاهتمام بالصناعات والخدمات المرتبطة بانتاج البترول، وهي مواضيع تهم البلاد العربية بالدرجة الأولى لأن الخبرة تنقصها في هذا المجال بينما الدول غير العربية الاعضاء في الأوبيك مثل فنزويلا لا تنقصها هذه الخبرة.

٣ . كذلك فان الأوابيك كانت ردة فعل من الدول العربية التي اتبعت سير الحكمة والتي لم تطمئن للنزعات المتطرفة التي أخذت تظهر في الأوبيك. من هنا كان تجمع السعودية وليبيا (أيام السنوسي) والكويت تجمعاً بعيداً عن أي تهور في اطار منظمة عربية تكون صمام أمان ورصيداً احتياطياً إذا جنحت الأوبيك إلى التطرف. من هنا بدت الأوبيك اطاراً للاعتدال حين ساورت البعض خشية من أن تتحول الأوبيك إلى اطار للتطرف. وبدت أيضاً كأنها خط دفع احتياطي انشأه المعتدلون تحسباً من رياح أو عواصف يأتي بها المتطرفون على الأوبيك وهذان التياران (المعتدل والمتطرف) نادى احدهما بالتأميم والآخر بالمشاركة.

ثالثاً . النظام التأسيسي للأوابيك.

١ . مقارنة بين نظام الأوبيك ونظام الأوابيك.

هدفان رمت اليهما الانظمة التأسيسية للأوابيك:

الهدف الأول:

تأمين وصول البترول بمساهمة الدول الاعضاء إلى اسواق العالم بأسعار معقولة.

الهدف الثاني:

تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء في كل مجالات النشاط البترولي.

اشترطت الانظمة التأسيسية شرطان للانتساب إلى الأوابيك:

أ ـ الألتزام بالعمل وفقاً لمقررات الأوبيك حتى ولو لم يكن طالب الانتساب إلى الأوبيك عضواً في الأوبيك.

وهذا النص يعكس إرادة واضحة تعبر عن الحرص على الأوبيك فتطمئن هذه الأخيرة إلى أن الأوابيك ليست منافساً لها يعرقل سيرها بل هي حريصة على مقرراتها.

ب ـ أن تكون طالبة الانتساب دولة عربية يشكل البترول مصدراً رئيسياً وأساسياً من دخلها الوطني [٤٥٢]. هذا النص حال دون انتساب مصر وسوريا إلى المنظمة لأن البترول ليس مصدر دخلهما الأساسي، كما حال دون انتساب الجزائر لأن مصادر الدخل الوطني للجزائر متنوعة وبينها البترول.

ما عدا هذان الشرطان فإن باقي نصوص نظام الأوابيك التأسيسي منقولة عن نظام الأوبيك: الأجهزة هي نفسها، السلطات هي نفسها مع تغيير في الأسماء فقط [٤٥٣].

ـ مجلس الوزراء له سلطات المؤتمر.

ـ المجلس التنفيذي له سلطات مجلس الحكام.

ـ الأمانة العامة.

ـ الهيئة القضائية.

الهيئة القضائية هي جهاز جديد لا وجود له في الأوبيك [٤٥٤]. وهي تنظر بالمنازعات التي تتعلق باتفاقية إنشاء الأوابيك والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضائها في مجال النشاط البترولي. وتنظر كذلك في المنازعات التي يقرر المجلس أن النظر بها هو من اختصاصها.

ويجوز لهذه الهيئة بناء على اتفاق أطراف النزاع أن تفصل بالمنازعات التي تنشأ بين أي عضو في المنظمة وبين شركات البترول التي تعمل في إقليم ذلك العضو وكذلك المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركة بترول تابعة لأي عضو آخر والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة.

---

١ ـ المادة السابعة من النظام.

٢ ـ المدة الثامنة من النظام.

٣ ـ المادة ٢١ من النظام.

٢ ـ نظام إلزامي.

ألا ان الفارق الأساسي بين نظام الأوبيك [٤٥٥]. ونظام الأوابيك هو في التصويت على المقررات. فالمقررات تتخذ بأكثرية ٤ / ٣ الأصوات بشرط أن يكون عضوان مؤسسان بين هذه الأكثرية المطلوبة.

إذن فنظام الأوابيك إلزامي خلافاً لنظام الأوبيك الاختياري، إذ إن الدول الأعضاء في الأوابيك ملزمة بتنفيذ قرار تتخذه أكثرية الأعضاء حتى ولو كانت هي بين الأقلية المعارضة بينما في نظام الأوبيك لا تلزم الدول الأعضاء بالقرار إلا إذا وافقت عليه جميعها.

٣ ـ تعديل الأنظمة التأسيسية للأوابيك.

رفض العراق الانضمام إلى الأوابيك سنة ١٩٦٨ معتبراً ان كل الأقطار العربية البترولية يجب أن يكون من حقها الانضمام للأوابيك أيا كان حجم إنتاجها البترولي.

وهكذا وتعبيراً عن اعتراضها جرى في بغداد التوقيع سنة ١٩٧٠ على اتفاق ضم الجزائر والعراق ومصر وليبيا من أجل التضامن وتوحيد الجهود بهدف القضاء على تجمع احتكار شركات البترول الأجنبية "التي تستثمر ثروات بترول العالم العربي". كان هذا هو الهدف الظاهر، أما الهدف الباطن المخفي والحقيقي فهو وضع عصى في دواليب الأوابيك، طالما بقي نظامها على الشكل الذي كان عليه.

وبدا العالم العربي البترولي مضطرباً مجزءاً بين قطبين... وعاد التجاذب من جديد بين قطب الحكماء المعتدلين وقطب المتطرفين.

إلا أن حدثاً طرأ وقلب الوضع!.

ذلك أنه في أول أيلول ١٩٦٩ وقع انقلاباً في ليبيا أسقط نظام الحكم الملكي.

---

٤ . في الأوبيك المقررات تتخذ بالاجماع وإذا عارض أحد الأعضاء أي قرار فإن هذا القرار لا يعود نافذاً.

فلم يعد أمام الأوابيك خياراً، وأصبحت أمام هذا الواقع الجديد مضطرة لتغيير أنظمتها بحيث تعدل شروط الانتساب وتفتح الأبواب أمام سائر الدول العربية لتصبح المنظمة البترولية الوحيدة التي تجمع كل الأقطار البترولية العربية... ولكن ذلك لم يتحقق دفعة واحدة.

في نهاية شهر كانون الثاني ١٩٧٠ أعلنت ليبيا عزمها على البقاء في الأوابيك... فنشأ وضع في الأوابيك يتطلب توازناً داخلياً، ففتح الباب أمام الجزائر من جهة ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى.

ولكن المشكلة الكبرى بقيت وهي انتساب العراق!

بعد سنتين، ادخل تعديل على المادة السابعة من نظام الأوابيك بحيث فتح الباب أمام سائر الدول العربية البترولية. عدل البند الذي كان يشترط أن يكون "البترول هو المصدر الأساسي والرئيسي للدخل الوطني للدولة طالبة الانتساب بمادة تشترط فقط أن يكون البترول مصدراً هاماً" للدخل القومي للدولة طالبة الانتساب. وحلت المشكلة وفتح الباب على مصراعيه، فدخل العراق ثم مصر سنة ١٩٧٢[٤٥٦] .

رابعاً ـ العلاقات بين الأوبيك والأوابيك.

نجحت الدول العربية البترولية في إنشاء المنظمة البترولية التي تجمعها والتي تملك هويتها الخاصة أيضاً. والسؤال الذي طرح نفسه: ما هو تأثير نشاط الأوابيك على الأوبيك؟ وسؤال أهم: ما هو مستقبل الأوبيك على ضوء الدور العربي المتنامي؟.

١ . هل الأوابيك هي عامل يحد من نشاط الأوبيك؟

حرصت الدول العربية البترولية على ابقاء خطواتها حذرة في مجال التجمع البترولي العربي بحيث لا تتحول إلى منافسة للاوبيك وتعطل عليها نشاطها وانطلاقة سيرها. من هنا حرصت الأوابيك على أن تتبع سير الأوبيك في طريقها. واذا كانت اهداف الأوابيك اوسع من اهداف الأوبيك الا أن خط سيرهما يتكامل ولايتضارب. فمبرر وجود الأوبيك وهمّها الشاغل كان وما

---

١ . في سنة ١٩٧٨ كان أعضاء الأوابيك عشرة وهم: المملكة العربية السعودية، أبو ظبي، الجزائر، البحرين، مصر والعراق والكويت وقطر وليبيا وسوريا. وكلهم أعضاء في الأوبيك ما عدا البحرين ومصر وسوريا.

يزال اسعار البترول والاعتبارات الضرائبية المتصلة بذلك. بينما انصرفت الأوابيك للاهتمام بالتعاون الاقتصادي بين أعضائها وكذلك صرفت جزءا من اهتمامها لمساعدة العالم الثالث .

أ ـ تعاون اقتصادي ناجح وفعال.

الأوابيك حققت رصيداً هائلاً من الانجازات الاقتصادية لا ريب فيه.وقد جاء ذلك متوافقاً مع ما حددته اهدافها المعلنة في اجتماعها الأول الذي ضم شركات البترول الوطنية في الرياض في ١٦ كانون الأول ١٩٦٩. أربع شركات شهدت النور من الأوابيك [٤٥٧].

---

١. أهم هذه الانجازات:

١ . الشركات العربية البحرية لنقل البترول:

بدأت أعمالها سنة ١٩٧٥، مركزها في الكويت، هدفها تأمين وسيلة تكفل للأوابيك وضعاً أفضل في علاقاتها مع شركات البترول الأجنبية مما يساعد العرب على تصدير بترولهم بواسطة اساطيلهم الخاصة. رأسمالها ٥٠٠ مليون دولار محرر ١٠٠ مليون دولار منها.

٥١% من الأسهم تملكه الدول و ٤٩% يملكه أفراد على أن لا تتعدى ملكية الفرد أكثر من ١٠%.

المساهمون هم: أبو ظبي، الكويت، قطر، السعودية، البحرين.

ممتلكاتها هي: ناقلتي نفط عصريتين: الرياض وحمولتها ٢٧٣٤٢٢ طن (تم شراؤها من اليابان)، البيبان ١٤١٠٢٠ طن (تم شراؤها من النروج).

ويجري العمل في بناء ناقلتين ٢٧٨٠٠٠ طن (فرنسا أحواض الأطلنطيك) وناقلتين بحمولة ٣١٨٠٠٠ طن (ألمانيا في أحواض الفالكان) وناقلتين بحمولة ٣٨٦٠٠٠ طن (هولندا أحواض ويزر).

الحمولة الاجمالية في حدود مليوني طن سنة ١٩٧٨. وتعلق الشركة أهمية كبرى على إعداد وتهيئة الخبرات.

٢ـ الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن:

أنشئت في ٨ كانون الأول ١٩٧٣

مركزها البحرين:

رأسمالها ٥٠٠ مليون دولار حرر بكامله سنة ١٩٧٧.

المساهمون هم: السعودية، البحرين، ليبيا، الكويت والعراق.

الانجازات: إنشاء حوض جاف في البحرين يتسع لحاملات ٥٠٠٠ ٠٠٠ طن يعمل فيها ٣ آلاف شخص وبدأت أعمالها سنة ١٩٧٧.

دامظلة

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية:

إتفاقية إنشائها وقعت في ١٤/ ٩/ ١٩٧٤ ولكن بدأت بممارسة أعمالها في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٦،
مركزها في الدمام.

رأسمالها: ٦، ٣ مليار ريال سعودي محرر بكامله.

المساهمون هم:

ـ إن الشركات التي انشأتها الأوابيك ما تزال حديثة العهد وما زال مبكراً اصدار حكم على فعاليتها وانجازاتها وهي على كل لا تزال قليلة العدد. الا أن مجرد نجاح الأوابيك في انشاء هذه الشركات ودفعها إلى العمل يعتبر خطوة هائلة تؤكد أن التعاون ناجح بين الدول العربية البترولية ويمكن أن يتطور إلى انجازات ملموسة وناطقة.

ليبيا ١٥٪ من رأس المال

العراق وقطر ١٠٪

الجزائر ٥٪

البحرين مصر وسوريا ٣٪

ثم السعودية والكويت وأبو ظبي تملك كل منها ١٧٪.

هدفها: الاسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء وبغية تدعيم قدراتها على الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمارها مؤخراً مما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية.

وقد وضعت لها هدفاً وهو تأمين صناعة تكرير عربية قادرة في الثمانينات على تصفية ٢٠٠ مليون طن من البترول بواسطة الخبرة العربية.

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية.

اتفاقية إنشائها وقعت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ مركزها طرابلس (ليبيا)

رأسمالها ١٠٠ مليون دينار ليبي.

هي شركة هولدينغ ١٠٠٪ عربية غرضها القيام بالخدمات البترولية وذلك بإنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات البترولية. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية والقانونية والعمل على توفير رجال الخبرة من العرب الذين يدعمون هذا الغرض. وتعمل الشركة على تدريب وتأهيل مواطني الدول الأعضاء على أساس التوزيع العادل بقصد توفير فرص العمل المناسبة لهؤلاء المواطنين لديها ولدى الشركات المتخصصة.

ـ وتبقى هذه الشركات التي انشأتها الأوابيك ملبية لحاجات تتطلبها الدول العربية المنتجة للبترول تأتي مرجحة لكفة ميزان الدول العربية البترولية معيدة التوازن الاقتصادي المطلوب تحقيقه. وقد تم انشاء هذه الشركات بعد دراسات وتمحيص عميقين. وشاركت مؤسسات غربية في وضع الدراسات اللازمة لها. ومن أهم المؤسسات التي شاركت في الدراسات مجموعة ″سير الكسندر جيب″ الانكليزية ومجموعة ″بروفبريل″ البرتغالية التي وضعت تصاميم الحوض الجاف في البحرين.

الا أنه يجب تجنب المبالغة، فهذه الشركات اصبح لها طابع دولي. اضافة إلى ذلك فان منجزات المنظمة تكاد تنحصر في دول الخليج كذلك فإن الفترة الطويلة التي تفصل بين انشاء هذه الشركة وبدء أعمالها تعكس ولا شك ارتباكا وصعوبات. وعلى سبيل المثال فان الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للخدمات البترولية لم تبدأ عملهما بعد.

يبقى أن هذه الانجازات تثبت ان الأوابيك تلعب دوراً مزدوجاً في انماء العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية البترولية.

ـ دور تنسيقي: من شأنه تقريب الاهداف ووضع وسائل مشتركة للوصول اليها.

ـ دور ترويجي: يهتم بالاعداد المهني للاجيال العربية بما من شأنه انماء صناعة بترولية عربية يمكنها مع الوقت أن تكون مستقلة مستغنية عن خبرة الغرب معتمدة على خبرتها وعملها.

ب ـ عون مشترك للخارج.

هل تضيق الأوابيك حقل عمل الأوبيك؟.

لقد اهتمت دول الاوبيك بدول العالم الثالث وبذلت جهداً اقتصادياً ملحوظاً لمساعدة هذا العالم. وقد كان من شأن زيادة اسعار النفط سنة ١٩٧٤ ارهاق دول العالم الثالث بحوالى ١١ مليار دولار. وهذه الدول غير قادرة على أن تتحمل ما يكاد اقتصاد الدول الصناعية ينوء عن حمله. من هنا كانت المبادرة الحكيمة لنجدة دول العالم الثالث فساعدتها الأوبيك بأن تحملت ٦٠٪ من الزيادة التي لحقتها من جراء ارتفاع اسعار البترول.

وقد تحملت الدول العربية بمفردها هذا العبء [458]. بحيث اتخذت هذه المساعدات في معظمها طابع العلاقة المزدوجة من دولة لدولة أو كان بعضها يمر "ترانزيت" بمؤسسات مالية عربيةمثل الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي. فقط نسبة ٢٠ إلى ٢٥٪ اتخذت الطابع المتعدد من دول إلى دول؛ جزء من هذه المساعدات يمر بمنظمات متخصصة تابعة للامم المتحدة وجزء آخر بصناديق اقليمية (البنك الإسلامي، البنك العربي الافريقي الخ...). إذن فالأوابيك ليست منافساً للاوبيك.

ج ـ هي تأكيد وتثبيت لحجم الدول العربية المتنامي في الأوبيك.

من حيث الكمية فان الاقطار العربية تمثل أكثرية بين الدول المنتسبة للأوبيك فهي سبع دول من أصل ١٣ دولة. من هنا فان كل زيادة تطرأ في عدد الدول غير العربية من شأنها أن تدخل خللاً في هذه المعادلة. هذه الأرجحية العربية هي من أسباب بقاء الأوبيك بهذا الحجم فان اختلت هذه المعادلة فان دور الأوبيك نفسه يصبح معرضا للخلل، ولعل هذا ما يفسر أن دولا مثل بوليفيا والبيرو وكولومبيا وترينيداد وتوبوغو والكونغو لم يقبل طلب انتسابها إلى الأوبيك الا كأعضاء مراقبين سنة ١٩٧٥ . وقد اصبح عرفاً غير منازع به بأن دخول أي دولة إلى الأوبيك يجب أن يكون مصحوباً بدخول دولة عربية.

لماذا ؟.

لأن حجم البترول العربي في الأوبيك اعطى الدول العربية حجما متزايداً نوعاً وكمية. ففيما يتراجع يتراجع منذ سنة ١٩٦٥ حجم انتاج دولة بترولية كان لها دورها الكبير في انشاء الأوبيك مثل فنزويلا، واحتياطها لا يمثل في الوقت الحاضر اكثر من ٢٪ من الاحتياط العالمي، تدل الدراسات أن الاحتياط البترولي في العالم هو تحت الأراضي العربية. فضلاً عن ذلك فإن مخزون البترول الاميركي يتراجع وربع استهلاك الولايات المتحدة ذاتها تغطيه الدول العربية البترولية. وتدل الدراسات على أن بترول إيران لن يعود كافياً للتصدير بعد سنة ١٩٩٠ وليس هناك بديلاً في اسواق الاستهلاك البترولي العالمي عن الدول العربية البترولية.

---

١ ـ بلغت سنة ١٩٧٨ مساهمة السعودية بما قيمته ١٠ مليارات ريال سعودي. صحيفة الحوادث الصادرة في لندن ـ العدد الصادر في ١٣/ ٤/ ١٩٧٩.

خمس دول هي: السعودية، الكويت، ليبيا، قطر وابو ظبي تملك ٦٠٪ من احتياط الأوبيك البترولي وهي لا تزودها الابنسبة ٤٤٪ من مجموع انتاجها. من هنا يفهم دور الدول العربية البترولية المتعاظم في الأوبيك ومن هنا أيضاً يجب انتظار دور أكبر في المستقبل. فالسعودية تملك وحدها ربع الاحتياط البترولي العالمي.

٢ ـ دور سياسي للأوابيك.

اتاحت حرب رمضان التي نشبت سنة ١٩٧٣ للبلاد العربية استخدام سلاح النفط بنجاح كسلاح سياسي. وقد خاضت الدول العربية معركتها البترولية سنة ١٩٧٣ بواسطة الأوابيك. ينبغي الملاحظة هنا ان الأوبيك لم تبحث يوماً موضوع المقاطعة. وكانت إيران (ايام الشاه) ترفض أي بحث في هذا الموضوع ضمن الأوبيك حتى انها رفضت ان تلين امام الضغوط العربية وتتوقف عن استعمال انابيب النفط الاسرائيلية وعن تزويد اسرائيل بالنفط. وكانت إيران لا تتزحزح عن موقف فرصته على الأوبيك وهو أن السوق الذي يذهب إليه البترول لا علاقة له بمفهوم الأوبيك.

فلم يعد هناك غير الأوابيك أمام الدول العربية.

وهكذا في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ اجتمعت في الكويت الدول الاعضاء في الأوابيك واتخذت قرارا بالمقاطعة محددة الدول المدرجة على لائحة المقاطعة وحاصرة دولاً أخرى بكمية محددة[٤٥٩]. واعتمد القرار مبدأ تخفيض نسبته ٥٪ كل شهر لمجموع الانتاج العربي للبترول لحين جلاء اسرائيل عن الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ واستعادة شعب فلسطين حقوقه. هذا القرار لا شأن له بالقرار الذي اتخذته الاوبيك في ذلك الوقت أيضاً والذي رفضت بموجبه الأسعار. ولكن الذي لا ريب فيه أن قرار الأوبيك الذي قضى برفع الاسعار ١١٠٪ في الاجتماع الذي عقدته في طهران لم يكن ممكناً في غير الظروف التي نشأت عن الحرب والتي دفعت بالدول العربية عبر الاوابيك لاتخاذ قرار المقاطعة الذي لعب دور المساندة وضمن لقرار الأوبيك القاضي برفع الاسعار نتيجة اكيدة... فقد كان هم العالم الحصول على البترول بأي ثمن وكان قرار المقاطعة سبب هذا الهم... فاصبح الجو مؤاتياً وصارت الارض خصبة لرفع الاسعار وبقي اهتمام

---

١ . قسمت دول العالم إلى ثلاثة أقسام: الدول الصديقة . المعادية والمحايدة.

محضوراً في أن، يكون البترول أو لا يكون في الأسواق فنزل سعر البترول إلى الدرجة الثانية من الاهتمام وهكذا نجحت الأوبيك في رفع الاسعار...

الا أن قرار المقاطعة الذي اتخذته الأوابيك لم يعمر اكثر من الاشهر الأولى لسنة ١٩٧٤ ليندثر مع التوقيع على وقف اطلاق النار في ايار ١٩٧٤. من هنا فان الدور السياسي للأوابيك لا يستطيع أن يتعدى الحد الأدنى من السياسة المشتركة للدول الاعضاء وهي دول لها نظرات مختلفة وهذا القاسم المشترك هو حقل العمل السياسي للأوابيك الذي وإن بدا ضيقاً في بعض الأحيان فان له تأثيراً فاعلاً إلى اقصى حد على دول العالم.

فالدول البترولية، بعضها يضع اعتبار تحرير الانسان في بلادها من الفقر والعوز والتخلف مع اعتبار تحرير الاراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، وبعضها الآخر يفصل أحد الاعتبارين عن الأخر.

من هنا الاختلاف في الاجتهاد.

خامساً ـ التباين الحقيقي للمصالح في الأوابيك ودور السعودية.

ان التباين الحقيقي للمصالح بين دول الأوابيك فيما خص البترول ليس ناتجاً عن صراع تيار المتطرفين وتيار الحكماء داخل المنظمة بل هو ناتج عن الصراع بين الدول التي تملك محزوناً احتياطياً هائلاً تحت الأرض (السعودية، بلدان الخليج وليبيا) وتلك التي لا تملكه.

فالأولى تملك قدرة انتاجية تتعدى بشكل هائل حاجاتها الاقتصادية، ومن مصلحتها الوصول إلى استقرار في الاسعار وامامها المستقبل البعيد والسنوات البعيدة، وفي هذه الاثناء فان الانتاج "المتواضع" يكفي ويفيض عن حاجاتها. بينما دول التيار الآخر محكومة بالاعتماد على السنوات القريبة المقبلة أي على المدى القريب وليس على المدى البعيد وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة الوطنية. فالدولة المرتبطة مصالحها بالمدى القريب حريصة على ان تجني بسرعة ثروة نقدية من النفط تساعدها على تمويل مخططاتها الانمائية التي تعجز عنها مصادر الدخل الأخرى من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات، لأن مخزونها النفطي ليس من الكثرة بحيث

يشكل احتياطاً للمستقبل البعيد... وبين هذه التيارات والمصالح تبحر السياسات الداخلية في الأوابيك، فتصل إلى مهادنة احياناً وتتواجه احياناً اخرى.

على سبيل المثال فان الجزائر تبنت موقفاً معتدلاً سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ في موضوع رفع الاسعار للحصول من السعودية على تخفيض الانتاج مما يفضي إلى استقرار في الاسعار.

فاسعار النفط هي للبعض، وسيلة تكفي متطلباتها الملحة وللبعض الآخر الذين ليست عندهم مطالب ملحة، وسيلة تأجيل استهلاك المخزون الذي في الأرض للوقت الذي تصبح فيه بحاجة اليه.

هذان هما التياران الحقيقيان وحولهما يدور تباين المصالح في الاوابيك.

من هنا فانه في غياب سياسة مشتركة متضامنة فالسعودية تتعرض لضغوط دولية هائلة، ورغم ذلك فهي تسعى لتحقيق توازن في الاسعار متسلحة بخط الحكمة الذي اختارته. انها تقاوم أي تخفيض في الاسعار وبالقدر نفسه تحرص على عدم التهور في زيادتها لاسباب اقتصادية من جهة وسياسية من جهة ثانية.

القسم الرابع

هل هُناك أزمة طاقة؟

حتى السبعينات من هذا القرن كان العالم يعيش مقتنعاً بأن البترول موجود بكميات وافرة واسعار منخفضة. ولم يكن أحد يفكر باقتصاد الطاقة أو تحديد استيرادها كما لم يكن هناك ما يدعو إلى القلق حول التزود بالطاقة على المدى البعيد. وكان من المألوف المطالعة في الصحف العالمية أن مخزون النفط في بلدان الشرق الأوسط يكفي لمئات السنين. صحيح أنه بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ بدأت المخاوف تساور الدول الصناعية على مصادر الطاقة ولم تصل يوماً إلى ابار النفط ذاتها والكميات المتوفرة فيها. فقد كانت هموم العالم الصناعي بعيدة عن ذلك مطمئنة إلى ان المخزون يكفي ويزيد وان المشكلة الوحيدة هي مشكلة طريق وصوله الذي تحدق به احيانا مخاطر السياسة.

لقد تغيرت الأمور كثيراً.

فمنذ سنوات اخذ واقع جديد وصارخ يفرض نفسه على هموم العالم، فحاجات الاستهلاك العالمي تتزايد أكثر بكثير من اكتشافات الآبار الجديدة.

بل ان نسبة اكتشاف الآبار الجديدة تسجل اتجاهاً نحو الانخفاض السريع بالمقارنة مع نسبة الاكتشافات في الماضي. من ٥/٢ مليار طن في السنة في سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥ نزلت النسبة إلى ١،٥ مليار طن بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٦. يضاف إلى ذلك أن نصف الاكتشافات الجديدة هي في الحقيقة اعادة تقييم لمخزون الآبار الموجود. فهي اكتشافات جديدة ولكن داخل الحقول التي اكتشفت من زمن بعيد.

والمشكلة في الاكتشافات الجديدة المتضائلة، ليست في ان البترول يجف تحت الأرض، ولكن المشكلة أن نفقات التنقيب تتعاظم وتبلغ مليارات الدولارات مما يجعل رأس المال يتردد أكثر فأكثر.

وكل الدلائل تشير إلى اننا نعيش فترة انتقالية بين ماض كان فيه البترول يتدفق بغزارة على أسواق العالم الصناعي مستورداً بأسعار رخيصة جداً مما كان يتيح استهلاكه بسهولة بل وتبذيره احياناً، فترة انتقالية بين عصر الطاقة الرخيصة ومستقبل يتزايد فيه ثمن الطاقة وتقل كميتها ويصعب اكثر فأكثر انتاجها.

لقد مونت دول البترول الدول الصناعية بالنفط الرخيص في فترة ما بين الحربين العالميتين، ثم في مرحلة اعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكان ثمن النفط اقل بكثر من سعره الحقيقي. وقد لعب تدنى اسعار البترول دوراً في اعادة بناء أوروبا إذا لم يكن أهم، فعلى الأقل معادلاً للدور الذي لعبه برنامج مارشال الاميركي في بنائها وتعميرها.

من جهة الدول المستهلكة فان العالم معرض جدياً في الثمانينات لأزمة طاقة خطيرة، ازمة لن تكون ناجمة عن ارتفاع اسعار الطاقة، وهو ما يشكو منه العالم الصناعي اليوم، بل اخطر بكثير من ذلك، ازمة من تناقص وعدم كفاية النفط وأهم من ذلك نقص في ينابيعه مما سيوجد خللاً خطيراً بين العرض والطلب.

ومن جهة الدول المصدرة للبترول فاننا نلاحظ منذ سنوات اتجاهاً نحو التخفيض في الإنتاج. فمعظم الدول المنتجة تتخذ تدابيراً للحد من الانتاج وعدم استخراج أكثر من اللازم من تحت أرضها بحيث يبقى ما يفيض من حاجاتها مخزوناً تحت الارض وفي امان اكثر مما هو في الحسابات المصرفية لأن العملة تتدنى قيمتها بينما الثروة البترولية تزداد قيمتها مع الوقت. وربما كانت السعودية هي وحدها القادرة على حل ازمة الطاقة في العالم بالنظر لضخامة مخزون البترول في ارضها والقدرات الهائلة المتوفرة عندها للاستخراج. ومهما يكن من أمر فان البحث يدور على زيادة الانتاج من مستواه الحالي أي ٨، ١٢ مليون برميل / يوم إلى ١٤ مليون برميل / يوم سنة ١٩٨٢. وفي تصريح للشيخ أحمد زكي اليماني في ٢٨ آب ١٩٧٨، يقول وزير البترول السعودي إن تقدير المخابرات الاميركية من أن السعودية قادرة على رفع انتاجها إلى ١٩ ثم ٢٣ مليون برميل / يوم سنة ١٩٨٥ هو مبالغ جداً لأن السعودية لن تستطيع الوصول إلى هذه الأرقام.

وباقي المناطق المنتجة للنفط في العالم لا تبدو قادرة على الحلول محل الدول العربية النفطية أو اكمال دورها في تزويده بالنفط. فكندا على سبيل المثال لقيت خيبة أمل كبرى إذ وظفت على التنقيب مبالغ هائلة ولم تؤد الحفريات إلى أية نتيجة.

وهولندا التي تملك غازاً يكفي حسب التقديرات التي كانت سائدة لتغطية حاجات أوروبا بأسرها من الطاقة لبضع مئات من السنين، هولندا ذاتها أصبحت الآن ترفض ابرام عقود تصدير جديدة للغاز، بل انها تتجه لحاجات استهلاكها الذاتي إلى الجزائر.

في الولايات المتحدة التي كانت تصنف المنتج الأول للبترول في العالم، أخذ الانتاج يقل والاستهلاك يزيد مما زاد حاجات الاستيراد بنسبة هائلة، الأمر الذي أخذ يقلب معطيات الطاقة في العالم.

الا أنه إذا كانت مصادر الطاقة الكلاسيكية تقل فإن مصادر الطاقة غير الكلاسيكية المتعددة متوفرة (من اعماق البحار، من الرمال الاسفلتية الخ..).

وكذلك فان الطاقة البديلة متوفرة أيضاً (الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، الفحم، الخ...) وهي طاقات غير محدودة.

والمؤسسة الفرنسية للبترول تخمن مخزون الطاقة في العالم بـ / ٢٦٠ / مليار طن يعرف منها حتى الآن بالتأكيد ١٠٠ مليار والـ ١٦٠ مليار الباقية تبقى فرصة للاكتشافات التي تحتاج لتوظيف اموال هائلة وتكاليف ضخمة.

ومشكلة التموين بالطاقة تعود فتصبح مشكلة اسعار. فمصادر الطاقة متعددة ومتوفرة بغزارة ولكن تحويلها إلى طاقة قابلة للاستهلاك لا يتم إلا بأسعار تتعدى كثيراً الأسعار الحالية للطاقة.

من هنا فان العامل الاقتصادي هو الذي يحول دون استبدال طاقة بأخرى بديلة عنها. لأن الطاقة البديلة يكلف توفيرها اضعاف ما تكلفه الطاقة المتوفرة اليوم...

فالمشكلة إذن ليست مشكلة الطاقة البديلة وما إذا كان يوجد طاقة بديلة للتي تستهلك اليوم في العالم.

الطاقة البديلة متوفرة ولكنها تكلف أضعاف ما تكلفه الطاقة المتوفرة. من هنا فان البديل عن البترول لا يمكن أن يكون سوى البترول. إذ مهما ارتفع ثمنه يبقى أرخص من الطاقة البديلة شمسية كانت أو نووية أو حتى بترولية مركبة.

وحتى هذه الطاقة البديلة فان تسويقها وتكيف الأسواق معها يحتاج لسنوات طويلة، والأهم أن ندرك أن البترول ليس مصدراً للطاقة فحسب بل هو مادة أولى لكثير من المنتجات الصناعية والاستهلاكية.

حتى سنة ١٩٧٠ حين كان المخزون البترولي فائضاً يتدفق بغزارة على اسواق العالم كان نظام الامتياز البترولي هو السائد وله الارجحية وكان ميزان العلاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة يميل دائما لصالح الدول المستهلكة وشركاتها البترولية الكبرى التي تتولى استخراج وتسويق البترول. وهكذا فان الاسعار كانت تتجه نحو الهبوط سواء كأسعار اسمية أو كأسعار فعلية ولا سيما خلال السنوات الممتدة ما بين ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ وجاءت تباشير التغيير مع التصفية التدريجية للامتيازات القديمة، ثم جاء قرار رفع الأسعار سنة ١٩٧٣ ليقلب الموازين كلها رأساً على عقب.

ولكن المنطق يفرض طرح سؤال هام... ترى من يستفيد من ارتفاع الأسعار؟.

سنة ١٩٧٥ كانت اسعار المواد البترولية المسلمة إلى المستهلك الاخير في بلدان اوروبا الغربية قد ارتفعت من ٧٠، ٢٥ دولاراً للبرميل إلى ٤٠ دولاراً للبرميل أي بزيادة ٦٠، ٥٥٪ والفارق بين السعر الصافي وسعر المواد المتممة تضخم في حدود ٧٨، ١٤ دولاراً على البرميل وسنة ١٩٧٤ كان حوالي ٦٥، ٢٦ دولاراً. اين يذهب هذا الفارق؟.

في معظمه تمتصه الضرائب، حتى أنهم في الغرب رووا نادرة اصبحت مثلاً... وتروى النادرة ان محطة لبيع البنزين علقت يافطة كتبت عليها: "نبيع هنا ضرائب وقليلاً من البنزين" أي ان ثمن البترول الذي يشتريه المستهلك في الغرب فيه جزء كبير من الضرائب. وهكذا بينما تزيد حصة الضريبة في ثمن البترول فان حصة الدول المصدرة للبترول تتناقص إذ هبطت من ٢٨،٣٣٪ إلى ٧، ٢٧٪ بينما زادت حصة الضرائب في بلدان اوروبا الغربية من ٢، ٣٧٪ إلى ٨، ٤٦. من هنا فان البترول هو أكثر المواد التي تدفع ضريبة في الغرب إذ ان حصة الضريبة من البنزين الذي يشتريه المستهلك تصل إلى ٧٠٪ وجاءت مضاعفة الضريبة التي فرضتها دول الغرب على استهلاك البترول سنة ١٩٧٩ ضعفي اسعار الأوبيك.

من هنا فان الضرائب تشكل القسم الأكبر من ثمن البترول الذي يدفعه المستهلك وقسم آخر يذهب ارباحا هائلة تحققها شركات البترول التي تتولى الاستخراج والتسويق. وقد وضعت بعض الشركات الأميركية تقارير مالية عن ارباحها تبين الأرباح الهائلة التي تحققها والتي تشكل جزءاً هاماً من ارتفاع اسعار النفط.

مجموعة شركات Exxon البترولية الأميركية صرحت عن الأرباح التي حققتها خارج أميركا سنة ١٩٧٨ وذلك خلال الفصل الأول من السنة فاذا هي قد ارتفعت بمعدل ٣٧٪ بالنسبة إلى الفصل الذي يقابله في العام السابق بحيث بلغت الأرباح ٩٥٥ مليون دولار في ثلاثة اشهر سنة ١٩٧٨.

وكذلك فان شركات Occidental Petroleum البترولية صرحت عن أرباح بلغ معدلها ٢٨٪ في الفصل الأول من سنة ١٩٧٨ أي بارتفاع من ٥، ٢٧٣ مليون دولار إلى ١، ٣٤٩ مليون دولار.

وتشير شركة Occidental Petrolenm البترولية إلى ارتفاع في أرباحها في الفصل الأول من سنة ١٩٧٨ بمعدل ١٧٤٪ وتشير التقارير التي وضعتها الشركات نفسها إلى ان ارباحها تضاعفت في

السنة اللاحقة بفعل زيادة الطلب على البترول وبسبب سقوط الشاه في إيران مما ادى لارتفاع جديد في الأسعار.

وقد اعلنت هذه الشركات البترولية أن اعمالها خارج الولايات المتحدة هي التي حققت لها هذه الارباح. من هنا فان الدول المصدرة للبترول لا يصيبها الا جزء من اسعار البترول المرتفعة: وإذا كانت الدول المصدرة للبترول قد رفعت مداخيلها بفعل رفع اسعار البترول فان الدول المستهلكة أيضاً قد حققت ارتفاعاً هائلاً في مداخيلها من جراء الضرائب التي تفرضها على المستهلكين.
وكذلك حققت الشركات البترولية ارتفاعاً هائلاً في مداخيلها اكثر من ارتفاع اسعار البترول.
فارتفاع الاسعار تتقاسمه الدول المستهلكة مع الشركات البترولية والدول المصدرة ولا تنفرد به الدول المصدرة بينما تكون هذه الأخيرة وحدها في الواجهة وتواجه الحملات بصدرها وتظهر في اعين الناس على أنها هي المسببة لرفع الأسعار والمسببة في تفشي البطالة في الغرب وأنها هي التي تجني الارباح، حتى أن الدول المستهلكة تتردد فيها اقوال أن الدول المصدرة للبترول تستورد بالمقابل ثروات الدول المستهلكة للسيطرة على الدول الصناعية. والحقيقة أن المستهلك وحده يدفع...

فالدول الصناعية تتذمر كثيراً وتتبرم أكثر من اسعار البترول وتصعّد دخاناً كثيراً في عقول الناس عن ثروات البترول التي تجري من تحتها الأنهار والتي ترسي قواعد الجنات الخيالية على الأرض حيث لا يحتاج الانسان الذي يعيش على هذه الأرض أن يعمل لأن كل حاجاته مؤمنة.

يكفي التأمل في واقع صارخ وهو أن الدخل الوطني في بريطانيا وحدها يبلغ ثلاثة أضعاف الدخل الوطني لكل البلاد العربية بما فيها بلدان النفط... فلماذا يستكثرون علينا بعض الغيث!.

إن زيادة اسعار البترول تدفع الدول البترولية إلى التقليل من استخراج هذه الثروة حفاظاً عليها وبغية عدم تبديدها مع المحافظة على نفس المدخول الذي كانت تتزود به للسير في نموها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والحضاري. وزيادة الاسعار ليست كلها للدول المصدرة ، فميزانية الدول المستهلكة تحقق اثراء على قدر ما تحققه خزينة الدول المصدرة، والحسابات المصرفية للشركات النفطية تشهد على أنها تحقق من عائدات ارتفاع الاسعار قدر ما تحققه الدول المصدرة.

والدول المستوردة للبترول ماذا تفعل بعائداتها الضرائبية التي تحصلها من ارتفاع الأسعار؟.

هذه الثروات لا توظف من اجل حل ازمة الطاقة التي يشكو منها الغرب.

على سبيل المثال...

فالمعروف أن الغاز يستخرج ممزوجاً بالبترول وهو يحرق لفصله عن البترول واستخراج البترول صافياً. وفي وقت يشكو فيه الغرب حدة ازمة الطاقة فان ١٢٠ مليار متر مكعب من الغاز يستمر حرقها سنوياً وضياعها في البلدان العربية المنتجة للبترول وهي كمية تعادل ١١٠ مليون طن من البترول أي حوالي كامل استهلاك فرنسا البترولي.

ويقدر احتياط الغاز الطبيعي المخزون في دول الأوبيك بحوالي ٢٢ ألف مليار متر مكعب يمكن أن يعطي بديلاً ٢٠ مليون برميل / يوم أي حوالي ثلثي انتاج البترول الحالي لدول الأوبيك. وإذا كانت مشاريع استيراد الغاز الطبيعي أو الغاز الممزوج مجمدة فان الدول المستهلكة للبترول ما تزال مصرة على العيش في ظل احلام الطاقة الرخيصة ولأن هذه الدول ما تزال ترفض أن تدفع ثمناً للغاز يشجع على التوظيف فيه ويوفر انزاله إلى اسواق الاستهلاك.

هذا مثال صارخ...

ومثال آخر...

إن أكثر من ٨٠٪ من التوظيف في حقل التنقيب عن البترول تصرف في البلدان الصناعية المتطورة، يبحثون ويبحثون ولا يجدون شيئاً وكلما خابوا كلما انفقوا اكثر واصروا على أن يجدوا في تربة ليس في اعماقها نفط... في هذه التربة يجب أن يكتشفوا نفطاً ولا يستطيعون أن يخلقوا نفطاً وهي تربة محكومة من هذه الناحية ربما اعطت وتعطي كثيراً فوق الأرض ولكن باطن ارضها ليس فيه نفط فلماذا الاستمرار في انفاق ٨٠٪ من مجموع المبالغ الموظفة في هذا الحقل على هذا النحو والتبذير؟ وإذا وجدت في هذه الأراضي نقطة نفط فكلفتها اكبر من حجمها، يكفي التذكير بأن ٤٨٠ ألف بئر بترول اكتشفت في الولايات المتحدة لغاية ١٩٧٥ وفيها ١٥٤ مليار برميل، فالنسبة هي ١ إلى ٧٨٠ وهي ارقام إذا تأملناها وقارنا بينها وصلنا إلى استنتاجات مخيفة ومذهلة.

العالم يتحدث كثيراً هذه الأيام بحكامة ومستهلكيه ورجال اقتصاده واعلامه وفكره عن ازمة الطاقة وإذا كان الحديث يكثر الا أن البحث عن الحلول الجدية معدوم أو شبه معدوم.

فأسعار البترول لم يعد بالامكان طرحها على صعيد صراع قانون الأقوى بين المنتجين والمستهلكين، ولا على صعيد المساومة. ثمة تعاون يفرض نفسه بين المنتجين والمستهلكين. والسعودية تجسد صورة هذا التعاون بكل روح ايجابية وبكل جرأة إذ ان التعاون في هذا الحقل يحتاج إلى كثير من الجرأة والحكمة هو موقف قيادي للسعودية في منظمة الأوبيك، وهي تحرص على توازن بين حاجتها لخبرة الشركات البترولية الأجنبية واهتمامها بالمحافظة على أمن واستقرار الاقتصاد العالمي لأن اقتصادها جزء منه والسعودية بنت استراتيجيتها البترولية في المحافظة على الثروة البترولية في باطن الأرض، كما حرصت على عدم اخراجها الا بكل حرص وتؤدة إلى سطح الأرض لأنها في باطن الأرض تتزايد قيمتها وفي الخارج تتناقص. والسعودية تستطيع ممارسة هذا الخيار فاحتياطها النفطي هائل وهي تخرج منه إلى سطح الأرض القدر الذي يكفي ويزيد عن حاجاتها ولا تفرط...

من هنا كان موقف السعودية واعياً وداعياً إلى التعقل والحكمة، ممتنعاً عن الانسياق في التيارات المتطرفة في الأوبيك التي تسعى للتورط في صراع مع طواحين هواء الدول المستهلكة... اليس من الأجدى الاهتمام بحدائقنا وحياتنا وكرامتنا ولقمتنا وعيشنا وأجيالنا المقبلة وعمراننا قبل كل شيء؟.

والسياسة السعودية في هذا الحقل قائمة كما يبدو على صرف اهتمامها إلى الانماء، والتوغل في حقول التقدم للحاق بركب العصر.

ولا ريب ان منطقة الشرق الاوسط فيها لهيب وألاعيب وللنفط دور كبير فيها، وفي هذه الأجواء فان الحفاظ على الثروة يحتاج لكثير من الحكمة والعقل والنظرة البعيدة.

وقد قال الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي في محاضرة القاها في احدى الجامعات الاميركية:

"ان عالمنا يعيش في قلق وعدم استقرار وظلمة عميقة. وأن التقدم الصناعي فشل في علاج هذا الامر ولم ينجح في أن يوفر للانسان حريته وامنه الحقيقين. كرامة الانسان ضائعة وممزقة بين شيوعية حاقدة ساخطة ورأسمالية ملتهمة".

وقد مرت الانسانية بتجارب عديدة عبر الصراع بين الرأسمالية والشيوعية ولكن نحن لنا مشاكل من نوع آخر. فلا يكفي أن نقول لكم "إن الحل هو في تطبيق تعاليم الإسلام واتباع وصايا الإسلام وقيمه لنعود إلى بلادنا ونسمع همساً يصم اذاننا، بعضه ياتي من ألسنة ساخرة وبعضه الآخر يأتي من أنين عذاب المحرومين... يجب أن يكون لدينا مخطط كامل يكون علاجاً لمشاكل الشعوب".

ويمكن أن نقول في الختام ان المشاكل الجديدة للبترول التي يطرحها البعض على شكل اسعار هي في الحقيقة ابعد من ذلك بكثير وهي مشاكل جديدة وتحتاج لحلول جديدة أي مشاكل تتجاوز تخزين النفط في الدول الصناعية أو اصدار قوانين من شأنها أن تحد من استهلاك النفط، ومن باب اولى التوغل والامعان في البحث والتنقيب عن النفط في أراضي البلدان الصناعية وكذلك محاولة اضعاف الأوبيك. ان الأزمة النفطية لها ابعاد دولية، لأنها تتعلق ببلدان العالم قاطبة لا يمكن الا ايجاد حل دولي لها وذلك بالتعاون بين الدول التي تملك مصادر هذه الثروة من جهة والدول التي تملك رؤوس الأموال والتكنولوجيا القادرة على حسن استخدام هذه الثروة من جهة اخرى.

على صعيد العلاقة بين السعودية والدول الصناعية، فان هذا التعاون يمكن ارساؤه على الأسس الآتية:

١ ـ قبول متابعة اشباع حاجات دول العالم من البترول حتى ولو كان ذلك يقتضي زيادة في معدل الانتاج يفيض عن حاجات اقتصاد السعودية ومتطلباتها.

٢ ـ قبول الدول الصناعية بزيادة تدريجية لأسعار البترول والغاز إلى حين الوصول إلى مستوى يجعل للطاقات البديلة والجديدة متسعاً في التسويق ومكانة في الأسواق إلى جانب البترول.

٣ ـ مساهمة السعودية بقدراتها المالية الهائلة في تمويل مشاريع الطاقة في سائر البلدان التي تنقصها الطاقة.

٤ ـ مساهمة الدول الصناعية في زيادة تنقيبها عن البترول تؤدي لانشاء مشاريع اخرى للطاقة ولانماء المشاريع الاقتصادية في السعودية.

وذلك يحتاج لتوسيع دور الأوبيك وتعاونها مع سائر المنظمات التي تعمل في ميدان الطاقة في عالم الغرب، وايجاد منظمات تضم الدول المستهلكة والدول المنتجة للبترول.

كلمة ختامية

ان دراسة النظام القانوني لاستثمار البترول في المملكة العربية السعودية، تظهره نظاماً يقوم على "الامتياز" ويكشف طريقاً جديداً لتملك هذا الامتياز غير طريق التأميم بواسطة ادارة مستقلة لها طابع الادارة الصناعية والتجارية المتخدة الرداء القانوني للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية في القانون الفرنسي.

وادارة الدول لقطاع البترول تختلف بين بلد وآخر. فبعض البلدان اختارت صيغة ادارة الدولة مباشرة لقطاع البترول كـ "ليبيا"، بينما دول أخرى كـ "إيران" بدأت بصيغة مشابهة لصيغة الادارة البترولية في المملكة العربية السعودية، أي المشروع العام المتخذ شكل المؤسسة العامة الصناعية والتجارية، ولكنها عادت فعدلت هذه الصيغة لتبني صيغة شركة الدول، أي الشركة التي لها الطابع القانوني للشركة ولكنها مملوكة من الدول، ولكن إيران عادت فغيرت مرة ثالثة بعد الاطاحة بالشاه لتعود إلى صيغة ادارة الدولة فانشأت وزارة للبترول وتولت هذه الوزارة مسؤولية شؤون البترول.

يبقى أن البترول هو في خدمة الدول والشعوب التي ينبع في ارضها وان النظام القانوني لاستثمار البترول ليس سوى وسيلة لتحقيق مصالح الدول المنتجة دون ان يكون حتماً مسيئاً لمصالح الشركات البترولية الاجنبية التي تعطي خبرتها في التنقيب والاكتشاف والاستخراج والتسويق.

لقد كان لاكتشاف البترول في السعودية أثر عميق في السياسة في المجتمع وفي الاقتصاد. وهذا دليل على أثر الجغرافيا في التاريخ.

لقد عملت السعودية على تحقيق توازن صعب ودقيق بين مصالح الدولة ومصالح الشركات، كي لا تحرم صناعتها البترولية من خبرة اجنبية تؤهلها في المستقبل الاستغناء عنها، عندما تتم اكتسابها بالصبر والعمل ومع الزمن، خاصة وان الصناعة البترولية هي بالنسبة للسعودية العمود الفقري لاقتصادها.

هذا الطريق اثبت مع الايام نجاحه، إذ فتح امام الدولة اكتساب الشركات ذات الامتياز دون ان تحرم نفسها من خبرة وفن هذه الشركات.

لقد تم ذلك في اطار ادارة مستقلة هي الشكل القانوني للمؤسسة العامة الصناعية والتجارية.

كذلك ترك مكاناً محفوظاً للقطاع الخاص وللمبادرة الفردية، الا أن هذه الادارة كان لها هدف اساسي وهام وهو اكتساب خبرة الصناعة البترولية وهي من أهم صناعات هذا العصر إذا لم تكن أهمها.

وروحية هذا التوازن هي توازن بين الذين يملكون المخزون البترولي والذين يملكون مخزون الخبرة الفنية البشرية الهائلة والبارعة.

وكانت هذه هي استراتيجية السعودية في الأوبيك، التي جعلتها تسير على هذا الخط المتوازن الذي ابقاها على قيد الحياة فعالة ومؤثرة تبحث عن صالح المنتسبين اليها عبر توازن بينهم وبين الدول المستهلكة، لأن تهاوي النظام الاقتصادي في العالم من شانه اسقاط الدول المنتجة مع المستهلكة إذا هوى، لأن الجميع على متنه وليس من مصلحة أحد سقوطه.

الا يجب ان يكون هذا المسلك نموذجاً يحتذى به في السعي للبحث عن حل لأزمة الطاقة التي أخذت رياحها تعصف في العالم؟؟؟

ترى هل يقدر العالم على استيعاب أزمة الطاقة لبذل جهد يتسم بالحكمة والعدل والمنطق والتوازن واحترام القانون لعله يأتي بنسمات لحلها!.

إن تجربة هذا المضمار قد نجحت وسط العواصف والرياح واستقرت على شاطئ الامان، فلماذا لا نستوحي من عبرها ونعمل؟.

المُلحقات

ملحق رقم (١)

اتفاقيات بين حكومة المملكة العربية السعودية
وشركة الزيت العربية الأميركية

ووثائق متعلّقة بها

(١) اتفاقية الامتياز الأصلية.

(٢) صيغة اتفاقية خاصة يوقع عليها حين التوقيع على الامتياز.

(٣) اتفاقية الامتياز الملحقة.

(٤) رسائل متبادلة بين صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان وبين الممثلين عن الشركات.

(٥ّ ٦) اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين شركة الزيت العربية الأميركية.

(٧ـ ٨) ملحق أم القرى.

(٩) ملخص المباحثات والنتائج التي انتهي إليها بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين شركة الزيت العربية الأميركية.

(١)

إتفاقية الإمتياز الأصلية

استاندرد أويل أوف كاليفورنيا (آرامكو) ٢٩ مايو ١٩٣٣

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المسمى فيما يلي (بالحكومة) فريقا أولا ــ وبين ل. ن. هاملتون نيابة عن شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا المسمى فيما يلي (بالشركة) فريقا ثانيا. وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي:

المادة الأولى

تمنح الحكومة للشركة بمقتضى هذه الإتفاقية ووفقا للشروط الآتي بيانها والخاصة بالمساحة المحدودة أدناه الحق المطلق لمدة ستين سنة تبتدئ من تاريخ سريان مفعولها للتحري والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وصنع ونقل ومعاملة وأخذ وتصدير البترول والإسفلت والنفط والشحومات الطبيعية والشمع الكريه والسوائل الكربونية الأخرى ومستخرجات جميع هذه المحصولات" من المفهوم على كل حال أن هذا الحق لا يتضمن منح الحق المطلق لمبيع المنتوجات الوسخة أو المكررة في داخل المنطقة المشروحة أدناه أو في داخل المملكة العربية السعودية.

المادة الثانية

إن المنطقة التي يشملها الحق المطلق المشار اليه في المادة الأولى من هذه الاتفاقية هي كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية" من حدودها الشرقية (بما فيها الجزر البحري والمياه الساحلية) إلى منتهى الحافة الغربية للدهناء ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. على شرط أنه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غربا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية. وأنه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. من أجل السهولة ستسمى هذه المنطقة (بالمنطقة المشمولة).

المادة الثالثة

علاوة على منح (المنطقة المشمولة) الموضحة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية تمنح الحكومة للشركة بموجب هذه الاتفاقية أيضا حق الأفضلية للحصول على (امتياز زيتي) يشمل الباقي من القسم الشرقي للمملكة العربية السعودية ممتدا إلى الغرب من الحدود الغربية (للمنطقة المشمولة) إلى نقطة اتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية. يتضمن حق الأفضلية هذا ما للحكومة من حقوق الآن أو ما سيكون لها بعد الآن فيما يسمونه بالمنطقة

المحايدة المتاخمة للخليج الفارسي الواقعة جنوبا من الكويت. إن صفة حق الأفضلية هذا سيتفق عليه فيما بعد إن المراد من تعبير (امتياز زيتي) الوارد في هذا المادة هو امتياز شامل لجميع المنتوجات الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية. وعلاوة على ذلك فإن لجيولوجي الشركة الحق في فحص المنطقة المشمولة بحق الأفضلية المشار إليه آنفا (ما عدا المنطقة المحايدة المشار إليها أعلاه) وذلك إذا كان هذا الفحص ضرورياً أو نافعا لاستجلاء الطبيعة الجيولوجية (للمنطقة المشمولة).

المادة الرابعة

تقدم الشركة للحكومة وذلك في خلال المدة المتفق عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية قرضا مبدئيا قدره ثلاثون ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها.

المادة الخامسة

تدفع الشركة للحكومة سنوياً مبلغ خمسة آلاف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها. لأجل السهولة يعبر عن هذه الدفعة بلفظة (إيجار سنوي) وهذا الإيجار يدفع مقدما. إن إيجار أول سنة سيدفع في خلال المدة المتفق عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية. وبعد ذلك وما زالت هذه المقاولة غير ملغاة فإن الإيجار السنوي يظل مستحق الدفع في رأس كل سنة اعتبارا من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ويجب أن يدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ بدء كل سنة على أنه لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية لن يطالب بأي إيجارات سنوية أخرى كما أنها لن تكون واجبة الدفع.

المادة السادسة

إذا لم تنه هذه الاتفاقية في بحر ثمانية عشر شهرا من تاريخ سريان مفعولها تقدم الشركة للحكومة قرضا ثانيا قدره عشرون ألف جنيهاً إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها. إن تاريخ استحقاق هذا القرض سيكون بعد مضي ثمانية عشر شهراً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية، إنما سيكون للشركة فرصة خمسة عشر يوماً من تاريخ الاستحقاق كي تقدم هذا القرض في خلالها.

المادة السابعة

في مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية لن تكون الحكومة مكلفة بأن تسدد القرض الإبتدائي البالغ ثلاثين ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها أو القرض الثاني البالغ عشرين ألف

جنيها إنكليزيا ذهباً أو ما يعادلها وإنما يكون للشركة الحق في استرجاع مبالغ هذين القرضين بطريقة الخصم من نصف الريع المستحق للحكومة إن لم تكن الشركة قد استرجعت مبلغ هذين القرضين بكاملهما أو أي جزء منهما بهذه الطريقة قبل إنهاء هذه الاتفاقية فيكون على الحكومة أن تسدد المبالغ التي لم تسترجع على أربعة أقساط سنوية. يدفع القسط الاول في خلال سنة من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية. وزيادة على ذلك سيبقى للشركة حق الأفضلية المشار إليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية نافذا إلى أن تكون قد سددت الحكومة جميع المبالغ التي لم تسترجع.

المادة الثامنة

لدى تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية تشرع الشركة في عمل الخطط والتحضيرات للشغل الجيولوجي وترتب العمل ليستفاد من الطقس البارد للقيام بالأعمال الحقلية الفعالة ويصرف وقت الحر في الأعمال المكتبية كجمع المعلومات والتقارير وفي أي حالة من الأحوال لن يتأخر الإبتداء بالعمل الحقلي الحقيقي عن آخر شهر سبتمبر ١٩٣٣. وهذا العمل سيواصل بكل اجتهاد ومثابرة إلى أن تبدأ العمليات المتعلقة بالحفر أو إلى أن تنهى الاتفاقية.

المادة التاسعة

خلال تسعين يوما من تاريخ الشروع في عمليات الحفر تتخلى الشركة للحكومة عن بقع من المنطقة المشمولة يكون قد تقرر لديها إذ ذاك عدم المثابرة على ارتيادها أو عدم استعمالها بشكل آخر له علاقة بهذا المشروع وكذلك تتخلى الشركة للحكومة من آن لأخر خلال مدة هذه الاتفاقية عن بقع أخرى من المنطقة المشمولة التي قد تكون قررت الشركة آنئذ عدم المضي في استكشافها أو تنقيبها أو عدم استعمالها فيما له علاقة بهذا المشروع. إن جميع البقع التي تكون قد تخلت الشركة عنها ستطلق من قيود وشروط هذه الاتفاقية إنما يكون للشركة الحق الدائم في استعمال هذه الأراضي المتخلية عنها في تسهيل النقل والمواصلات طول مدة هذه الاتفاقية. وعلى أن لا يكون لهذا الاستعمال إلا قليلا من المداخلة في الشكل الآخر الذي يمكن أن تستعمل به هذه الأقسام التي تخلت عنها الشركة.

المادة العاشرة

تبدأ الشركة في العمليات المتعلقة بالحفر حالما يكون قد وجد الموقع الموافق لها وفي أي حال من الأحوال إذا لم تكن قد باشرت الشركة عمليات الحفر خلال ثلاث سنوات اعتبارا من آخر شهر سبتمبر ١٩٣٣ (بشرط مراعاة أحكام المادة السابعة والعشرين من هذه الاتفاقية) يجوز حينئذ للحكومة أن تنهي هذه المقاولة. وعندما تبدأ الشركات بأعمال الحفر يجب المثابرة النشيطة عليها حتى تكون قد اكتشفت زيوت كميات تجارية أوالى أن تكون قد أنهيت هذه الاتفاقية وإذا قصرت الشركة عن اعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية فيه سيكون هو التاريخ الذي تكون قد أكملت الشركة به حفر بئر أو آبار واختبرتها فوجدتها قادرة على إخراج ما لا يقل عن ألفي طن من الزيت الخام في اليوم لمدة ثلاثين يوما متتابعة وفقا للتعامل المعتبر في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى.

إن العمليات المتعلقة بالحفر تشمل طلب الأدوات والأجهزة وشحنها إلى البلاد العربية السعودية وتتضمن عمل الطرقات والمخيمات والأبنية والتركيبات والمواصلات وإقامة وتشغيل الآلات والاجهزة ووسائط حفر الآبار، الخ.

المادة الحادية عشر

لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية تسلف الشركة للحكومة مبلغ خمسين ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها وعقب ذلك بسنة تسلفها مبلغا آخر قدره خمسون ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها. إن تاريخ تقديم السلفة الأولى يكون هو تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية كما هو منصوص عليه في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية. ويكون تاريخ تقديم السلفة الثانية بعد مرور سنة واحدة من ذلك التاريخ وفي كلتا الحالتين تعطي للشركة مهلة ستين يوماً عقب تاريخ الإستحقاق لكي تقدم السلفة في خلالها. إن كلتا هاتين السلفتين هما على حساب الريع الذي يستحق استقطاعات من نصف الريع المستحق للحكومة.

المادة الثانية عشر

بما أنه من المتفق عليه أن الإيجار السنوي البالغ قدره خمسة آلاف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها سيدفع لغاية تاريخ إكتشاف الزيت بكميات تجارية وبما أنه من المتفق عليه أيضاً أن

يكون دفع هذا الإيجار السنوي مقدما فمن الجائز أن يكون الإيجار السنوي الأخير المدفوع قبل تاريخ إكتشاف الزيت بكميات تجارية شاملا مدة متخطية تاريخ الإكتشاف هذا وعليه فإنه إن كانت هذه المدة تساوي خمس (٥/١) السنة أو تزيد عنها فإن النسبة التي تصبها من مبلغ الخمسة آلاف الجنية الإنكليزي الذهب أو ما يعادلها المطابقة يكون بصفة سلفة على حساب ريع الحكومة ويكون للشركة الحق في إسترجاعها بصفة استقطاعات من نصف الريع المستحق للحكومة.

المادة الثالثة عشر

حالما يصبح مستطاعا (يعني أنه يعطي للشركة وقت معقول من أجل طلب وشحن أدوات ومعدات إضافية إلى البلاد العربية السعودية والشروع بعمل إضافي) بعد تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية تواصل الشركة عمليات الحفر باستعمالها جهازين على الأقل من الأدوات ويستمر السير في هذه العمليات بكل نشاط ومثابرة حتى تكون قد حفرت المنطقة المقررة وفقا لما يجري في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى أو حتى تنهى الاتفاقية.

المادة الرابعة عشر

تدفع الشركة للحكومة ريعا على جميع الزيت الخام المستخرج والمدخر الذي يسيل من حوض الخزن الحقلي بعد أن ينزل منه:

أولا ـ المياه والمواد الغريبة.

ثانيا ـ الزيوت التي تلزم للأعمال العادية في مؤسسات الشركة في المملكة العربية السعودية.

ثالثا ـ الزيوت التي تلزم لصنع كميات البنزين والغاز التي ستعطى للحكومة مجانا في كل سنة وفقا للمادة التاسعة عشر من هذه الاتفاقية.

إن قيمة الريع على كل طن صافي من الزيت الخام ستكون إما:

(أ) أربعة شلنات ذهبية أو ما يعادلها. أو

(ب) بحسب اختيار الشركة وقت دفع كل قسط من أقساط الريع، دولارا واحدا من عملة الولايات المتحدة الأمريكية ـ على الطن الصافي الواحد من الزيت الخام ويزاد على الدولار أي فرق يمكن أن يكون موجودا في سعر القطع بين الكمية التي تعادل الأربعة شلنات ذهبية بحسب معدل سعر القطع خلال الثلاثة الأشهر التي تسبق تاريخ دفع القسط مباشرة وبين كمية دولار وعشرة سنتات من عملة الولايات المتحدة.

مثال ذلك: (إذا كان معدل سعر القطع عبارة عن دولارا واحدة وأربعة عشر سنتا من عملة الولايات المتحدة الأمريكية لكل أربعة شلنات ذهبية (أي أن قيمة الجنية الإنكليزي الذهب أصبحت مساوية خمسة دولارات وسبعين سنتا أمريكيا) فإن قيمة الريع عن الطن الصافي الواحد من الزيت الخام تصبح دولارا واحداً وأربعة سنتات من عملة الولايات المتحدة).

المادة الخامسة عشر

إذا كانت الشركة تستخرج وتدخر وتبيع أي نوع من الغازات الطبيعية تدفع للحكومة ريعاً مساويا لثمن (١ / ٨) حاصلات المبيع من هذه الغازات الطبيعية ـ من المفهوم على كل حال أن الشركة لن تكون مكلفة بإنتاج وإدخار وبيع أو تصريف أي غاز طبيعي ـ ومن المفهوم أيضاً أن الشركة لن تكون مكلفة بدفع أي ريع عن الغازات التي قد تستعملها في الأعمال العادية في مؤسساتها في المملكة العربية السعودية.

المادة السادسة عشر

يحق للحكومة بواسطة مندوبين عنها مفوضين على الأصول أن تفتش وتدقق الأعمال التي تقوم بها الشركة بموجب أحكام هذه الإتفاقية وذلك أثناء ساعات العمل العادية وأن تراجع وتحقق كميات الإنتاج تسير الشركة في قياس كميات الزيت المستخرجة التي تدخر وتسيل من مستودع الخزن الحقلي طبقا للعادة المتبعة في الحقول الزيتية التي هي من الدرجة الأولى وتحفظ بها حسابات صادقة صحيحة وكذلك الحال في شأن الغازات الطبيعية التي يمكن أن تستخرجها وتدخرها وتبيعها ويحق لمندوبي الحكومة المفوضين على الأصول أيضاً أن يطلعوا في جميع الأوقات الملائمة على هذه الحسابات. وتسلم الشركة للحكومة

وذلك في بحر ثلاثة أشهر بعد ختام كل نصف سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية خلاصة من حسابات نصف تلك السنة وبيانا بمبلغ الريع المستحق للحكومة عن نصف تلك السنة. وعلى الحكومة أن تعامل هذه الحسابات والبيانات معاملة سرية ما عدا الأرقام التي ترى الحكومة حاجة إلى نشرها لأغراض مالية. يدفع الريع المستحق للحكومة في نهاية كل نصف سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية في خلال ثلاثة أشهر من نهاية نصف تلك السنة. وفي حالة وجود أي اختلاف يتعلق بمبلغ الريع المستحق عن نصف تلك السنة تسلم الشركة للحكومة ذلك الجزء من مبلغ الريع الذي ليس عليه اختلاف في خلال المدة المشروط بها أعلاه وبعد ذلك تسوى مسألة الخلاف القائم باتفاق الطرفين وإذا لم يحصل الاتفاق على هذا الشكل فيسوى الخلاف بواسطة التحكيم كما هو منصوص عليه في هذه المقاولة ـ يجري دفع أي مبلغ يتقرر دفعه للحكومة بنتيجة هذه التسوية خلال ستين يوما من تاريخ تقريرها.

المادة السابعة عشر

من المتفق عليه أن جميع الدفعات الذهبية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية سواء كانت جنيهات أو شلنات ذهبية ستحسب على قاعدة الجنية الإنكليزي الذهب بحسب وزنها وتفاوتها في وقت استحقاق الدفعات. ومن المتفق عليه ايضاً انه يمكن دفع مقابل العملة الذهبية المنصوص عليها في هذه المقاولة سواء كانت جنيهات او شلنات ذهبية بالدولار الأمريكي أو بالجنية الاسترليني.

ومن المتفق عليه أيضاً أن دفع ما يقابل قيمة القرض الأول وايجار السنة الأولى. بالعملة الإسترلينية أو بالدولار الأمريكي يكون بحسب سعر القطع يوم دفع تلك المبالغ وما عدا ذلك فإن مقابل الجنيهات أو الشلنات الذهبية التي يستحق دفعها بموجب هذه المقاولة بالعملة الإسترلينية أو بالدولار الأمريكي يجري حسابه على أساس متوسط سعر القطع خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ دفع ذلك المقابل مباشرة.

المادة الثامنة عشر

إن جميع الدفعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي ينبغي دفعها للحكومة يكون دفعها لها اما رأسا أو بإيداعها باسمها في أحد البنوك الذي تعينه الحكومة كتابيا وللحكومة أن تغير هذا البنك من وقت لآخر على أن تخبر الشركة بذلك كتابة لكي يكون للشركة متسع من الوقت من أجل دفع دفعات مقبلة للبنك الجديد.

من المتفق عليه أن للحكومة أن تخصص ذلك البنك إما في البلاد العربية السعودية أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في إنكلترا أو هولندا على أن لا يخصص أي بنك في البلاد العربية السعودية إلا إذا كان له مكاتب في الولايات المتحدة الامريكية أو في إنكلترا أو في هولندا، الذي بواسطته يمكن تحويل النقود إلى البلاد العربية السعودية. وفي حالة ما إذا دفعت الشركة للحكومة دفعة على الأصول أو أودعت المبلغ الخاص بها في أحد البنوك أو إذا كانت دفعت المبلغ إلى مكاتب بنك لأجل تحويله إلى البلاد العربية السعودية تصبح الشركة خالية من كل مسؤولية تتعلق بتلك الدفعة.

من المتفق عليه أن يجري دفع الدفعة الأولى البالغ قدرها خمسة وثلاثون ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها (التي هي عبارة عن القرض المبدئي وإيجار السنة الأولى) خلال خمسة عشر يوما من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية إلى مكاتب الشركة التجارية الهولندية بجدة (البلاد العربية السعودية) الموجودة في نيويورك أو لندن لأجل نقلها على نفقة الشركة بدون تأخير للشركة التجارية المشار إليها لتسليمها للحكومة مقابل حصولها من الحكومة على سند صحيح عن هذه الدفعة، وإذا لم تدفع هذه الدفعة الأولى ذهبا فإنها ستدفع بالجنيهات الإسترلينية بحسب سعر القطع في الوقت الذي تدفع فيه الشركة تلك الدفعة إلى تلك المكاتب.

المادة التاسعة عشر

بعد اكتشاف الزيت بكميات تجارية بمدة مستطاعة تختار الشركة جهة في داخل البلاد العربية السعودية لإنشاء معمل لصنع كمية كافية من البنزين والغاز تكفي الاحتياجات العادية للحكومة على شرط أن تكون طبيعة الزيت الخام الموجود مساعدة على صنع هذه الحاصلات على أساس تجاري وذلك باستعمال الطرق العادية في التكرير وعلى شرط أن

تكون كميات الزيت المستثمرة كافية للغرض. من المفهوم أن الإحتياجات العادية للحكومة لن تشمل البيع من جانبها في داخل البلاد وخارجها تشرع الحكومة في إنشاء هذا المعمل بعد إتمام الترتيبات الأولية الضرورية وحالما تكون قد استحصلت على موافقة الحكومة على الموقع الذي تقترحه. وفي خلال كل سنة تلي تاريخ إنجاز إنشاء هذا المعمل ستقدم الشركة للحكومة بدون مقابل كمية من البنزين تبلغ مائتي ألف جالون أمريكي غير معبئة وكمية من الغاز تبلغ مائة ألف جالون أمريكي غير معبئة. من المفهوم أنه لن يكون من شأن الوسائط التي ستتخذها الحكومة في استلام هذه المقادير أن تعرقل أو تعرض أعمال الشركة للخطر.

المادة العشرون

تستخدم الشركة على نفقتها الخاصة العدد اللازم لها من الحرس والادلاء بغية المحافظة على مندوبيها ومخيماتها ومنشآتها. أما الحكومة فتعد بمساعدة الشركة مساعدة كلية في تقديم أحسن الجنود والرجال الموجودين عندها وتكلفهم بمسؤولية القيام بهذا العمل وتقدم للشركة كل محافظة معقولة بأجور لا تزيد عن الأجور العادية التي تدفعها الحكومة أو أي أناس آخرين مقابل خدمات مماثلة. من المفهوم أن مصاريف هذه الخدمات تدفعها الشركة للحكومة.

المادة الحادية والعشرون

مقابل الالتزامات التي أخذتها الشركة على نفسها بموجب هذه الاتفاقية ولقاء الدفعات المطلوبة من الشركة في هذه الاتفاقية تعفى الشركة والمشروع من جميع الضرائب المباشرة والغير مباشرة ومن المكس والعوائد والأجور والرسوم (بما فيها الرسوم الجمركية عن الصادر والوارد) ومن المفهوم أن هذه الميزة لا تشمل مبيع المحصولات في داخل البلاد ولا احتياجات أفراد موظفي الشركة الشخصية ولا يجوز للشركة أن تبيع في داخل البلاد أي شيء من الأدوات الواردة لها والتي لم يستحصل عنها رسم جمركي بدون أن تكون قد دفعت أو لا ما يستحق عليها من الرسوم الجمركية.

المادة الثانية والعشرون

من المفهوم طبعا أن للشركة الحق في استعمال جميع الوسائط والتسهيلات التي تعتبرها ضرورية أو موصى بها لأجل مساعدتها على التمتع بالحقوق الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية وتمكينها من القيام بأغراض هذا المشروعّ التي تشمل ضمن أمور أخرى هي بناء، واستعمال الطرقات، المخيمات، الأبنية، التراكيب، جميع طرق المواصلات وأن تقيم وتشغل الآلات والأجهزة والوسائط التي لهل علاقة بحفر الآبار أو بالنقليات أو بالتخزين أو بمعالجة أو بصنع أو بتعامل أو بتصدير البترول ومنتوجاته أو بما يتعلق بالمخيمات والأبنية ومساكن موظفي الشركة. وللشركة الحق بأن تبني وتستعمل أحواض وخزانات وصهاريج وأوعية. ولها أن تنشئ مرافئ وأرصفة وخطوط للتحميل البحري وتشغلها وجميع التسهيلات المينائية الأخرى وأن تستعمل جميع أنواع الوسائط لنقل الموظفين أو الأجهزة أو البترول ومستخرجاته. ومن المفهوم على كل حال أن استعمال الطائرات في داخل البلاد سيكون موضع إتفاقية منفصلة لوحدها. للشركة الحق أيضاً أن تستثمر وتأخذ وتستعمل المياه ـ كما أنه يكون لها الحق أيضاً أن تأخذ وتستعمل أي مياه تكون خاصة للحكومة وذلك لأجل إدارة الأعمال المتعلقة بالمشروع على شرط أن لا يلحق عملها هذا ضررا بالري ولا يحرم الأراضي أو البيوت أو موارد سقي المواشي من الماء الكافي من حين لآخر. وللشركة أيضاً أن تأخذ وتستعمل ما يقتضي لأعمالها المنصوص عليها في هذا المشروع ما كان خاصا بالحكومة من المحصولات الطبيعية الأخرى كالتراب السطحي والخشب والحجارة والكلس والجص وما شابه هذه المواد.

ويكون لموظفي الحكومة ووكلائها (في أثناء القيام بأعمالهم الرسمية) الحق في استعمال وسائط المواصلات والنقل التي تؤسسها الشركة على شرط أن لا يعيق أو يعرقل ذلك الإستعمال أعمال الشركة المندرجة ضمن هذه الاتفاقية وأن لا يلحق بالشركة أو يكبدها أي نفقات مادية. إن استعمال الحكومة وسائط المواصلات والنقل الخاصة بالشركة في أوقات الطوارئ الوطنية سيجيز للشركة تعويضاً عادلا عن أي خسارة تتكبدها من جراء ذلك الاستعمال أما عن ضرر يحصل في وسائط الشركة أو في معداتها أو إنشاءاتها أو في عرقلة أو إعاقة أعمالها.

المادة الثالثة والعشرون

يدير المشروع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ويراقبه أشخاص أميركيون وهم سيستخدمون على قدر الاستطاعة والامكان رعاية الحكومة العربية السعودية. وطالما كان بإمكان الشركة إيجاد موظفين لائقين من رعايا الحكومة العربية السعودية فإنها لا تستخدم رعايا أي حكومات أخرىّ أما معاملة الشركة للعمل فإنها تكون خاضعة للقوانين السارية المفعول في البلاد (التي تطبق عادة على مستخدمي أي مشاريع صناعية أخرى).

المادة الرابعة والعشرون

تحتفظ الحكومة لنفسها بحق التحري على المواد أو المنتوجات الأخرى خلاف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية واستحصالها وذلك في داخل المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية إلا ما كان منها من الأراضي التي تشغلها آبار أو إنشاءات الشركة. ويشترط في ذلك دائما أن هذا الحق الذي تحتفظ به الحكومة سيمارس بطريقة لا تخل بحقوق الشركة الممنوحة لها ولا تعرض عملياتها للخطر ويشترط على الحكومة في ذلك أيضاً أنها تدفع للشركة تعويضاً عادلا عن كل ضرر يحلق بالشركة من جراء ممارسة هذه الحقوق التي تحتفظ بها. وعند منح هذه الحقوق التي احتفظت بها الحكومة لنفسها فإن صاحب الامتياز يكون مقيدا بنصوص هذه المادة.

المادة الخامسة والعشرون

تفوض الحكومة الشركة في الحصول من مالك الأرض على الحقوق السطحية من الأراضي التي ترى الشركة ضرورة لاستعمالها في أعمالها المتعلقة بهذا المشروع على شرط أن تدفع الشركة لشاغل الأرض بدل تخليه عن استعمال تلك الأراضي. أما المبلغ الذي تدفعه له فيجب أن يكون عادلا ومبنيا على أساس الفائدة التي يتحصلها شاغل الأرض منها. تقدم الحكومة للشركة كل مساعدة معقولة في حالة وقوع صعوبات ناشئة عن الحصول على حقوق شاغل سطح الأرض. وبالطبع لا يحق للشركة أن تحصل على المواقع المقدسة ولا أن تشغلها.

المادة السادسة والعشرون

تقدم الشركة للحكومة صورا من جميع الخرائط التوبوغرافية والتقارير الجيولوجية بشكلها النهائي المصادق عليها من قبل الشركة العائدة إلى ارتياد واستغلال المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية وكذلك تقدم الشركة للحكومة خلال أربعة أشهر من انتهاء كل سنة (اعتبارا من تاريخ اكتشاف زيت بكميات تجارية) تقريرا يبحث في أعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في تلك السنة. على أن تعامل الحكومة هذه الخرائط والتقارير معاملة سرية.

المادة السابعة والعشرون

إن أي قصور أو إغفال يتأتى من جانب الشركة في القيام بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية أو إنفاذ نصوصها لا يخول الحكومة حق طلب التعويض من الشركة أو حق اعتبار ذلك نقضاً لهذه الاتفاقية متى كان هذا القصور أو الإغفال ناشئا عن القوة القاهرة. فعندئذ يجب ضم مدة التأخير مع المدة التي قد تلزم لإصلاح أي ضرر حاصل في أثناء هذا التأخير إلى المدة والشروط المحدودة في هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة والعشرون

للشركة أن تنهي هذه الاتفاقية في أي وقت شاءت وذلك بأن تعطي الحكومة قبل عملها ذلك بثلاثين يوما إنذاراً خطيا بكتاب أو ببرقية على شرط أن يؤكد الإنذار التلغرافي بتحرير. حين

إنهاء هذه الاتفاقية بواسطة تقديم الإنذار المذكور أو بواسطة أي باعث آخر تصبح كل من الحكومة والشركة بعد ذلك غير مقيد بأي إلتزامات أخرى بموجب هذه الاتفاقية عدا ما يأتي:

١ ـ تصبح ممتلكات الشركة الغير منقولة مثل الطرقات وآبار المياه أو الزيوت مع مواسيرها والمباني الثابتة والتراكيب الخ ملكا مجانا للحكومة.

٢ ـ تعطي الشركة للحكومة مهلة لابتياع ممتلكات المشروع المنقولة في البلاد العربية السعودية بقيمة معتدلة مساوية لقيمة بدلات تلك الممتلكات في ذلك الوقت مع تنزيل قيمة ما نقص بالاستعمال. إن أي اختلاف ينشأ بشأن تعيين هذه القيمة المعتدلة سيسوى بطريقة التحكيم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين من هذه الاتفاقية وإذا رفضت الحكومة أو عجزت عن مشترى تلك الممتلكات المنقولة في خلال شهرين من تاريخ انهاء هذه المقاولة أو إذا عجزت الحكومة عن تقديم القيمة في بحر ثلاثين يوما بعد تقريرها إما بالاتفاق عليها أو بواسطة التحكيم فيكون للشركة الحق في نقل ممتلكاتها تلك في بحر ستة أشهر.

٣ ـ إن بقي للشركة مبالغ مستحقة لم تسترجع بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية فإن تحفظات المادة السابعة المذكورة تظل سارية المفعول إلى أن تنفذ الالتزامات المنصوص عليها فيها.

المادة التاسعة والعشرون

في حالة نقض الشركة لتعهدها بتقديم القرض الثاني البالغ عشرين ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها كما هو مشروط في المادة السادسة من هذه الاتفاقية أو تعهدها بالبدء بالأعمال المتعلقة بالحفر كما نص عليه في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية أو تعهدها بتقديم السلفتين البالغ قدر كل واحدة منها خمسين ألف جنيها إنكليزيا ذهبا أو ما يعادلها كما هو منصوص عليه في المادة الحادية عشر من هذه الاتفاقية أو تعهدها بموجب المادة الثلاثين من هذه الاتفاقية بشأن دفع مبلغ أي تعويض يمكن أن يفرض على الشركة فإن علاج الحكومة لهذا النقض يكون عبارة عن حقها في إخطار الشركة فورا بذلك النقض وعندئذ إن لم

تتخذ الشركة التدابير السريعة من أجل الوفاء بالتعهدات المنقوضة يحق للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية.

المادة الثلاثون

إن العقوبة التي تترتب على الشركة لقاء خرقها أي تعهد من تعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية (يستثنى من ذلك ما هو مشروط في المادة التاسعة والعشرين أعلاه) هي غرامة تدفعها الشركة للحكومة بالشروط الآتية:

تخطر الحكومة الشركة حالا عن أي نقض منسوب إليها وتبين الحكومة للشركة طبيعة ذلك النقض. إن أي إختلاف يمكن أن ينشأ عن ما إذا كانت الشركة قد ارتكبت ذلك النقض المنسوب إليها أم لا سيسوي بالطريقة الموضحة في هذه الاتفاقية، فإذا ثبت ارتكاب الشركة لذلك النقض فإن تقصيرها في القيام باتخاذ التدابير السريعة لمعالجته يعرضها لدفع تعويضات عن الأضرار للحكومة. وإن لم يتفق على كمية هذه التعويضات يجري تقريرها بالتحكيم بالطريقة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتدفع الشركة للحكومة مبالغ التعويضات المقررة على المنط المذكور في بحر ستين يوما من بعد تاريخ ذلك القرار.

المادة الحادية والثلاثون

إذا نشأ شك أو إشكال أو خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير هذه لاتفاقية أو تنفيذها شيء منها أو فيما له علاقة بها أو في حقوق أحد الفريقين أو تبعاته فعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة أخرى تحال القضية الى حكمين اثنين يختار كل فريق واحدا منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك خطيا منه. وإذا عجز الحكمان عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة والشركة حينئذ أن يعينا بالاتفاق وازعا وإذا عجزتا عن الاتفاق فيما بينهما عليهما أن يطلبا إلى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين وازعا ويعتبر حكم الحكمين في القضية

باتا. اما إذا لم يتفقا بينها في الرأي فيعتبر حكم الوازع في القضية نهائياً أما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان وإذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي (هولنده).

المادة الثانية الثلاثون

لا يحق للشركة أن تنقل حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى أي كان بدون موافقة الحكومة، إلا أنه من المفهوم أن للشركة الحق أن تحول حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى شركة تؤسسها بنفسها لهذا المشروع بعد إخطار الحكومة بذلك. ويكون للشركة الحق أيضاً أن تنشئ شركات أو مؤسسات أخرى كهذه حينما

يظهر لها فائدة ذلك أو ضرورته لأجل القيام بأغراض هذا المشروع. إن مثل هذه الشركات أو المؤسسات تصبح حال تقليدها بعض الحقوق والتعهدات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو كلها وعند إخطارها الحكومة بذلك خاضعة بموجبها لشروط هذه الاتفاقية ونصوصها. في حالة ما إذا كانت الشركة أو المؤسسة المؤلفة جديدا تصدر أسهما بغية البيع إلى العامة سيعطى لسكان المملكة العربية السعودية وقتا معقولاً من أجل الإشتراك (بنفس الشروط المعروضة على الآخرين) في عشرين من المائة على الأقل من الأسهم الصادرة والمعروضة على العامة للبيع.

المادة الثالثة والثلاثون

من المفهوم أن مدد الأوقات المشار إليها في هذه الاتفاقية ستحسب على أساس التقويم الشمسي.

المادة الرابعة والثلاثون

إن التاريخ الذي سيعتبر فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول هو التاريخ الذي تنشر فيه في البلاد العربية السعودية عقيب إبرام هذه الاتفاقية من قبل الشركة.

المادة الخامسة والثلاثون

وضعت هذه الاتفاقية بالنصين العربي والإنكليزي ولكليهما قيمة واحدة وبما أن أكثر التعهدات المنصوص عليها فيها تقع على الشركة وبما أن تفسير النص الانكليزي وبالأخص أن التعهدات التكنيكية والاقتضاءات العائدة للصناعة الزيتية – هي تعابير تأسست على قواعد قومية بعد ممارسة واختبار طويلين في اتفاقيات مماثلة لهذه الاتفاقية فإنه من المتفق عليه أن للنصين قيمة واحدة ولكن في حالة وقوع خلاف على تفسير يتعلق بتعهدات الشركة المنصوص عليها فيها فالنص الإنكليزي يكون هو المعتمد.

المادة السادسة والثلاثون

منعا لحصول أي التباس فإنه من الواضح الجلي أنه لا يحق للشركة أو لأي شخص تابع لها أو منسوب إليها أن يتدخل في الشؤون الإدارية أو السياسية أو الدينية في المملكة العربية السعودية.

المادة السابعة والثلاثون

من المفهوم أن هذه الاتفاقية بعد أن يكون جرى توقيعها في البلاد العربية السعودية ستكون عرضة لإبرام الشركة لها في مركزها في سان فرانيسكو في ولاية كاليفورنيا قبل أن تصبح نافذة المفعول. وبعد التوقيع على نصي هذه الاتفاقية من نسختين في البلاد العربية السعودية سترسل النسخ الموقعة مسجلة بالبريد إلى مركز الشركة في سان فرانسيسكو

(كاليفورنيا) وفي خلال خمسة عشر يوما بعد استلام الشركة لها، عليها أن تبرق للحكومة بموافقتها على إبرام هذه الاتفاقية أو عدمه – فإذا لم تبرم الشركة الاتفاقية في خلال خمسة عشر يوماً من ذلك التاريخ تمسي هذه الاتفاقية لاغية باطلة ولن يكون لها أي مفعول أو تأثير آخر.

وبالمثل إذا لم يدفع القرض المبدئي وإيجار السنة الأولى إلى الحكومة في خلال الوقت المتفق عليه في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية يكون للحكومة الحق بأن تعلن إبطال وإلغاء هذه الاتفاقية وأن تحسبها بعد ذلك غير نافذة المفعول لدى النصين الموقعين مع دليل الإثبات اللازم الذي يثبت إبرام الشركة لها كما أنه لدى إبرام الشركة لهذه الاتفاقية فإنها تنشر في البلاد العربية السعودية بالطريقة المعتادة.

وقعت هذه الاتفاقية في هذا اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق تسعة وعشرون (مايو) سنة ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ميلادية.

عن شركة استاندرد أويل

أوف كاليفورنيا **عن حكومة المملكة العربية السعودية**

(توقيع) ل. ن. هاملتون وزير المالية

(توقيع) عبد الله السليمان

(٢)

صيغة اتفاقية خاصّة يوقع عليها

حين التوقيع على الامتياز

جدة: صاحب السعادة الشيخ عبد الله السليمان الحمدان

بالإشارة إلى الاتفاق الذي جرى توقيعه اليوم من طرفكم نيابة عن الحكومة – ومن طرف الموقعين أدناه نيابة عن شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا – العائد لامتياز الزيت الذي يشمل جزءاً من القسم الشرقي من المملكة العربية السعودية – ها أنذا أدرج أدناه صيغة الاتفاقية التي توصلنا إليها نيابة عن الفريقين المتعاقدين – وهذه الاتفاقية تعتبر كأنها جزء من الاتفاق المذكورة.

من أجل السهولة سيشار إلى الفريقين المذكورين بنفس الطريقة التي أستعملت في الاتفاقية الأصلية أعني (الحكومة) و(الشركة) كما أن الاتفاق المذكور سيسمى (الامتياز العربي السعودي).

أولا : **يمنح للشركة حق الافضلية للحصول على امتياز زيتي يشمل منطقة معينة وضحت في المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي. إن حق الأفضلية الممنوح للشركة هو إعطائها الحق في الاستحصال على امتياز زيتي يشمل تلك المنطقة ما عدا المنطقة المسماة بالمنطقة**

المحايدة المشار إليها في نفس المادة الثالثة أيضاً وذلك بأن تكون شروط الشركة مساوية لشروط أي عرض حقيقي يقدم للحكومة من أناس آخرين لأجل الحصول على هذا الامتياز والتي قد تكون الحكومة مستعدة لقبولها خلال ثلاثين يوما من استلام الشركة لاخطار خطي من الحكومة موضح فيه كامل شروط العرض المقدم إليها يجب على الشركة أن تعلن الحكومة رغبتها أو عدم رغبتها في أخذ الامتياز الزيتي لنفسها بنفس الشروط المعروضة. فاذا لم ترغب الشركة في أخذه تصبح الحكومة حرة في قبول العرض المقدم لها. من المفهوم على كل حال أنه إذا لم يمنح امتياز زيتي إلى آخرين بنفس الشروط التي كانت عرضت وتقدمت للشركة فإن حق أفضلية الشركة سيستمر ما دامت تحفظات المادة السابعة من الامتياز العربي السعودية سارية المفعول على الأقل.

ثانيا : إن حق الأفضلية الممنوح للشركة في الحصول على امتياز زيتي فيما يسمونه بالمنطقة المحايدة المشار إليها في المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي يشمل بطبيعة الحال حقوق الحكومة فقط في تلك المنطقة على أن يكون حق الأفضلية هذا مساويا لشروط ونصوص أي امتياز زيتي يمكن أن يؤخذ من شيخ الكويت فيما يتعلق بحقوقه هو في المنطقة المحايدة. وفي حالة عدم منح امتياز زيتي يشمل حقوق شيخ الكويت في المنطقة المحايدة فإن الحكومة تسعى للوصول إلى اتفاق مع شيخ الكويت للإذن للشركة لحصول على امتياز زيتي يشمل حقوق الطرفين، حقوق الحكومة وحقوق شيخ الكويت في المنطقة المحايدة وفي كلتا الحالتين يمنح للشركة مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها إخطار خطيا يحوي كامل شروط الامتياز الزيتي المراد إعطاؤه عن حقوق شيخ الكويت في المنطقة المحايدة أو شروط الامتياز الزيتي الذي يشمل حقوق الحكومة وحقوق شيخ الكويت في المنطقة المحايدة بحسب الواقع. وفي هذه المدة على الشركة أن تقرر وتخطر الحكومة برغبتها أو عدم رغبتها في أخذ الامتياز الزيتي هذا بنفس الشروط المعروضة فإذا لم ترغب الشركة في أخذه تصبح الحكومة حرة فيما تعمله مع الآخرين. من المفهوم أيضاً أنه إذا لم يمنح الامتياز الزيتي إلى الآخرين في نفس الشروط التي قدمت للشركة فإن حق أفضلية الشركة سيستمر نافذا ما دامت تحفظات المادة السابعة من الامتياز العربي السعودي سارية المفعول على الأقل.

ثالثا : تنص المادة الثانية والعشرون من الامتياز العربي السعودي على أن استعمال الطائرات سيكون موضوع اتفاقية منفصلة لوحدها. إن أحد أعراض هذا التحرير هو إسهاب الاتفاق على هذه النقطة. إنه نظرا للتقيدات الموجودة الآن في البلاد العربية السعودية الخاصة باستعمال الطائرات في داخل البلاد العربية السعودية الخاصة باستعمال الطائرات في داخل البلاد من قبل أي كان خلاف الحكومة. من المتفق عليه هاهنا أنه طالما بقيت هذه

التقيدات سارية المفعول تتعهد الحكومة بأن تقدم للشركة وذلك بناء على طلبها وعلى نفقتها الخاصة خدمة الطائرات التي تعتبرها الشركة نافعة في أغراض عملياتها في داخل المنطقة المشمولة في الامتياز العربي السعودي ان تلك الخدمة تنحصر في أغراض المشروع فقط. وإذا أخذت أي صورة فوتوغرافية هوائية من أجل الأعمال الجيولوجية أو للخرائط فإن كلا الشركة والحكومة ستسلم صورا منها على نفقة الشركة الخاصة.

رابعا : **يجب الاستحصال على موافقة الحكومة قبل أن يحق للشركة فحص المنطقة المحايدة المشار إليها في المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي.**

خامسا : **إن أحكام المادة الخامسة والثلاثون من الامتياز العربي السعودي تسري ايضاً على هذه الاتفاقية من أجل إثبات الاتفاق المبين أعلاه – هلا تكرمتم بالتوقيع أدناه تحت العنوان (نصدق هذه الاتفاقية) إنني مرسل لكم هذا الكتاب على ثلاثة نسخ ولدى إرجاعكم نسختين موقعتين منكم وكذلك نسختين عربيتين موقعتين فإني سأقدمها هي ونسخ مقاولة الامتياز العربي السعودي إلى مركز الشركة في سان فرانسيسكو لكي تبرمها وبعد ذلك ستودع إلى الحكومة نسخة موقعة ومبرمة بالنصين العربي والإنكليزية. في ٢٩ مايو ١٩٣٣.**

المخلص لكم حقا

(توقيع) ل. ن. هاملتون

نصدق هذه الاتفاقية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

وزير المالية

(توقيع) عبد الله السليمان

تحرر في ٤ صفر ١٣٥٢ الموافق ٢٩ مايو ١٩٣٣.

(٣)

إتفاقيّة الامتياز المُلحقة

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية (المسمى فيما يلي "الحكومة") فريقا أولاً وبين وليم ج. لنهان نيابة عن شركة كاليفورنيا أريبيان استاندرد أويل (المسمى فيما يلي "بالشركة") فريقا ثانياً وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي:

المادة الأولى

إن هذه الاتفاقية المعروفة بالاتفاقية الملحقة وهي ملحقة أولا بالاتفاقية (المسماة فيما يلي "بالامتياز العربي السعودي") المعقودة بين الحكومة فريقا أولا وبين شركة استاندارد أويل أوف

كاليفورنيا فريقا ثانيا والموقع عليها بتاريخ اليوم الرابع من شهر صفر سنة ١٣٥٢هـ (الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر مايو ١٩٣٣م) وثانيا لكتاب الاتفاقية (المسمى فيما يلي "بالاتفاقية الرئيسية الثانية") الموجه من ل. ن. هاملتون بالنيابة عن شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى معالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان بالنيابة عن الحكومة والمصادق عليه من قبل معاليه والمؤرخ بنفس تاريخ الامتياز العربي السعودي.

المادة الثانية

إن الامتياز العربي السعودي والاتفاقية الرئيسية الثانية قد لا تحولا إلى "الشركة" (أحد الفريقين هنا) وأصبحا ملكا لها عقب التبليغ للحكومة والموافقة منها وكل ذلك طبقا للمادة ٣٢ من الامتياز العربي السعودي والتي بموجبها تولت الشركة وأنجزت إلى تاريخ اليوم واجباتها وتعهداتها حسبما هنالك.

المادة الثالثة

في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان ١٣٥٧ هـ (الموافق لليوم السادس عشر من شهر أكتوبر ١٩٣٨م) أعلنت الشركة بموجب المادة العاشرة من الامتياز العربي السعودي اكتشاف الزيت بكميات تجارية وبهذا أنجزت الشركة جميع تعهداتها المقتضية لدى ذلك الإعلان كما يجب لحين تاريخه.

المادة الرابعة

بالنظر لرغبة الحكومة والشركة الآن في إضافة بعض الأماكن وتوسيع المقاطعة التي منح للشركة الحق باستثمار الزيت فيها بموجب الامتياز العربي السعودي وبالنظر لرغبتهما في إدخال بعض تعديلات وتغييرات أخرى في الامتياز العربي السعودي وفي الاتفاقية الرئيسية الثانية كما سينص عليه في هذه الاتفاقية فقد تعهدت الشركة أن تسلم الدفعات التالية للحكومة أو لأمرها بالطريقة المنصوص عليها فيما يلي كما قبلت الحكومة تسلم تلك الدفعات وهي:

(أ) مبلغ مائة وأربعين ألف جنيه إنجليزي ذهبا أو ما يعادلها ويستحق دفعها حال سريان مفعول هذه الاتفاقية.

(ب) مبلغ عشرين ألف جنيه إنجليزي ذهبا أو ما يعادلها سنويا كإيجار ويستحق دفع إيجار السنة الأولى من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية في أول يوم من السنة الثانية كما يستحق إيجار السنوات التي تليها في نفس اليوم من كل سنة من السنوات التي تلي ذلك التاريخ إلى حين وقوع أحد الحادثين الآتيين وهما:

١ . اكتشاف الزيت بكميات تجارية ضمن المقاطعات الاضافية الموصوفة والمشار إليها في الجزءين الثاني والثالث من جدول هذه الاتفاقية والتي تسمى فيما يلي "بالمنطقة الإضافية". وإذا قصرت الشركة عن إعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية في وقته فإن التاريخ الذي سيحسب أنه صار اكتشاف الزيت بكميات تجارية فيه سيكون هو التاريخ الذي حصل فيه إتمام بئر أو آبار ضمن المنطقة الإضافية واختبارها ووجودها قادرة على إخراج ما لا يقل عن ألفي طن من الزيت في اليوم لمدة ثلاثين يوما متوالية وفقا للتعامل المعتبر في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى.

٢ . التخلي من قبل الشركة عن كافة المنطقة الإضافية.

فإذا وقع أحد الحادثين المذكورين أعلاه في البند الأول والثاني أثناء مدة تتخلل أي رأسي سنة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية فالإيجار المستحق دفعه للسنة التي يقع فيها مثل هذا الحادث يكون فقط ذلك الجزء من الإيجار السنوي المذكور أعلاه بنسبة عدد الأيام التي يقع بين تاريخ رأس السنة التي تسبق ذلك الحادث وتاريخ حدوث المذكور أعلاه إلى نسبة سنة كاملة ذات ٣٦٥ يوما.

(جـ) مبلغ مائة ألف جنيه إنكليزي ذهبا أو ما يعادلها لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية ضمن المناطق الإضافية السابقة الذكر وكل الدفعات السابق ذكرها يكون دفعها في خلال ٣٠ يوما من تاريخ استحقاق دفعها يكون الدفع طبقا للطريقة المنصوص عليها بالمواد ١٧و ١٨ من الامتياز العربي السعودي.

إن الدفعات السابقة الذكر تدفع من قبل الشركة إضافة إلى أي دفعات أخرى تستحق للحكومة سواء بطريقة الريع أو السلفة أو بخلاف ذلك مما سبق النص عليه في الامتياز العربي السعودي ولم تكن قد دفعت حتى الآن مع العلم أن ذلك لن ينقص حق الشركة في استعادة السلفيات التي سبق دفعها بموجب المواد ٤و ٦و ١١ والتي لا تزال يقتضي دفعها بموجب المادة ١١ من الامتياز العربي السعودي وفي استعادة الايجار المدفوع بموجب المادة ١٢ من الامتياز العربي السعودي.

المادة الخامسة

من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية إن شروط وأحكام الامتياز العربي السعودي كما هو معدل هنا ستشمل وتمتد إلى ما يلي:

(أ) كل الأراضي والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح المدرجة في المادة الثانية من الامتياز العربي السعودي والمنقول وصفها عن الامتياز العربي السعودي في الجزء الأول من جدول هذه الاتفاقية.

(ب) ٠كل الأراضي والمقاطعات والمصالح الموصوفة والمنوه عنها في الجزء الثاني من جدول هذه الاتفاقية

(ج) كل حقوق وامتيازات ومصالح الحكومة الآن أو فيما بعد في المقاطعتين الموصوفتين في الجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية والمعروفتين على الترتيب "بالمنطقة المحايدة العربية السعودية" الكويتية" و "بالمنطقة المحايدة العربية السعودية" العراقية" وجميع الحقوق والمصالح بحرية منها أو برية المختصة الآن أو فيما بعد بهاتين المنطقتين أو إحداهما ويكون الامتياز العربي السعودي معدلا بهذا ليشمل جميع الأراضي والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح الحكومية الموصوفة والمشار إليها في هذه المادة أعلاه.

ومن الآن فصاعدا فإن الامتياز العربي السعودي كما تعدل بالاتفاقية الرئيسية الثانية وبهذه الاتفاقية يقرأ حسب ذلك ولأجل سهولة التعبير تسمى جميع هذه الأراضي والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح "بالمنطقة الخاصة".

المادة السادسة

تطبق الشروط الخاصة الآتية وتكون نافذة ومعمول بها من تاريخ سريان مفعول هذه الإتافقية فيما يختص بالمنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية وبالمنطقة المحايدة العربية لسعودية – العراقية:-

(أ) حساب الريع الحاصل للحكومة من الزيت والغازات الطبيعية المتحصل من المنطقة المحايدة العربية السعودية . الكويتية ومن المنطقة المحايدة العربية السعودية – العراقية يكون على أساس شروط الريع من الامتياز العربي السعودي. على أنه من المفهوم أن الريع المنصوص عليه هنالك المتحصل من مجموع الزيت والغازات الطبيعية يستحق للحكومة منه فقط بقدر ما لها من الحق في كل من المنطقتين المحايدتين المذكورتين.

(ب) للشركة الحق في أن تدخل في أي اتفاقية أو اتفاقيات تراها لازمة أو مرغوبا فيها والتي بها ترتب الشركة بمفردها أو مع آخرين أو بطريق وساطة شركة أخرى أو وساطة شركات أخر تكونها (سواء بمفردها أو بالاتحاد مع آخرين) للبحث والتنقيب وترقية البترول ونقله وغيره من المواد السائلة الكاربونية من المنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية والمنطقة المحايدة العربية السعودية – العراقية أو من إحدى هاتين المنطقتين بشرط أن لا يكون هناك مخالفة في نصوص المادة ٣٢ من الامتياز العربي السعودي. إن أي اتفاقية كهذه تشمل فيما يختص بالشركة أو أي شركة أو شركات مؤسسة بواسطتها حق نقل جميع لوازم المشروع بجميع طرق وسائل النقل فوق جميع الطرق ضمن المنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية والمنطقة

المحايدة العربية السعودية – العراقية أو في إحداهما أو من وإلى أي نقطة أو نقط ضمن المناطق المذكورة من وإلى نقطة أو نقط ضمن المملكة العربية السعودية والحق فيما يختص بالمنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية لاستعمال أي من الموانئ والطرق المائية معفاة من جميع الرسوم والعوائد والضرائب والأجور من أي نوع أو قسم كان حسب المادة ٢١ من الامتياز العربي السعودي.

(جـ) للشركة الحق أن تؤسس شركة أو شركات من جنسية مقبولة لدى الحكومة لتبحث وتستثمر وتنقل وتصدر البترول وغيره من المواد السائلة الكربونية في المنطقتين المحايدتين المشار إليهما في إحداهما أو منهما أو من كل واحدة منهما.

المادة السابعة

يستبدل من الآن فصاعدا نص المادة التاسعة من الامتياز العربي السعودي النص الآتي ويكون كما يلي:

لمدة عشر سنوات من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية لا تكون الشركة مكلفة بالتخلي للحكومة عن أي بقعة من المنطقة الخاصة المندرجة في الامتياز العربي السعودي والمعدل بهذه الاتفاقية. ولدى انتهاء مدة هذه السنوات العشر ومن وقت لآخر فيما بعد تتخلى الشركة للحكومة عن بقع أخرى من المنطقة الخاصة التي قد تكون قررت الشركة عدم المضي في استكشافها أو عدم استعمالها فيما له علاقة بنوع المشروع. والبقع التي تتخلى عنها بهذه الطريقة ستكون مطلوقة من قيود الامتياز العربي السعودي وشروطه والمعدل بهذه الاتفاقية مع العلم أنه بالرغم من أخذ الشركة لتلك البقع فإن لها أن تستمر بالتمتع بالحق المحتفظ به في الامتياز العربي السعودي لاستعمال هذه البقع المتخلية عنها في تسهيل النقل والمواصلات على أن لا يكون للشركة إلا قليلا من المداخلة بقدر الإمكان ليمكن استعمالها بأي شكل آخر ترغبه الحكومة في تلك البقع المتخلى عنها.

المادة الثامنة

إن ذلك الجزء من المادة ١٩ من الامتياز العربي السعودي المقروء كما يأتي "وفي خلال كل سنة تلي تاريخ إنجاز إنشاء هذا المعمل ستقدم الشركة للحكومة بدون مقابل كمية من البنزين تبلغ مئتي ألف جالون أميركي غير معبأة وكمية من الغاز تبلغ مائة ألف جالونا أمريكيا غير معبأة ومن المفهوم انه لن يكون من شأن الوسائط التي ستتخذها الحكومة في تسلم هذه المقادير أن تعرقل أو تعرض أعمال الشركة للخطر" يكون معدلا بهذا ويقرأ كما يلي:

خلال السنة التي تلي الحول الأول من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وخلال كل سنة فيما بعد حتى وبما فيها السنة المنتهية بالحول السنوي من تاريخ مفعول هذه الاتفاقية الذي

يلي اكتشاف الزيت بكميات تجارية ضمن المقاطعات الموصوفة والمشار إليها في الجزء الثاني والجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية تقدم الشركة بدون مقابل للحكومة مليونا واحدا وثلاثمائة ألف جالونا أميركيا من البنزين غير معبأة ومائة ألف جالونا أمريكيا من الغاز غير معبأة. خلال السنة المبتدئة في رأس الحول من تاريخ سريان هذه الاتفاقية الذي يلي اكتشاف الزيت بكميات تجارية وفي خلال كل سنة من السنين المتوالية من الامتياز العربي السعودي المعدل بهذه الاتفاقية تقدم الشركة للحكومة بدون مقابل مليونين وثلاثمائة ألف جالونا أمريكيا من البنزين غير معبأة ومائة ألف جالونا أمريكيا من الغاز غير معبأة. ومن المفهوم أنه عقب إتمام المعمل المذكور يسلم البنزين والغاز للحكومة المقدم إليها غير معبأ كما سبق ذكره في المعمل أو في أقرب جوار منه. ولن يكون من شأن الوسائط التي ستتخذها الحكومة لتسلم المقادير أن تعرقل أو تعرض أعمال الشركة للخطر.

المادة التاسعة

من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية يكون للشركة الحق في ممارسة جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربي السعودي.

(أ) في أي مكان من "المنطقة الخاصة" الموصوفة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

(ب) وفي أي مكان من المساحة المشمول بالامتياز الممنوح في اليوم التاسع من شهر يوليو سنة ١٩٣٦ إلى شركة امتيازات البترول المحدودة. مع العلم أن إستعمال الشركة هذا الحق في منطقة امتياز شركة امتيازات البترول المحدودة لا يشمل استثمار الزيت فيها ولا يكون من شأنه إتلاف ممتلكات الشركة ولا معرقلا لاعمالها ومصالحها ولا يكون له تدخل فيها والحكومة وحدها هي التي تقرر ذلك.

(جـ) وفي أي مكان من المنطقة المحايدة العربية السعودية . الكويتية ومن المنطقة المحايدة العربية السعودية – العراقية وذلك لأقصى حد يخول الحكومة منح مثل هذه الحقوق والامتيازات فيما يختص بالمنطقتين المحايدتين المذكورتين.

(د) لا يحق للشركة أن تمارس هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربي السعودي في أي جزء آخر من المملكة العربية السعودية إلا برضى وموافقة الحكومة.

(هـ) إنه من المفهوم بطبيعة الحال أنه إذا احتاجت الشركة في ممارسة هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربي السعودي إلى حق المرور من المقاطعات الموصوفة والمشار إليها في الجزء الثاني من جدول هذه الاتفاقية إلى المساحة

المشمولة بالامتياز الممنوح إلى شركة امتيازات البترول المحدودة في اليوم التاسع من شهر يوليو سنة ١٩٣٦ فإن الحكومة لن تمنع موافقتها على مثل حقوق المرور هذه.

المادة العاشرة

يستمر الامتياز العربي السعودي المعدل بهذه الاتفاقية فيما يختص بالمقاطعات الموصوفة والمشار إليها في الجزء الثاني والجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية نافذ المفعول ومعمولا به بصورة تامة لمدة ست سنوات من بعد انتهاء مدة الستين سنة المنصوص عليها في المادة الأولى من الامتياز العربي السعودي.

المادة الحادية عشر

لقد حلت نصوص هذه الاتفاقية محل نصوص المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي والفقرات ١و ٢و ٤من الاتفاقية الرئيسية الثانية فيما يختص فقط بالشروط المتعلقة بالشروط المتعلقة بالمنطقة المحايدة العربية السعودية ـ الكويتية

المادة الثانية عشر

يعلن بهذا أن حقوق الأفضلية الممنوحة للشركة في المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي والاتفاقية الرئيسية الثانية ما عدا ما يختص بالمنطقة الخاصة الموضحة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية تبقى معمول بها ونافذة المفعول بصورة تامة خلال مدة الستين سنة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشر

بموجب التعديلات السابق نصوصها في هذه الاتفاقية يبقى الامتياز العربي السعودي والاتفاقية الرئيسية الثانية نافذين وساريي المفعول (إلا فيما تنفذ من نصوص معينة من الامتياز العربي السعودي والاتفاقية الرئيسية الثانية ولم يعد لها مفعول آخر) واعتبارا من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية تكون الوثائق الثلاثة مقروءة معا وتشكل اتفاقية واحدة.

المادة الرابعة عشر

وضعت هذه الاتفاقية باللغة العربية واللغة الانكليزية وتطبق نصوص المادة الخامسة والثلاثين من الامتياز العربي السعودي على هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة عشر

يكون تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية هو تاريخ نشرها في المملكة العربية السعودية عقب إبرام هذه الاتفاقية من قبل الحكومة والشركة.

المادة السادسة عشر

من المفهوم أنه بعد أن يجري توقيع هذه الاتفاقية في المملكة العربية السعودية ستكون عرضة لإبرام الحكومة العربية السعودية قبل أن تصبح نافذة المفعول. وبعد التوقيع على ثلاث نسخ من كلا النصين لهذه الاتفاقية في المملكة العربية السعودية ترسل نسختان موقعتان من كلا النصين مسجلة بالبريد إلى الشركة في سان فرانسيسكو في كاليفورنيا في كاليفورنيا ر يوما من وصولها في سان فرانسيسكو على الشركة أن تبلغ الحكومة موافقتها على إبرام هذه الاتفاقية أو عدمه كتابيا. فإذا لم تبرم الشركة الاتفاقية في خلال خمسة عشر يوما من بعد وصول المستندات في سان فرانسيسكو تصبح هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة ولن يكون لها أي مفعول أو تأثير آخر، ولدى إبرام الشركة لهذه الاتفاقية تعيد للحكومة نسخة واحدة موقعة من كلا النصين مرفقة بدليل الإثبات اللازم الذي يثبت إبرام الشركة لها. كما أنه لدى إبرام الشركة لهذه الاتفاقية تصدر الحكومة مرسوما ملكيا يعلن إبرامها لها وتنشر رسميا ذلك المرسوم وهذه الاتفاقية.

وقعت هذه في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني ١٣٥٨ هجرية الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر مايو ١٩٣٩ ميلادية

الجدول المشار إليه أعلاه

الجزء الأول

إن كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية – من حدودها الشرقية (بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية) إلى منتهى الحافة الغربية للدهناء ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. على شرط أنه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غربا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية. وأنه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

الجزء الثاني

المساحتان الآتيتان من المملكة العربية السعودية: .

١ . كل ذلك القسم من شمالي المملكة العربية السعودية جنوبي العراق وجنوبي وشرقي شرق الأردن والمحددة شرقا وجنوبا وغربا بالخطوط التالية:

(أ) شرقا بخط يبتدئ من الطرف الشمالي لحافة الدهناء الغربية ويمتد شمالا بخط مستقيم بانحراف ٣٠ درجة للغرب إلى الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية.

(ب) جنوبا بخط يبتدئ من الطرف الشمالي لحافة الدهناء الغربية ويمتد غربا على طول الحافة الشمالية للنفود الكبير تاركا النفود الكبير خارجا عنه إلى زاويته الشمالية الغربية ومن هناك بخط مستقيم مارا وسط تبوك إلى الحد الشرقي للمساحة المشمولة بالامتياز الممنوح إلى شركة امتيازات البترول المحدودة في اليوم التاسع من شهر يوليو ١٩٣٦.

(جـ) غربا بخط يبتدئ من نقطة تلاقي الخط المستقيم المذكور أعلاه بالحد الشرقي للمساحة المشمولة بالامتياز الممنوح إلى شركة امتيازات البترول المحدودة ومن هناك يمتد شمالا على طول الحد الشرقي للمساحة المشمولة بالامتياز الممنوح لشركة امتيازات البترول المحدودة حتى يصل الحد الذي هو تحت سيادة المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر مما يلي الجهة الجنوبية من شرق الأردن.

٢ . كل ذلك القسم الجنوبي من المملكة العربية السعودية والمحدد شرقا وشمالا وغربا وجنوبا بالخطوط الآتية: (أ) شرقا بخط يبتدئ من الطرف الجنوبي بحافة الدهناء الغربية ويمتد جنوبا بخط مستقيم بانحراف ثلاثين درجة شرقا إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. (ب) وشمالا بخط يبتدئ من الطرف الجنوبي لحافة الدهناء الغربية ويمتد غربا على بعد خمسين كيلومترا جنوبي أقصى فرع من وادي الدواسر إلى نقطة تبعد خمسين كيلومترا جنوبي أصل وادي الدواسر ومن هناك يستمر في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من خط تلاقي الحدود اليمانية مع المملكة العربية السعودية. (ج) وغربا بخط يبتدئ من نقطة تلاقي الخط المستقيم المذكور أعلاه في الزاوية الشمالية الشرقية من خط تلاقي الحدود اليمانية مع المملكة العربية السعودية ومن هناك يمتد جنوبا على طول الحدود الشرقية لمملكة اليمن حتى يصل الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. (د) وجنوبا بخط يمتد على طول الحدود الجنوبية من المملكة العربية السعودية فيما بين النهاية الجنوبية للخطوط المذكورة في الفقرات (أ) و(ب) أعلاه.

الجزء الثالث

كل المقاطعة المعروفة بالمنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية بما فيها الجزر والمياه الساحلية إذا كان هناك موجودا شيء منها أو يمكن أن يصير جزءا منها وكل المقاطعة المعروفة بالمنطقة المحايدة العربية السعودية– العراقية.

(توقيع) عبد الله السليمان (توقيع) وليم ج لنهان

بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية بالنيابة عن شركة كاليفورنيا أريبيان استاندرد أويل

(٤)

رسائل متبادلة بين صاحب المعالي الشيخ

عبد الله السليمان وبين الممثلين عن الشركات.

الرياض . المملكة العربية . السعودية.

١٢ ربيع الثاني ١٣٥٨ الموافق ٣١ مايو ١٩٣٩.

سعادة المستر وليم ج. لنهان ممثل شركة زيت استاندرد لكاليفرونيا وبلاد العرب في جدة.

عزيزي المستر لنهان:

أتشرف بأن أثبت هنا فيما يلي ما اتفقنا عليه أثناء مباحثاتنا في عقد الاتفاقية الملحقة والموقعة بتاريخ هذا اليوم عن الالتزامات التي التزمتها الشركة للحكومة إزاء منح الحكومة للشركة استثمار الزيت في حقها في كل من المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت وبين المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق وذلك انه إذا نالت الشركة امتيازا زيتيا في حق شيخ الكويت من المنطقة المحايدة السعودية الكويتية وكذلك إذا نالت الشركة امتيازا زيتيا في حق حكومة العراق من المنطقة المحايدة السعودية العراقية بمثل الشروط التي تمت بين الحكومة والشركة فليس للحكومة أن تطلب الشركة بزيادة على ما تم في المقاولة ولكن إذا تحصل شيخ الكويت وحكومة العراق على شيء أو شروط تزيد عن الاتفاقية كيفما كانت تلك الزيادة وأنواعها فتتعهد الشركة بأن تقدم للحكومة العربية السعودية مقابل مصالحها في المنطقتين المحايدتين مثل الزيادة التي تزيدها لكل من شيخ الكويت أو الحكومة العراقية أيا كان نوع تلك الزيادة ومحلها.

إنه ليسرني أن أتلقى جواب سعادتكم بالموافقة على ما تقدم وأن تعتبروا أن كتابي هذا وجوابكم بالموافقة عليه يشكل اتفاقاً ملزما للحكومة والشركة بمقتضاه.

وتفضلوا بقبول تحياتي (توقيع عبد الله السليمان بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية

الرياض . المملكة العربية السعودية.

١٢ ربيع الثاني ١٣٥٨ الموافق ٣١ مايو ١٩٣٩.

صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان

وزير مالية الحكومة العربية السعودية.

عزيزي الشيخ عبد الله:

أتشرف أن أبدي لمعاليكم استلامي لكتابكم تاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٥٨ الموافق ٣١ مايو ١٩٣٩ الذي ذكرتم فيه ما نصه:-

أتشرف بأن أثبت هنا فيما يلي ما اتفقنا عليه أثناء مباحثاتنا في عقد الاتفاقية الملحقة والموقعة بتاريخ هذا اليوم عن الالتزامات التي التزمتها الشركة للحكومة إزاء منح الحكومة للشركة استثمار الزيت في حقها في كل من المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت وبين المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق وذلك أنه إذا نالت الشركة امتيازاً في حق شيخ الكويت من المنطقة المحايدة السعودية الكويتية وكذلك إذا نالت الشركة امتيازاً زيتياً في حق حكومة العراق من المنطقة المحايدة السعودية العراقية بمثل الشروط التي تمت بين الحكومة والشركة فليس للحكومة تطالب أنْ الشركة بزيادة على ما تم في المقاولة ولكن إذا تحصل شيخ الكويت وحكومة العراق على شيء أو شروط تزيد عن الاتفاقية كيفما كانت تلك الزيادة وأنواعها فتتعهد الشركة بأن تقدم للحكومة العربية السعودية مقابل مصالحها في المنطقتين المحايدتين مثل الزيادة التي تزيدها لكل من شيخ الكويت أو الحكومة العراقية أيا كان نوع تلك الزيادة ومحلها.

إنه ليسرني أن أتلقى جواب سعادتكم بالموافقة على ما تقدم وأن تعتبروا أن كتابي هذا وجوابكم بالموافقة عليه يشكل اتفاقا ملزما للحكومة والشركة بمقتضاه.

إن ما ذكرتموه معاليكم كما نص عليه أعلاه أوافق معاليكم على أن هذا هو الذي اتفقنا عليه وأن كتاب معاليكم وجوابي هذا يشكل اتفاقا ملزما للحكومة والشركة بمقتضاه.

المخلص لكم حقا (توقيع) وليم ج. لنهان

بالنيابة عن شركة كاليفورنيا أريبيان استاندرد أويل

حضرة المكرم المستر. ف. أ. دافيس.

رئيس شركة كاليفورنيا أريبيان استاندرد أويل المحترم.

بعد التحية – نشير إلى المكاتبات والمحادثات المتعاقبة التي دارت بيننا وبينكم بحضور المستر هاملتون والمستر لنهان حول المسائل التي رغبت الحكومة والشركة في الوصول إلى تفاهم عليها.

إن المسائل المشار إليها هي:-

أولا: الاختلاف على كيفية دفع الدفعات الذهبية التي تستحق للحكومة لدى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز.

ثانيا: القروض التي ستقدمها الشركة للحكومة .

ثالثا: تمديد مدة الامتياز سنتين وتمديد مدة العشر سنوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من الاتفاقية المعدلة بالمادة السابعة من الاتفاقية المحلقة سنتين أيضا.

رابعا: إطلاق يد الشركة في تسيير أعمالها في منطقة الامتياز خلال مدة الأحوال الغير طبيعية الناشئة من الطارئ الدولي الحاضر على شرط أن ذلك لا يؤثر على واردات الحكومة من تصديرات الزيت.

خامسا: في حالة ما إذا رأت الشركة أن من الأسهل شحن المقادير المتفق على تقديمها للحكومة مجانا من البنزين والغاز بموجب نصوص الاتفاقية – من ميناء خارجي كالبحرين أو السويس أو غيرها من الأماكن الأخرى التي يتسنى للشركة الشحن منها بسهولة تقيد الحكومة للشركة مقدار الريع المستحق على كميات الزيت الخام الذي استعمل لتصفية المقادير المترتب على الشركة تسليمها للحكومة سنويا من البنزين والغاز المشار إليه أعلاه.

هذه هي النقاط التي تبودلت فيها مكاتبات بيننا وبحثنا فيها في اجتماعات عديدة مختلفة التواريخ.

إننا نثبت لكم في هذا الكتاب الاتفاق النهائي الذي توصلنا إليه وهو:-

أولا: كتسوية مؤقتة لمسألة الدفعات الذهبية التي تستحق للحكومة لدى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز اتفقنا على أن تقيد الشركة اعتبارا من أول يناير ١٩٤٠ جميع مبالغ الريع والإيجارات التي تستحق للحكومة لديها جنيها وشلنات إنلكيزية ذهبية وتخصمها لغاية شهر يونيو ١٩٤٠ وفقاً للبيان الحسابي المرفق بهذا الكتاب وسيستمر ذلك القيد والخصم على هذه الطريقة إلى أن تسدد ديون الحكومة المبينة في الكشف المشار إليه.

ونظرا لأن هذا الترتيب هو تسوية يحل فيها الخلاف على نقطة الدفع ذهبا بصورة مؤقتة وبما أن الخصم سيشمل كامل الريع والإيجار السنوي الذي يستحق للحكومة فقد إتفقت الشركة

والحكومة على أنْ تقدم قرضا معينا دولارات أميركية في سنة ١٩٤١ وتقيد ذلك القرض على الحكومة دولارات عينا وكذلك الحال في المواد التي تبيعها الشركة على الحكومة أو الخدمات التي تقدمها الشركة للحكومة بناء على أي اتفاق يقع بينهما فهذه تقيد أقيامها ومصاريفها دولارات عينا على الحكومة وتسددها الحكومة للشركة بنفس العملة ويكون التسديد حسب رغبة الحكومة إما نقدا أو بطريقة الخصم من نصف الريع الذي يستحق للحكومة لدى الشركة بعد تسديد مجموع الدين الذهبي الذي للشركة لدى الحكومة.

وبهذه المناسبة وبما أن القرض الحالي خصص لسنة ١٩٤١ نحب أن نذكر بأن الحكومة قد عبرت لكم عن اعتمادها على الوعد الذي أخذته منكم والذي لا يخالجها شك بأنه وعد صميم مملوء بالثقة والإخلاص بأن الشركة ستستمر بتقديم المساعدات المالية للحكومة إلى أقصى الحدود المستطاعة فيما بعد سنة ١٩٤١.

ولما كانت التسوية المذكورة أعلاه لا تعطي الشركة حقاً في خصم عشرة سنتات ذهباً من كل أربعة شلنات ذهباً إلا فيما لو ترك للشركة الخيار بأن تدفع الريع دولارات أمريكية – وبناء على الأسباب التي عبرتم لنا عنها في مباحثاتنا في طلب خصم العشرة سنتان المذكورة وحبا من الحكومة في اظهار تقديرها لروح التعاون والود القائمة بينها وبين الشركة فقد وافقنا معكم على خصم عشرة سنتات من كل أربعة شلنات ذهبية تستحق للحكومة باسم ريع على أن يسري هذا الخصم لمدة سنتين اثنتين فقط محسوبة من تاريخ بدء قيد الريع والإيجار ذهبا وخصمه بكامله من الدين الذهبي المطلوب للشركة من الحكومة.

ثانياً: إن القرض الذي فوضتكم الشركة بالموافقة عليه بصورة باتة لسنة ١٩٤١ هو ثلاثة ملايين دولار أمريكي وقد تعهدتم شخصيا بالاشتراك مع المستر هاملتون بأن تعودا إلى أميركا وتسعيا بكل جد واجتهاد لزيادة ذلك القرض وابلاغه إلى ستة ملايين دولار.

أننا لا نشك بأن مساعيكم ستكلل بالنجاح وأن القرض سيبلغ الرقم الأخير أي ستة ملايين دولار لسنة ١٩٤١ ونحن معتمدون في موازنتنا لهذه السنة على مبلغ الستة ملايين حسبما أفهمناكم به مرارا.

ثالثا: لقد وافقت الحكومة على تمديد مدة الامتياز سنتين وتمديد مدة العشرة سنوات المشار إليها في المادة التاسعة من الاتفاقية المعدلة بالمادة السابعة من الاتفاقية الملحقة سنتين أيضا.

إن منح هذا التمديد من قبل الحكومة هو كي يعبر للشركة بصورة عملية عن رغبة الحكومة في إبداء التعاون معها إلى أقصى الحدود المستطاعة.

رابعاً: إن الحكومة واثقة جدا من نوايا الشركة الطيبة نحو إمناء المشروع وتقويته – ونظرا لأنكم طلبتم من الحكومة أن تعطي لكم حرية العمل في تسيير أعماله (أي أعمال المشروع) خلال مدة الأحوال الغير طبيعية الناشئة من الطارئ الدولي الحاضر وعلى شرط أن ذلك سوف لا يؤثر على واردات الحكومة من تصديرات الزيت فإن الحكومة – لوثوقها بحسن نوايا الشركة واعتمادها على أمانتها لا ترى مانعا من تلبية هذا الطلب في الأحوال الغير طبيعية الناشئة عن الحرب الحاضرة – وعلى كل حال فإن الشركة ستخبر الامتياز سواء من جهة الزيادة أو التنقيص – طيلة مدة الحرب ومن المتفق عليه أنه بعد انتهاء هذه الحرب ستعود الشركة إلى نفس نشاطها السابق وتبذل قصارى جهودها في جميع أعمال الامتياز وزيادة الانتاج.

خامساً: إن الحكومة توافق وفقا لنصوص الاتفاقية على أن تسقط للشركة مقدار الريع المستحق على الزيت الخام المنصرف في تكرير كميات البنزين والغاز التي يجب على الشركة تقديمها للحكومة مجانا وذلك في حالة ما إذا رأت الشركة أن من الأسهل شحن تلك الكميات من موانئ خارجية كالبحرين أو السويس أو غيرها من الموانئ الخارجية.

هذه هي النقاط التي اتفقنا عليها فأرجو موافاتي بجواب على هذا الكتاب يؤيد موافقتكم على جميع ما ذكر فيه، وتقبلوا احتراماتي الشخصية.

في ٢٠/ ١٢/ ١٣٥٩.

وزير المالية

(التوقيع) عبد الله السليمان

جدة . المملكة العربية السعودية

١٩ يناير ١٩٤١ الموافق ٢١ ذي الحجة ١٣٥٩

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان

وزير مالية المملكة العربية السعودية.

عزيزي الشيخ عبد الله:-

تلقيت كتاب معاليكم ٣٢٧٧ وتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٣٥٩ (١٨ يناير ١٩٤١) فيما يتعلق بالخمس نقاط التي كانت موضوع مباحثاتنا الأخيرة بين حكومة صاحب الجلالة وبين الشركة.

إني أقدر عظيم التقدير وأشكر لمعاليكم روح الود والتعاضد التي برهن عليها كتاب معاليكم.

وإن أهم نقطة من النقاط المنوه عنها في كتاب معاليكم هي ما يتعلق بالمساعدة المالية التي تقدمها الشركة لحكومة صاحب الجلالة خلال عام ١٩٤١. ولا أحتاج أبدا إلى إعادة القول لمعاليكم إن المستر هاملتون وأنا نشعر شعورا تاما بعظيم مسؤوليتنا في التعهد الذي تعهدناه لصاحب الجلالة. لقد تدون ذلك التعهد بصورة تامة في الفقرة الثانية من كتابي

لصاحب الجلالة تاريخ ٧ ذو الحجة ١٣٥٩ (٥ يناير ١٩٤١). وحسب ما أشار معاليكم فاننا أيضاً نؤمل أن مساعينا ستكلل بالنجاح وعلى كل تأكدوا معاليكم من أننا سنبذل أقصى جهودنا. ومن مباحثاتنا العديدة مع صاحب الجلالة ومع معاليكم أدركنا حق الإدراك حاجة الحكومة للمساعدة التي هي فوق العادة خلال الطارئ الدولي الحالي. وإذا كان هذا الطارئ يمتد إلى ما بعد عام ١٩٤١ فالشركة ستستمر طبعا في مساعدة الحكومة بقدر ما يكون في استطاعتها. وكما بينا في محادثاتنا مع صاحب الجلالة أن الأوقات الغير عادية كمثل هذه الأوقات تقضي بأن يكون مبلغ تلك المساعدة متوقف على حالة الوقت المطلوب فيه المساعدة. وينبغي أن لا يكون لدى معاليكم أي ريب بأن الشركة تدرك حق الادارك بان مصالحها مرتبطة بمصالح حكومة صاحب الجلالة إرتباطا وثيقا.

وعلى ذكر هذه المساعدة قد تكون الشركة قادرة من وقت إلى آخر أن تقدم قسما من السلفات للحكومة بالإسترليني وقد بحث هذا الاحتمال مع معاليكم وضمن هذا الموضوع في كتاب المستر هاملتون إليكم بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٣٥٩ (١٧ ديسمبر ١٩٤٠).

ومن جهة إعطاء الشركة الحرية في أعمالها فالشركة تقدر عظيم التقدير ثقة الحكومة بها وإني أرغب أن أؤكد لمعاليكم أنه لدى انتهاء الأحوال الغير طبيعية الناشئة من الحالة الدولية الحاضرة ستعود الشركة من كل الوجوه إلى نشاطها التام الذي تتطلبه اتفاقية الامتياز. إن مصالح الحكومة والشركة في هذا الصدد شيء واحد.

وعلى ضوء الملاحظات التي أبديتها أعلاه فإني مسرور بأن أؤيد موافقتي على جميع النقاط المذكورة في كتاب معاليكم.

مع أخلص تحياتي الشخصية لا أزال المخلص

(التوقيع) ف. ا . دافيس

ف . ا . دافيس

جدة . المملكة العربية السعودية

في ٢٤ ابريل ١٩٤٣ الموافق ١٩ ربيع الثاني ١٣٦٢.

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان وزير المالية، بالرياض.

صاحب المعالي:

عند زيارتنا الخرج، المستر لبكيكر وأنا، في شهر سبتمبر الماضي قد تحدثنا إليكم عن الأحوال العصيبة المتزايدة، التي جرتها الحرب والمشاكل التي أوجدتها لكل من الحكومة والشركة. وقد تحدث قريبا المستر أوليفر إليكم أيضاً عن هذه المشاكل أثناء زيارته الأخيرة إلى الخرج. وقد أظهرت حكومة جلالة الملك إداركا واسعا وتقديرا لأحوال الحرب الغير عادية السائدة اليوم في العالم، التي أوجدت للحكومة صعوبات كثيرة مما ألزمها مراجعة الشركة وغيرها للمساعدة، والتي أوجدت كذلك صعوبات وعراقيل على جانب عظيم من الخطورة للشركة في تسيير أعمالها الامتيازية. وبالرغم من هذه العقبات فقد بذلت الشركة في جميع الأوقات أحسن جهودها لإدامة أعمالها إلى أقصى حد ممكن.

ومع ذلك فقد لزم تخفيض معظم الأعمال الاستكشافية للشركة وجميع فعالياتها الأخرى التي لم تكن لازمة لزوما عاجلا، كما جرى تخفيض أمثال هذه الأعمال في كافة العالم. وكان يتضمن برنامج الشركة في الأوقات الاعتيادية لحد عشر فرق هندسية وجيولوجية في الحقل تقوم بأعمال الاستطلاع وتخطط الخرائط واكتشافات جيولوجية، ونحو سبع طوائف تعمل في حفر آبار الزيت والتجارب الاستكشافية وترقيتها بقية الدمام وفي أمكنة أخرى من منطقة الامتياز. ونظرا لحاجة الحرب العظيمة إلى الرجال، وتحويل جميع الصناعة والمواد فعلا إلى إنتاج لوازم الحرب، والطلبات الواقعة على وسائل الشحن والنقل الحربي مما لم يسبق له مثيل، قد جعل من المستحيل الاستمرار على برنامج العمل هذا. وإن هذا التخفيض، والجهود المطلوب للعمل في الأحوال الحاضرة، واستئناف الأعمال الاعتيادية بعد الحرب تستلزم جميعها تأخيرا في السير على برنامج أعمال الاستكشاف والترقية، ومقداراً كبيرا من المصرف الزائد الغير اعتيادي. وتبعا لذلك فقد أعاقت الشركة تحديدات زمن الحرب للتصريف في الأسواق عن جني الفوائد المأمولة من الأموال التي أنفقتها على الاستكشاف وعلى آبار الزيت، وعلى وسائلها لإدارة الزيت وشحنه.

وقد أدركت الحكومة هذه الصعوبات والتأخيرات عند منحها للشركة باتفاقية يناير ١٩٤١ تمديدي السنتين في مدة الامتياز والمادة ٩ من اتفاقية الامتياز، كما جرى تعديلها بالمادة ٧ من الاتفاقية الملحقة.

وقد جرى هذا العمل خاصة بروح التعاون واعترافا بالصعوبات التي تتعرض للشركة خلال الحرب. ولسوء الحظ أن الحرب لا تزال باقية معنا، والواقع أن مداها قد اتسع إلى حد أكبر وأوجدت حتى مشاكل أشد خطورة مما كان يؤمل في يناير ١٩٤١. وبنفس الروح التي بعثت على التمديدين السابقين، قد ألمحنا إلى وجوب الاعتراف بأن تمديدي السنتين الممنوحان باتفاقية يناير ١٩٤١، اللذان أتيا بالموقف إلى حد أول يناير ١٩٤٢، لم يكونا كافيين لسد كامل مدة التأخير لزمن الحرب في الأعمال الاعتيادية للشركة. حتى ولو انتهت الحرب في القريب العاجل– وهذا لا يمكن افتراضه لسوء الحظ – فإن الإحتمال بعيد جداً أن تتمكن الشركة من الرجوع إلى قاعدة عملها الاعتيادي في ظرف سنة واحدة. وإن عودة الصناعة والسفن ووسائل النقل والتموين والرجال من أعمال زمن الحرب إلى حاجات الصناعة لزمن السلم ليستغرق بضرورة الحال زمنا طويلا من الوقت بعد انقطاع الخصام.

وإن كنا بدون ريب معذورين في افتراضنا في هذا الوقت أن الشركة ستستمر على تكبد التأخيرات والمشقات التي تتسبب عن الحرب لكامل مدة الحرب ولمدة طويلة بعدها، وبتلميحها لأجل ذلك إلى تمديدات موافقة في هذا الوقت، فان الشركة تفضل أن تكون التمديدات القطعية الملتمسة في هذا الوقت مقصورة على المدة التي انقضت وعلى مستقبل يمكن تخمينه بصورة عادلة.

فعلية تقترح الشركة أن من الملائم في هذا الوقت أن تمنح الحكومة للشركة تمديدات أخر في مدة الإمتياز وفي المادة ٩، كما جرى تعديلها بالمادة ٧ من الاتفاقية المحلقة، لمدة سنتين، وهكذا يؤتى بالحالة إلى آخر سنة ١٩٤٣.

وإنا نقترح فوق ذلك أن نفحص الوضعية في أوقات معلومة بعد مضي مدد مناسبة من الزمن وأن نتوصل إلى اتفاق ودي من جهة ما يقتضي منحه من تمديدات أخر، إذا اقتضى الحال، للوصول بالوضعية إلى مدى أبعد، أو إذا انتهت الحرب في ذلك الوقت، لتعيين وقت إضافي مناسب يسمح باستئناف الأعمال الاعتيادية. وبهذه الكيفية تنال الشركة على مقتضى الأحوال التمديدات الكاملة المبررة وفقا للمبادئ التي تقرها الحكومة والشركة.

وإن الشركة لتقدر لحكومة جلالة الملك ما تظهره دائما من التفاهم العطفي في النظر معنا في الصعوبات الناشئة من الحرب. وإني لموقن بأن حكومة جلالة الملك ستقدر كل التقدير الروح التي أجري فيها هذا الاقتراح وإنها تعبر عن موافقتها في ذلك.

مع أحسن التحيات الشخصية وعظيم الاحترام.

(التوقيع) قارى أوين

ممثل الشركة الرسمي

التاريخ ١٢/ ٦/ ١٣٦٢

إلى جناب ممثل شركة كاليفورنيا أرابيان استاندرد أويل بجدة

بعد التحية: بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ ١٩ ربيع الثاني ١٣٦٢ الذي طلبتم فيه تمديد مدة الامتياز لمدة سنتين أخرى بالنظر للأسباب التي أوضحتموها في كتابكم المشار إليه وظروف الحرب الحاضرة، وعليه يسرني أن أخبركم أن حكومة جلالة مولاي الملك المعظم قدرت الأسباب التي أشرتم إليها ولرغبتها في التعاون مع شركتكم وافقت على تمديد على تمديد مده الامتياز سنتين وتمديد مدة العشر سنوات المشار إليها في المادة التاسعة من الاتفاقية المعدلة بالمادة السابعة من الاتفاقية الملحقة سنتين أيضا. وبهذه الموافقة تكون الشركة قد حصلت على رغبتها في الوصول إلى تمديد ينتهي أجله في آخر سنة ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين ميلادية. إن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن الشركة تقدر موافقة الحكومة هذه وتقابلها بنفس هذه الروح.

وتفضلوا بقبول فائق تحياتي.

(التوقيع) عبد الله السليمان

وزير المالية

جدة – المملكة العربية السعودية

في ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ الموافق ٤ ذي العقدة ١٣٦٤.

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان وزير المالية الأفخم بجده – المملكة العربية السعودية.

يا صاحب المعالي:

نرجو الإشارة إلى كتاب المستر قارى أوين إلى معاليكم بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٣ وجوابكم عدد ١٩٢٣ المؤرخ ١٥ يونيو ١٩٤٣. إن كتابكم عدد ٢٤٢٣ كان يفيد أنه وفقا لطلبنا وافق جلالة الملك المعظم بتمديد مدة اتفاقية امتياز الشركة ومدة المادة ٩ من اتفاقية الامتياز الأصلية حسب تعديلها بالمادة ٧ من الاتفاقية الملحقة لمدة سنتين. والتمديدان اللذان منحا اعترافا بالتأخيرات التي كانت تلقاها الشركة في ترقية امتيازها والتمتع به لأسباب الحرب قد أوصلا الأمر إلى آخر سنة ١٩٤٣. وكان المفروض في كتاب الشركة المؤرخ ٢٤ أبريل أن ندرس الموقف دوريا وأن نتوصل إلى تفاهم بين الطرفين فيما يقتضي منحه من تمديد آخر إذا لزم الأمر ذلك حتى يمكن التنقل بالمسألة إلى الأمام، أو إذا انتهت الحرب في ذلك الحين، لإعطاء وقت معقول يسمح باستئناف الأعمال المعتادة. وكما جرت الإشارة إليه في ذلك الحين، تستحصل الشركة بهذه الكيفية كامل التمديدات المبررة بموجب المبدأ المعترف به من قبل الحكومة والشركة.

الآن ولله الحمد قد إنتهت الحرب بعد مضي ست سنوات على يوم ابتدائها. وعليه فانا نرى أن هذا هو الوقت المناسب لاستعراض هذه المسألة استعراضا نهائية.

إنه نظرا لما في الأمر من الفائدة الفعالة المباشرة للحلفاء قد استطاعت الشركة خلال السنة الماضية أن تنفذ عملا إنشائيا عاجلا ببناء معمل تكرير في رأس تنورة وقد كلف الشركة قيامها بهذا المشروع في هذه الأوقات ذات التكاليف العالية في المواد والنقليات والأجور تكليفا أعظم بكثير جدا مما يكلفها المشروع لو قامت به زمن السلم. وقد كانت الشركة كما تعلمون طلية مدة الإنشاءات هذه تعاني نقصا بليغا في جميع أنواع المعدات، وقد اضطرات الشركة فعلا إلى إنقاص أعمال الارتياد والفعاليات الأخرى التي لم تكن لها أهمية مباشرة بالحرب. وكان برنامج الشركة في الأيام الإعتيادية يتضمن أحد عشرة فرق هندسية وجيولويجة في الحقل تقوم برسم الخرائط الاستكشافية وبأعمال الارتياد الجيولوجي وقدر سبع طوائف تقوم بحفر آبار الزيت الاستكشافية والترقية وتجربتها. وقد اضطرت الشركة على توقيف هذه الفعاليات وهي في حد كمالها تقريبا.

ووفقا لاتفاقية عام ١٩٤١ والكتب المتبادلة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا الكتاب، قد منح جلالة الملك المعظم تمديدات يبلغ مجموعها أربع سنوات في مدة اتفاقية الامتياز وفي المادة ٩ من اتفاقية الامتياز الأصلية حسب ما جرى تعديلها بالمادة ٧ من الاتفاقية الملحقة. وكما هو مذكور آنفا، فإن مدة الحرب كانت ست سنوات. وعلاوة على ذلك ستكون هناك مدة ما بعد الحرب قبل أن يكون بالإمكان استئناف الأعمال المعتادة. والشركة كما تعلمون تزمع على استئناف برامج ارتياداتها الجيوليوجية في هذا الخريف. وسيكون هذا البرنامج محدود النطاق في البداية لقلة المعدات السيارة اللائقة ولكنه سوف يجري توسيعه في عام ١٩٤٦ على أن تتمكن من الحصول على السيارات اللازمة والمعدات الأخرى الضروري للقيام بهذا العمل.

وعليه تفترض الشركة أنه يكون من المناسب للحكومة في هذا الوقت أن تمنح الشركة تمديدا لمدة سنتين نهائيا لثالث مرة في مدة اتفاقية الامتياز وفي المادة ٩ بموجب ما تعدلت.

وإن انتهاء الحرب اليابانية في ٢ سبتمبر رسمياً كان مبعث سرور عظيم لجميع الأمم المتحالفة ومن ضمنها بلاد جلالة الملك. وإنا جميعا نترقب بأمل كبير استئناف الأعمال المعتادة وستستأنف إن شاء الله في القريب العاجل. وإن لنا آمالا كبيرة للترقية في المستقبل ومنو أعمال الشركة وإنا نرجو بكل إخلاص أنها ستكون كذلك مصدر رضى وانتفاع لبلاد جلالة الملك المعظم. وانا واثقون من أن جلالة الملك يدرك الملتمس الوارد في هذا الكتاب وأنه سيلقى من جلالته نظرة حسنة عطوفة بكل ما في العطف من معنى، هذا مع أحسن التحيات الشخصية وبكل احترام.

(التوقيع) المخلص كلارك سايفر ممثل الشركة الرسمي

المكرم ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية.

بعد التحية – نحب أن نشير إلى خطابكم رقم ٥٤ وتاريخ ٤/ ١١/ ٦٤ الموافق ١٠ أكتوبر ٤٥ الذي طلبتم فيه منح الشركة تمديدا ثالثا لمدة سنتين في مدة اتفاقية الامتياز وفي مدة العشر سنوات المشار إليها في المادة التاسعة من الاتفاقية الاصلية المعدلة بالمادة السابعة من الاتفاقية الملحقة.

إن حكومة جلالة مولاي الملك – رغبة منها في التعاون مع الشركة وعطفا على ملتمسها الوارد في خطابكم المشار إليه أعلاه وتقديرا للظروف الخاصة التي قامت شركتكم فيها ببناء معمل التكرير الجديد في رأس تنورة تلك الظروف التي أضطرتكم إلى إنقاص أعمال الارتياد الجيولوجي ورسم الخرائط الاستكشافية وحفر الآبار التجاربية وخلاف ذلك من الحركات الأخرى – وافقت على منحكم التمديد المطلوب لمدة سنتين.

وبما أن التمديدين الذين منحا سابقا قد أوصلا الأمر إلى نهاية عام ١٩٤٣ فإن هذا التمديد الثالث النهائي قد أوصله إلى غاية ١٩٤٥ فنرجو أن تأخذوا علما بذلك وتقبلوا تحياتنا، في ٢٥/ ٦/ ١٣٦٥.

وزير المالية (التوقيع) عبد الله السليمان

في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٦٧ الموافق ١٠ مارس ١٩٤٨.

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بن سعود أيده الله.

يا صاحب الجلالة.

بعد التحية والاحترام.

أبدي وحضرات زملائي امتناننا العظيم لجلالتكم للمقابلة الودية ويسرني كل السرور أن أؤيد قبولي الذي أبديته أثناء تشرفي بالاجتماع بجلالتكم لعرض جلالتكم تسوية مسألة الجنية الذهب على الأساس الذي أشرتم به وهو أن الشركة عندما لا تدفع بالسفر ينات الذهب وتختار الدفع بالدولارات ستحسب مقدار الدولارات الواجب دفعها بمعدل اثني عشر دولارا لكل جنية ذهب مستحق الدفع بموجب عقد الامتياز من غير احتساب ما يحق للشركة احتسابه لصالحها بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة ١٤.

وقد أبديتم جلالتكم أن المقترحات السابق تقديمها من الشركة في هذا الموضوع لم تحله. وبناء على ذلك فإن الاتفاق الذي أبرمناه هذا الصباح يحل محل جميع العروض السابقة التي تقدمت بها الشركة.

وبمجرد عودتي إلى الظهران سأصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ اتفاقنا هذا. ومع أن هذه المسألة لم نناقشها هذا الصباح فإنني قد فهمت أن حكومة جلالتكم تفضل أن تؤدى إليها الدفعات شهريا. ويسرني أن نتبع تعليمات حكومة جلالتكم في هذا الشأن.

وإني واثق أن تسوية هذا الخلاف ترفع عن عاتق جلالتكم حملا من أحمالكم الجسام. كما أنها على التحقيق ترفع عن عاتقي حملا ثقيلا. وستعمل الشركة جميع ما في وسعها لتكونوا جلالتكم راضين عنها فخورين بجهودها.

وأتشرف وجميع من حضروا معي إلى بلاد جلالتكم المحبوبة لتسوية هذه المسألة برفع أصدق آيات الشكر لمودة جلالتكم وكرم ضيافتكم.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص الاجلال والاحترام.

التوقيع و. ف. مور.

(٥)

اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية التي يطق عليها فيما بعد "الحكومة" ويمثلها حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير المالية. وبين شركة الزيت العربية الأمريكية التي يطلق عليها فيما بعد "أرامكو" ويمثلها جناب المستر ف. أ. ديفيس أحد نائبي رئيسها

١ . توافق أرامكو على أن الريع المستحق دفعة للحكومة عن الزيت المستخرج من المنطقة المغمورة التابعة للمملكة العربية السعودية وفقا للتعريف الوارد فيما يلي، سيكون هو الريع المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الامتياز العربي السعودي الموقع عليه بجدة في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ وفي كتابي المستر و. ف. مور إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بتاريخ ١٠و ١٣ مارس سنة ١٩٤٨ مع إضافة خمسة سنتات من عملة الولايات المتحدة الأمريكية (خمسة في المائة من دولار أمريكي واحد) عن كل برميل (٤٢ جالوناً أمريكيا).

٢ . تضمن أرامكو للحكومة ريعا سنويا – حسب التقويم الشمسي – عن زيت المنطقة المغمورة يكون الحد الأدنى له مليوني دولار من عملة الولايات المتحدة الأمريكية ٠٠٠ر ٠٠٠ر٢) ابتداء من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق. والى أن يبدأ الانتاج فعلا، فإن هذا القدر المضمون يدفع سلفا وباعتبار الحول مبتدئا من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق. ففي أول حول – من أحوال هذا الاتفاق – بيدأ خلاله الانتاج الفعلي ستعتبر مبالغ الريع التي لا يزيد مجموعها على مليوني دولار من عملة الولايات المتحدة الامريكية (٠٠٠ر٠٠٠ر ٢ دولار أمريكي) مسددة بما قد دفع سلفا عن ذلك الحول. وفي حالة ما إذا زاد مجموع مبالغ الريع المتجمعة خلال ذلك الحوال على مليوني دولار من عملة الولايات المتحدة الامريكية (٠٠٠ر ٠٠٠ر ٢ دولار أمريكي) فسيدفع القدر الزائد دوريا. كما هو جار في حالة ريع المنطقة اليابسة. وبعد انتهاء ذلك الحول الأول الذي بدأ الإنتاج الفعلي خلاله فسيدفع الريع عن المنطقة المغمورة دوريا. كما هو جار في حالة ريع المنطقة اليابسة. وإذا تبين عند نهاية أي حول أن ثمة باقيا مستحقا دفعه حسب الضمان فسيدفع حينئذ. وخلال المدة أو المدد التي تختار فيها أرامكو ان تدفع مبالغ الريع بالذهب تحتسب الجنيهات الذهب المستحقة أو المدفوعة عن إنتاج المنطقة المغمورة بالسعر الرسمي الساري للذهب لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية(٣٥ دولارا من عملة الولايات المتحدة للأوقية) وذلك لأجل تحديد ما إذا كانت مبالغ الريع عن المنطقة المغمورة في أي حول من أحوال هذا الاتفاق تزيد على الضمان أو تنقص عنه. وأي تغيير في السعر الرسمي الساري للذهب لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليه بالنسبة للريع عن المنطقة المغمورة اتباع نفس القواعد المتبعة بالنسبة للريع عن المنطقة اليابسة والمبينة بكتاب المستر و. ف. مور إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٨ على أنه من المتفق عليه بين الطرفين أن الخمسة السنتات الإضافية تحتسب وتدفع دائما بعملة الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك من المتفق

عليه أنه إذا وجدت من حين لآخر مبالغ مستحقة الدفع للحكومة بناء على ضمان الحد الأدنى للريع كما هو وراد في هذا الاتفاق فستدفع دائما بعملة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحتفظ أرامكو وفقا لما تراه بأن تتخلى من وقت لآخر عن جزء أو أجزاء عن كافة المنطقة المغمورة بشرط إخطار الحكومة تحريرا بميعاد ستة أشهر. والى أن يتم التخلي عن المنطقة المغمورة بأكملها يستمر ضمان أرامكو لإداء المليوني دولار سنويا بكامل مفعوله وتتعهد أرامكو بأن لا تتم التخلي الكامل عن المنطقة المغمورة إلا بعد أن يكون قد استحق للحكومة ودفع لها فعلا ثمانية مليون دولار (٠٠٠ر ٠٠٠ر ٨ أمريكي) وفقا لهذا الضمان وبالتخلي عن كامل المنطقة المغمورة ينتهي ضمان أرامكو لإداء المبلغ المعتبر حدا أدنى للريع. ولكن هذا التخلي لا يخول أرامكو الحق في استرجاع أية مبالغ تكون قد تستمر في التمتع بحق أخذ المياه والأحجار والأتربة والرمال من مياه المملكة العربية السعودية في الخليج الفارسي ومن قاعه اللازمة لأعمال الشركة ويحق استعمال تلك المياه في تسهيل النقل والمواصلات.

٣ . إن أرامكو قد بدأت وستواصل البحث والتنقيب في المنطقة المغمورة المذكورة وستقوم – اللهم إلا في حالة التخلي عن تلك المنطقة طبقا لأحكام المادة الثانية من هذا الاتفاق – بأعمال مجدة في البحث والاستغلال بكل نشاط متواصل بحسب وصول المعدات وفقا للمبادئ والطرق المعتبرة من الدرجة الأولى والمتبعة في استخراج الزيت من المنطقة المغمورة.

٤ . إن المقصود من اصطلاح "المنطقة المغمورة" المستعمل في هذا الاتفاق هو المنطقة التي تبدأ من مستوى انحسار الماء بالجزر على ساحل الخليج الفارسي الواقع على بر المملكة العربية السعودية وتمتد في داخل الخليج الفارسي أو في شرم أو خور تابع له. وتشمل هذه المنطقة جميع الأراضي والجزر والرقوق (الضحاضح) والفشوت والقطع (الشعاب) والمياه والأراضي المغمورة كليا أو جزئيا والمناطق الواقعة تحت سيطرة البحر وقاع البحر وطبقات الأرض تحت قاع البحر في الخليج الفارسي. مما للحكومة حق السيادة أو السيطرة عليه أو الملكية خلال مدة امتياز أرامكو المؤسس على الاتفاقية الموقع عليها بجدة في ٢٩ مايو ١٩٣٣ كما قد مدت تلك المدة قبل تاريخ هذا وكما قد تمد في المستقبل، أو مما تعتبر الحكومة الآن أو قد تعتبر خلال مدة الامتياز المذكورة أن لها حق السيادة أو السيطرة عليه أو الملكية أو ما للحكومة فيه الآن أو قد يكون لها فيه خلال مدة الامتياز المذكورة أية مصلحة مهما كان نوعها، أو مما تعتبر الحكومة الآن أو قد تعتبر خلال مدة الامتياز المذكورة أن لها مصلحة فيه.

ومن المفهوم أن المنطقة المحايدة العربية السعودية – الكويتية منصوص على حكمها في المادة الخامسة فيما يلي:

وتوافق الحكومة على أن حق أرامكو المطلق المبين في المادة الأولى من اتفاقية ٢٩ مايو ١٩٣٣ المذكورة التي جرى تمديد مدتها قبل تاريخ هذا ينطبق على كامل المنطقة المغمورة المحددة بالاتفاق الحالي.

كما توافق الحكومة على أن المنطقة المشمولة الداخلة في امتياز أرامكو المبينة في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة الموقع عليها بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٣ وفي الفقرة (أ) من المادة الخامسة من الاتفاقية الملحقة الموقع عليها في ٣١ مايو ١٩٣٩ تمتد إلى كامل تلك المنطقة المغمورة المحددة بهذا الاتفاق.

٥ . تتخلى ارامكو بموجب هذا الاتفاق عن ذلك القدر من المنطقة المشمولة المعروف بالمنطقة المحايدة العربية السعودية . الكويتية بما في ذلك جميع الحقوق والامتيازات والمصالح – بحرية كان أم برية – التي منحتها الحكومة للشركة بموجب اتفاقيات ٢٩ مايو ١٩٣٣ و٣١ مايو ١٩٣٩ مع عدم الإخلال بحق التمتع باستعمال تسيهلات النقل والمواصلات إلى راس المشعاب وذلك طبقاً لأحكام المادة السابعة من الاتفاقية الملحقة المؤرخة ٣١ مايو ,١٩٣٩

٦ . قد أعدت أرامكو برنامجا للتخلي عن المنطقة اليابسة وبدأت في تنفيذه. وطبقا لهذا البرنامج تخلت ارامكو عن حقها في أفضلية الحصول على امتياز بترولي في ذلك الجزء من منطقة الأفضلية الواقع غربي خط طول ٤٦ درجة شرقي غرينتش. على أن أرامكو تحتفظ بحقها في ايفاد جيولوجييها إلى ذلك الجزء من منطقة الأفضلية بقصد درس طبيعتها الجيولوجية لما في ذلك من الأهمية في تعيين مواطن الماء والزيت التي قد تقع تحت القطع التي هي جزء من المنطقة المشمولة. وعلى كل فللحكومة إن شاءت ان تعرض حالا الجزء الكبير من منطقة الأفضلية المتخلي عنه بموجب هذا الاتفاق لشركة أخرى تنال الامتياز لإستخراج الزيت.

وتحتفظ أرامكو بحق الأفضلية في تلك القطعة من منطقة الأفضلية الواقعة شرقي خط الطول ٤٦ درجة شرقي غرينتش.

وتلتزم ارامكو بالتخلي عن قطع من المنطقة المشمولة مجموع مساحتها ٣٣٠٠٠ ميل مربع في بقعة واحدة أو أكثر تختارها أرامكو وذلك طبقا لنصوص اتفاقية امتيازها في كل من التواريخ التالية:

٢١ يوليو ١٩٤٩و ٢١ يوليو ١٩٥٢و ٢١ يوليو ١٩٥٥و ٢١ يوليو ١٩٦٠و ٢١ يوليو ١٩٦٥و ٢١ يوليو ١٩٧٠ وبرنامج التخلي المتقدم يفترض أن حدود المملكة العربية السعودية (وبالتالي منطقة امتياز أرامكو) ليست أقل من الحدود المبينة على الخريطة رقم ب

١٢٣٧ – س – ١ والمعبر عنها بأنها "ما تراه الحكومة العربية السعودية بأنه حدودها" فإذا تبين أن تلك الحدود ليست صحيحة وترتب على ذلك تخفيض مساحة منطقة الامتياز فإن المساحات التي يتعين التخلي عنها في كل دفعة تخفض نسبيا.

وتقر الحكومة برنامج التخلي السالف بيانه وتوافق على أنه محصل التزام أرامكو بالتخلي الوارد في اتفاقيات الامتياز وبالتالي فإن المادة السابعة من الاتفاقية الملحقة الموقع عليها في ٣١ مايو ١٩٣٩ تعتبر قد تعدلت وفقا لهذا . وذلك مع عدم الإخلال بحق أرامكو المبين في العبارة الأخيرة من تلك المادة السابعة ونصها كما يلي:

"والبقع التي تتخلى عنها (أرامكو) بهذه الطريقة ستكون مطلوقة من قيود الامتياز العربي السعودي وشروطه والمعدل بهذه الاتفاقية مع العلم أنه بالرغم من إخلاء الشركة عن تلك البقع فإن لها أن تستمر بالتمتع بالحق المحتفظ به في الامتياز العربي السعودي لاستعمال هذه البقع المتخلية عنها في تسهيل النقل والمواصلات على أن لا يكون للشركة إلا قليلا من المداخلة بقدر الإمكان ليمكن استعمالها بأي شكل آخر ترغبه الحكومة في تلك البقع المتخلى عنها".

٧ . فيما خلا ما حصل تعديله وفقا لما جاء بهذا الاتفاق بخصوص ريع المنطقة المغمورة وبخصوص التخلي وبخصوص المنطقة المحايدة العربية السعودية الكويتية. فإن اتفاقية الامتياز المؤرخة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ والاتفاقية الملحقة المؤرخة ٣١ مايو ١٩٣٩ كما قد مدت كلتاهما، تستمران ساريتي المفعول بكافة آثارهما مع انطباقهما التام على المنطقة المغمورة المشار إليها.

على أنه من المفهوم أن حق إنهاء الاتفاقية المنصوص عليه في المادة ٢٨ من اتفاقية مايو ١٩٣٣ ينطبق على الامتياز الشامل لعموم منطقة الاتفاقيات ولا يمكن أرامكو أن تستعمله بالنسبة للمنطقة المغمورة استقلالا عن المنطقة اليابسة.

٨ . تاريخ بدء سريان مفعول هذا الاتفاق هو يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٦٧ الموافق أول أكتوبر ١٩٤٨ جرى التوقيع عليه في جدة بالمملكة العربية السعودية.

(التوقيع) عبد الله السليمان الحمدان — في ٧ ذي الحجة ١٣٦٧

عبد الله السليمان الحمدان — الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٤٨

بالنيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية — (التوقيع) ف. أ. ديفيز

ف. أ. ديفيز

بالنيابة عن شركة الزيت العربية الأمريكية

(٦)

إتفاق عقد بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٠ هجرية الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠ ميلادية بين حكومة المملكة العربية السعودية التي يطلق عليه فيما يلي "الحكومة" ويمثلها حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير المالية، وبين شركة الزيت العربية الأمريكية التي يطلق عليها فيما يلي "أرامكو" ويمثلها جناب المستر ف. أ. ديفيز نائب رئيس مجلس إدارتها المنتدب وكبير مديريها المقيم في المملكة العربية السعودية

بما أن الحكومة خلال مدة أشهر عديدة كانت تسعى إلى زيادة دخلها من أرامكو وكان لها رأي يخالف الرأي الذي كانت تتبعه أرامكو منذ زمن طويل في تفسيرات كثيرة لامتياز أرامكو واتفاقياتها الأخرى وتقدمت الحكومة بمطالبات كثيرة لم تقبلها أرامكو باعتبارها مخالفة لحقوقها وحصاناتها الواردة في اتفاقية الامتياز.

وبما أن الحكومة طلبت تعديل شروط معينة من اتفاقية امتياز أرامكو والاتفاقيات الأخرى القائمة بينها وبين الحكومة – طلبت ذلك بكتابها المؤرخ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ وتقدمت بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٠ بثلاثة عشر نقطة للمناقشة.

وبما أن الحكومة في ٢٣ محرم ١٣٧٠ هـ الموافق ٤ نوفمبر ١٩٥٠ م وفي ١٧ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ م أصدرت مرسومين بضريبة دخل ينصان فيما ينصان عليه من أمور أخرى على فرض ضريبة على أرباح الأعمال داخل المملكة العربية السعودية.

وبما أن كلا من الحكومة وأرامكو يسلم بضرورة حل جميع الأمور التي هي موضع الخلاف بحيث تستطيع أرامكو المضي في استثمار موارد الزيت في مناطق امتيازها وهي على تمام الاتفاق مع الحكومة ويمنتهى التعاون منها.

وبناء على ذلك قد اتفق الطرفان بموجب هذا على ما هو آت:

١ . بالرغم مما نصت عليه المادة ٢١ من اتفاقية امتياز ارامكو فإن أرامكو تخضع لضريبتي الدخل المنصوص عليهما في المرسومين الملكيين الكريمين رقم ١٧/ ٢/ ٢٨- ٣٣٢١ ورقم ١٧/ ٢/ ٢٨ ٧٦٣٤ المربوطين بهذه الاتفاقية للرجوع أليهما. على أنه من المتفق عليه:

(أ) أن لا يتعدى بأي حال من الأحوال مجموع تلك الضرائب وجميع الضرائب الأخرى والريوع والإيجارات واستحقاقات الحكومة عن أية سنة من السنوات عن خمسين بالمائة (٥٠%) من إجمالي دخل أرامكو مخصوما منه مصاريف التشغيل بما فيها الخسائر والاستهلاكات وكذلك ضرائب الدخل المستحقة الدفع لأي بلد أجنبي – إن وجدت – لكن بدون خصم أية ضرائب أو ريوع أو إيجارات أو استحقاقات أخرى للحكومة عن تلك النسة.

(ب) أنه من جميع الوجوه الأخرى تبقى الإعفاءات والحصانات المندرجة في المادة ٢١ من اتفاقية الامتياز مستمرة بكامل قوتها ومفعولها.

٢ . ومن المتفق عليه أيضاً:

(أ) أن يكون لأرامكو حق اختيار دفع الضريبتين المفوضتين بالمرسومين رقم ١٧/ ٢/ ٢٨- ٣٣٢١ ورقم ١٧/ ٢/ ٢٨- ٧٦٣٤ بعملات المملكة العربية السعودية أو بأية عملات أخرى بالنسب التي تستلم بها ارامكو تلك العملات من مبيعاتها.

(ب) إن تعبير "استحقاقات الحكومة" المستعمل في هذه الاتفاقية يشمل بين أمور أخرى مبالغ كافة الرسوم وأجور الخدمات التي تؤدي لأرامكو زائدة عن تكاليف تلك الخدمات وجميع الرسوم عما تستورده أرامكو لأرامكو نفسها ولاستعمال ومنفعة أرامكو ومؤسساتها وموظفيها ما خلا الرسوم على الأغذية والمواد التي تستوردها أرامكو لبيعها في كانتيناتها.

٣ . تسلم الحكومة باستمرار مفعول أحكام البندين ١و ٢ من هذه الاتفاقية بطبيعتهما هو ترضية كاملة لجميع مطالبات الحكومة القائمة بالنسبة للماضي والمستقبل معا.

وتوافق الحكومة بأن أرامكو تستطيع الاستمرار في مباشرة أعمالها بموجب اتفاقية الامتياز كما كانت في الماضي.

٤ . فيما يلي أمثلة من مفعول البند الثالث:

(أ) ان الحكومة رضيت تمام الرضا بالتنازل عن مطالبتها المنصوص عليها في كتابها المؤرخ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٠ والنقاط المتقدمة للمناقشة في مذكراتها المؤرخة ٥ سبتمبر ١٩٥٠.

(ب) أن تعتبر الحكومة تصرفات أرامكو باستعمال الطن الإنكليزي بواقع ٢٢٤٠ رطلا في حسابات الريع واختيار الأماكن التي يحصل فيها القياس لاحتساب الريع وأخذ الملح الطبيعي لا ستعماله في عمليات أرامكو واستعمال الزيت الخام والغاز والمواد البترولية التي تستعمل في أعمال ومواقف أرامكو في البلاد العربية السعودية والتي لا يدفع عنها ريع تعتبرها الحكومة أنها مطابقة لنصوص اتفاقية الامتياز.

(جـ) توافق الحكومة على أن لأرامكو أن تقوم بقياس الزيت وتسليمه لشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية في القيصومة.

(د) تظل اتفاقية راديو جدة المؤرخة في ٧ جمادي الأولى ١٣٦٨ هجرية الموافق ٦ مارس ١٩٤٩ ميلادية سارية بكامل مفعولها وقوتها.

وهذه الأمثلة لا تحدد بحال من الأحوال جميع ما نص عليه البند الثالث نصا إجماليا عاما.

٥ . توافق الحكومة:

(أ) أنه رغما عما نص عليه بخلاف هذا في الاتفاقية المؤرخة في ربيع الثاني ١٣٦٧ هـ الموافق شهر مارس ١٩٤٨ م تحتسب جميع عمليات النقد وأسعار القطع المتفق عليها بين أرامكو والحكومة بما في ذلك معادلات الذهب المستحقة الدفع من قبل أرامكو إلى الحكومة . تعتبر بالأسعار الرسمية المعترف بها من صندوق النقد الدولي أو من قبل أية سلطة أخرى معترف بها دوليا. وذلك على فرض أن صندوق النقد الدولي يزول أو أنه ينقطع عن إعطاء معادلات الأسعار النقدية.

(ب) تضع الحكومة في متناول أرامكو العملات العربية السعودية بما فيها الذهب والفضة وعملات المعادن الواطئة بنفس الأسعار التي تتاح بها للجمهور. ويكون لأرامكو الحق في شراء العملات العربية السعودية من السوق بالأسعار الجارية. فإذا ارتفع سعر الريال السعودي فوق تكاليف سك ريالات جديدة مضافا إليها مصاريف النقل والتأمين فإن الحكومة تتعهد بأن تمون أرامكو باحتياجاتها من الريالات بسعر التكاليف والنفقات المشار إليها.

٦ . إن البنزين والكيروسين اللذين يقدمان للحكومة بغير مقابل تطبيقا للمادة ٨ من الاتفاقية الإضافية المؤرخة في ١٢ ربيع الثاني ١٣٥٨ (الموافق ٣١ مايو ١٩٣٩) يزادان بموجب هذه الإتفاقية ابتداء من أول يناير ١٩٥١ إلى مليونين وستمائة وخمسين ألف (...ر.٦٥ر٢) من الغالونات الأميركية من بنزين السيارات سنويا وإلى مائتي ألف (...ر..٢) من الغالونات الأميركية من الكيروسين سنويا وجميع ذلك سائبا برأس التنورة. وتوافق أرامكو فوق هذا على أن تقدم للحكومة ابتداء من أول يناير ١٩٥١ سبعة آلاف وخمسمائة (..٧،٥) طن سنويا من إسفلت وصف الطرق وهذا الإسفلت يقدم في براميل برأس تنورة بشرط أن تكون البراميل متوفرة بنفقات معقولة. ولا يستحق ريع عن الزيت الخام اللازم لصنع البنزين والكيروسين والإسفلت الذي يقدم بغير مقابل من أرامكو والذي تسلمه الحكومة. ونفقات إنتاج الزيت الخام المذكور ونفقات صنع كميات البنزين والكيروسين والإسفلت التي تقدم للحكومة بغير مقابل تقيد حسابيا كمصروفات للعمليات وليس كاستحقاق للحكومة في معنى البند ٢ فقرة (ب) من هذه الاتفاقية.

ومن المفهوم أن جميع الكميات المذكورة من البنزين والكيروسين والإسفلت التي تقدم بغير مقابل لاحتياجات الحكومة العادية وليس للبيع داخل أو خارج البلاد العربية السعودية.

٧ . توافق أرامكو ابتداء من أول يناير ١٩٥١ على أن تدفع للحكومة سبعمائة ألف دولار (...ر..٧) في السنة لأجل نفقات وتكاليف ممثلي الحكومة الذين لهم شأن بإدارة عمليات أرامكو. ويدفع مبلغ السبعمائة ألف دولار المذكور على أقساط متساوية في يناير وأبريل

ويوليو وأكتوبر من كل سنة ويقيد حسابيا كمصروف للعمليات وليس كاستحقاق للحكونة في معنى البند ٢ فقرة (ب) من هذه الاتفاقية. وتقبل الحكومة تعهد أرامكو بدفع مبلغ السبعمائة ألف دولار المذكور سنويا كترضية كاملة لجميع مطالب الحكومة الخاصة بنفقات وتكاليف ممثلي الحكومة الذين لهم شأن بإدارة عمليات أرامكو ويدخل في عدادهم جميع الممثلين للسلطات الحكومية المركزية والمحلية والبلدية والشرطة والحراس والأدلاء ولجنود وموظفي إدارات الجمارك والهجرة والحجر الصحي. ومن المفهوم أن المبلغ المذكور. بدون تقييد عمومية ما تقدم . يكون في نظير جميع المطالب الخاصة بالأجور والمرتبات والمصروفات والتنقلات والخدمات بغير مقابل والمسكن والمباني بجميع أنواعها ويكون كذلك في نظير الدفعات والخدمات التي كانت تستحق لولا هذا النص بعد أول يناير ١٩٥١ بموجب المادة

٢٠ من اتفاقية امتياز أرامكو.

٨ . تؤيد أرامكو منهاجها في مباشرة أعمالها طبقا للطرق التي هي من الدرجة الأولى المتبعة في حقول الزيت. وإنها تتبع في مسك حساباتها الطرق المتبعة عامة والمعمول بها عادة. وتؤيد الحكومة من جانبها ثقة الحكومة في إدارة أرامكو لأعمال وعمليات أرامكو

٩ . يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخها وتبقى سارية المفعول بكامل قوتها طيلة مدة اتفاقية الامتياز وإشهادا على ذلك وقع الفريقان على هذه الاتفاقية في جدة بالمملكة العربية السعودية في يوم ٢٠ شهر ربيع الأول ١٣٧٠ هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠.

عن شركة الزيت العربية الأمريكية عن الحكومة العربية السعودية

(التوقيع) ف. أ. ديفيز (التوقيع) عبد الله السليمان الحمدان

شاهد : (التوقيع) سابا حبشي.

شاهد : (التوقيع) جورج و.راي.

شاهد : (التوقيع) محمد سرور الصبان.

شاهد: (التوقيع) نجيب ابراهيم

٣٠ ديسمبر ١٩٥٠-٢٠ ربيع الأول ١٣٧٠.

ر.س-٦٨٥.

إلى حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان بجدة وزير المالية الأفخم.

مكتب المعادن والشركات.

يا صاحب المعالي:

بموجب هذا أؤيد لكم تأكيداتي بأنه بموجب الترتيب الجديد الوارد في الاتفاقية التي أبرمت اليوم ولن يكون الريع والايجارات عرضة للتخفيض أو الإسترداد من جانب الشركة في حالة ما إذا أصاب الشركة أية خسارة في التشغيل.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام.

المخلص

(التوقيع) قاري أوين

ملحق عدد ١٣٣٥ – السنة السابعة والعشرون

أم القرى

يوم السبت ٢٣ محرم ١٣٧٠ هـ – الموافق ٤ نوفمبر ١٩٥٠ م

مرسوم ملكي كريم رقم ١٧/ ٢/ ٣٣٢١ – ٢١ محرم سنة ١٣٧٠ هـ.

بعون الله تعالى

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ما عرضه علينا وزير ماليتنا من الحاجة لزيادة واردات الدولة لتتمكن من القيام بأعباء الإصلاحات العامة والعمل لرفاهية البلاد ورفع مستوى المعيشة فقد وافقنا على إحداث ضريبة الدخل بموجب النظام الآتي نصه وصدقنا عليه واصدرنا أمرنا لتنفيذه:-

المادة الأولى

الخاضعون للضريبة:

يفرض هذا النظام ضريبة على دخل الأفراد الشخصي وعلى الدخل أو الربح الذي ترده استثمارات رؤوس الأموال.

ويقصد بكلمة دخل أيمنا وردت في هذا النظام كل دخل شخصي مكتسب أو ناتج عن استثماره رؤوس الأموال في داخل المملكة العربية السعودية وفيما يخصها من حقوق في المنطقتين المحايدتين بينها وبين كل من العراق والكويت.

المادة الثانية

الدخل الشخصي:

يعين بالدخل الشخصي في هذا النظام المكافآت عن الخدمات الشخصية على جميع أنواعها وأوصافها التي يتقاضى عنها الشخص أجرا من الشخص و الشركة التي تستخدمه أو ممن ينوب عنهما ويطبق هذا النظام أيضاً على رواتب مستخدمي الحكومة العربية السعودية.

يعتبر دخلا شخصيا كل ما يدفع نقدا وكذلك المبالغ المقدرة تقديرا معقول لا لثمن متاع أو أشياء أخرى تعطى عوضا عن أي أجر ما أو المبالغ التي تحسم من أي أجر أو راتب لتسديد ديون أربابها.

المادة الثالثة

الدخل الشخصي الخاضع للضريبة:

إن الدخل الشخصي الخاضع للضريبة هو ما يزيد سنويا عن عشرين ألف ريال عربي سعودي.

المادة الرابعة

نسبة الضريبة المفروضة على الدخل الشخصي:

تكون نسبة الضريبة المفروضة على الدخل الشخصي خمسة في المائة من ذلك الدخل الخاضع للضريبة كما هو محدد في هذا النظام وتستوفى قيمتها بالطرق التي تعين في التعليمات التي يصدرها وزير المالية.

المادة الخامسة

استيفاء الضرائب عن الدخل الشخصي وواجبات أصحاب العمل تجاه ذلك:

على كل من يستخدم شخصا أو أشخاصا خاضعين لضريبة الدخل الشخصي أن يقتطع قيمة الضريبة من أجور ورواتب هؤلاء الأشخاص ويجب عليه دفع القيمة المقتطعة للمراجع التي تعينها وزارة المالية في أو قبل اليوم الخامس عشر من الشهر التالي للشهر الذي اقتطع عنه ذلك المبلغ وعليه أيضاً أن يسجل ذلك في الاستمارة المطلوبة تحت إشراف الموظف الذي تنتدبه وزارة المالية.

وفي حالة تأخره أوتقصيره عن دفع الضريبة عن الشخص أو الأشخاص الذين يستخدمهم يصبح هو المكلف عن دفع هذا المبلغ ويحق لوزارة المالية تحصيله منه بالطرق التي تقررها.

وعلى كل من يستخدم شخصا أو أشخاصا آخرين أن يعطيهم علما بمقدار الضريبة المقتطعة من أجورهم أو رواتبهم ويسجل ذلك على الاستمارة المختصة.

أما الشركات المسجلة- بموجب قانون تسجيل الشركات - المصدق بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (١٤٤) فيحق لها أن تقتطع المستحق من الضرائب من أجور عمالها ورواتب موظفيها وأن تدفعها مرة واحدة عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في أو قبل اليوم الخامس عشر من الشهر الذي يلي تلك المدة التي اقتطعت عنها الضرائب.

وفي حالة تأخر كل من يستخدم شخصاً أو أشخاصا آخرين عن دفع الضرائب المستحقة عليهم خلال ٥ أيام من تاريخ موعد الدفع القانوني يغرم بدفع مبلغ إضافي قدره ١٠% من القيمة الأساسية المستحقة وإذا تجاوزت مدة التأخير للخمسة عشر يوما تصبح الغرامة ٢٥%.

المادة السادسة

ضريبة الدخل عن استثمار رأس المال:

يعني بدخل رأس المال في هذا النظام كل ايراد أو ربح بما فيه الأرباح الناتجة عن كل مصلحة أو معاملة يستعمل فيها رأس المال كشراء وبيع البضائع على مختلف أنواعها وصفاتها وحاصلات الأراضي وتبادل أي نقد كان واستئجار وتأخير أي ممتلكات منقولة كانت أو غير منقولة، ويشمل هذا الحيوانات وسيارات النقل والمراكب ووسائل النقل الأخرى والآلات والمعدات، ولا يشمل رأس المال الآلات الضرورية التي يملكها ويستعملها العامل الفرد لمزاولة عمله أو صناعته.

المادة السابعة

الربح الصافي الناتج عن استثمار رأس المال:

يعتبر الربح الصافي الناتج عن استثمار رأس المال الخاضع لضريبة الدخل بموجب هذا النظام جميع الدخل والواردات والأرباح ويقصد بذلك الواردات العامة للمعاملات التجارية التي تتم خلال السنة (تشمل الواردات العامة جميع المبالغ النقدية الواردة علاوة على الممتلكات والمقتنيات التي يتم الحصول عليها بدون مال) ويحسم من ذلك ثمن البضائع المباعة وتكاليف المصلحة العادية الضرورية وقيمة الاستهلاك المعقولة ولا تدخل ضمن ذلك المصاريف الشخصية لصاحب المصلحة.

ويعتبر الربح الصافي الناتج عن استثمار راس المال ١٥% خمسة عشر في المائة من الواردات العامة إلا إذا تمكن دافع الضريبة من إقناع الموظف المسؤول خلاف ذلك بموجب مستندات وافية وسجلات دقيقة.

المادة الثامنة

نسبة ضريبة الدخل على الربح الصافي عن استثمار رأس المال:

تستحصل ضريبة الدخل على الربح الصافي الناتج عن استثمار رأس المال بنسبة عشرة في المائة (١٠%) بعد اسقاط مبلغ عشرين ألف ريال المعفاة والمنصوص عليها بالمادة الثالثة، والفقرة (هـ) من المادة السابعة عشر من هذا النظام.

المادة التاسعة

بيان الضرائب عن الربح الصافي عن استثمار رأس المال:

يجب على كل شخص خاضع لضريبة الربح الصافي الناتج عن استثمار رأس المال أن يقدم بيانات عن ذلك وأن يدفع الضريبة المذكورة فيها إلى الموظف الذي تنتدبه وزارة المالية لاستفياء القيمة وتكتب تلك البيانات على الإستمارة بالشكل الذي تفرضه الوزارة المذكورة ويجب أن يتم ذلك وأن تدفع الضريبة المذكورة في البيانات في أو قبل اليوم الخامس عشر من الشهر التالي اللاستحقاق .

في حالة تأخر أو تقصير الخاضع عن تأدية ما يستحق عليه خلال خمسة أيام من تاريخ الموعد القانوني يغرم بدفع مبلغ إضافي قدره عشرة بالمائة من القيمة المستحقة وإذا تجاوزت مدة التأخير الخمسة عشر يوما تصبح الغرامة (٢٥%) خمسة وعشرين في المائة.

المادة العاشرة

دخل الشركات:

تعني كلمة (شركة) في هذا النظام أي شركة تسجلت أو يجب عليها أن تتسجل بموجب قانون تسجيل الشركات (المصدق عليه بالأمر الملكي الكريم رقم ١٤٤) ويشمل هذا التعبير أيضاً كل الشركات التي تتعاطى كافة الأعمال في المملكة العربية السعودية وفيما يخص المملكة العربية السعودية من حقوق في المنطقين المحايدتين بينها وبين كل من العراق والكويت.

المادة الحادية عشر

نسبة الضريبة:

تكون نسبة الضريبة على الشركات عشرين بالمائة من أرباحها الصافية. (كما حدد هذا الربح في هذا النظام) تستوفى الضريبة سنويا.

المادة الثانية عشر

الربح الصافي:

يعتر الربح للشركات الخاضعة للضريبة كافة الواردات العمومية كما جاء تعريفها بعد خصم المبالغ التي يقررها هذا النظام.

المادة الثالثة عشر

الواردات العمومية:

تعتبر الواردات العمومية الخاضعة للضريبة بموجب هذا النظام كل الواردات والأرباح والمكاسب مهما كان نوعها ومهما كانت صورة دفعها الناتجة عن جميع أنواع الصناعة والتجارة من بيع وشراء وصفقات مالية أو تجارية. والناتجة أيضاً عن معاملات واستثمار موارد الزيت والمعادن الأخرى والممتلكات سواء كانت منقولة أو غير منقولة بما في ذلك كافة الواردات الناتجة من العمولات وأرباح الأسهم والكفالات والضمانات وأي أرباح أو مكاسب ناتجة عن أي صفقات تجارية غايتها الربح والمكاسب من أي مصدر كان من مصادر الثروة. وتعتبر الواردات العمومية لأي شركة مؤلفة بموجب شرائع أي بلد غير البلاد العربية السعودية وتمارس أعمالها خارج المملكة العربية السعودية وداخلها في آن واحد كل الواردات التي تحصلها تلك الشركة محليا من أي مصدر كان في المملكة.

ويضاف إلى هذا ذلك القسم الذي يعود إلى مصادر محلية من الوردات التي تحصلها الشركة من جراء أعمالها المشتركة في داخل البلاد وخارجها وتشمل المملكة العربية السعودية كلما وأينما وردت في هذا النظام ما يخصها من حقوق في المنطقتين المحايدتين بينها وبين كل من العراق والكويت.

المادة الرابعة عشر

المبالغ التي يحق حسمها بموجب النظام:

إن المبالغ التي يحق حسمها لتقدير الأرباح الصافية للشركات بموجب هذا النظام هي:

(أ) كل ما تتطلبه التجارة أو المصلحة من المصاريف العادية والضرورية التي يجري دفعها خلال السنة بما في ذلك مبلغا معقولا لرواتب المستخدمين ولأي مكافآت تمنح لقاء أي خدمات شخصية.

(ب) مصاريف السفر التي تتعلق بالتجارة أو بالمصلحة

(ج) أجور الممتلكات المستأجرة والمتعلقة بالتجارة أو بالمصلحة.

(د) أي خسائر تلحق بالتجارة أو المصلحة ولم يعوض عنها بأي طريقة من الطرق.

(هـ) مبلغا معقولا لقاء استهلاك الممتلكات التي استعملت أو استخدمت في الأعمال.

المادة الخامسة عشر

البيانات:

على كل شركة خاضعة لهذا النظام أن تقدم بيانا على الإستمارة الرسمية وأن تدفع قيمة المبلغ المبين فيه إلى الموظف المنتدب من قبل وزارة المالية لهذا الغرض. ويجب تقديم

البيان المذكور ودفع المبلغ المطلوب في أو قبل اليوم الخامس عشر من الشهر الثالث الذي يلي نهاية السنة التي عمل البيان من أجلها.
في حالة عدم تقديم البيان ودفع المبلغ خلال خمسة أيام من المدة المحددة تضاف غرامة قدرها عشرة في المائة من الضريبة إلى المبلغ المستحق وإذا تجاوزت مدة التأخير خمسة عشر يوماً تصبح الغرامة خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%).

المادة السادسة عشر

قواعد اعتبار الدخل:

يجب إدراج كافة الواردات العمومية التي يستلمها دافع الضريبة في سجلات حساباته للسنة نفسها وكذلك الحال للمبالغ المحسومة (ما عدا الاستهلاك والنقص) وعندما يبرهن دافع الضريبة على صحة سجلاته وعلى أنها تعطي فكرة حقيقية عن وارداته العمومية والمبالغ المحسومة يمكنه تقديم البيان على أساس تلك السجلات وإذا ما صادق مراقب حساب قانوني معترف به دولياً على صحة تلك السجلات في أي سنة من سني استحقاق الضريبة تعتبر البيانات المبينة على أساس السجلات المذكورة صحيحة.
وإذا صرح صاحب الضريبة بأنه يقتني سجلات واضحة على أساس سنة مالية خلاف سنة التقويم يمكنه أن يطلب من وزارة المالية بأن تصرح له بإعطاء بياناته بموجب السنة المالية التي يتبعها وفي هذه الحالة يقدم البيانات ويدفع الضريبة في اليوم الخامس عشر من الشهر الثالث الذي يلي نهاية السنة المالية التي يتبعها وستكون الاحتياطات ضد تأخير تقديم تلك البيانات والدفع كما ذكر في المادة الخامسة عشر من هذا النظام.

المادة السابعة عشر

المعفو من الضرائب:

يعفى من أحكام هذا النظام:

(أ) العائلة المالكة.

(ب) ضباط ورجال القوات المسلحة والشرطة وخفر السواحل.

(جـ) الأشخاص الذي يعينون رسميا في وظائف دينية في المساجد.

(د) السفراء والوزراء المفوضون وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة.

(هـ) الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم العشرين ألف ريال عربي سعودي سنويا.

(و) الحيوانات والمزروعات التي استوفيت رسوم الزكاة الشرعية عليها.

(ز) التبرعات والإعلانات المدفوعة للحكومة والهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من قبل الحكومة العربية السعودية.

المادة الثامنة عشر

(أ) يطبق وزير المالية قوانين ضريبة الدخل وتؤسس في وزارة المالية دائرة خاصة للضرائب.

(ب) ولتسهيل تطبيق هذا النظام تقسم المملكة إداريا إلى مناطق لا يزيد عددها عن الستة ويكون ذلك وفقا لما يراه وزير المالية ضروريا لإدارة وتطبيق هذا النظام ويعين مدير لكل منطقة يتخذ له مكتبا فيها حيث يقدم سكان تلك المنطقة إليه بياناتهم ويدفعون الضرائب المستحقة عليهم بموجبها ويستلم المدير المذكور الضرائب المستحصلة ويدفعها شهريا لوزارة المالية.

(جـ) ويكون في كل منطقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة لتدقيق البيانات وتقرير ما إذا كان يجب إضافة أي مبلغ عليها ويحق لتلك اللجنة بأن تطلب من المكلف أن يحضر لديها شخصيا أو يوكل من يحضر لديها نيابة عنه ويحق لها أيضاً أن تطلب من المكلف أو وكيله تقديم سجلاته ودفاتره لتدقيقها على أن تعاد السجلات والدفاتر إلى صاحبها حين طلبه لها بعد أن تكون اللجنة قد دققتها.

(د) وحيمنا تكتشف اللجنة ضريبة مستحقة غير مذكورة في البيان أو أي ضريبة لم يعط عنها بيانا يحق لها أن تحصل الضريبة المستحقة وغرامة قدرها (٢٥%) خمسة وعشرون بالمائة من ممتلكات المكلف طبقا للتعليمات التي يصدرها مدير المنطقة.

(هـ) عندما يدفع مدير المنطقة لوزارة المالية الضرائب المستوفاة خلال أي شهر من أشهر السنة يجب عليه أن يرفقها بقائمة تحتوي على أسماء وعناوين أولئك الأشخاص الذين دفعوا تلك الضرائب والمبالغ التي دفعها كل منهم.

(و) أما الشركات المؤلفة في بلاد غير البلاد العربية السعودية وبموجب شرائع البلاد المؤسسة فيها ولكنها تزاول أعمالا داخل المملكة العربية السعودية وخارجها فعليها أن تقدم بياناتها لدائرة الضرائب في جدة.

ويعين رئيس تلك الدائرة لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة للنظر في بياناتها وتدقيقها ويحق لتلك الشركات أن تنتدب من موظفيها من يحضر عنها أمام اللجنة المذكورة إذا طلب منها ذلك. ويحق لها (أي الشركات) أن تقيم الحجة على صحة الضرائب التي يجري البحث عنها. ويحق للجنة ان تدقق سجلات وحسابات تلك

الشركات في الأوقات التي تراها ولكن لا يحق لها الاحتفاظ بتلك السجلات والحسابات لمدة تعرقل أعمال الشركات.

(ز) لا يحق للجنة أن تفرض أي ضرائب إضافية على الشركات إلا بعد أخذ موافقة وزير المالية أو من ينوب عنه على مقدار الضريبة التي تقدرها.

المادة التاسعة عشر

تعطى لوزير المالية السلطة الكافية لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتطبيق هذا النظام وجميع الضرائب المقررة بموجبة. ويشمل هذا بدون تحديد توظيف وتدريب الموظفين اللازمين وإصدار الإستمارات الرسمية والتعليمات والأوامر الضرورية وإنذار المكلفين بدفع الضرائب وما يتعلق بذلك وإلزام الأفراد والشركات على اقتناء السجلات التي تسهل استيفاء هذه الضرائب.

المادة العشرون

تسري الضريبة المقررة بهذا النظام لأول مرة اعتبارا من أول محرم ١٣٧٠ هـ.

(٨)

ملحق خاص

أم القرى

مكة المكرمة يوم الأربعاء ١٧ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ – الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م.

مرسوم ملكي كريم رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤

وتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠م.

بعون الله تعالى

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ما عرضه علينا وزير ماليتنا

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي الكريم رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ في ٢١ محرم ١٣٧٠.

قد وافقنا على إحداث ضريبة دخل إضافية على الشركات المشتغلة بإنتاج البترول أو المواد الهيدروكربونية الأخرى بموجب النظام الآتي نصه وصدقنا عليه وأصدرنا أمرنا بتنفيذه.

المادة الأولى

تفرض على كل شركة تسجلت أو يجب عليها أن تتسجل بموجب قانون تسجيل الشركات (المصدق عليه بالأمر الملكي الكريم رقم ١٤٤) وتشتغل بإنتاج البترول أو المواد

الهيدروكربونية الأخرى في المملكة العربية السعودية تفرض ضريبية دخل عن كل سنة ضريبة تنتهي بعد تاريخ هذا المرسوم نسبتها خمسون بالمائة (٥٠%) من صافي دخل تشغيلها على أن يخصم منها ما نص عليه في المادة الثالثة من هذا المرسوم. وسيشار في هذا المرسوم إلى الضريبة قبل الخصم بعبارة: ضريبة الدخل المبدئية (وبعد الخصم بعبارة: ضريبة الدخل الإضافية).

المادة الثانية

يعنى بصافي دخل التشغيل المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا المرسوم الواردات العمومية المبينة في المادة (١٣) من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ بعد طرح ما يأتي:

(أ) المبالغ التي يحق حسمها وفقا للمادة ١٤ من المرسوم الملكي المشار إليه بعد أن تستبعد منها المبالغ المدفوعة أو الواجبة الدفع للحكومة العربية السعودية.

(ب) ضرائب الدخل – إن وجدت – إلى المدى الذي تكون تلك الضرائب قد دفعتها الشركة فعلا أو تكون واجبة الدفع من قبلها لأي بلد أجنبي وذلك بعد أن تكون الشركة قد رصدت ضرائب الدخل التي فرضتها الحكومة العربية السعودية.

المادة الثالثة

إن المبلغ المسموح بخصمه بموجب المادة الأولى من هذا المرسوم هو حاصل جمع كافة الضرائب (ما عدا ضريبة الدخل التي يفرضها هذا المرسوم) والريع والإيجارات والرسوم وأية مبالغ أخرى دفعت أو تكون واجبة الدفع للحكومة العربية السعودية.

فإذا كان حاصل جميع ما تقدم يزيد عن ضريبة الدخل المبدئية عندئذ تخصم الزيادة من ضريبة الدخل التي كان يجب دفعها عن السنة الضريبية ذاتها بموجب أحكام المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ لو لم توجد تلك الزيادة.

المادة الرابعة

تكون السنة الضريبية هي المادة الحسابية السنوية المتبعة بانتظام في مسك سجلات الشركة. ويحتسب دخل التشغيل الصافي والدخل العمومي والحسومات وجميع الأقلام الأخرى التي تخص السنة الضريبية والتي تدخل في تحديد ضرائب الدخل تحتسب بموجب القيود الحسابية إذا كانت هذه الطريقة متبعة بانتظام في مسك سجلات الشركة.

المادة الخامسة

تطبق على ضريبة الدخل الإضافية المواد ١٥و ١٦و ١٧و ١٨و ١٩ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٣٣٢١/٢٨ وذلك فيما لا يخالف منها أحكام هذا المرسوم. وتدفع ضريبة

الدخل الإضافية وضريبة الدخل التي يفرضها المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ على أقساط متساوية مرة في كل ثلاثة أشهر ابتداء من التاريخ الذي يحل فيه موعد تقديم البيان على الإستمارة الرسمية ويجوز لوزير المالية أن يمنح امتدادات معقولة للأجل المحدد لتقديم البيان ودفع ضريبتي الدخل اللتين يفرضهما هذا المرسوم والمرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١.

١٧ جمادي الأولى ١٣٧١

١٣ فبراير ١٩٥٢

ر. س. ٧٧١

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان.

وزير مالية الحكومة العربية السعودية.

تحية واحتراما:

حرر هذا الكتاب لإثبات أنه فيما يختص بالمواضيع المدونة به قد اتفقت الشركة والحكومة عليها اليوم كالآتي:

١ . تخضع أرامكو للمرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٦٥١ الصادر بتاريخ ١٧ جمادي الأولى ١٣٧١ الموافق ١٣ فبراير ١٩٥٢ بإلغاء الفقرة " ب " من المادة الثانية من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤. وتوافق أرامكو على أن تكون ملغاة العبارة الواردة في الفقرة " أ " من المادة الأولى من اتفاقية ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونصها "وكذلك ضرائب الدخل المستحقة الدفع لأي بلد أجنبي إن وجدت".

٢ . ضرائب الدخل التي استحقت والتي تستحق الدفع من أرامكو إلى الحكومة تدفع كما يأتي:

(١) الباقي من الضريبة المستحقة للحكومة في سنة ١٩٥٢ على دخل سنة ١٩٥١ يدفع على سبعة أقساط شهرية تبدأ في فبراير سنة ١٩٥٢ وتنتهي في أغسطس سنة ١٩٥٢. والأقساط الشهرية الستة الأولى تكون قيمة كل منها ٠٠٠ر ٠٠٠ر ١٠ (عشرة ملايين) دولار. أما قسط شهر أغسطس فيكون مساويا للباقي من الضريبة المستحقة على دخل سنة ١٩٥١.

(٢) ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ تبدأ دفعات شهرية من الضريبة التي ستكون مستحقة على دخل سنة ١٩٥٢. وتستمر هذه الدفعات خلال الأشهر الباقية من السنة بمعدل ٠٠٠ر ٠٠٠ر ١٠ (عشرة ملايين دولار شهريا).

(٣) في شهر يناير سنة ١٩٥٣ تقدم الشركة بيان مبدئيا عن الضريبة على دخل سنة ١٩٥٢. والباقي الذي يظهر أنه مستحق على دخل سنة ١٩٥٢ – أي مجموع الضريبة ناقصا أقساط الأربعين مليون (٠٠٠ر ٠٠٠ر ٤٠) دولاراً التي تكون قد دفعت في سنة ١٩٥٢– يدفع على أقساط شهرية متساوية على مدى الثمانية أشهر التالية إبتداء من يناير إلى أغسطس ١٩٥٣.

(٤) في أغسطس سنة ١٩٥٣ تقدم الشركة بيانا بالضريبة التي يقدر أنها ستستحق على دخل سنة ١٩٥٣. وفي شهر سبتمبر تبدأ الشركة في دفع أقساط شهرية من الضريبة المقدر أنها ستستحق. ويكون مقدار كل قسط من الأقساط الشهرية التي تدفع في الأشهر الأربعة الباقية من سنة ١٩٥٣ مساويا لجزء من اثني عشر جزءا (١٢/١) من الضريبة المقدر أنها ستكون مستحقة كما يظهر من البيان.

(٥) في يناير سنة ١٩٥٤ تقدم الشركة بيانا مبدئيا عن الضريبة التي تستحق على دخل سنة ١٩٥٣. والباقي من الضريبة الذي يبقى مستحقا على دخل سنة ١٩٥٣ بعد خصم الأقساط المدفوعة من أصل تلك الضريبة تدفعه الشركة على ثمانية أقساط شهرية متساوية متتالية.

(٦) عندما يتقدم البيان النهائي عن الضريبة مظهرا الضريبة الصحيحة عن دخل السنة الضريبية وفقا للمادة ١٥ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ والمادة ٥ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤ تعمل التسويات التي يستدعيها الحال كي تصبح الدفعات التي تمت أو التي يجب أن تتم متوازنة مع الضريبة المستحقة.

(٧) يتكرر هذا الإجراء في كل سنة بعد ذلك.

(٨) دفعات الضريبة والبيانات والتقديرات التي تحل في أي شهر معين يكون حلولها في اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور. ودفعات الضريبة المرقمة بدولارات الولايات المتحدة تدفع وتقبلها الحكومة جزئيا بمقابلات بغير الدولار على الوجه المنصوص عليه في اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهذه المقابلات بغير الدولار عن المدة من فبراير إلى أغسطس ١٩٥٢ تكون بمقادير تساوي (٧/١) جزءا من سبعة أجزاء من الجزء الذي يدفع بغير الدولار من ضريبة سنة ١٩٥١. ثم بعد هذه المدة بمقادير تساوي جزءا من اثني عشر جزءا (١/ ١٢) من الجزء الذي يدفع بغير الدولار من الضريبة على دخل السنة الضريبية.

٣ ـ تكون الخصومات التي تجريها أرامكو من الريع المستحق لسداد قروض أرامكو لبناء الميناء والسكة الحديدية (من الدمام إلى الرياض) بمعدل ٥٠٠ر٠٠٠ (خمسمائة ألف) دولار أمريكي في الشهر ابتداء من ريع شهر يناير سنة ١٩٥٢.

فإذا كان ما تقدم يتفق مع فهم معاليكم فإننا نقدر لمعاليكم توقيع نسخة من هذا الكتاب وإعادته إلينا.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام.

موافق

عبد الله السليمان الحمدان

وزير لمالية   **ف. و. أوليفر**

(٩)

ملخص المباحثات والنتائج التي انتهى إليها بين حكومة المملكة العربية السعودية التي تدعى فيما يلي "الحكومة" وشركة الزيت العربية الأمريكية التي تدعى فيما يلي "ارامكو" أو "الشركة".

قدمت الحكومة المواد الآتية للمناقشة:

١ . دفع ضريبة الدخل المستحقة للحكومة قبل خصم أية ضرائب أجنبية.

٢ . الاتفاق على كيفية دفع تلك الضريبة بشكل يتفق مع احتياجات الحكومة بحسب مقتضيات موازنة الدولة وبدون أن يلحق الشركة أي إجحاف في حقوقها.

٣ . تعيين مديرين للحكومة في مجلس إدارة الشركة.

٤ . نقل مركز الشركة الرئيسي إلى المملكة العربية السعودية وعقد مجالس إدارتها في المملكة العربية السعودية ومسك دفاترها الرئيسية فيها.

٥ . تكليف الشركة باستغلال منطقة امتيازها استغلالا عمليا في خلال مدة معينة والشروع حالا في استغلال الحقول التي اكتشف الزيت فيها فعلا ولم تستغل بعد.

٧ . إعادة النظر في كيفية التنازل عن مساحات معينة من مجموع مساحة الامتياز والاتفاق على كيفية هذا التنازل.

٨ . الغازات الطبيعية والاستفادة منها.

٩ . البحث في اتفاقية التابلاين وكيفية استعمال الخط.

١٠ . تسوية حساب ضريبة ١٩٥٠.

وقد بحث هذه المواد ونوقشت بصفة وافية بين ممثلي الحكومة وممثلي الشركة كالآتي:

المادة الأولى

تخضع أرامكو للمرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢ /٢٨/ ٦٥١ الصادر بتاريخ ١٧ جمادي الأولى سنة ١٣٧١ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٥٢ بإلغاء الفقرة " ب " من المادة الثانية من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢ /٢٨/ ٧٦٣٤. وتوافق أرامكو على أن تكون ملغاة العبارة الواردة في الفقرة " أ " من المادة الأولى من اتفاقية ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠ ونصها "كذلك ضرائب الدخل المستحقة الدفع لأي بلد أجنبي إن وجدت".

المادة الثانية

ضرائب الدخل التي استحقت والتي تستحق الدفع من أرامكو إلى الحكومة للدفع كما يأتي:

١ . الباقي من الضريبة المستحقة للحكومة في سنة ١٩٥٢على دخل سنة ١٩١٥ يدفع على سبعة أقساط شهرية تبدأ في فبراير سنة ١٩٥٢ وتنتهي في أغسطس سنة ١٩٥٢. والأقساط الشهرية الستة الأولى تكون قيمة كل منها ٠٠٠ر ٠٠٠ر ١٠ (عشر ملايين) دولار. أما قسط شهر أغسطس فيكون مساويا للباقي من الضريبة المستحقة على دخل سنة ,١٩٥١

٢ . ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ تبدأ دفعات شهرية من الضريبة التي ستكون مستحقة على دخل سنة ١٩٥٢ تستمر هذه الدفعات الشهرية خلال الأشهر الباقية من السنة بمعدل ٠٠٠ر ٠٠٠ر ١٠ (عشرة ملايين) دولار شهريا.

٣ . في شهر يناير سنة ١٩٥٣ تقدم الشركة بيانا مبدئيا عن الضريبة على دخل سنة ١٩٥٢. والباقي الذي يظهر أنه مستحق على دخل سنة ١٩٥٢ – أي مجموع الضريبة ناقصا أقساط الأربعين مليون (٠٠٠ر ٠٠٠ر ٤٠) دولار التي تكون قد دفعت في سنة ١٩٥٢ – يدفع على أقساط شهرية متساوية على مدى الثمانية أشهر التالية ابتداء من يناير إلى أغسطس سنة ,١٩٥٣

٤ . في أغسطس سنة ١٩٥٣ تقدم الشركة بيانا بالضريبة التي يقدر أنها ستستحق على دخل سنة ١٩٥٣. وفي شهر سبتمبر تبدأ الشركة في دفع أقساط شهرية من الضريبة المقدر أنها ستستحق. ويكون مقدار كل قسط من الأقساط الشهرية التي تدفع في الأشهر الأربعة الباقية من سنة ١٩٥٣ مساويا لجزء أو اثني عشر جزءاً (١/ ١٢) من الضريبة المقدر أنها ستكون مستحقة كما يظهر من البيان.

٥ . في يناير سنة ١٩٥٤تقدم الشركة بيانا مبدئيا عن الضريبة التي تستحق على دخل سنة ١٩٥٣. والباقي من الضريبة الذي يبقى مستحقا على دخل سنة ١٩٥٣ بعد خصم الأقساط المدفوعة من اصل تلك الضريبة تدفعه الشركة على ثمانية أقساط شهرية متساوية متتالية.

٦ . عندما يتقدم البيان النهائي عن الضريبة مظهرا الضريبة الصحيحة عند دخل السنة الضريبية وفقا للمادة ١٥ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٣٣٢١ والمادة ٥ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤ تعمل التسويات التي يستدعيها الحال لكي تصبح الدفعات التي تمت أو التي يجب أن تتم متوازنة مع الضريبة المستحقة.

٧ . يتكرر هذا الإجراء في كل سنة بعد ذلك.

٨ . دفعات الضريبة والبيانات والتقديرات التي تحل في أي شهر معين يكون حلولها في اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور. ودفعات الضريبة المرقمة بدولارات الولايات

المتحدة تدفع وتقبلها الحكومة جزئيا بمقابلات بغير الدولارات على الوجه المنصوص عليه في اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهذه المقابلات بغير الدولار عن المدة من فبراير إلى أغسطس ١٩٥٢ تكون بمقادير تساوي (١/٧) جزءا من سبعة أجزاء من الجزء الذي يدفع بغير الدولار من ضريبة سنة ١٩٥١. ثم بعد هذه المدة بمقادير تساوي جزءا من اثني عشر جزءا (١/١٢) من الجزء الذي يدفع بغير الدولار من الضريبة على دخل السنة الضريبية.

المادة الثالثة

طلبت الحكومة أصلا تعيين مديرين لها في مجلس إدارة الشركة بشرط أنه إذا كان مجلس الإدارة يتألف من عدد يزيد فيه عن عدد مديري الشركة عن عدد مديري الحكومة فإن أصوات الحكومة فيه سواء أكان ممثلوها واحد أو أكثر يجب أن تكون خمسين في المائة (٥٠%).

ثم قبلت الحكومة أن يكون لها ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة أرامكو.

وقبلت أرامكو أن يكون حق الحكومة أن تعين عضوين في مجلس إدارة أرامكو على أن تتخذ أرامكو ما يلزم من الإجراءات لانتخابهما عضوين في المجلس. وتحتفظ ارامكو لحملة أسهمها بحق اتخاذ القرارات الخاصة بما يوظف من رأس المال في المنشأة والحصص التي توزع كأرباح وتغيير حقوق الامتياز وشكل شهادات الأسهم وستقوم أرامكو بتعديل وثيقة تأسيسها ووثيقة نظامها وفقا لما تقدم. وستقدم أرامكو صورة من كل من الوثيقتين بعد تعديلهما للحكومة.

وعلى ذلك فالحكومة عادت إلى تأكيد طلباتها الأصلية واحتفظت أرامكو بحقوقها.

المادة الرابعة

طلبت الحكومة نقل المركز الرئيسي لأرامكو إلى المملكة العربية السعودية ومسك دفاترها الرئيسية وعقد اجتماعات مجلس إدارتها في المملكة وتسجيلها كشركة عربية سعودية.

وأعلنت أرامكو قرارها بأن رئيس مجلس إدارتها ورئيسها سوف يقيمان في البلاد العربية السعودية وأنها ستمسك دفاتر حسابات كاملة بالبلاد العربية السعودية وأصرت الحكومة على طلبها.

وأرامكو أصرت على حقها أن تكون شركة أمريكية وأن تعقد اجتماعات مجلس إدارتها في الولايات المتحدة.

المادة الخامسة

طلبت الحكومة أن تضمن الشركة لها مائة مليون دولار سنويا كأقل ريع لمدة أربع سنوات متتابعة وذلك في حالة ما إذا توقفت الشركة عن الإنتاج أو التصدير لأي سبب كان ويكون للشركة حق خصم ما يكون قد دفعته للحكومة في هذه الأحوال من الحصة التي تستحق للحكومة لديها في السنوات التي يعود الإنتاج والتصدير إلى حالته الطبيعية وفقا لما ستتفق عليه الحكومة والشركة من حيث المدة والشكل الذي تستهلك فيها المبالغ المدفوعة بالصفة المشار إليها.

وأوضحت أرامكو أنها نظرا لأن دخلها متوقف على استمرار الإنتاج فإن أرامكو لا يسعها أن تقبل طلبات الحكومة.

واحتفظت الحكومة بموقفها.

المادتان السادسة والسابعة

تتعهد أرامكو بأن تستمر في دراستها لاستثمار الحقول الفردية وأن تدرس مراجعة برنامج التخلي المتفق عليه في أكتوبر سنة ١٩٤٨ ثم تبدأ بعد شهرين من تاريخ هذا الملخص بمناقشة هذه المسائل جديا مع الحكومة بعرض الوصول إلى قرار نهائي فيها في أقرب وقت مكن.

المادة الثامنة

أوضحت الحكومة أنه بما أن الشركة لم تستغل الغازات الطبيعية لمدة تبلغ نحو خمسة عشر سنة وبما أن الاستفادة من هذه الغازات إلى أقصى حد أمر ضروري وهام للشركة وبما أن المادة الخامسة عشر من اتفاقية سنة ١٩٣٣ تعطي الشركة نصيبا في حاصلات هذه الغازات إذا كانت تستغلها وبما أن الشركة لم تستغل حتى الآن هذه الغازات فالحكومة تمهلها سنة واحدة لتقوم بهذا الاستغلال وإلا فيكون للحكومة حق استعمالها والتصرف فيها كما تراه وحسبما تقتضيه مصلحتها ويكون حق الشركة في هذه الحالة مقصورا على ما تحتاج إليه من هذه الغازات لأعمالها في الملكة العربية السعودية.

وذكرت أرامكو أنها قد قامت باستخدام الغاز الطبيعي إلى أقصى حد في عملياتها، وأنها لغاية الان لم تجد استخداما اقتصاديا آخر لهذا الغاز.وأنها حاولت وستستمر تحاول إيجاد طرق اقتصادية أخر لاستخدام الغاز الطبيعي والاحتفاظ به. كما ذكرت أرامكو بأنها لن تعارض استعمال أو تصرف الحكومة في الغاز الطبيعي الذي لا يكون مطلوبا لأرامكو من وقت لاخر في أعمالها أو للبيع أو لاستغلال اَخر. ولا تقبل أرامكو بيان الحكومة الذي يعدل حقوق أرامكو بموجب الاتفاقيات القائمة.

ورفضت الحكومة قبول وجهة نظر أرامكو وأصرت على وجهة نظرها.
واحتفظ الطرفان كل منهما بموقفه.

المادة التاسعة

عرضت أرامكو أن "تسهيلات شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية الكائنة بالبلاد العربية السعودية تنقل إلى أرامكو. وبعد ذلك يصير تشغيلها بمعرفة أرامكو كجزء من عمليات أرامكو وتسهيلاتها". وأنه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ يحتسب دخل أرامكو من صادراتها عند الحدود بين البلاد العربية السعودية والأردن على أساس أن القيمة عند الحدود للبرميل (٤٢ جالونا أمريكيا من ثقل نوعي درجته ٣٦ – ٩، ٣٦ وفقا لمواصفات معهد البترول الأمريكي) هي ٧٣، ١ (دولار وثلاثة وسبعون سنتا أمريكيا) وهذا الاحتساب يتغير كما يأتي:

(أ) يضاف إليه (١/ ١٠٠) دولار (سنت واحد) لأية زيادة (١/ ١٠٠) دولار (سنت واحد) وينقص منه (١/ ١٠٠) (سنت واحد) لأي نقص (١/ ١٠٠) دولار (سنت واحد) في سعر السوق العالمي للبضاعة الحاضرة من الزيت من ثقل نوعي درجته ٣٦– ٩، ٣٦ وفقا لمواصفات معهد البترول الأمريكي عند صيدا بلبنان وهذا السعر حاليا هو ٤١، ٢ دولار.

(ب) يضاف إليه (٢/ ١٠٠) دولار (سنتان) عن كل درجة زائدة في الثقل النوعي وينقص منه (٢/ ١٠٠) دولار (سنتان) عن كل درجة ناقصة في الثقل النوعي. وفي حالة ما إذا كانت القيمة عند حدود العراق للزيت المتحرك نحو البحر الأبيض المتوسط من العراق كما تحدده الاتفاقية بين شركة نفط العراق وحكومة العراق أعلاه أو أدنى من القيمة عند الحدود العربية السعودية للزيت الذي هو من صنف ومرتبة متساويين والذين يتحرك إلى البحر الأبيض المتوسط من البلاد العربية السعودية لتسلميه بصيدا بلبنان فإن القيمة المذكورة عند الحدود العربية السعودية تسوى بما يوازي القيمة المذكورة الأزيد أو الانقص عند الحدود العراقية بحسب الأحوال.

وقد رفضت الحكومة العرض المبين آنفا وأبلغت الشركة وجهة نظرها في الخطاب المرسل منها للشركة برقم ٣٣٩٣ وتاريخ ١٢ جمادي الأول سنة ١٣٧١ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٥٢.

وقررت ارامكو أنها تسلمت خطاب الحكومة رقم ٣٣٩٣ وأنها لم تقبل النتائج التي انتهت إليها في ذلك الخطاب وذكرت أن ترتيباتها وأعمالها تتمشى تماما مع نصوص جميع الاتفاقيات القائمة بين أرامكو وبين الحكومة بما فيها اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأعلنت أرامكو أنها تحتفظ بكامل حقوقها للماضي والمستقبل.

وقد رفضت الحكومة قبول وجهة نظر أرامكو وأصرت على وجهة نظرها المبينة بخطابها المشار إليه آنفا.

واتفق الطرفان على تأجيل مناقشة هذا المادة لمدة شهرين.

المادة العاشرة

تكون الخصومات التي تجريها أرامكو من الريع المستحق لسداد قروض أرامكو لبناء الميناء والسكة الحديدية (من الدمام إلى الرياض) بمعدل ٥٠٠ر٠٠٠ (خمسمائة ألف) دولار أمريكي في الشهر ابتداء من ريع شهر يناير سنة ١٩٥٢.

المادة الحادية عشر

(أ) إن موقف الحكومة بالنسبة للمليوني دولار التي خصمتها أرامكو من استحقاقات الحكومة لديها وفقا لنصوص اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٥٠ واعتبرتها أرامكو من مدفوعاتها وسجلتها على الحكومة في بيانها الحسابي للسنة الضريبية ١٩٥٠ بزعمها أن اتفاقية المنطقة المغمورة هي اتفاقية ملحقة باتفاقية الامتياز العربي السعودي – إن موقف الحكومة نحو هذه النقطة هو أن امتياز المنطقة المغمورة مستقل كل الاستقلال من اتفاقية الامتياز العربي السعودي والاتفاقية الملحقة به. ولذلك تصر الحكومة على هذا الموقف وتطلب من الشركة الآن – كما طلبت منها في السابق – بأن تقوم حالا بدفع المليوني دولار المخصومة نظرا لأنها قامت بخصم هذا المبلغ من نصف صافي الأرباح المستحقة للحكومة – فإذا لم تقم أرامكو بدفع ذلك فإن الحكومة تعتبر هذا التصرف اخلالاً من الشركة بشروط اتفاقية المنطقة المغمورة.

وقررت أرامكو أن المادة ٣ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤ الذي خضعت له أرامكو في اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٥٠ توجب خصم جميع الريوع والإيجارت. وإن الدفعات

الواجبة بمقتضى المادة ٢ من اتفاقية ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ هي ريوع. ولذلك فإن جميع الدفعات بمقتضى المادة ٢ من اتفاقية ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ يجب أن تخصم بمقتضى المادة ٣ من المرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/ ٢٨/ ٧٦٣٤. وقررت أرامكو فوق ذلك بأن المنطقة المغمورة هي جزء من منطقة الشركة المشمولة بموجب اتفاقيتي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣و ٣١ مايو سنة ١٩٣٩– كما تؤيد ذلك اتفاقية ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨. وقررت أرامكو أنه لهذه الأسباب لا يمكن أرامكو أن تقبل طلب الحكومة بأن قيمة الدفعات الخاصة

بالمنطقة المغمورة ما كان يلزم خصمها في احتساب ضريبة الدخل على سنة ١٩٥٠ ولا موقف الحكومة في تأييدها هذا الطلب.

وردت الحكومة بأن الريوع التي تخصم من ضريبة الدخل الإضافية هي الريوع التي تخصم من إيراد كل امتياز ينتج ايراداً. لأنه في حالة عدم وجود إيراد فلا ضريبة– وبالتالي لا خصم. وامتياز المنطقة المغمورة بالاضافة إلى أنه امتياز مستقل كل الاستقلال عن امتياز سنة ١٩٣٣ فهو إلى الآن لا يغل ايراداً وبذلك لا تستحق عليه ضريبة ويكون الريع الذي إلتزمت ارامكو بأدائه في حالة عدم وجود إيراد منه غير قابل للخصم، فإذا وجد هذا الإيراد تخصم من الضريبة المستحقة عليه الريوع التي تدفع منه.

وقد أرسلت الحكومة إلى الشركة كتابا برقم ٣٤٤٠ وتاريخ ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧١الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ أكدت فيه حقوقها وموقفها.

وقررت أرامكو أنها قد وصلها خطاب الحكومة رقم ٣٤٤٠ وأنها لم تقبل النتائج التي انتهت إليها الحكومة في ذلك الخطاب وأعادت تأكيد موقفها.

ورفضت الحكومة قبول وجهة نظر أرامكو واصرت على وجهة نظرها المبينة بكتابها المشار إليه – واحتفظ الطرفان كل منهما بموقفه.

(ب) أما باقي البنود المختلف عليها في تسوية حساب ضريبة سنة ١٩٥٠ والتي قدمت الحكومة لأرامكو اعتراضاتها بشأنها فقد وافقت الحكومة على تأجيل البت فيها ريثما تجري بشأنها مباحثات بينها وبين إدارة أرامكو وذلك حسب طلب أرامكو.

بيان ختامي – اتفقت الحكومة وأرامكو على إجراء مباحثات بعد شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الملخص لمحاولة تسوية المسائل المختلف عليها.

توقع على هذا الملخص من الطرفين في الرياض بالمملكة العربية السعودية في يوم جمادى الأولى ١٣٧١ الموافق ١٣ فبراير ١٩٥٢.

عن الحكومة العربية السعودية — عن شركة الزيت العربية الأمريكية

(٢)

الاتفاق بين

حكومة المملكة العربية السعودية

وشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية

والوثائق المتعلقة بها

المحتويات

الاتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية

وبين شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية

ووثائق متعلقة بها

١ ـ الاتفاق بين الحكومة العربية السعودية وبين شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية المؤرخ ٢٢ شعبان ١٣٦٦ الموافق ١١ يوليه ,١٩٤٧

٢ ـ كتاب صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان إلى المستر لنهان المؤرخ ٢٢ شعبان ١٣٦٦ الموافق ١١ يوليه ,١٩٤٧

٣ ـ كتاب المستر لنهان إلى صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان المؤرخ ٢٢ شعبان ١٣٦٦ الموافق ١١ يوليه ,١٩٤٧

٤ ـ كتاب صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان إلى ممثل شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية رقم ١٨٦/ ٩/ ٧ المؤرخ ١١ محرم ١٣٦٩ (٢ نوفمبر ١٩٤٧).

(١)

عقد هذا الاتفاق في اليوم الثاني والعشرين من شعبان سنة ١٣٦٦ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر يوليه سنة ١٩٤٧ بين حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير المالية للمملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المعبر عنها فيما يلي بـ (الحكومة) من جهة وجناب المستر وليم ج لنهان بالنيابة عن شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية المؤسسة في ولايات ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية والكائن مكتبها الرئيسي بشارع وست تنث ١٠٠ بمدينة ولمنجتون في ولاية ديلاوير السابق ذكرها المعبر عنها فيما يلي بـ (الشركة) ويعتبر هذا الاصطلاح أينما استعمل شاملاً الأشخاص الذين تحول إليهم الشركة أو أية شركة فرعية أو مشتركة معها تؤلف حسب الأصول القانونية أو أية شركة أخرى تعتبر بمقتضى المادة السادسة والعشرين من هذا الاتفاق أنها كونت أو استخدمت من قبل الشركة لبناء أو صيانة أو تشغيل خطوط الأنابيب أو الأشغال الفرعية المتعلقة بها والتي تكون موضوع هذا الاتفاق، من جهة أخرى.

وبما أن الشركة ترغب في مد خط أو خطوط من الأنابيب من المملكة العربية السعودية إلى مرفأ نهائي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط لأجل نقل البترول ومنتجاته التي تنتج بواسطة أو لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية ولأغراض هذا الاتفاق بناء وصيانة مكاتب في داخل البلاد العربية السعودية ومحطات للمضخات ومعامل ومخازن وصهاريج لخزن الزيت والماء وجسور ومساكن للمستخدمين وتراموي وجرارات جوية وطرق وعربات وكابلات فوق الأرض أو تحتها وعربات سكة حديد وخطوط برقية وتلفونية وأجهزة لاسلكية وخزانات ومستشفيات ومشاريع لتوليد القوة وخطوط زيتية وغازية ومائية ظاهرة أو مدفونة أو مغمورة

وأعمال أخرى (سواء كانت من النوع المذكور أعلاه أم لم تكن) أو متعلقة به ومساعدة له (والتي تشملها إجماليا فيما يلي لفظة المشروع).

وبما أن الحكومة نظرا لأن تنفيذ هذا المشروع من شأنه أن يزيد في هذا الاتفاق.

فعليه قد تم الاتفاق بهذا بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي:

المادة الأولى

الحقوق الممنوحة للشركة

تمنح الحكومة الشركة بموجب هذا الاتفاق الحق (المعبر عنه فيما يلي بـ "الامتياز" في إنشاء وصيانة وتشغيل خط أنابيب أو أكثر مع ما يتفرع عنها من الأعمال وذلك في البلاد العربية السعودية إلى مرفأ نهائي على ساحل البحر الأبيض المتوسط بقصد نقل البترول ومنتجاته التي تنتج بواسطة أو لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية وكذلك في القيام بجميع الأمور اللازمة للمشروع حسب الشروط الآتية:

المادة الثانية

مدة الامتياز

تكون مدة الامتياز هي المدة الباقية من امتياز الزيت الحالي لشركة الزيت العربية الأميركية أو أية مدد يمد إليها هذا الامتياز.

تقديم المخططات

على الشركة قبل البدء في مد خط الأنابيب أن تقدم للحكومة مخططات تبين فيها الأراضي التي سيمد فيها خط الأنابيب كذلك الأراضي التي ستقام عليها أو فوقها محطات للمضخات أو أشغال أخرى تابعة للمشروع على أن تكون هذه المخططات بشكل يمكن الحكومة من معرفة ملكية الأراضي.

تكون خطوط الأنابيب متلاصقة

إذا رغبت الشركة في مد أكثر من خط واحد من الأنابيب فيجب أن تكون خطوط الأنابيب التي تمدها متلاصقة على أنه يجوز للشركة إذا وجدت ضرورة لمد خطوط أنابيب غير متلاصقة أن تمد تلك الخطوط بعد أن تكون قد قدمت أولا المخططات بالصورة المذكورة وحصلت على موافقة الحكومة على مد خطوط الأنابيب طبقا للمخططات المذكورة بشرط أن لا تمتنع الحكومة عن الموافقة على ذلك أو تؤخر هذه الموافقة لسبب غير معقول.

تسليم الأملاك عند نهاية الاتفاق

تنتهي الحقوق الممنوحة للشركة بموجب هذا الاتفاق عند انتهاء الامتياز أو إذا قدم إعلان التنازل بعد مضي خمسة وعشرين سنة من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسميا (ومن المفهوم أنه في حالة التنازل يسقط حق التجديد) وجميع أملاك الشركة غير منقولة والأشياء الثابتة

الموجودة في البلاد العربية السعودية تلك الأملاك والأشياء الثابتة التي هي جزء من المشروع تصبح ملكا للحكومة دون مقابل على أنه إذا طلبت الشركة تجديد الامتياز _ قبل انتهائه بستة أشهر على الأقل تتعهد الحكومة أن تنظر بعطف في مد أجل الامتياز أو تجديده بشروط يتفق عليها وعلى أنه يجوز أيضا للحكومة أن تطلب من الشركة عند انتهاء مدة الامتياز إزالة أي من الأشياء الثابتة المذكورة (عدا خط أو خطوط الأنابيب) التي تطلب الحكومة من الشركة نقلها إذا كان ذلك الطلب معقولا.

التنازل

للشركة الحق في أن تتنازل نهائيا إلى الحكومة عن جميع الحقوق المذكورة في هذا الاتفاق بإعلانها كتابة قبل ثلاثة شهور بعزمها هذا وينتهي هذا الاتفاق تماما في التاريخ المعين للانتهاء في الإعلان المذكور وإذا أعطى هذا الإعلان خلال مدة لا تتجاوز ٢٥ سنة من تاريخ هذا الاتفاق فللشركة الحق عند الانتهاء المذكور في إزالة جميع الآلات والأبنية والمخازن والمواد والممتلكات من أي نوع معفية من جميع الضرائب والرسوم على أنه يجوز للحكومة أن تشتري خلال مدة ثلاثة أشهر من استلام الإعلان المذكور _ هذه الأشياء بثمن يوازي قيمة الاستبدال في ذلك التاريخ مخصوماً منه ما يكون قد طرأ عليها من نقص في القيمة بسبب الاستعمال وهذا الثمن يتفق عليه وفي حالة عدم الاتفاق يقرر بمقتضى المادة الثالثة والعشرين.

المادة الثالثة

الأماكن المقدسة

لا يجوز إقامة أشغال تتعلق بالمشروع ضمن حدود المقابر أو الأماكن المخصصة للعبادة أو الأماكن الأثرية التاريخية.

الآثار

تكون الأشغال الفنية والآثار القديمة التي تكتشف ملكا للحكومة العربية السعودية وعلى الشركة أن تخطر الحكومة فورا عن أي آثار تكتشف من هذا القبيل.

المادة الرابعة

الإعفاء من الضرائب على البترول

لا تستوفى ضريبة التوريد أو ضريبة التصدير أو ضريبة المرور (الترانسيت) أو ضريبة التحويل أو أية رسوم مالية من أي نوع على الزيت (زيت البترول) والنفط والازوكرايت والغازات الطبيعية سواء كانت في حالتها الخام أو في أية حالة من مشتقاتها وسواء قصد شحنها بطريق الترانسيت أو استعملت في أعمال المشروع الصناعية.

البيع في الأسواق المحلية

إذا عرضت الشركة محليا للبيع المنتوجات المذكورة بموافقة الحكومة خاما أو مكررة لاستهلاكها في البلاد العربية السعودية أو استعملت لأغراض غير أغراض المشروع فتكون تلك المتوجات خاضعة لنفس الضرائب والرسوم المالية المفروضة على المنتوجات المشابهة في البلاد العربية السعودية .

ستكون شروط بيع هذه المنتوجات في الأسواق المحلية موضع اتفاق بين الحكومة والشركة.

المادة الخامسة

الرسوم الجمركية ورسوم التوريد والتسهيلات

للشركة الحق في أن تستورد إلى البلاد العربية السعودية دون أن تدفع رسوما جمركية أو رسوما بلدية أو رسوما أخرى (التي يشار إليها فيما يلي إجماليا برسوم التوريد) جميع المعدات والمواد والأشياء الأخرى التي يمكن أن تلزم لأشغال المشروع وأغراض النقل بما فيها لوازم المكاتب والبيوت والمستشفيات أو الأبنية الأخرى التي ستكون ملك الشركة وتستعمل لأشغالها (ويشار إجماليا فيما يلي إلى جميع هذه المعدات والمواد والأشياء الأخرى بكلمة _ مواد _).

إذا باعت الشركة المواد التي استوردتها معفاة من رسوم التوريد لتستعمل في البلاد العربية السعودية فتكون هذه المواد خاضعة لرسوم التوريد المفروضة وقتئذ على مواد تماثلها وهذه الرسوم تدفعها الشركة.

للشركة الحق في أن تصدر بدون رسوم _ المواد المستوردة والتي سبق إعفاؤها من رسوم التوريد.

ونظرا لصفة المشروع الاستثنائية تمنح الحكومة الشركة _ إذا اقتضت الحاجة تسهيلات خاصة لتوريد مواد في أماكن موافقة للشركة وتأذن بتصدير وتوريد المواد في جميع الأوقات ليلا أو نهارا وفي أيام العطلة العمومية. وتتعهد الشركة من جانبها بإقامة وصيانة أية أبنية خاصة لازمة لهذا الفرض وبدفع الأجور الإضافية التي يجب أداؤها لموظفي الجمارك بموجب الأنظمة.

جميع الأشياء والمواد التي يستوردها أو يصدرها مستخدمو الشركة لاستعمالهم الخاص أو التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها تكون خاضعة لرسوم التوريد المعمول بها.

لا تعاد الرسوم المستوفاة عن المواد التي تشتريها الشركة محليا.

المادة السادسة

رسوم الميناء

تتخذ الحكومة إجراءات لتضمن قيام سلطات الميناء وسلطات البلدية بتقديم جميع التسهيلات إلى الشركة لتفريغ المشحونات وتسليمها.

ومع مراعاة الحقوق المكتسبة وبدون الإخلال بحق الحكومة في منح امتيازات مينائية جديدة يسمح للشركة بأن تستعمل في الميناء صنادلها وزوارقها الخاصة وأية سنابيك اخرى المسجلة في البلاد العربية السعودية مما تكون لازمة لمقتضيات أعمالها وبأن تخزن مشحوناتها في مخازنها ومستودعاتها الخاصة.

تكون جميع السفن التي تملكها الشركة أو تستأجرها بكاملها معفاة من دفع جميع رسوم الميناء والمرفأ.

المادة السابعة

إنشاء ميناء الشركة

تمنح الحكومة الشركة . إذا رغبت الشركة في ذلك . لأغراض المشروع دون أغراض التجارة العامة . جميع التسهيلات لتبني الشركة وتصون في مكان أو أكثر يعين بالاتفاق مع الحكومة . ما قد يلزم من ميناء أو موانئ لبناء وصيانة وتشغيل المشروع.

يجوز للشركة بالاتفاق مع الحكومة . أن تضع في حدود هذا الميناء أو هذه الموانئ التي تبنى وفقا لما تقدم . عوامات لربط السفن وللإرشاد والإنارة وأن تنشئ إشارات وأضواء على الشاطئ وحواجز لسد الأمواج وأسوارها في البحر وأرصفة ترسو عليها السفن وخطوطا تحت الماء للشحن ويجوز لها بوجه عام أن تقوم بجميع أعمال الجرف وتطهير القاع وكل ما تراه لازما من أعمال التنظيم والمحافظة على صفاء الماء والوقاية الصحية لاستغلال هذا الميناء أو هذه الموانئ استغلالا فعالا ليلا ونهارا.

تعرض تصميمات إنشاء هذا الميناء أو هذه الموانئ على الحكومة للموافقة عليها ولا يجوز رفض هذه الموافقة أو تأخيرها لسبب غير معقول.

يكون حق الدخول أو الوصول إلى هذا الميناء أو هذه الموانئ لغير المراكب المملوكة للحكومة أو التي تستأجرها أو المأذون لها من قبلها أو المراكب الشراعية أو اللنشات التي ترفع العلم السعودي متروكا لتقدير الشركة.

لا تكون السفن التي تستعمل منشآت الشركة البحرية خاضعة لأية ضريبة من الضرائب الحكومية.

يتفق بين الحكومة والشركة على فئة الأجور التي يؤذن للشركة أن تتقاضاها من استعمال منشآتها البحرية من قبل المراكب غير المراكب المذكورة في الفقرة الرابعة من هذه المادة.

تتولى الدوائر الحكومية المختصة القيام بما يلزم من أعمال الجمرك والحجر الصحي والمهاجرة والمراقبة المكلف بها رجال الأمن.

وتتقاضى الحكومة من الشركة أو من السفن التي تستعمل موانئ الشركة . مقابل هذه الخدمات أو غيرها من الخدمات الخاصة التي تؤديها الحكومة أجورا وفقا لجدول يتفق عليه وتكون محددة على أساس تكاليف ما يتم تأديته من خدمات.

تتولى الحكومة منع رسو المراكب بالقرب من براطيم الشركة أو خطوط الشحن الممتدة تحت الماء والرسو بالقرب من الأنابيب المغمورة في نقط اجتياز الأنهر.

المادة الثامنة

أجور السكك الحديدية

يجوز للشركة فيما يتعلق بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله أن تستعمل خطوط السكك الحديدية وفروعها الموجودة في البلاد العربية السعودية بموجب نفس تعريفة الأجور التي تدفعها شركة الزيت العربية الأمريكية.

ويجوز للشركة أن تجلب علاوة على ذلك قاطراتها وعرباتها خلال المدة المذكورة إذا كانت إدارة السكة الحديدية لا تستطيع أن تقدم القاطرات والعربات المناسبة أو تسبب لنقل حاجات الشركة تأخيراً غير معقول ويكون استعمال خطوط السكة الحديدية بنفس الشروط الممنوحة لشركة الزيت العربية الأمريكية.

المادة التاسعة

استعمال الشركة للطرق بناء الطرق من قبل الشركة

تتمتع الشركة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الجمهور في استعمال الطرق المنشأة في البلاد العربية السعودية.

لا يحق للشركة أن تطالب بأية إعانة من الإيرادات العامة لنفقات إنشاء وصيانة الطرق التي تنشئها لمقاصد المشروع.

المادة العاشرة

العمال

تتعهد الشركة بأن تستخدم في البلاد العربية السعودية لمقاصد المشروع عمالا محليين على أنه إذا كان عدد العمال المحليين اللائقين غير كاف فيجوز للشركة بموافقة الحكومة أن تستحضر عمالا أجانب بقدر الحاجة إلى البلاد العربية السعودية لمقاصد المشروع على شرط أنه إذا أدخل هؤلاء العمال تتعهد الشركة عند إتمام الغرض الذي أدخلوا من أجله أن تعيد إلى بلادهم الأشخاص الذين أدخلوا بهذه الصورة ولم يحصلوا على موافقة الحكومة على البقاء في

البلاد العربية السعودية ومن المفهوم أن لا تمنح الشركة إلى العمال الأجانب أي تمييز أو تفضيل فيما يتعلق بالسكن والأجور على العمال العرب السعوديين من نفس المرتبة.

للشركة الحق في تنظيم دورات عمالها بصورة تكفل القيام بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله ليلا ونهارا وفي العطلات العمومية غير أنها تكون دائما خاضعة للقوانين والأنظمة السارية المفعول في البلاد العربية السعودية.

أثناء القيام بأعمال الإنشاء والإصلاح الخاصة إذا لزم استعمال عدد كبير من العمل كإجراء مؤقت تمنح الحكومة لموظفي الشركة ومركباتها ومهماتها تسهيلات خاصة على مقربة من المشروع وفي نقط على الحدود تعينها الحكومة لأجل التنقل بحرية وبدون معارضة ليلا ونهاراً.

اجتياز الحدود

نظرا لما يقتضيه المشروع بصفة خاصة من استمرار العمل بدون تعطيل تمنح الحكومة في جميع الأوقات التسهيلات اللازمة لتنقل موظفي الشركة ومستخدميها وموادها في نقط الحدود المعينة وستنظر الحكومة بعين العطف وإذا أمكن ستتخذ بالتبادل أية إجراءات تحصل عليها الشركة بهذا الخصوص من حكومات البلاد المجاورة.

تدفع الشركة إلى الحكومة جميع النفقات غير العادية التي تتكبدها دوائر الحكومة في إجراء تسهيلات هذه التجولات والتنقلات في نقط الحدود المعينة وذلك بعد الاتفاق عليها مقدما مع الحكومة.

التقييدات

للحكومة الحق المطلق محافظة على مصلحة الأمن العام ولأسباب سياسية أو دينية أن تمنع أي شخص تستخدمة الشركة من الدخول إلى البلاد أو الإقامة بها.

وبالرغم مما ورد في هذه المادة يكون استخدام الشركة لعمالها في البلاد العربية السعودية خاضعا لأي تشريع يتعلق بالعمل ويكون ساري المفعول في البلاد العربية السعودية من وقت إلى آخر.

المادة الحادية عشرة

الضرائب

لا تفرض ضريبة الملك أو ضريبة الدخل أو أي نوع من الضرائب أو الرسوم المالية على الشركة عن ممتلكاتها أو عن موظفيها ومستخدميها أو عن دخلها أو عن أعمالها أو عن تشغيل المشروع إلا على الأرباح الناشئة عن مبيعات منتوجاتها لأجل بيعها ثانية في الأسواق المحلية أو

لاستهلاكها في البلاد العربية السعودية مما يزيد على ما يحتاجه المشروع على أن لا يشمل هذا الإعفاء أرباح أسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالي البلاد العربية السعودية أو مرتبات المستخدمين بقدر ما هم مكلفون به من الضرائب في البلاد العربية السعودية.

لا تفرض رسوم طوابع على الاتفاق الحالي أو الوثائق الملحقة به أو على أية اتفاقات أو تصميمات أو بيانات إضافية أو ما يشبهها من الوثائق المنفذة بتصديق من الحكومة أو المقدمة إليها للتصديق.

إذا أنشأت الشركة على حسابها ضمن حدود الحقول المخصصة لصهاريجها ومحطات الدفع وأشغال أخرى تماثلها مما يتعلق بالمشروع خدمات مختصة بالتعليم والصحة والوقاية والماء والنور والخدمات الأخرى التي تكون عادة من شؤون السلطات المحلية فتعفى الشركة من دفع الضرائب الخاصة بهذه الخدمات.

ومن جهة أخرى تكون الإنشاءات التي تقيمها الشركة في البلاد العربية السعودية أو العمليات التي قد تقوم بها فيها والتي ليست من أجل تشغيل المشروع أو التي لا يبررها تشغيل المشروع خاضعة لجميع الالتزامات المفروضة على الجمهور وخاضعة أيضاً لجميع الضرائب المقررة بمقتضى القوانين المعمول بها في ذلك الحين.

المادة الثانية عشرة

المواصلات

للشركة الحق في مد وصيانة واستعمال الخطوط البرقية أو التلفونية سواء كانت فوق الأرض أو تحتها وكذلك استعمال الأجهزة اللاسلكية لتأمين المخابرات بين مراكز المضخات المختلفة والمكاتب والمؤسسات الأخرى التي تتعلق بمشروع الشركة بحيث يكون استعمال الخطوط البرقية والتلفونية والأجهزة اللاسلكية قاصرا على مقاصد المشروع وخاضعا لإشراف الحكومة الدقيق والدائم أما فيما يختص بالمحطة أو المحطات التي تؤمن الاتصال بالمحطة أو المحطات خارج حدود المملكة العربية السعودية فتمارس الحكومة حق الإشراف عليها بواسطة موظفين تعينهم الحكومة وتدفع الشركة مرتباتهم ويجب أن لا تنشأ هذه الشركة أو الأجهزة أو تشغل بصورة تتعارض مع استعمال الخطوط البرقية أو التلفونية أو الأجهزة اللاسلكية التابعة للسلطات

البريدية والعسكرية في البلاد العربية السعودية أو لأية شركة أو شخص يشتغل في ذلك الوقت في امتياز بالبرق أو التلفون أو الأجهزة اللاسلكية ومن المفهوم طبعا أنه في حالة الطوارئ يكون للحكومة الحق في وضع نظام خاص لإدارة المخابرات المذكورة مما يستلزمه أمن الدولة.

يجوز لموظفي الحكومة المسؤولين عن الإشراف على هذه المنشآت وعن الأمن العام في أي وقت وبدون مقابل أن يستعملوا هذه الأجهزة بشرط أن لا يتعارض هذا الاستعمال مع أعمال المشروع.

للشركة الحق في أن تستعمل من أجل المشروع أية خدمة عمومية في البلاد العربية السعودية كالبرق والبريد والتلفون وغيرها لقاء دفعها الأجور المفروضة عادة.

المادة الثالثة عشرة

النقل

للشركة الحق في أنْ تستعمل أي نوع من أنواع المواصلات البرية أو المائية أو الهوائية لنقل موظفيها أو مواردها بشرط مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة باستعمال وسائل النقل المذكورة في البلاد العربية السعودية.

المادة الرابعة عشرة

مواد البناء والإنشاءات

للشركة الحق مع مراعاة الحقوق المكتسبة في أن تستعمل مجانا لمقاصد المشروع المتوفر من التراب والطين والزلط والكلس والجص والحجارة وما شاكلها من المواد التي تكون ملكا للحكومة.

يجوز قطع كل ما يحتاج إليه المشروع من حطب وأغصان من غابات الحكومة بقدر ما يكون ذلك متوفرا ومع مراعاة الحقوق المكتسبة للغير وبالأخص مصلحة القبائل وصيانة الغابات حسب الشروط وبموجب الأنظمة المعمول بها من وقت لآخر.

المادة الخامسة عشرة

المياه

للشركة الحق بالاتفاق مع الحكومة ومع مراعاة الحقوق المكتسبة ّ أن تحفر آبارا وتبني سدودا وتجمع المياه الجارية على سطح الأرض وتحفظها وأن تتخذ فضلا عن ذلك التدابير اللازمة لتوفير المياه لأغراض المشروع من غير رسم أو أجرة.

للشركة الحق في أن تأخذ بموافقة الحكومة أية كميات من مياه الأنهار والبحيرات التي تخص الحكومة أو تكون تحت إشرافها في البلاد العربية السعودية مما يتفق على كونها ضرورية لمقاصد المشروع ويشترط في ذلك أن توفي أولا الحقوق المكتسبة أو التي سبق منحها وليس للشركة بحال ما أن تحرم السكان المحليين من الكميات اللازمة من المياه للمصالح البيتية والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الأراضي.

إذا وافقت الحكومة على أن المياه التي سبق منح حقوق عليها أو اكتساب حقوق خاصة في استعمالها ـ هي ضرورية لمقاصد المشروع فيحق نزع ملكيتها على حساب الشركة على أن لا يحرم نزع الملكية في أي حال من الأحوال السكان المحليين من الكمية اللازمة من المياه للمصالح البيتية والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الأراضي

تتخذ الشركة جميع الخطوات الضرورية لجعل فضلات المياه من الآلات والأجهزة متوفرة للاستعمال محليا وعليها أن تبذل، على حسابها، كل مجهود فعال لزياة كمية الماء على مقربة من محطاتها للسكان المحليين ـ والمسافرين وأفراد القبائل القاطنين بالقرب من هذه المحطات.

ليس في هذا الاتفاق ما يعفي الشركة من المسؤولية عن دفع اثمان المياه التي تقدم إليها من أية سلطة محلية.

المادة السادسة عشرة

الأراضي الحكومية

تخصص الحكومة للشركة بدون مقابل أو إيجار لفترات لا تزيد على مدة هذا الاتفاق الأراضي الحكومية التي توافق الحكومة على أنها لازمة لأغراض المشروع على أن يدفع تعويض معقول في حالة إخراج المستأجر من أراض مزروعة. وسيكون هذا التعويض عادلا

ويراعى فيه كيفية استعمال المستأجر عادة للأرض، وسوف تقدم الحكومة للشركة المساعدة المعقولة في حالة ما إذا وجدت صعوبات بشأن اكتساب حقوق المستأجر.

الأراضي الخاصة

تستأجر الأراضي التي يقتضيها المشروع والتي لا تخص الحكومة بالاتفاق عليه بين الشركة وأصحابها وإذا لم يتم الاتفاق ورأت الحكومة أن استملاك هذه الأراضي لازم لأغراض المشروع فتستملكها على نفقة الشركة من جميع الوجوه بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة الخاصة باستملاك الأراضي للأغراض العامة والسارية المفعول في ذلك الوقت.

تسجل الأراضي التي استملكت جبرا باسم الحكومة وتؤجر للشركة بايجار إسمي لمدة لا تتجاوز مدة هذا الاتفاق.

المادة السابعة عشرة

الأمن

تعنى الحكومة بالمحافظة على مشروع الشركة وعلى موظفيها وتتخذ كافة الإجراءات الممكنة والمعقولة لهذه الغاية.

تدفع الشركة إلى الحكومة جميع النفقات التي تتكبدها الحكومة في تدابير الأمن العام بما في ذلك نفقات إنشاء المساكن ووسائل النقل اللازمة لقوات الأمن.

المادة الثامنة عشرة

الاشتراك في الأسهم

إذا عرضت الشركة على الجمهور أسهما لغرض المشروع فستفتح قوائم الاكتتاب في البلاد العربية السعودية في نفس الوقت الذي تفتح فيه قوائم الاكتتاب في جهات أخرى.

المادة التاسعة عشرة

مكتب الشركة

على الشركة أن تفتح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق ـ مكتبا في جدة في البلاد العربية السعودية وأن تعين وكيلا محليا تخوله السلطة في أن يتولى جميع المسائل التي تتعلق بتشغيل المشروع وتنفيذ هذا الاتفاق.

المادة العشرون

العمليات العامة

على الشركة أن تتخذ حالا بعد اتفاقها مع حكومات البلدان الأخرى التي ترغب في أن تمد فيها خط أو خطوط الأنابيب ـ التدابير المعقولة للقيام بمقاصد هذا الاتفاق.

ولكن إذا لم تكن الشركة عند مضي عشر سنوات من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسميا قد قدمت المخططات الواجب تقديمها وفقا لنصوص المادة الثانية من هذا الاتفاق. تدفع إلى الحكومة رسم رخصة قدره خمسة آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (٥٠٠٠ دولار أمريكي) سنويا في أول شهر يناير من كل سنة وذلك إلى أن تقدم هذه المخططات.

على الحكومة أن تتخذ جميع التدابير المعقولة لتسهيل القيام بمقاصد هذا الاتفاق في المنطقة التي تجري فيها أعمال المشروع وعندما تتعاقد الحكومة أو تمنح أو تصدق على أي اتفاق أو رخصة أو امتياز خلاف هذا الاتفاق فعليها أن تصون حقوق الشركة المكتسبة بمقتضى هذا الاتفاق.

تتعهد الشركة باتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة اللازمة لمنع تسرب الفساد إلى التربة والهواء والماء المجاورة لأجهزتها.

المادة الحادية والعشرون

التعويض

يكون الجزاء لأية مخالفة لهذا الاتفاق هو التعويض الذي يعين بالاتفاق أو بموجب المادة الثالثة والعشرين من هذا الاتفاق.

المادة الثانية والعشرون

القوة القاهرة

أي تقصير أو سهو يقع من الشركة أو الحكومة أو أي موظف حكومي أثناء مراعاتهم أو قيامهم بالعهود والالتزامات أو الشروط المذكورة في هذا الاتفاق والمترتب على أي فريق مراعاتها أو القيام بها ـ لا ينشأ عنه ادعاء أو مطالبة ضد أي من الفريقين أو يسبب إجحافا للفريق الآخر بأية طريقة ما أو يعتبر إخلالا بهذا الاتفاق إذا ظهر بصورة مقنعة للفريق الآخر ان الإخلال قد نشأ عن أي من الأسباب الآتية وهي القضاء والقدر أو الثورات أو الاضطرابات أو الحرب أو الإضراب أو منع العمال أو أي أمر آخر غير عادي أو ظروف غير منتظرة يمكن اعتبارها بصورة معقولة أنها خارجة عن إرادة أي من فريقي هذا الاتفاق.

المادة الثالثة والعشرون

التحكيم

إذا نجم في أي وقت خلال مدة الاتفاق أو بعد ذلك أي شك أو خلاف أو نزاع بين فريقي هذا الاتفاق يتعلق بتفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه أو أي شيء مما ورد فيه أو يتعلق به أو بحقوق والتزامات المتعاقدين بمقتضى هذا الاتفاق وتعذر عليهما حسمه بأية طرق أخرى يجب إحالته إلى حكمين ينتخب كل من الفريقين واحدا منهما وينتخب الحكمان فيصلا قبل الشروع في التحكيم وعلى كل من الفريقين أن يعين حكمه خلال ستين يوما من تاريخ الطلب الكتابي لذلك من الفريق الآخر وفي حالة عدم اتفاق الحكمين على الفيصل فيعين المتعاقدان بهذا ـ بالاتفاق فيصلا وإذا لم يتفقا على ذلك فعليهما أن يطلبا إلى رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين فيصلا. ويعتبر قرار الحكمين أو قرار الفيصل فيما إذا اختلف الحكمان في الرأي ـ قطعيا ويكون مكان التحكيم حسبما يتفق عليه الفريقان. وإذا لم يتفقا فيكون في جدة، البلاد العربية السعودية.

المادة الرابعة والعشرون

سريان المعاهدات الدولية والامتيازات والاتفاقات الموجودة

لا يفسر هذا الاتفاق بصورة تفرض على الحكومة أي التزام يتعارض مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب أية معاهدة دولية أو بصورة تجحف أو تنقص من أية حقوق أو امتيازات ناشئة عن امتياز أو اتفاق قائم تكون الحكومة ملتزمة به.

المادة الخامسة والعشرون

المقاولون

للشركة الحق في أن تعهد إلى فريق ثالث بتنفيذ الأعمال المصرح لها بها بموجب هذا الاتفاق بشرط الحصول أولا على موافقة الحكومة لاستخدام مقاولين ليس لهم الحق ـ خلاف ذلك ـ بالاشتغال في البلاد العربية السعودية على أن لا ترفض هذه الموافقة أو تؤخر بسبب غير معقول ويشترط أيضاً بأن تمنح الأفضلية للمقاولين العرب السعوديين عند تساوي الشروط والأحوال وفي هذه الحالة يتمتع هذا الفريق الثالث بكل الحقوق والامتيازات المكفولة للشركة بموجب الاتفاق الحالي في كل ما يتعلق بأعمالهم.

المادة السادسة والعشرون

حق تحويل هذا الاتفاق

للشركة الحق في أن تحول أو خلافا لذلك في أن تتصرف بهذا الاتفاق أو بأية مصلحة فيه أو أية سلطة من السلطات الممنوحة بموجبه بشرط أن تحصل مقدما على موافقة الحكومة الكتابية على ذلك على أن لا تمنع هذه الموافقة أو تؤجل بسبب غير معقول.

المادة السابعة والعشرون

العناوين الهامشية

العناوين الهامشية الواردة في هذا الاتفاق هي فقط لتسهيل المراجعة ولا تؤثر على صيغة هذا الاتفاق أو على تفسيرة.

المادة الثامنة والعشرون

نظم هذا الاتفاق باللغتين العربية والانكليزية

حرر هذا الاتفاق باللغتين العربية والانكليزية ويوقع الفريقان على نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنكليزية ويكون لكلا النصين قيمة واحدة.

المادة التاسعة والعشرون

يبرم هذا الاتفاق بمرسوم ملكي ويصبح ساري المفعول من يوم نشره في الجريدة الرسمية في البلاد العربية السعودية.

عقد في جدة بالبلاد العربية السعودية في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٦٦ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر يوليه سنة ١٩٤٧.

توقيع	توقيع
بالنيابة عن شركة خط الأنابيب	بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية
عبر البلاد العربية	بحضور: توقيع
بحضور: توقيع	توقيع

(٢)

جدة ـ المملكة العربية السعودية

٢٢ شعبان ١٣٦٦

الموافق ١١ يوليو ١٩٤٧

المستر وليم . ج. لنهان ـ المندوب في الشرق الأوسط لشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية.
جدة

بالإشارة إلى الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية وشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية والذي بموجبه منحت الحكومة الشركة حق إنشاء وصيانة وتشغيل خط للأنابيب أو أكثر من المملكة العربية السعودية إلى نقطة أو أكثر على ساحل البحر الأبيض المتوسط وإتماما لبعض الأحكام الوارد ذكرها في الاتفاق المذكور وعملا بمنطوق وروح كتاب جلالة الملك (المؤرخ في ٩ شعبان ١٣٦٦ الموافق ٢٨ يونية ١٩٤٧) إلى المستر مور رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية فيما يتعلق ببعض مسائل تخص شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية، إني أسجل في خطابي هذا اتفاقنا على الأحكام التالية:

أولا ـ تسدد الشركة إلى الحكومة جميع النفقات المعقولة والضرورية التي تتكبدها الحكومة فقط فيما يتعلق بأعمال المشروع في مختلف الموانئ ومحطات الدفع التابعة للشركة وذلك عن الحراسة والإدارة ومعاملات الإعفاء من الرسوم والضرائب والمعاملات المتعلقة باستئجار واستملاك الأراضي الخاصة والرسوم الجمركية وأعمال الصحة والبلدية.

ثانيا ـ بعد خمس عشرة سنة من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسمياً (باعتبار أن هذه هي المدة المتفق عليها بين الفريقين في بحث استهلاك تكاليف الخط) تدفع الشركة زيادة على ما ذكر في الفقرة السابقة رسم مرور معقول على نقل البترول ومنتوجاته في الخط أو الخطوط المنشأة بحيث يكون هذا الرسم متناسباً مع أعلى رسم مرور تدفعه الشركة في البلاد المجاورة ومتناسبا مع أعلى رسم تتقاضاه أية حكومة من الحكومات المجاورة بما فيها إيران، العراق، الكويت، سوريا، لبنان، شرق الأردن، فلسطين، مصر من شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية أو من أية

شركة أنابيب أخرى على أن يؤخذ بعين الاعتبار طول الخطوط وكمية البترول ومنتجاته التي تمر فيها.

ثالثا ـ إيضاحا للأحكام الواردة في المادة الخامسة من الاتفاق المذكور أنه لمن المفهوم بين الطرفين أن الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة لا يشمل المؤن والملبوسات والمشروبات،كما لا يشمل الأشياء والمواد الأخرى التي تستوردها وتصدرها الشركة لموظفيها، أو التي تبيعها لموظفيها فهذه الأشياء والمواد تكون خاضعة للرسوم الجمركية التي تكون نافذة على العموم من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية.

رابعا ـ خلافا لأحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثانية من الاتفاق المذكورة تكون المدة الواردة في هاتين الفقرتين خمس عشرة سنة بدلا من خمس وعشرين سنة.

خامسا ـ تلتزم الشركة بأن تنشئ وتسوي وتصون على حسابها طريقاً على طول الخط أو خطوط الأنابيب تمهيدا لتغطيته بالأسفلت في الأجزاء التي يرى ضرورة تغطيتها به تسهيلاً لأعمال المشروع والاحتياجات اللازمة لحراسته على أن يجري الانشاء والتسوية جنباً إلى جنب مع وضع خط أو خطوط الأنابيب وعلى أن ينتهي تغطيته بالاسفلت في عدد معقول من السنوات تتلاءم مع قدرة الشركة.

سادساً ـ تلتزم الشركة بأن تنشئ على حسابها الخاص المدارس اللازمة لتعليم أبناء موظفيها السعوديين وأبناء موظفي الحكومة العاملين في المشروع وذلك في الأماكن الموجودة على مقربة من محطات الدفع التابعة للشركة بدون أي مقابل على أن يكون برنامجها متفقاً مع برنامج المدارس العربية السعودية وعلى أن يوافق عليه مدير المعارف وعلى أن يكون المعلمون والموظفون فيها سعوديين كلما أمكن ذلك ويجب أن تنشأ جميع المنشآت الصحية لاستعمال هؤلاء التلاميذ والموظفين.

سابعا ـ تلتزم الشركة بأن تبني على نفقتها الخاصة المستشفيات اللازمة لمداواة موظفيها وحاجة المسافرين الماسة والمقيمين بقرب محطات الدفع ويجب أن نذود هذه المستشفيات بالعدد الكافي من الأطباء والممرضين والأدوية مما يضمن معها قيام هذه المستشفيات بالغرض

المقصود من إقامتها كما أنه يجب أن تتخذ الشركة جميع التدابير والاحتياجات اللازمة لمنع انتشار الأمراض المعدية بقرب محطات الدفع.

ثامنا ـ من المفهوم طبعاً أن أية مزايا خلاف ما ذكر أعلاه أو ما ذكر في الاتفاق الأصلي تمنحها الشركة إلى إحدى البلاد المجاورة تمنح حتماً إلى الحكومة العربية السعودية.

تاسعاً ـ لا يفرض أي رسم مباشر أو غير مباشر ولا أية تكاليف أو أعباء أو ضرائب على البيوع والمبادلات التي تجري بين الشركة وشركة الزيت العربية الأمريكية فيما يتعلق بالمهمات والمواد والأشياء الأخرى التي قد تكون لازمة لأعمال المشروع ولأغراض النقليات من المشروع.

عاشراً ـ من المفهوم أنه لا يحق للشركة ولا لأي شخص تابع لها أو منسوب إليها أن يتدخل في الشؤون الإدارية أو السياسة أو الدينية في المملكة العربية السعودية ولا أن يقوم بأي عمل يتعارض مع النظم والتقاليد في المملكة العربية السعودية.

هذا الكتاب وجوابكم عليه يكونان جزءاُ متمماً للاتفاق ويعتبران كأنهما واردان في الأصل.

وزير المالية

توقيع بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية

توقيع توقيع

(٣)

جدة ـ المملكة العربية السعودية.

٢٢ شعبان ١٣٦٦

الموافق ١١ يوليو ١٩٤٧.

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية الحكومة العربية السعودية ـ جدة.

أتشرف بأن أحيطكم علما باستلامي خطاب معاليكم بتاريخ اليوم والذي نصه كما يلي:

بالاشارة إلى الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية وشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية والذي بموجبه منحت الحكومة الشركة حق انشاء وصيانة وتشغيل خط للأنابيب أو أكثر من المملكة العربية السعودية إلى نقطة أو أكثر على ساحل البحر الابيض المتوسط واتماما لبعض الاحكام الوارد ذكرها في الاتفاق المذكور وعملا بمنطوق وروح كتاب جلالة الملك المؤرخ في ٩ شعبان ١٣٦٦ الموافق (٢٨ يونية ١٩٤٧) إلى المستر مور رئيس شركة الزيت العربية الامريكية فيما يتعلق ببعض مسائل تخص شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية بأني أسجل في كتابي هذا اتفاقنا على الأحكام التالية.

أولا ـ تسديد الشركة للحكومة جميع النفقات المعقولة والضرورية التي تتكبدها الحكومة فقط فيما يتعلق بأعمال المشروع في مختلف الموانئ ومحطات الدفع التابعة للشركة وذلك عن الحراسة والادارة ومعاملات الاعفاء من الرسوم والضرائب والمعاملات المتعلقة باستئجار الاراضي الخاصة والرسوم الجمركية وأعمال الصحة والبلدية.

ثانيا ـ بعد خمس عشرة سنة من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسميا ـ باعتبار أن هذه هي المدة المتفق عليها بين الفريقين في بحث استهلاك تكاليف الخط ـ تدفع الشركة زيادة على ما ذكر في الفقرة السابقة رسم مرور معقول على نقل البترول ومنتجاته في الخط أو الخطوط المنشأة بحيث يكون هذا الرسم متناسبا مع أعلى رسم مرور تدفعه الشركة في البلاد المجاورة ومتناسبا مع أعلى رسم مرور تدفعه الشركة في البلاد المجاورة ومتناسباً مع أعلى رسم تتقاضاه أية

حكومة من الحكومات المجاورة بما فيها إيران، العراق، الكويت، سوريا، لبنان، شرق الأردن، فلسطين، مصر من شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية أو من أية شركة أنابيب أخرى على أن يؤخذ بعين الاعتبار طول الخطوط وكمية البترول ومنتجاته التي تمر فيها.

ثالثا ـ إيضاحا للأحكام الواردة في المادة الخامسة من الاتفاق المذكور أنه لمن المفهوم بين الطرفين أن الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة لا يشمل المؤن والملبوسات والمشروبات كما لا يشمل الأشياء والمواد الأخرى التي تستوردها وتصدرها الشركة لموظفيها، أو التي تبيعها لموظفيها فهذه الأشياء والمواد تكون خاضعة للرسوم الجمركية التي تكون نافذة على العموم من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية.

رابعا ـ خلافا لأحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثانية من الاتفاق المذكورة تكون المدة الواردة في هاتين الفقرتين خمس عشرة سنة بدلا من خمس وعشرين سنة.

خامسا ـ تلتزم الشركة بأن تنشئ وتسوي وتصون على حسابها طريقاً على طول الخط أو خطوط الأنابيب تمهيدا لتغطيته بالاسفلت في الأجزاء التي يرى ضرورة تغطيتها به تسهيلاً لأعمال المشروع والاحتياجات اللازمة لحراسته على أن يجري الانشاء والتسوية جنباً إلى جنب مع وضع خط أو خطوط الأنابيب وعلى أن ينتهي تغطيته بالاسفلت في عدد معقول من السنوات تتلاءم مع قدرة الشركة.

سادساً ـ تلتزم الشركة بأن تنشئ على حسابها الخاص المدارس اللازمة لتعليم أبناء موظفيها السعوديين وأبناء موظفي الحكومة العاملين في المشروع وذلك في الأماكن الموجودة على مقربة من محطات الدفع التابعة للشركة بدون أي مقابل على أن يكون برنامجها متفقاً مع برنامج المدارس العربية السعودية وعلى أن يوافق عليه مدير المعارف وعلى أن يكون المعلمون والموظفون فيها سعوديين كلما أمكن ذلك ويجب أن تنشأ جميع المنشآت الصحية لاستعمال هؤلاء التلاميذ والموظفين.

سابعا ـ تلتزم الشركة بأن تبني على نفقتها الخاصة المستشفيات اللازمة لمداواة موظفيها وحاجة المسافرين الماسة والمقيمين بقرب محطات الدفع ويجب أن نذود هذه المستشفيات بالعدد الكافي من الأطباء والممرضين والأدوية مما يضمن معها قيام هذه المستشفيات بالعرض

المقصود من إقامتها كما أنه يجب أن تتخذ الشركة جميع التدابير والاحتياجات اللازمة لمنع انتشار الأمراض المعدية بقرب محطات الدفع.

ثامنا ـ من المفهوم طبعاً أن أية مزايا خلاف ما ذكر أعلاه أو ما ذكر في الاتفاق الأصلي تمنحها الشركة إلى إحدى البلاد المجاورة تمنح حتماً إلى الحكومة العربية السعودية.

تاسعاً ـ لا يفرض أي رسم مباشر أو غير مباشر ولا أية تكاليف أو أعباء أو ضرائب على البيوع والمبادلات التي تجري بين الشركة وشركة الزيت العربية الأمريكية فيما يتعلق بالمهمات والمواد والأشياء الأخرى التي قد تكون لازمة لأعمال المشروع ولأغراض النقليات من المشروع.

عاشراً ـ من المفهوم أنه لا يحق للشركة ولا لأي شخص تابع لها أو منسوب إليها أن يتدخل في الشؤون الإدارية أو السياسة أو الدينية في المملكة العربية السعودية ولا أن يقوم بأي عمل يتعارض مع النظم والتقاليد في المملكة العربية السعودية.

هذا الكتاب وجوابكم عليه يكونان جزءا متمماً للاتفاق ويعتبران كأنهما واردان في الأصل ـ أنتهى.

بالنيابة عن شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية أقبل شروط الكتاب الوارد اعلاه:

بحضور: مخلصكم

توقيع توقيع

المملكة العربية السعودية

١٨٦/ ٩/ ٧ وزارة الماليه

مكتب المعادن والشركات

تاريخ ١١/ ١/ ٦٩

موافق ٢/ ١١/ ٤٩

التوابع ١

حضرة المكرم ممثل شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية المحترم.

بعد التحية ـ نبلغكم بأن حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك المعظم تفضل بالتوقيع على المرسوم الملكي رقم ٤٥٨٩ بالمصادقة على اتفاقية خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية ويسرنا أن أرفق اليكم من طيه صورة طبق الأصل من المرسوم الملكي الكريم وتقلبوا تحياتنا.

وزير المالية

توقيع

ملحق رقم (٣)

اتفاقية الزيت

بين

حكومة المملكة العربية السعودية

و باسيفيكك وسترن كوربوريشن

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الاتفاقية معقودة في الرياض

في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨

الموافق العشرين من شهر فبراير سنة ١٩٤٩

بين وبمعرفة حكومة المملكة العربية السعودية ويطلق عليها فيها يلي (الحكومة) وباسيفيك وسترن أويل كوربوريشن وهي شركة مكونة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تحت قوانين ولاية ديلور في الولايات المتحدة الأمريكية وموجودة حاليا تحت القوانين المذكورة وبموجبها وفيما يلي يطلق عليها (الشركة).

تثبت ما يأتي:

حيث إن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية يملك ــ فيما يملك ــ حق السيادة على وفي نصف مشاع في ملكية المنطقة المحايدة الواقعة بين البلاد العربية السعودية والكويت. وذلك طبقا لتلك المعاهدة الخاصة المبرمة بين حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك البلاد العربية السعودية. وسمو أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ الموافق ربيع الثاني سنة ١٣٤١.

وحيث إن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية يملك ــ فيما يملك ــ حقوق الزيت والغاز فيما يتعلق بنصف الملك المشاع المذكور.

وحيث إن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية قد فوض الحكومة في إبرام هذه الاتفاقية.

وحيث إن الشركة راغبة في الحصول من الحكومة. والحكومة راغبة في ان تنقل إلى الشركة. وتمنحها الامتياز والحقوق المبينة والموصوفة فيما يلي بشأن المنطقة التي تنطبق عليها المعاهدة المذكورة المبرمة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ السابق الإشارة إليها. وبشأن نصف مشاع في الجزائر إن وجدت. والمياه الإقليمية المتعلقة بتلك المنطقة. وكل ذلك يسمى فيما يلي (المنطقة المحايدة) وذلك بموجب المواد والشروط الموضحة فيما يلي:

الآن وبناء عليه ومع اعتبار التمهيدات والاتفاقات المتبادلة والتعهدات الواردة فيما يلي:

فالحكومة يمثلها حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية البلاد العربية السعودية نائبا عن الحكومة.

والشركة ويمثلها مستر برناباس. ب. هادفيلد نائب الرئيس نائباً عن الشركة بموجب هذا يتفقان على ما يأتي:

المادة الأولى

تمنح الحكومة وتتنازل وتنقل وتحول إلى الشركة وتعطي لها كل الحقوق التي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية والحكومة في الزيت والغاز والإسفلت والبارافين والأوزاكرات وغاز الكيسنجهد وكل منتجات البترول الأخرى ومستخرجاته ومشتقاته (ويشار إليها جميعها أحيانا هنا بمنتجات البترول) الموجودة في المنطقة المحايدة المذكورة أو التي تستخرج منها ويشمل هذا من غير حصر لعمومية ما سبق ذكره ملكية الأشياء المذكورة وحق البحث والحفر والاستخراج والتكرير وإجراء العمليات ونقل وخزن وبيع وتصدير المواد المذكورة وحق استخدام الأرض والجزائر إن وجدت والمياه الإقليمية التي تحيط بالمنطقة المحايدة المذكورة كما هي موضحة فيما سبق والأرض التي تحت هذه المياه إلى أتم حد لازم أو مرغوب فيه عقلا لتقدم وإجراء العمليات المذكورة لاستخراج مثل هذه المنتجات البترولية المذكورة وتكريرها وإجراء عمليات لها ونقلها وخزنها وبيعها وتصديرها وإقامة وصيانة الوسائل اللازمة أو المرغوب فيها عقلا لإجراء العمليات التي تعرض في ممارسة مثل هذه الحقوق. وفي تقدم واستغلال الممتلكات التي تتعلق بها هذه الحقوق بما في ذلك الوسائل الإنسانية التي من شأنها تحسين حالة الموظفين المشتغلين بمثل هذه العمليات أو تعليمهم.

المادة الثانية

من غير تحديد بأية حال أو طريقة لعمومية الحقوق المبينة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية. يكون من المفهوم والمتفق عليه أن مثل تلك الحقوق تشمل بنوع خاص ما يأتي:

الحق ـ داخل المنطقة المحايدة ـ في بناء. وصيانة. وإدارة آبار ومعامل التكرير ومصانع الكيسنجهد والمنشآت الأخرى لاستخراج وإجراء عمليات المنتجات البترولية المستخرجة

وخطوط الأنابيب وصهاريج التخزين ووسائل التخزين الأخرى والسكك الحديدية والطرق الجوية والمطارات والمرافئ والموانئ وأعمال الموانئ والأرصفة وأحواض السفن والأساكل والمراسي وسدود تكسير الأمواج ومحطات الوقود وخطوط تحت الماء والأماكن التي تنتهي عندها وأية وكل كيفية ووسيلة لنقل مثل هذه المنتجات أو المواد أو المستخدمين الذين يوظفون في عمليات الشركة وخطوط التلغراف والتلفون والراديو في المنطقة المحايدة فقط بشرط احترام مستلزمات الأمن العام ووسائل المواصلات الأخرى ومستودعات السيارات (قراجات) والحظائر للطائرات (هنجر) ودور التصليح ومحطات التزويد بالوقود وغيره لأي من المعدات أو جميعها وأبنية للمكاتب والمخازن وأحياء للسكن ومدارس ومستشفيات ومستوصفات وعيادات ووسائل الترويح عن النفس ومخازن التموين (كمساري) ومراكز توليد القوة والمنافع والأغراض الأخرى المتصلة بعمليات الشركة الواردة في هذه الاتفاقية ومحطات توليد القوة وتوزيعها وخطوط القوة وكل الوسائل الكهربائية وآبار المياه الارتوازية وغيرها من آبار المياه وكل الوسائل للحصول على المياه وخزنها ونقلها والمجاري والوسائل الصحية الأخرى ـ ومع احترام أنظمة المحاجر وحقوق الغير حق استعمال المواد الطبيعية الموجودة في المنطقة المحايدة المذكورة أو مواردها كما ترهى الشركة أنه مناسب للاستعمال المادي في شؤون بناء وصيانة وإدارة الوسائل المبينة بوجه عام في المادة الأولى من هذه الاتفاقية أو على وجه أخص المبينة في هذه المادة الثانية منها، وبما أن تشغيل عمليات المطارات والخطوط الجوية والتلغراف ومواصلات الراديو في المنطقة المحايدة وفي البلاد تتصل بشؤون الأمن العام فيها. فمن المتفق عليه أن تكون هذه الأمور موضوع اتفاق يعقد فيما بعد لتنظيمها في منطقة الامتيازات بين طرفي هذه الاتفاقية ولن يتضمن الاتفاق المذكور أية مدفوعات إضافية أو مسؤوليات مالية على عاتق الشركة فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة ولكن من المعترف به أن الشركة في المراحل الأولى من عملياتها الواردة هنا ستستخدم الطائرات وميادين نزول الطائرات والتلغراف والراديو داخل المنطقة المحايدة. ومن المتفق عليه أن للشركة أن تفعل هذا إلى اتمام مثل هذا الاتفاق المنظم ولكن ذلك مع احترام حق الحكومة في الإشراف العام والمراقبة بمصاريف على حساب الشركة وعلى الشركة أن تقصر استخدام مثل هذه الوسائل على الأمور المتصلة بالعمليات المذكورة هنا. وأن تبلغ الحكومة مقدما عن ذبذبة وطول موجات أي معدات راديو ناقلة تستعملها.

وأحكام المادة الثامنة والأربعين من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحق الاستيلاء على الممتلكات عند إنتهاء مدة هذه الاتفاقية. وكذا أحكام المادة الثلاثين من هذه الاتفاقية بشأن حق الحكومة في استعمال تلك الممتلكات تنطبق من كل الوجوه على الممتلكات والمعدات التي تستعملها الشركة في صيانة وتشغيل عمليات المطارات والخطوط الجوية والتلغراف والراديو ومحطات توليد القوة.

المادة الثالثة

مع الاحتفاظ بالحق الموجود لأي صاحب حق سطحي ـ ما عدا حضرة صاحب الجلالة الملك ـ في الحصول على تعويض الضرر الذي يلحق ملكه. أو مقابل استعمال ذلك الملك. ومع احترام حق حضرة صاب الجلالة الملك فيما يتعلق بالأراضي المنزرعة أو المستثمرة بكيفية أخرى التي يملكها جلالته في الحصول على إيجار أو تعويض عنها يعدل ما يتحصل عليه عادة عن أراض مشابها. يكون للشركة بدون مانع أو رسوم أو عائق فيها عدا ما يخالف ذلك من الشروط المبينة هنا حق الحيازة والأشغال ـ لا حق التملك ـ بالنسبة لأية مساحات في المنطقة المحايدة ترى الشركة أنها لازمة أو مرغوب فيها عقلا فيما يتعلق باستعمالها لحقوقها أو قيامها بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية. وعلى الشركة أن تبلغ الحكومة عن المساحات التي ترى من المعقول ضرورة أو رغبة في الاحتفاظ بها. وعندما يكون لازما للشركة أو مرغوب فيه عقلا فيما يتعلق بعملياتها المبينة هنا أن يكون لها استعمال أية ممتلكات يكون فيها صاحب الحق السطحي مستحقا التعويض. تتخذ الحكومة ـ على نفقة الشركة ـ الإجراء المناسب بقصد تخويل الشركة استعمال تلك المساحة ولا تتحمل الحكومة أية مسؤولية من جهة نتيجة أية اجراءات تتخذها لهذا الغرض.

بالإضافة إلى حيازة وأشغال بعض أجزاء المنطقة المحايدة ـ من غير تملكها كما سبق البيان ـ يسوغ للشركة أن تستأجر من أي ملك لجزء أو أجزاء من هذه المنطقة المحايدة و / أو البلاد العربية السعودية كما ترى الشركة أنه لازم أو مرغوب فيه عقلا لتعلقه بعملياتها المبينة هنا أو لاتصاله بها بشروط ترضي الشركة وذلك المالك بموافقة الحكومة تلك الموافقة التي يجب أن لا تمنع أو تؤخر بغير مسوغ معقول.

المادة الرابعة

على الشركة أن تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعة ملايين وخمسمائة ألف (٠٠٠، ٥٠٠، ٩) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركية. وقد أودع هذا المبلغ لدى قرانتي ترست كومباني بنيويورك ويصبح ملكا غير معلق على شرط وخالصاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة

أ ـ تدفع الشركة ريعا مقداره خمسة وخمسون (٥٥) سنتا بعملة الولايات المتحدة الأميركية عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذي تحصل عليه من المنطقة المحايدة. ويشمل هذا أي زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يحسب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر. ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأي شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية. حيث إن قصد الطرفين ان الزيت الخام الذي تحتفظ به الشركة هو وحده الذي يخضع لهذا الريع. وأن لا يتعدد هذا الريع الواحد بالنسبة لأي زيت خام. ولا يستحق ذلك الريع عن الزيت الخام الذي يستهلك في حدود المعقول في عمليات الشركة أو ما يتعلق بها. ولكنه يستحق عن أي زيت خام يسلم للحكومة بموجب المادة الحادية عشرة الريع عنه يقدر بعد استبعاد الماء والرمل والمواد الغريبة الأخرى.

ب ـ تدفع الشركة أيضاً للحكومة ريعا مقداره أثني عشر ونصف (٥ / ١٢٪) في المائة من المتحصلات الإجمالية التي تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص من بيع أي غاز طبيعي أو منتجات أو مستخرجات أي غاز طبيعي مستخرج ويصنع ويباع بمعرفة الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة بعد خصم تكاليف تسليم ونقل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز الطبيعي من مكان استخراجه إلى جهة الوصول النهائية أو إلى مركز الاستهلاك. ولا تجبر الشركة على أن تجمع أو تستخلص أو تكلف أيا من مثل هذا الغاز الطبيعي. وإذا ما استخلصت أو جمعت أو

كثفت أيا من مثل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز فإنها يجب عليها أن تبلغ الحكومة عن هذا. ومن المفهوم أنه يقصد بالغاز الطبيعي ومنتجات الغاز الطبيعي الغاز الناتج من البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومستخرجات البترول فقط.

جـ ـ يدفع هذان الريعان شهريا في أو قبل الثلاثين بعد نهاية الشهر الذي استحق عنه أحدهما أو كلاهما ولكن بشرط أن لا تدفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الريع الذي يستحق بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة الا وحتى وفقط إذا ما جاوز مجموع المستحق من الريع للحكومة طرف الشركة عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة عن السنة التي دفعت عنها الشركة الريع المقدم والمدفوع من الشركة طبقا للمادة السادسة التالية من هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

إبتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وبعد هذا سنويا في مثل التاريخ المذكور تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون واحد (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار بعمله الولايات المتحدة الأميركية مقدما تحت حساب الريع الذي تدفعه الشركة عن السنة التالية للدفع كما هو مبين في المادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية. وإذا ما قلت جملة المستحق من الريع طبقا للمادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية في سنة ما عن المليون الواحد (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار كان للحكومة على الرغم من ذلك الحق في الاستيلاء على المدفوع مقدما تحت حساب هذا الريع عن تلك السنة. ولا يحق للشركة أن تسترد أي جزء منه إلا في الحالة المنوه عنها في المادة الثانية والأربعين من هذه الاتفاقية وهي حالة خفض الحكومة اللانتاج. فإن قصد الطرفين أن مقدار ما تدفعه الشركة مقدما عن كل سنة بذاتها أي مبلغ مليون واحد (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار المذكور هو الحد الأدنى للريع عن كل سنة واحدة. وتدفع الشركة للحكومة بمجرد توقيع هذه الاتفاقية مبلغ مليون واحد (٠٠٠، ٠٠٠، ١) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركية بموجب هذه المادة السادسة. وقد أودع هذا المبلغ في شركة قرانتي ترست كومباني بنيويورك ويصبح ملكا غير معلق على شرط وخالصا للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

خلال تسعين (٩٠) يوما بعد كل حلول سنوي لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة:

أ ـ مقدارا بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلا لخمسة وعشرين (٢٥٪) في المئة من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة أثناء السنة المنتهية في التاريخ السنوي المذكر من بيع المنتجات والمستخرجات بما فيها الغاز ومنتجات الغاز ومستخرجات الغاز التي حصلت عليه الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة والتي لم تكرر بمعرفة الشركة في أي معمل من معامل التكرير المنشأة بمعرفتها في تلك المنطقة المحايدة المذكورة.

ب ـ ومقدارا بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلا لعشرين (٢٠٪) في المئة من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أي معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة المحايدة المذكورة.

من المفهوم والمتفق عليه أنه لن يكون هناك إزدواج في نصيب الحكومة في حصتها في الأرباح عن الكمية الواحدة عملا بالفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة على التعاقب ومن المفهوم والمتفق عليه علاوة على هذا أن حصة الحكومة في تلك الأرباح بنوعيها تكون من قبيل (كريد أنترست) الأرباح المحمولة. بمعنى أن مقدارها يحدد بعد خصم كل التكاليف المرتبطة بها. ولكن لا تتحمل الحكومة مسؤولية في تلك التكاليف أو أية خسارة أخرى. ومن المفهوم والمتفق عليه أيضاً أن حصة الحكومة في تلك الأرباح تكون معفاة من كل الضرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وأنها تحدد بدون خصم تلك الضرائب الواجب على الشركة وحدها دفعها. ومن المفهوم والمتفق عليه فوق ذلك أن مقدار الأرباح السنوية وحصة الحكومة فيما تحدد طبقاً لما يجري عليه العرف في حساب الزيت مما هو مقبول كقاعدة عامة في مناطق إنتاج الزيت الواقعة وسط القارة في الولايات المتحدة الأميركية. وأنه عند قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة شهادة تؤيد مقدار تلك الأرباح.

المادة الثامنة

وفاء الشركة بالمبالغ المذكورة في هذه الاتفاقية يكون في جدة أو في أي مصرف في الولايات المتحدة الأميركية أو في المملكة المتحدة تعينه الحكومة كتابة لكل دفعة بذاتها

والايصال الذي يعطيه أي مصرف يحصل تعيينه والدفع عليه طبقا لما تقدم بعد توقيع هذه الاتفاقية يكون مبرئا لذمة الشركة فيما يتعلق بالمبلغ المعطى عنه ذلك الايصال.

المادة التاسعة

بالإضافة إلى حقوق الحكومة في أن تحصل على منتجات عينية طبقا للمادة الحادية عشر من هذه الاتفاقية. يكون للحكومة الحق في أن تشتري لاستعمالها الخاص وللاستعمال في البلاد العربية السعودية وليس لإعادة البيع للغير في الخارج أو التصدير ووفقا لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن التي تباع بها تلك المنتجات لأي مشتر آخر مع خصم بواقع خمسة (٥) في المئة من الثمن مقدارا لا يتجاوز العشرين (٢٠٪) في المئة في القيمة من مجموع البترول ومنتجات البترول ومستخرجاته والغاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز الطبيعي التي تستخرجها الشركة وتحتفظ بها لحسابها في المنطقة المحايدة المذكورة. ويشمل هذا أية منتجات تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص أو يحسب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل المنتجات التي تنتجها الشركة أو من أية عملية انتاج مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمها أو تحسبها لأي شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية.

المادة العاشرة

عندما يبلغ إنتاج الزيت الخام المستخرج بمعرفة الشركة أو الذي تحصل عليه لحسابها من المنطقة المحايدة المذكورة ويشمل هذا أي زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأي شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية ـ خمسة وسبعين ألف (٠٠٠، ٧٥) برميل من براميل الولايات المتحدة يوميا لمدة تسعين (٩٠) يوما. فإن الشركة تبدأ وتتم بأسرع ما يمكن إجراؤه في حدود المعقول بناء معمل أو معامل

للتكرير حديثة الطراز في المنطقة المحايدة المذكورة يكون الحد الأدنى لمقدورها العملي على الإنتاج اليومي اثني عشر ألف (۰۰۰، ۱۲) برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام إلا إذا كانت الحكومة ـ بناء على طلب الشركة ـ قد استغنت عن طلب بناء معمل أو معامل التكرير هذه. ويكون جزء من قوة التكرير المشار إليها صالحا لإنتاج غازولين الطائرات. وتنتج الشركة في معمل أو معامل التكرير هذه وتبيع للحكومة للاستعمال في تعبيد الطرق والشوارع وذلك وفقا لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن الذي يباع به عادة فيما عدا المقدار الذي تنطبق بشأنه قاعدة خصم الخمسة (٥٪) بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقدارا من الإسفلت حسبما تطلب الحكومة وحسبما يتفق وصالح العرف المتبع عملا في التكرير بالنظر إلى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذي يكرر والحالات الاقتصادية السائدة. ويعين موقع أو مواقع معمل أو معامل التكرير هذه باتفاق متبادل بين طرفي هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة

ابتداء من السنة التالية لحلول الموعد السنوي لتاريخ عقد هذه الاتفاقية بعد البدء في بناء معمل أو معامل التكرير، تسلم الشركة سنويا ـ بدون مقابل أو تكاليف ـ للحكومة في جدة و/ أو الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من مرات التسلم مئة ألف (۰۰۰، ۱۰۰) جالون من الغازولين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف (۰۰۰، ٥٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكيروسين أو ـ إذا أرادت الحكومة ـ مقدار (۰۰۰، ٥٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغازولين عوضاً وبدلاً من الكيروسين المذكور. وتبني الشركة قبل هذا التسليم على نفقتها ولصالح الحكومة وسائل للتخزين ثابتة سعتها مائة وخمسون ألف (۰۰۰، ١٥٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة في كل من المدينتين المذكورتين على أرض تقدمها الحكومة لهذا الغرض. وللحكومة ـ عندما تعلن رغبتها كتابيا ـ أن تأخذ غازولين للطائرات بدلا من أي أو كل الغازولين أو الكيروسين الذي لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بمعدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من غازولين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات المتحدة من الغازولين أو الكيروسين الذي يحق لها الحصول عليه. وتعد الحكومة على نفقتها وسائل لتخزين أو أوعية لغازولين الطائرات.

في حالة ما إذا لم يكتمل معمل أو معامل التكرير هذه في الوقت الكافي لتزويد الحكومة بالمنتجات المذكورة التي للحكومة حق فيها بموجب هذه المادة. تسلم الشركة للحكومة مقدارا من الزيت الخام يكون كافيا عقلا لإنتاج ما يعدل المقدار الذي لم يسلم من الغازولين والكيروسين الذي للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ومبلغا من النقود يعدل التكاليف المعقولة لنفقة تسليم وتكرير ونقل وتحويل الزيت الخام إلى غازولين أو كيروسين.

المادة الثانية عشرة

تحتفظ الشركة في المنطقة المحايدة أو في البلاد العربية السعودية بدفاتر حساب تامة وكاملة تظهر بدقة عملياتها في المنطقة المحايدة المذكورة في هذه الاتفاقية ويكون لمندوبي الحكومة أو ممثليها ـ على تكاليفها ونفقتها الخاصة ـ فيما عدا الحالة المخالفة الواردة في المادة الثانية عشرة التالية. أن يطلعوا عليها في كل الأوقات المناسبة. وأن يعملوا مستخرجات لما فيها. وتسلم الشركة للحكومة مستخرجات شهرية عن إنتاجها وبيوعها وتقارير التكرير فيها. وتعتبر الحكومة محتويات دفاتر وتقارير الشركة كأشياء سرية ويستثنى من ذلك الأرقام التي ترى الحكومة لزوم نشرها.

وأي اعتراض للحكومة على مقدار أي مبلغ تدفعه الشركة بموجب هذه الاتفاقية ينبغي أن يبلغ للشركة كتابه خلال تسعين (٩٠) يوما تالية لتمام هذا الدفع. فإن لم يبلغ الاعتراض على هذا الوجه يعتبر الدفع صحيحا ويكون نهائيا وحاسما وملزما لطرفى هذه الاتفاقية أما إذا أبلغ الاعتراض على هذه الوجه. فإن ذلك يعتبر من كل الوجوه إشعارا بوجود خلاف وتسري عليه الأحكام المبينة في المادة الخامسة والأربعين التي ستأتي فيما بعد في هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة

يكون للحكومة الحق في أن تعين بكل حرية مفتشا أو أكثر ومندوبا أو أكثر وتدفع الشركة للحكومة رأسا جملة مبلغ ألفين وثلاثمائة (٢،٣٠٠) دولار بعمله الولايات المتحدة الأميركية في الشهر كمجموع مرتبات لهؤلاء الموظفين. يضاف إلى هذا كل المصاريف المعقولة التي يتكلفونها في سبيل تأدية واجباتهم. وتقم الشركة لهم أية مساعدة فنية مطلوبة وتمدهم ـ بناء على طلبهم ـ بالمعلومات التامة الواضحة. ويكون لمفتش الحكومة حق تفتيش حقول البترول

والمناطق والمواقع وغير ذلك. وأن يقوموا بأعمال المساحة التفصيلية. وأن يعملوا رسومات. وأن يجروا الأبحاث وغيرها ويكون لهم حق استعمال آلات الشركة. وأن يستعينوا بموظفي الشركة للمساعدة على شرط أن استعمال آلات الشركة بمعرفتهم لا يتعارض بأية حال مع حرية استعمال الشركة لها. ومندوب الحكومة في الخارج من غير أن يكون عضوا في مجلس الإدارة يكون له كامل الحق في الاطلاع على تقارير الشركة وكذلك جداول أعمال اجتماعات مجلس

الإدارة. ويكون له حق الحضور في اجتماعات مجلس الإدارة.

ومن وقت البدء في الأبحاث يكون للشركة مكتب في جدة ومندوب ذو صلاحية رسمية لتمثيل الشركة لدى الحكومة. وتقدم الحكومة وسائل للمكتب ولإقامة المندوب بناء على طلب ونفقة الشركة.

المادة الرابعة عشرة

على الشركة أن تكيل أو تزن أو تقيس بطريق توافق عليها الحكومة من وقت إلى آخر كل المواد والمنتجات والمستخرجات التي تشملها هذه الاتفاقية مما تستخلصه أو تحتفظ به ويحق لمفتشي الحكومة أو مندوبيها المعينين رسميا:

أ ـ فحص الكيل والوزن والمقاس.

ب ـ فحص المكاييل والموازين والمقاييس المستعملة في ذلك واختبارها.

وإذا ظهر عند الفحص والاختبار خلل في إحدى هذه الأجهزة. فللحكومة حينئذ أن تطلب إصلاح الخلل بمعرفة الشركة وعلى نفقتها. فإن لم يجب ذلك الطلب في مدة لا تزيد على ثلاثة شهور. كان للحكومة أن تتخذ حينئذ ما يلزم للقيام بإصلاح الخلل ولها أن تسترد تكاليف ذلك الإصلاح من الشركة. وإذا ظهر عند الفحص والاختبار المذكورين خلل في أي جهاز من الأجهزة المشار إليها آنفا كان للحكومة ـ بعد سماع إيضاح الشركة في هذا الصدد ـ أن تعتبر أن ذلك الخلل كان موجودا منذ مدة ثلاثة أشهر شمسية سابقة على اكتشافه أو منذ آخر فحص للجهاز بمعرفة الحكومة متى وقع ذلك الفحص خلال مدة الثلاثة أشهر هذه وحينئذ تتم تسوية الريع على ذلك الاعتبار.

وإذا رغبت الشركة في تعديل أو استبدال أحد المكاييل أو الموازين أو المقاييس تقدم للحكومة إشعارا معقولاً ليتمكن ممثل الحكومة من الحضور أثناء القيام بمثل هذا التعديل والاستبدال.

المادة الخامسة عشرة

ليس للشركة أن تحول الامتياز والحقوق الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية إلا بموافقة الحكومة كتابة. ومع ذلك ـ إذا قبلت الشركة أن تدفع للحكومة خمسة وعشرين (٢٥٪) في المئة من صافي ربح رأس المال ـ إن وجد ـ الذي ينتج من بيع ذلك الامتياز وتلك الحقوق بعد أن يخصم منه أي وكل الضرائب المستحقة لأية حكومة أخرى عن هذا الربح أو المكسب (ومن المفهوم والمتفق عليه أنه إلى الحد الذي تسمح به قوانين تلك الحكومة الأخرى يعتبر المبلغ الذي يدفع للحكومة المذكورة كأنه من مصاريف البيع ويستنزل عند حساب الضريبة) ـوكان ذلك البيع المقترح لشركة أميركية أو من غرب أوروبا لها سمعة حسنة ومرغوب فيها لدى الحكومة العربية السعودية ولها من الممتلكات الخالصة ما لا تقل قيمته عن ثلاثين مليون(٣٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار وقت البيع. فلا يسوغ أن تعطل أو تؤخر موافقة الحكومة بغير ما سبب معقول. وعند التقدم بمثل هذا البيع في شأن الامتياز والحقوق المتقدمة يكون للحكومة حق الأفضلية في أن تأخذ هذا بحق الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليم الشركة للحكومة كتابة إعلانا عن قصدها في إجراء هذا البيع لأي شخص أو شركة أخرى. وفي حالة استعمال الحكومة لهذا الحق في الشراء يحسب ربح الشركة الخالص من البيع ومكسبها فيه ونصيب الحكومة في المكسب بحسب نفس القواعد التي تتبع في حالة البيع لأي طرف آخر. بحيث تحصل الحكومة على خصم يساوي مقدار نصيبها في الربح وعلى الرغم مما تقدم فإن للشركة خلال سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية. الحق في تحويل هذه الاتفاقية والامتياز والحقوق الممنوحة بموجبها لشركة تشغيل تكونها وتسري عليها أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمرغوبية لدى الحكومة. وتقوم شركة التشغيل تلك مقام الشركة التي هي طرف في هذا العقد وبدلا عنها وإعادة ذلك الامتياز وتلك الحقوق من شركة التشغيل إلى شركة باسفيك وسترن أويل كوربوريشن بغير مقابل نقدي لا يعتبر بيعا في مفهوم هذه المادة. وتحتفظ الحكومة لنفسها بحق الموافقة أو عدم الموافقة من ناحية المرغوبية للحكومة فيما يتعلق بمساهمي شركة التشغيل

وموظفيها وموظفي الشركة في المنطقة المحايدة المذكورة ورغبات الحكومة في هذا الصدد واجبة التنفيذ. ومن المفهوم والمتفق عليه أنه لا اعتراض للحكومة على باسفيك وسترن أويل كوربوريشن كمساهمة في شركة التشغيل وأن الحكومة لن تعطل أو تؤخر بغير سبب معقول الموافقة المطلوبة وفقا لهذه المادة.

وإذا حول الامتياز والحقوق المنوه عنها هنا إلى شركة مكونة بمعرفتها لغرض القيام بالعمليات المذكورة هنا وقامت شركة التشغيل هذه بعد سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بإصدار أو طرح أسهم للاكتئاب فيها في راس مالها بمقابل نقدي لأي شخص أو شركة غير باسفيك وسترن أويل كوربوريشن. فإن للحكومة أو لأي فرد من رعايا العرب السعوديين توافق عليه الحكومة في مدى ثلاثين يوما (٣٠) بعد أن تتسلم الحكومة من الشركة كتابة إعلانا عن قصد شركة التشغيل في إصدار تلك الأسهم ـ الحق في المساهمة بالاكتتاب بخمسة وعشرين (٢٥٪) في المئة من الأسهم التي تصدر أو تطرح للاكتتاب فيها وذلك بنفس السعر ونفس الشروط التي بموجبها يحصل إصدار أو طرح تلك الأسهم للاكتتاب لآخرين بما في ذلك العملة.

المادة السادسة عشرة

للشركة أن تقعد اتفاقا أو اتفاقات مع أي طرف آخر لا تراه الحكومة غير مرغوب فيه وتكون لديه أية حقوق في أو بشأن الزيت أو الغاز أو منتجات البترول الأخرى ناشئة عن أو متعلقة بالنصف المشاع الباقي في المنطقة المحايدة المذكورة. من أجل الإدارة المشتركة لأي من أو كل العمليات المذكورة هنا. بحيث أن حقوق والتزامات طرفي هذه الاتفاقية لا تتغير أو تعدل باية حال ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات وتظل الشركة مسؤولة عن مراعاة هذه الاتفاقية بمعرفة من تتعاقد معه من الغير. وأي اتفاق تعقده الشركة يجب أن يشير إلى هذه الاتفاقية ويتضمن نصا صريحا عن وجوب مراعاتها.

ويكون للشركة الحق في أن تنيب الغير في القيام بالعمليات التي تشملها هذه الاتفاقية بشرط الحصول على موافقة الحكومة مقدما ـ وهي موافقة يجب أن لا تتعطل أو تؤخر بغير ما سبب معقول ـ لتشغيل مقاولين ليس لهم بغير هذا الطريق حق في العمل في البلاد العربية السعودية.

وتكون الأفضلية للمقاولين العرب السعوديين إذا ما تعادلت الظروف والأحوال وفي تلك الحالات يكون لمن تعهد إليهم الشركة بعمليات نيابة عنها ـ وهي ملزمة بتحمل المسؤولية عنهم ـ أن يتمتعوا بكل الحقوق والامتيازات التي تكفلها هذه الاتفاقية للشركة ما دامت تلك الحقوق والامتيازات تتعلق بمباشرة الامتياز الوارد في هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة

على الشركة أن تبدأ خلال تسعة شهور بعد توقيع هذه الاتفاقية في القيام بعمليات استكشافية بقصد الكشف عن الزيت في المنطقة المحايدة المذكورة. وأنْ تجري هذه العمليات وفقا لأصول التشغيل الحسنة السليمة وطبقا للأعمال والأساليب الحديثة المقبولة.

وخلال سنة من توقيع هذه الاتفاقية تبدأ الشركة عمليات الحفر وقبل إنتهاء السنة الثانية من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية يجب على الشركة أن تكون قد أتمت على الأقل أعماقا مجموعها جملة ستة آلاف (٠٠٠، ٦) قدم. ويجب على الشركة قبل انتهاء السنة الثالثة من توقيع هذه الاتفاقية أن تكون قد أتمت على الأقل حفر أعماق مجموعها جملة ستة عشر ألف قدم (٠٠٠، ١٦) ويكون الحفر في جميع الأحوال وفقا لأصول التشغيل الحسنة السليمة وطبقا للأعمال والأساليب الحديثة المقبولة. وعلى الشركة أن تتخذ التدابير المعقولة لتمنع دخول الماء إلى أي من الطبقات التي يكون فيها زيت بترول وتسد بأحكام أي ثقوب غير منتجة تكون قد حفرتها ثم تركتها. وعلى الشركة أن تتخذ كل الاحتياطات المعقولة ضد الحريق أو أي فقدان أو ضياع آخر لزيت البترول أو الماء. وعليها أن تجعل الآبار ومواقعها في حالة نظيفة في حدود العقل.

وعلى الشركة أن تخبر الحكومة على وجه العموم بتقدم ونتائج أبحاثها واستكشافاتها وعمليات الحفر والتحسين والاستثمار. وتعامل تلك الأخبار كمعلومات سرية.

المادة الثامنة عشرة

على الشركة أن تقدم للحكومة خرائط تظهر الموقع الجغرافي لكل ثقب أو بئر تحفرها لأجل زيت البترول. وعليها أن تحتفظ بكل العينات ومستخرجات الباطن التي تؤخذ لإجراء التجارب أو الإختبار أو التحليل. وعليها أن تجعل كل ذلك في متناول الحكومة عند طلبها.

المادة التاسعة عشرة

على الشركة أن تعطي الحكومة ـ بناء على طلبها ـ نسخا من كل الخرائط والرسومات وكل المعلومات التي يمكن أن تحصل عليها في عملياتها المذكورة. سواء أكان ذلك خلال الاستكشاف أو الحفر أو الاستغلال. وعلى الحكومة أن تعتبر هذه المعلومات سرية. وكذلك يجب على الشركة أن تقدم على نفقتها للحكومة عند نهاية الشهر الثالث من كل سنة مالية من سني الشركة تقريرا كاملا مفصلا باللغة العربية عن كل عمليات الشركة المبينة في هذه الاتفاقية خلال السنة المنصرمة.. وعلى الحكومة أن تعتبر هذا التقرير سريا. ولممثل الحكومة في الأوقات المناسبة أن يفحص ما لدى الشركة من خرائط وتقارير جيولوجية تتعلق بالمنطقة المحايدة وعلى الشركة أن تحتفظ بتلك التقارير أو نسخ طبق الأصل منها في المنطقة المحايدة أو في البلاد العربية السعودية. وتعرض الشركة على الحكومة مشروعات السكك الحديدية والموانئ الموافئ والمطارات وخطوط الأنابيب وخطوط التلغراف والتلفون والأبنية المخصصة لاستعمال الحكومة للنظر في الموافقة عليها. ويجب أن لا تعطل تلك الموافقة أو تؤخر بدون مسوغ معقول.

المادة العشرون

يجب على الشركة أن تجري كل عمليات البحث والاستكشاف والاستغلال والحفر والتحسين المنوه عنها في هذه الاتفاقية بكل نشاط واستمرار.

المادة الحادية والعشرون

تستخدم الشركة في عملياتها في المنطقة المحايدة المذكورة عرباً سعوديين أو غيرهم من العرب إلى أقصى حد ممكن عملا. وفي هذا السبيل تعطى أفضلية التوظف أولا للمواطنين العرب السعوديين ثم لرعايا الأمم العربية الأخرى الصديقة فيما يتعلق بالعمل الذي يكونون أهلا له. لكن يكون للشركة حق استخدام واستحضار موظفين من غير العرب من طبقة المهرة الفنيين والمشرفين بقدر ما تراه ضروريا ومرغوبا فيه عقلا وغير هؤلاء من الموظفين الذين لا يمكن الحصول عليهم من البلاد العربية السعودية أو الأمم العربية الأخرى الصديقة. وعلى الشركة أن تقدم كل التسهيلات المعقولة في توجيه تدريب وتعليم عمالها وموظفيها في المنطقة المحايدة المذكورة بقصد المحايدة ومن البلاد العربية السعودية ـ بناء على طلب الحكومة ـ كل مستخدم

أو عامل تكون الشركة قد استقدمته من الخارج إذا تسبب بأعماله أو سلوكه في الاخلال بالسلام أو في ازعاج عام أو أصبح غير مرغوب فيه لأي سبب آخر. وتدفع الشركة لكل من تستخدمه في المنطقة المحايدة المذكورة من عمال وموظفين أجورا عادلة تعلن عنها وقت الاستخدام وتضع الشركة وتتبع لمصلحة موظفيها في المنطقة المحايدة المذكورة أنظمة مناسبة للمعاش والتقاعد والتوفير وضد الحوادث ولتأمين المزايا الصحية عندما تبرر هذا عقلا طبيعة ومدى عمليات الشركة طبقا لتشريع العمل الذي يطبق في المنطقة المحايدة المذكورة.

وإذا ما رخص لأي عمال أجانب وجب على الشركة بمجرد تمام العمل الذي حصل الترخيص من أجله أن تعيد على نفقتها الخاصة أي شخص إلى بلاده سبق الترخيص له ولم يتحصل على موافقة الحكومة على البقاء في المنطقة المحايدة أو البلاد العربية السعودية.

ومن المفهوم أنه لا يكون ثمة تفريق في المعاملة في المنطقة المحايدة فيما يختص بالسكنى والأجور والتعويضات ووسائل الترويح عن النفس بين العمال الأجانب والعمال من أهل البلاد من فئة واحدة.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الشركة بتقديم العناية والخدمات الطبية بدون مقابل لكل من يشتغلون فيها ولموظفي الحكومة الذين يعملون في المنطقة المحايدة المذكورة. وتنشئ وتعد وتعين الموظفين اللازمين وتستمر في الصيانة والانفاق على وسائل المستوصفات والعيادات والمستشفيات بدرجة تكفي عقلا لتحقيق هذا الغرض.

المادة الثالثة والعشرون

خلال ثلاث سنوات بعد حصول الشركة على الزيت الخام من المنطقة المحايدة المذكورة بما فيه أي زيت خام تحصل عليه الشركة لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذي لا تقوم به الشركة أو من الانتاج الذي يتم باتشراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأي شخص أو أي شركة أو

جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية بكميات يبلغ معدلها خمسة عشر ألف (٠٠٠ر ١٥) برميل من براميل الولايات المتحدة يوميا لمدة ثلاثين (٣٠) يوما باستمرار. يجب على الشركة بموافقة الحكومة وتحت مراقبتها وإشرافها أن تشيد وتؤسس وتجهز بالموظفين وتستمر في الانفاق على وسائل تعليمية في المنقطة المحايدة المذكورة.

أ ـ لأجل التعليم الابتدائي لأولاد الموظفين العرب السعوديين الذي يشتغلون للشركة. وما يلي ذلك من تعليم من يبدو عليه من بينهم استعداد للتعلم في فروع فنية تؤهلهم ليصيروا موظفين مهرة أو فنيين أو مشرفين في الشركة.

ب ـ ولأجل التدريب الصناعي والتجاري لأشخاص عرب سعوديين بقصد تدريبهم ليصبحوا موظفين صناعيين وتجاريين في الشركة.

وعلى الشركة أن تقدم منحا مدرسية أو إعانة مالية أخرى لتمكن الموهوبين بنوع خاص من المتخرجين في مدارسها من الالتحاق بمعاهد التعليم والتدريب العليا في الولايات المتحدة الأميركية.

وتتعاون الحكومة والشركة في اختيار الطلبة للإفادة من هذا النظام عن أساس الجدارة وحدها. كما تتعاونان على وضع خطط السير الدراسي في تلك البعثات. ولكن من المفهوم والمتفق عليه أن التوظف في الشركة لا يكون شرطا للالتحاق بأية مدرسة من المدارس التي تنفق الشركة عليها.

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الحكومة للشركة وموظفيها وممتلكاتها وممتلكاتهم حماية الشرطة والحراس. ويحدد عدد الشرط والحراس من وقت إلى آخر في المنطقة المحايدة المذكورة باتفاق الطرفين. وتتولى الحكومة الإدارة والمراقبة على هؤلاء الشرطة والحراس بنفس الطريقة التي تباشر بها ذلك بالنسبة لغيرهم ممن يخضعون لها ولا تتحمل الحكومة بأية مسؤولية أخرى قبل الشركة من جهة حماية الشرط أو عملهم داخل المنطقة المحايدة. وعلى الشركة أن تدفع للحكومة مرتبات هؤلاء

الشرطة والحراس. ولا يجوز أن تزيد تلك المرتبات على المرتبات العادية لأمثالهم من موظفي الحكومة.

المادة الخامسة والعشرون

تعين الحكومة بالتشاور مع الشركة ما يلزم من موظفي الجمارك والحجر الصحي في الموانئ والمطارات التي تنشئها الشركة. أو موظفي الجمارك أو الحجر الصحي الإضافيين اللازمين في الموانئ التي تستعملها الشركة وتدفع الشركة مرتباتهم التي لا تزيد على المرتبات العادية لأمثال هؤلاء الموظفين الحكوميين. وتعد الشركة على نفقتها أبنية صالحة للمكاتب ومساكن لائقة لموظفي الجمارك والحجر الصحي في الموانئ والمطارات المبنية بمعرفة الشركة وتوفي مستلزمات الحجر الصحي المعقولة واللائقة على نفقة الشركة في الموانئ والمطارات المنشأة بمعرفتها. وعلى الشركة أن تتخذ جميع الاحتياطات المعقولة في عملياتها المبنية بهذه الاتفاقية وذلك لمنع انتشار الأمراض في المنطقة المحايدة المذكورة.

المادة السادسة والعشرون

على الشركة أن تقيم عند كل منشأة ثابتة تتولاها:

أ ـ مكتبا ومساكن لمفتشي الحكومة ومندوبيها لدى الشركة.

ب ـ مبنى لاستعمال الشرطة.

جـ ـ مبنى لاستعمال مكتب البريد ومصلحة الصحة العامة والتلفون المركزي ولوسائل الحكومة التلغرافية. ويجب أن يشمل المبنى المذكور ومساكن لائقة لعمال الحكومة في تلك المصالح.

د ـ مساكن لائقة للموظفين العرب السعوديين الذين تستخدمهم الشركة فيما يتعلق بتلك المنشآت الثابتة.

هـ ـ مسجد عادي.

و ـ أنابيب عامة للمياه وحمامات إذا تيسر ذلك عمليا.

ز ـ تلفونات ووسائل النور والمياه للشرطة والجمارك والبريد والصحة العامة. ومباني التلغراف والتلفون.

حـ ـ أسواق. إذا تيسر ذلك عمليا.

ط ـ شوارع.

المادة السابعة والعشرون

لا يسوغ للشركة أن تستورد أسلحة نارية مهما كان وصفها. وإذا خالفت ذلك يكون للحكومة الحق في مصادرة هذه الأسلحة ومعاقبة المخالف وفقا لقوانينها وانظمتها. ويمكن لموظفي الشركة ان يستوردوا بنادق صيد وفقا للأنظمة الخاصة بتلك الأسلحة. ولا يمكن للشركة أن تقيم تحصينات أو أبنية تصمم لأجل الحرب وفي حالة حدوث شيء من هذا يكون للحكومة الحق في هدم تلك التحصينات فضلا عن معاقبة المخالف.

المادة الثامنة والعشرون

تعطى الشركة الأفضلية ـ في شراء منتجات ومستخرجات أي معمل من معامل التكرير المبنية بمعرفتها في المنطقة المحايدة المذكورة ـ للمشترين من أهل البلاد أو للمشترين من أمم عربية صديقة عند تساوي المرجحات الأخرى وبنفس الشروط التي تعرض بها تلك المنتجات والمستخرجات للبيع عامة وعادة.

المادة التاسعة والعشرون

يجب على الشركة أن لا تبيع ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ أي منتج أو مستخرج تحصل عليه من المنطقة المحايدة المذكورة لأية سلطة أجنبية معادية أو غير صديقة للحكومة أو لأي واحد من رعايا تلك السلطة أو التابعين لها مع علمها بذلك.

المادة الثلاثون

نستخدم الحكومة ـ بدون مقابل ـ أية ميناء أو أية وسيلة من وسائل النقل أو خطوط الأنابيب أو المواصلات والوسائل الكهربائية التي تنشئها الشركة وفقا لهذه الاتفاقية بما في ذلك وسائل

الانتقال لموظفي الحكومة في سبيل القيام بواجباتهم في المنطقة المحايدة المذكورة بشرط أن لا يتعارض الاستعمال بأية حال مع استخدام الشركة وموظفيها الكامل لتلك الوسائل. وتدفع الحكومة للشركة تعويضا عن الأضرار التي تلحق بهذه الوسائل بسبب استعمال الحكومة لها. وللحكومة ـ وفقا لأحكام المادة التاسعة والأربعين من هذه الاتفاقية ـ الحق في أن تحصل رسوما وأجورا جمركية في الموانئ التي تبنيها الشركة.

المادة الحادية والثلاثون

عند حدوث طارئ قومي ناشئ عن الحرب أو توقع قيام الحرب أو فتنة. أو نقص محرج في منتجات البترول التي تستهلك محليا. يكون للحكومة أن تستولي على ما يلزمها في هذا الصدد من الشركة على قدر ما يتيسر للشركة أن تسد هذه الحاجات. وعند الضرورة فإن للحكومة أن تستولي على الحقول خلال ذلك الطارئ وإذا لم يكن ميسورا للشركة أن توفي هذه الحاجة من إنتاجها العادي، فإن للحكومة أن تطلب من الشركة أن تزيد إنتاجها. وعلى أي حال فللحكومة ـ وفقا للقانون ـ أن تدفع للشركة تعويضا عادلا عن قيمة تلك المنتجات أو الأشياء التي تستولي عليها على هذا الوجه مع احترام أحكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية. ومن المفهوم أن المادة الحالية تنطبق على المنتجات والمستخرجات المكررة كما تنطبق على الزيت الخام ومستخرجاته.

المادة الثانية والثلاثون

لا تؤول هذه الاتفاقية بحيث تفرض على الحكومة أية التزامات تتعارض مع أية التزامات مفروضة عليها بأي اتفاق أو معاهدة دولية. ولا تؤول هذه الاتفاقية أو أية مادة فيها بحيث تسيء أو تخل بأية حقوق أو امتيازات ناشئة عن أي امتياز أو اتفاقية موجودة إلا فيما يتعلق بحقوق الزيت والغاز المتصلة بملكية النصف الشائع في المنطقة المحايدة المذكورة الذي ارتبطت الحكومة بشأنه.

المادة الثالثة والثلاثون

تمارس حقوق الشركة المعتمدة في هذه الاتفاقية على وجه سائغ قانونا مع الخضوع لقوانين البلاد والاتفاقات القائمة المرتبطة بها الحكومة ـ إلا فيما يتعلق بحقوق الزيت والغاز المحولة بموجب هذه الاتفاقية ـ ومع احترام حقوق الغير ـ إذا وجدت ـ في الحصول على تعويض مناسب. ومع الاحترام الواجب عند ممارسة تلك الحقوق دين وعادات أهل البلاد وحرمة الأماكن المقدسة. على الشركة أن لا تجري عمليات ـ قصدا ومع علمها بذلك ـ في مساحات مشغولة أو مخصصة لأغراض المساجد أو الأبنية المقدسة أو المقابر أو المكاتب العامة. وتعطي الشركة تعليمات صريحة لعمالها بهذا المعنى.

وتكون الشركة مسؤولة حسب حكم القانون عن أية خسارة أو ضرر يقع منها خطأ في حق الغير وذلك بدون أية مسؤولية على الحكومة.

المادة الرابعة والثلاثون

أ ـ لا يجوز للشركة ولا لأحد من موظفيها الذين في خدمتها أن يتدخل في سياسة الحكومة أو شؤونها أو رعاياها.

ب ـ ليس للشركة أن ترتكب أو تتسبب في ارتكاب أي فعل ينطوي على اعتداء أو مخالفة الحقوق وامتيازات سيادة الحكومة. وإذا ثبت أن أي واحدمن موظفي الشركة قد وقع في مثل ذلك. فللحكومة الحق في نفيه من البلاد بالإضافة إلى أية عقوبة أخرى يقضي بها القانون.

ج ـ يخضع موظفو الشركة في كل ما يصدر منهم لقوانين البلاد.

المادة الخامسة والثلاثون

لا يسمح للشركة بموجب هذا الامتياز بإقامة أي خط للأنابيب خارج المنطقة المحايدة وتحتفظ الحكومة بحقها في أن تمنح لأية شركة تعمل خارج المنطقة المحايدة ترخيصا لتقيم خطوط الأنابيب لنقل الزيت عبر هذه المنطقة إلى الشاطئ. وليس لأية شركة أو شركات يرخص لها بذلك أن تجري عمليات بكيفية تتعارض مع عمليات الشركة في المناطق التي تعمل فيها.

المادة السادسة والثلاثون

أ ـ ليس من شأن هذه الاتفاقية أن تحد بأية طريقة من حق الحكومة في المنطقة المحايدة في أن تمنح لطرف آخر امتيازات وترخيصات تتعلق بمواد أخرى غير البترول ومنتجات ومستخرجات البترول والغاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز بشرط أن لا يتضمن ذلك أي ضرر بعمليات ومصالح الشركة.

ب ـ ليس من شأن هذه الاتفاقية أن تؤدي إلى منح الشركة أي حق في أو ملكية لأي أرض في المنطقة المحايدة أو التدخل فيما يتعلق بحقوق حضرة صاحب الجلالة الملك أو ملاك الحقوق السطحية الآخرين على التعاقب في إيجار الحقوق السطحية في الأراضي المملوكة.

جـ ـ إذا ما منحت الحكومة في أي وقت بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية أي امتياز أو ترخيص كما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة. وجب على الحكومة أن تراعي أن يشمل هذا الامتياز أو الترخيص أحكاما تلزم الحاصل عليه أو عليها بالامتناع عن الأضرار أو الإعتداء على ممتلكات وعمليات ومصالح الشركة أو التدخل فيها.

د ـ على الشركة ان تبلغ الحكومة عن الرواسب المعدنية والخامات المعدنية كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والبوتاس والكبريت والأحجار الكريمة والمياه المعدنية والملح أو أي من المعادن والغازات الأخرى التي تكشف عنها فيما عدا تلك التي تدخل في موضوع هذا الامتياز. وللحكومة مطلق الحق في أن تمنح امتيازات خاصة بشأنها لأي طرف تشاء. ويكون للشركة حق الأفضلية في ذلك بنفس الشروط والبنود التي تعرض في أعلى عطاء تقبله الحكومة.

هـ على الشركة أن تصون بكل عناية أية آثار أو مقابر أو جبانات أو أسوار أو مبان تذكارية أو كنوز تكشف عنها خلال استكشافاتها وأبحاثها. وعليها أن تبلغ الحكومة عنها في أول فرصة ممكنة كيما يتخذ بصددها ما يجب. وتكون تلك الآثار وغيرها من الكنوز ملكا للحكومة.

و ـ على الشركة ـ علاوة على ما تقدم ـ أن تعطي لجيولوجييها تعليمات أن يبلغوها في تقارير عن أية ماسحة أو موقع يحتمل أن يوجد فيه ماء عذب إذا حفر فيه. وعليها أن تأمرهم بأن يضعوا علما كعلامة لتلك المواقع للدلالة على ذلك. وعلى الشركة أن تبلغ الحكومة عن كل التقارير التي من هذا النوع. وعن الأرض أو الأراضي المشار إليها في تلك التقارير. وتقوم

الشركة بعمل طلبمات يدوية أو آبار حيث يوجد الماء بكميات كافية وحيث يمكن القيام بهذا عمليا في ضوء عمليات الشركة.

المادة السابعة والثلاثون

على الشركة أن ترفع علم الحكومة العربية السعودية في المنطقة المحايدة.

المادة الثامنة والثلاثون

للشركة أن تستعمل ـ بدون مقابل لذلك سوى الرسوم العادية التي يدفعها الآخرون ـ أي أو كل الموانئ (بقدر ما هو من حق الحكومة أن تمنح حق الاستعمال المذكور) الواقعة على طول ساحل البلاد العربية السعودية. ولها أن تستخدم تسيهلات الأرصفة والنقل والخزن والمواصلات بقدر ما هو ميسور للاستعمال أو التأجير وبنفس الشروط السارية على الغير من أفراد وشركات بشأن تلك التسهيلات.

المادة التاسعة والثلاثون

يسمح لموظفي الشركة وطائراتها وسياراتها بدخول المنطقة المحايدة والخروج منها طبقا لأحكام القانون والأنظمة.

المادة الأربعون

يكون للشركة ـ مع مراعاة أحكام المادة التاسعة والأربعين من هذه الاتفاقية ـ الحق في أن تفتح مخزنا أو مخازن لتبيع فيها لمستخدمي الشركة وموظفي الحكومة مواد الطعام واللباس والزينة والكتب والأثاث المنزلي واللوازم والأدوات وغير ذلك من الأشياء التي تلزم عقلا للاستعمال الشخصي أو راحة هؤلاء المستخدمين والموظفين.

المادة الحادية والأربعون

للشركة أن تشتري ـ بأسعار السوق ـ ما يتعلق بالعمل المنوه عنه في هذه الاتفاقية من وقود وماء وطعام وأدوات البناء والإنشاء والبضائع الأخرى من كل نوع ويكون شراء العملة العربية السعودية محلا لاتفاق متبادل بين طرفي هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والأربعون

يجب أن تكون تحت تصرف الشركة كل الشؤون الفنية في هندسة البترول والإنتاج وصناعة التكرير بما في ذلك ـ من غير تحديد ـ الحفر. والترك. والسد. والإغلاق. والتصرف بالغاز وغير ذلك. وكل الشؤون الفنية المتعلقة بطريقة بناء وصيانة وتشغيل الوسائل التي تبنيها وتشغلها وتصونها الشركة بموجب هذه الاتفاقية. ولن يكون للحكومة أية أعمال أو واجبات فيما يتعلق بهذه الشؤون إلا فيما يتعلق بالسكك الحديدية والطيران والتلغراف والراديو.

وعلى الرغم من ذلك يجب على الشركة أن تجري عملياتها في الحفر والإنتاج طبقا للحاجات المعقولة وعلى حسب ما يتفق مع الصناعة الحسنة في الحقول الزيتية وذلك كما يفرض على كل الشركات التي تجري عمليات الزيت في المملكة العربية السعودية لغرض حفظ الثروة القومية. بشرط أنه إلى الحد الذي فيه يقل الريع المستحق بمقتضى المادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية في أية سنة بسبب أي تخفيض يفرض على الإنتاج عن الحد الأدنى للريع الذي هو مليون واحد (١ر٠٠٠ر٠٠٠) دولار المدفوعة عن تلك السنة وفقا للمادة السادسة من هذه الاتفاقية. يجب أن ينقص ذلك الحد الأدنى للريع تبعا لذلك ويجب أن يحتسب مقدار ذلك العجز للشركة.

المادة الثالثة والأربعون

إذا ما رأى أي طرف من طرفي هذه الاتفاقية وقوع أي تقصير في القيام بأي التزام وارد فيها من جانب الطرف الآخر لهذه الاتفاقية. فإن لذلك الطرف أن يقدم للطرف الآخر إخطارا مكتوبا بأن ذلك الطرف الآخر قد أخل بالالتزامات المنوه عنها في هذه الاتفاقية مبينا بوضوح الأوجه التي يدعي وجود التقصير بشأنها.. وما لم يقم الطرف الذي تسلم ذلك الإخطار ـ خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسلمه إياه ـ بتبليغ الطرف الآخر كتابة بقيام خلاف في مفهوم المادة الخامسة والأربعين من هذه الاتفاقية ويطالب بحسم ذلك الخلاف بمقتضى أحكام المادة الخامسة والأربعين المشار إليها في هذه الاتفاقية يعتبر الطرف المنسوب إليه ذلك التقصير أنه قد ارتكب ذلك التقصير. ويجب عليه أن يتدارك ذلك التقصير ويبلغ الطرف الآخر كتابة بالإجراء الذي اتخذه بصدده وذلك خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تسلم ذلك التبليغ بوجود ذلك التقصير.

وإذا كانت الشركة هي الطرف الذي وقع منه التقصير ولم تكن قد قامت بمعالجة ذلك التقصير وفقا لما سبق بيانه. أو إذا وجد خلاف من ناحية حدوث ذلك التقصير أو عدم حدوثه أوتداركه من عدمه ولا تكون الشركة قد اتخذت ذلك الإجراء بصدده بموجب ما يقضي به مجلس التحكيم خلال الوقت الذي يحدده ذلك القرار كما هو منصوص عليه فيما يلي في المادة الخامسة والأربعين من هذه الاتفاقية. فللحكومة ـ إذا شاءت ـ أن تبلغ الشركة كتابة أن حقوقها بمقتضى هذه الاتفاقية قد انتهت. وبمجرد تسلم الشركة ذلك التبليغ تعتبر كل تلك الحقوق منتهية تماماً وكلية.. ولا يكون للشركة بعد ذلك حقوق أو مصلحة بموجب هذه الاتفاقية أو في اية ممتلكات منقولة أو ثابتة في المنطقة المحايدة المذكورة أو المدفوعات التي قامت بها إلى ذلك الحين بموجب هذه الاتفاقية. وإذا تضمن التقصير تخلفا عن دفع أي مبلغ بموجب هذه الاتفاقية فإن الشركة تظل مسؤولة عن كل المبالغ المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقية إلى أن تقوم بدفع المبلغ الذي بصدده حدث ذلك التقصير.

المادة الرابعة والأربعون

تخلف أي طرف من طرفي هذه الاتفاقية عن القيام بالالتزامات التي عليه أن يقوم بها بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر مكونا لتقصير ما دام أن ذلك التخلف قد نشأ عن تقصير الطرف الآخر في الوفاء بالتزام أو التزامات مفروضة عليه بموجب هذه الاتفاقية. أو نشأ عن قوة قاهرة.

وبقدر ما يكون قيام أي الطرفين بذلك الالتزام قد تأخر بسبب ذلك التقصير من جانب الطرف الآخر في القيام بواجبه أو بسبب قوة قاهرة. تضاف مدة ذلك التأخير إلى المدة المحددة في هذه الاتفاقية لوفاء الطرف الآخر الذي تأخر وفاؤه على هذا الوجه.

والقوة القاهرة يشمل تعريفها هنا فعل الله. والحرب. والفتنة. والشغب. والإضطراب الأهلي والإضراب. والمد والجزر. والعاصفة. والموجة المدية الجزرية. والسيل. والبرق. والانفجار. والحريق. والزلزال. وقطع وسائل الانتقال أو المواصلات. وتدخل الغير في مباشرة أي طرف من طرفي هذه الاتفاقية للحقوق المنوه عنها فيها. وأي حادث آخر لا يمكن منعه أو التحكم فيه عقلا. ولا يحق لأي طرف وقع منه التقصير أن يدفع بالقوة القاهرة التي تقع عقب ذلك التقصير

كعذر لتقصيره إلا إذا منع ذلك الطرف ـ بسبب القوة القاهرة المذكورة ـ من استعمال حقه في تدارك ذلك التقصير في المدة المفروضة في المادة الثالثة والأربعين من هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة والأربعون

إذا ما نشأت أية مسألة بصدد هذه الاتفاقية لا يستطيع الطرفان المذكوران الاتفاق بشأنها ويشمل هذا ـ بدون تحديد ـ مسائل وقوع التقصير من أحد الطرفين بموجب هذه الاتفاقية وأي إجراء إن وجد يجب أن يتخذ من جانب الطرف الذي نسب إليه التقصير بشأن ذلك التقصير المدعى به. وما إذا كان أي تقصير قد تدورك أم لا. وإذا لم يكن قد تدورك فما هو الإجراء الذي يتخذ بعد لتدارك هذا التقصير؟ فلأي من الطرفين أن يخطر الآخر كتابة بوجود خلاف مبينا على التخصيص جوهر ذلك الخلاف. ومعينا أحد الحكمين اللذين يرفع إليهما هذا الخلاف. ومطالبا الطرف الآخر أن يقوم بإخطار كتابة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسلم ذلك الإخطار لقيام الخلاف ـ باختيار ذلك الطرف الآخر لحكم ثان. ويجب على هذين الحكمين خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تعيين الحكم الثاني أن يعينا حكما مرجحا يكون قراره في الخلاف نافذا في حالة ما إذا لم يستطع الحكمان أن يتفقا.

وفي حالة ما إذا لم يعين حكم ثان في المدة المفروضة فيما سبق من هذه المادة لذلك التعيين. تكون للحكم الأول سلطة تامة وكاملة لحسم الخلاف.

وإذا لم يستطع الحكمان في المدة السابق تحديدها في هذه المادة لاختيار الحكم المرجح أن يتفقا على اختياره. فإن ذلك الحكم المرجح يعين بمعرفة رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة بناء على طلب أي من الحكمين.

ويكون مجلس التحكيم مكونا ـ حسب مفهوم هذه المادة ـ من الحكمين والحكم المرجح. وإذا لم يعين سوى حكم واحد فمن ذلك الحكم وحده. ولمجلس التحكيم أن يعقد جلسات لسماع الدعوى ويطالب استحضار شهود وتقديم أوجه الإثبات الأخرى. وإذا تخلف أي طرف متعمدا عن استحضار أي شاهد أو تقديم دليل من الأدلة الأخرى أمر مجلس التحكيم بها. فإن لمجلس التحكيم أن يصدر قراره فيما يتعلق بالأمر المختلف عليه في صالح الطرف الآخر.

وتعقد جلسات سماع الدعوى وغيرها من جلسات مجلس التحكيم في الأوقات والأمكنة التي يتفق عليها الحكمان. وفي حالة عدم اتفاقهما يكون ذلك وفقا لما يقرره الحكم المرجع ولا يكون دخول تلك الجلسات والاجتماعات مباحا للجمهور إلا إذا اتفق طرفا هذه الاتفاقية على غير ذلك. ويكون قرار مجلس التحكيم سريا وفي طي الكتمان. ويوقع عليه أعضاء ذلك المجلس المشتركين فيه وعليهم أن يبلغوه كتابة للطرفين ويكون نهائيا وقطعيا وملزماً للطرفين.

والتخلف عن الامتثال لأي قرار أو أمر و توجيه يصدر من مجلس التحكيم يعتبر مكونا لتقصير بحسب هذه المادة. ويجب أن يشير ذلك القرار إلى الاجراء الذي يتخذه الطرف الذي وقع منه التقصير بشأن أي تقصير يجد المجلس أنه وقع ويحدد وقتا معقولا يجب أن ينفذ خلاله ذلك الامتثال. وفي حالة موت أو عجز أو أي نقص آخر في الأهلية يلحق أي حكم منوه عنه هنا. أو تخلف عن القيام أو الاستمرار في عمله. يكون للطرف الذي عينه أن يعين خلفا له خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ تبليغ الحكم الآخر عن ذلك كتابة. وفي حالة ما إذا انقطع الحكم المرجح ـ لآي سبب ـ عن القيام بعمله هذا قبل صدور قرار مجلس التحكيم يعين حكم مرجح آخر خلفا له بالكيفية المرسومة فيما تقدم من هذه المادة لتعيين حكم مرجح ويتحمل طرفا هذه الاتفاقية ـ مناصفة ـ مصاريف أي تحكيم مذكور في هذه المادة إلا إذا قضى مجلس التحكيم بغير ذلك في قراره.

المادة السادسة والأربعون

يسوغ للشركة أن تترك وتتخلى عن حقوقها بموجب هذه الاتفاقية بتبليغ الحكومة كتابة عن اختيارها لهذا الترك والتخلي عن تلك الحقوق بمدة لا تقل عن ستة شهور سابقة للتاريخ المحدد في ذلك التبليغ لذلك الترك والتخلي. ولكن بشرط أنه إذا كان ذلك التاريخ المحدد لذلك الترك والتخلي موعده قبل مضي سنتين بعد توقيع هذه الاتفاقية. فإن قيام الشركة بدفع مبلغ الحد الأدنى من الريع المستحق على الشركة طبقا للمادة السادسة من هذه الاتفاقية بقدر وبما في ذلك الحد الأدنى للريع المستحق عن سنتين من تاريخ هذه الاتفاقية مقدما عن عمليات السنة الثالثة بحسب هذه الاتفاقية يكون شرطا يجب أن يسبق استعمال الشركة لذلك الحق في الترك أو التخلي. وعلى حال أي يجب أن لا يقل مجموع بالغ ذلك الحد الأدنى من الريع

المستحق بموجب هذه الاتفاقية عن ثلاثة مليون (٣ر٠٠٠ر٠٠٠) دولار وليس للشركة ابتداء من وبعد ذلك التاريخ المحدد في ذلك التبليغ من حقوق أو مصلحة بموجب هذه الاتفاقية. وتعتبر أنها قد أسقطت أي وكل مدفوعات قامت بدفعها إلى ذلك الحين ولكن بشرط أن لا تلحق الشركة أية مسؤولية أخرى تحت أو بسبب هذه الاتفاقية إلا بالنسبة لالتزاماتها التي تكون قد نشأت قبل التاريخ الفعلي لذلك الترك والتخلي.

المادة السابعة والأربعون

تسري هذه الاتفاقية وحقوق والتزامات طرفيها مدة ستين (٦٠) سنة من تاريخ التوقيع عليها ما لم تنته قبل ذلك:

أ ـ باتفاق الطرفين.

ب ـ بتقصير حسب أحكام المادة الثالثة والأربعين. أو:

جـ ـ باختيار الشركة ترك حقوقها الواردة في هذه الاتفاقية والتخلي عنها وفقا لأحكام المادة السادسة والأربعين من هذه الاتفاقية. وإذا ما انتهت على ذلك الوجه يبقى قائما حق الطرفين كليهما في تصفية نهائية للحسابات وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة الثامنة والأربعون

ما لم تنته هذه الاتفاقية ـ وحتى ذلك الانتهاء ـ فإن المنشآت. والمواد. والأبنية. والمرافئ. والموانئ. والمراسي. والأساكل. والأرصفة. وسدود تكسير المياه وأعمال الموانئ. وخطوط الأنابيب. ووسائل التخزين ـ فيما عدا تلك المنشأة بمقتضى أحكام المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية ـ والالات ومعامل التكرير. ووسائل إجراء عمليات الانتاج. والسكك الحديدية وغيرها من وسائل الانتقال. والتلغراف. والتليفون. والراديو. ووسائل المواصلات الأخرى. والطيران. والمياه. والعدد. والمكاتب. والخرائط. والوسائل الصحية. وتوليد القوة. والكهرباء وأي وكل المعدات الأخرى. والمؤن والممتلكات المستعملة أو المتروكة للاستعمال في المنطقة المحايدة المذكورة وفي البلاد العربية السعودية فيما يتعلق أو يتصل بعمليات الشركة وفقا لهذه الاتفاقية ـ تكون وتبقى ملكا للشركة سواء اتصلت تلك الأشياء بالأرض اتصالا دائما أم لا. وعند انتهاء

هذه الاتفاقية إما برضاء طرفيها. أو بسبب ترك الشركة لحقوقها وتخليها عنها عملا بالمادة السادسة والأربعين من هذه الاتفاقية. فان الشركة لها أن تنقل من المنطقة المحايدة المذكورة أو البلاد العربية السعودية وتحتفظ بملكية كل المنقولات المملوكة لها وكل الأملاك الثابتة التي للشركة في المنطقة المحايدة المذكورة أو البلاد العربية السعودية تصبح وتصير ملكا للحكومة. وإذا انتهت هذه الاتفاقية بسبب انتهاء المدة المحددة لأمدها أو بسبب تقصير الشركة. تكون كل متعلقات الشركة في المنطقة المحايدة المذكورة أو البلاد العربية السعودية سواء أكانت منقولة أم ثابتة أم تصبح وتصير ملكا للحكومة. وتسلم الآبار والثقوب المنتجة للحكومة في حالة جيدة معقولة من الصلاح والإصلاح.

وما عدا ذلك من الممتلكات الأخرى تسلم في حالة جيدة معقولة من الصلاح والإصلاح مع استثناء آثار لاستعمال العادي.

ويجب أن تسلم تلك الممتلكات وأن تقدم من غير حاجة لأي أخطار أو طلب بشأنها من جانب الحكومة.

المادة التاسعة والأربعون

لن تخضع الشركة أو أي الأشياء التي تستوردها أو تستعملها أو تحوزها للاستعمال في المنطقة المحايدة المذكورة أو في البلاد العربية السعودية مما يتعلق بعمليات الشركة أو يتصل بها بموجب هذه الاتفاقية، أو ما تنتجه أو تبيعه أو تصدره كجزء من أو كنتيجة لتلك العمليات ـ لأية ضرائب أو رسوم مهما كان نوعها تحصلها الحكومة أو تحصل باسمها.وتكون الشركة وكل نشاطها الذي تبذله فيما يتعلق باستثمار واستغلال الامتياز المذكور والحفر عن وإنتاج، وتكرير، وإجراء العمليات للإنتاج،ونقل، وبيع، وتصدير الزيت ومنتجات البترول الأخرى، ومنتجات

الغاز، والمستخرجات الناتجة عن الاستثمار واستغلال، المتقدمين، واستيراد المواد، والمعدات، والمؤن للاستعمال فيما يتصل بها أو لأجل استعمال أو فيما يتصل بمباشرة الحقوق الممنوحة للشركة وفقا لهذه الاتفاقية أو قيام الشركة بالتزاماتها طبقا لهذه الاتفاقية.وكل متعلقات الشركة التي سبق ذكرها تكون معفاة من الضرائب والرسوم والعوائد، ورسوم الإنتاج والرسوم الجمركية، وقيود الاستيراد والتصدير، والرسوم من أي نوع كان. ومع ذلك فللحكومة أن تفرض على ما تملكه الشركة أو تستعمله في المنطقة المحايدة المذكورة أو في البلاد العربية السعودية من المعدات المتحركة (الأوتوموتوفية) ومعدات الطيران، والمعدات البحرية ـ رسوما تعدل تلك المفروضة على الغير في البلاد العربية السعودية بالنسبة لملكية وتشغيل مثل تلك المعدات. وذلك لغرض تسجيلها والترخيص بها سنويا. ومع ذلك فإن الإعفاء من الضرائب لا يشمل المتعلقات الشخصية لمستخدمي الشركة أو ما يباع لحاجاتهم الشخصية. ولكن لا تفرض ضرائب على هؤلاء الموظفين ولا على متعلقاتهم ولا على الأشياء التي تباع هكذا ولا على بيعها بأية نسبة تخالف تلك التي تطبق على غيرهم فيما يتعلق بأشخاصهم أو بالملكية أو البيع في المنطقة المحايدة وفي البلاد العربية السعودية.

ويراعى فوق هذا أنه يسوغ للشركة أن تستعمل أو يكون لها وسائل خارج المنطقة المحايدة المذكورة. فإنها تخضع للعوائد البلدية في دائرة تلك البلديات التي يحصل فيها التشغيل أو التي توضع فيها تلك الوسائل ـ من نفس النوع. وبنفس النسب ككل الأشخاص أو الشركات الأخرى التي تجري عمليات أو التي لها وسائل في دائرة تلك البلديات ويشترط فوق هذا أن المواد أو المتعلقات التي أعفيت من الضرائب عند استيرادها لا تباع في المنطقة المحايدة المذكورة أو في البلاد العربية السعودية ما لم تدفع أولا رسوم الاستيراد التي كانت تستحق عليها لو أنها استوردت لذلك البيع. ويشترط فوق هذا أنه يسوغ للحكومة أن تفرض ضريبة أو ضرائب على الشركة فيما يتعلق بعملياتها الواردة في هذه الاتفاقية إذا وفقط بقدر ما يسمح فيه أن يحتسب كامل مقدار تلك الضريبة خصما من أية ضريبة أخرى تستحق على الشركة بغير ذلك لأية حكومة أخرى... وذلك لأن قصد طرفي هذه الاتفاقية أنه إنما تفرض تلك الضريبة إذا وفقط إلى المدى الذي لا يقع فيه جزء من عبئها على عاتق الشركة.

المادة الخمسون

تحدد كل التواريخ وكل مدد الزمن المحسوبة في هذه الاتفاقية بحسب التقويم الأوروبي ويشمل حساب أي مدة من تلك المدد الإجازات الرسمية التي تقع في بداية أو خلال أي مدة ولكن بشرط أنه إذا كان اليوم الأخير من تلك المدة يوم عطلة تعتبر المدة أنها قد امتدت إلى يوم العمل التالي.

المادة الحادية والخمسون

يجب أن لا تنقح هذه الاتفاقية أو تعدل إلا باتفاق متبادل بين طرفيها.

المادة الثانية والخمسون

أي إخطار أو مراسلات أخرى توجه للحكومة عملا بهذه الاتفاقية يجب أن ترسل بعنوان حضرة صاحب المعالي وزير مالية الحكومة العربية السعودية بجدة.

أي إخطار أو مراسلات أخرى يقتضى إرسالها إلى الشركة عملا بهذه الاتفاقية يجب أن ترسل بعنوان مكتبها في جدة.

أي إخطار أو مراسلات مطلوب إرسالها من الشركة وفقا لهذه الاتفاقية يجب أن تكتب بالعربية والإنكليزية معا. ويجب أن يوقع عليها وأن يسلم عدد معقول منها وفقا لطلب الحكومة.

المادة الثالثة والخمسون

يحصل التوقيع على هذه الاتفاقية في أربع أصول. اثنان من تلك الأصول الموقع عليها مكتوبان باللغة العربية واثنان منها باللغة الإنكليزية.

ويحتفظ كل طرف من طرفي الاتفاقية بواحدة من هذه الأصول الموقع عليها. واحدة باللغة العربية وواحدة باللغة الإنكليزية وكل من تلك النسخ الأصلية الموقع عليها لها مفعول متعادل.

المادة الرابعة والخمسون

تلزم هذه الاتفاقية وتعود بالنفع على طرفي هذه الاتفاقية الموقعين عليها وخلفائهما ومن تتحول إليه حقوقهما على التعاقب بموجب هذه الاتفاقية.

إثباتا لما تقدم. أذن كل طرف من طرفي هذه الاتفاقية بتوقيعها بالنيابة عنه في اليوم والسنة المكتوبين في أعلى هذا وأوله.

عبد الله السليمان الحمدان

وزير المالية

بالنيابة عن حكومة

المملكة العربية السعودية

يشهد بهذا:

أحمد بك توفيق المستشار القضائي للحكومة

برناباس. ب . هادفيلد

نائب الرئيس

بالنيابة عن باسفيك

وسترن أويل كوربويشن.

يشهد بهذا:

بول ت. والتون السكرتير المساعد

ملحق رقم (٤)

نظام

المؤسسة العامة للبترول والمعادن

(بترومين)

نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن

(بترومين)

اسم المؤسسة وشخصيتها الاعتبارية ومقرها:

مادة ١ ـ **تنشأ مؤسسة عامة للبترول والمعادن تلحق بوزارة البترول والثروة المعدنية تسمى المؤسسة العامة للبترول والمعادن وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتخذ مقرها في مدينة الرياض.**

مادة ٢ ـ غرض هذه المؤسسة هو المساهمة في مختلف أوجه النشاط التجاري والصناعي المتعلق بالبترول والمعادن وذلك بقصد تنمية وتطوير وتحسين صناعتي البترول والمعادن والمنتجات البترولية والمعدنية ومستحضراتها والصناعات ذات العلاقة بها.

وللمؤسسة في هذا السبيل أن تتولى على وجه الخصوص: ـ

أ ـ تنفيذ وإدارة المشروعات العامة البترولية والمعدنية في المملكة.

ب ـ استيراد احتياجات البلاد من المواد المعدنية سواء مباشرة أو بطريق الإنابة ويصدر قرار من وزير البترول والثروة المعدنية بتحديد تلك المواد.

جـ ـ القيام بنفسها أو بواسطة الغير بالدارسات والأبحاث النظرية والعملية المتعلقة بشؤون البترول والمعادن.

د ـ القيام بنفسها أو بواسطة الغير بما تعهد به الدولة إليها من عمليات البحث عن المواد البترولية أو المعدنية وإنتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها وتسويقها، كل ذلك سواء في داخل المملكة أو في خارجها.

هـ ـ التعاون مع الشركات والهيئات الخاصة التي تمارس نشاطاً بترولياً أو معدنياً وذلك بقصد تسهيل عمليات الاستطلاع والاستكشاف والاستغلال بما في ذلك التوزيع والتسويق.

و ـ إنشاء شركات أو مشروعات تساهم في رأس مالها وذلك في داخل المملكة أو في خارجها بغية الاشتغال في صناعة البترول أو المعادن ومشتقاتها ومستحضراتها في جميع مراحل هذه الصناعة والاتجار بها ونقلها وبيعها وتوزيعها وتسويقها.

ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات أو الهيئات التي تزاول أعمالا مشابهة لأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها سواء في داخل المملكة أوفي خارجها، ولها أن تشتري هذه الشركة والهيئات أو أن تلحقها بها أو أن تدمجها في حدود الأنظمة المعمولة بها.

ز ـ استثمار أموالها في الأوراق المالية المتعلقة بالأغراض الشبيهة لأغراضها.

مادة ٣ ــ للمؤسسة أن تعقد القروض وأن تقبل الهبات والتبرعات وأن تملك العقار والمنقول وذلك بقصد تحقيق أغراضها.

أموال المؤسسة:

مادة ٤ـ **تتكون أموال المؤسسة من:ــ**

أ ــ الأموال التي تساهم بها الخزانة العام للدولة.

ب ــ السلفة التي قد تضعها مؤسسة النقد العربي السعودي تحت تصرفها.

جـ ــ سائر الأموال المنقولة والعقارية الواقعة تحت إدارتها.

د ــ القروض التي تعقدها المؤسسة.

هـ ــ الدخول التي تحققها من ممارسة ما يدخل ضمن اغراضها من نشاط تجاري أو صناعي.

مجلس إدارة المؤسسة واختصاصاته:

مادة ٥ ــ **يكون للمؤسسة مجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء هم:ــ**

وزير البترول والثروة المعدنية أو من ينيبه رئيساً.

محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.

محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن.

وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية.

وكيل وزارة التجارة والصناعة.

اثنان من السعوديين من كبار رجال المال والأعمال أو من المشتغلين بشؤون البترول والثروة المعدنية ويكون تعيينهما لمدة ثلاث سنوات بقرار من مجلس الوزراء يحدد ما يستحقان من مكافآت.

وفي حالة تعدد الوكلاء للوزارة الواحدة تختار كل وزارة الوكيل الذي يمثلها في المجلس[٤٦٠].

مادة ٦ ـ مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية

ولمجلس الإدارة على وجه الخصوص:ـ

أ ـ إصدار القرارات واللوائح المالية والداخلية والإدارية والفنية بما في ذلك ترتيب وتحديد الوظائف.

ب ـ اقتراح اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستخدميها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وما يمنحون من ميزات عينية أو نقدية وغير ذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها.

وتصدر اللوائح الخاصة بذلك بقرار من مجلس الوزراء.

أما العمال فيطبق عليهم النظم الخاصة بالعمل والعمال.

على أنه فيما يتعلق بالحقوق التقاعدية للموظفين والمستخدمين فإن المؤسسة تلتزم بتطبيق أحكام نظام التقاعد رقم ٦ وتاريخ ١٩ ـ ٢ ـ ٨١ وما قد يطرأ عليه من التعديلات.

جـ ـ إقرار مشروع الميزانية الخاصة بالمؤسسة واستصدار مرسوم خاصة بتلك الميزانية.

وتكون السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة.

د ـ إقرار مشروع الحساب الختامي للمؤسسة بقصد المصادقة عليه من الجهة المختصة نظاماً.

إنعقاد مجلس الإدارة وقراراته:

١ . تعدلت المادة الخامسة من هذا النظام بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م / ١٢ تاريخ ٥/ ٤/ ١٣٩٤ هـ عطفا على قرار مجلس الوزراء الموقر ٥٠٣ في ٢٩/ ٣/ ١٣٩٤ هـ ((راجع الصفحات الأولى)).

مادة ٧ ـ **يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ويجب دعوة المجلس للاجتماع إذ طلب ذلك خمسة أعضاء على الأقل وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت في المداولات ولا يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضرة خمسة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الآراء على أنه إذا اعترض رئيس المجلس على قرار ما فإن هذا القرار لا يصدر إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين شريطة أن لا تقل الأصوات الموافقة على القرار عن أربعة.**

محافظ المؤسسة واختصاصاته:

مادة ٨ ـ **يعين للمؤسسة محافظ بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من وزير البترول والثروة المعدنية ويحدد القرار المكافأة التي تمنح له.**

مادة ٩ ـ **يمارس المحافظ الاختصاصات التالية:ـ**

أ ـ التحضير لاجتماعات مجلس الإدارة.

ب ـ تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة.

جـ ـ الإشراف على تحضير مشروع الميزانية العامة للمؤسسة ومشروع الحساب الختامي. وتحدد اللوائح موعد تقديم مشروع الميزانية ومشروع الحساب الختامي لمجلس الإدارة.

د ـ الإشراف على موظفي الهيئة ومستخدميها وعمالها طبقاً لما تحدده اللوائح.

هـ ـ إصدار أمر بالمصروفات الخاصة بالمؤسسة وله أن يفوض غيره في ذلك.

و ـ مباشرة ما تخوله إياه قرارات مجلس الإدارة والنظم واللوائح الخاصة بالمؤسسة من اختصاصات، ومع عدم الإخلال بما تنص عليه أحكام هذا النظام يعتبر رئيس مجلس إدارة المؤسسة هو المرجع الأعلى لمحافظ المؤسسة.

تمثيل المحافظ للمؤسسة:

مادة ١٠ ـ **يمثل المحافظ المؤسسة أمام القضاء وينوب عنها في قبول الهبات والتبرعات وعقد القروض وإبرام وتوقيع العقود كل ذلك في حدود ما تنص عليه اللوائح.**

الأعباء المالية على المؤسسة:

مادة ١١ ـ **إذا قامت المؤسسة بنشاط تجاري أو صناعي فإنها تلتزم بأن تؤدي عنه جميع الضرائب والرسوم والعوائد والالتزامات المالية إلى الجهات صاحبة الاستحقاق وفيما عدا ذلك من نشاط تتمتع المؤسسة بالإعفاءات التي تتمتع بها الجهات الحكومية من النواحي المالية والضرائبية.**

مراقبة حسابات المؤسسة:

مادة ١٢ ـ **مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (د) من المادة السادسة يعين مجلس الإدارة مراقباً أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية ويحدد مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن.**

أحكام عامة:

مادة ١٣ـ **تمارس المؤسسة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى هذا النظام فور إتمام تشكيلها.**

مادة ١٤ ـ **ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.**

ملحق رقم (٥)

اتفاقية إنشاء

منظمة عربية للأقطار المصدرة للبترول

(أوابيكك)

إن الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على هذه الاتفاقية.

إدراكا لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود بأكبر المنافع المشروعة.

ووعيا بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقى عليها إزاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشاريع إنتاجية إنمائية

تتوفر لها مقومات الحياة والإزهار.

واعتقادا بأن الإفادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة له وبالتالي بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الإنسانية.

ومساهمة في تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها.

وتطلعا لتحقيق التعاون الوثيق المثمر فيما بينها في تلك المجالات. فقد اتفقت على ما يلي:

أ ـ المنظمة وأهدافها وصلاحياتها

المادة الأولى: ـ

أ ـ تنشأ بموجب هذه الاتفاقية منظمة تسمى (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) ويشار إليها فيما يلي باسم (المنظمة).

ب ـ تتخذ المنظمة من مدينة الكويت في دولة الكويت مقرا لها.

المادة الثانية: ـ

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء.

وتحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص: ـ

أ ـ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.

ب ـ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن ((المنظمة)) من ممارسة نشاطها.

جـ ـ مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك.

د ـ تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.

هـ ـ الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك .

المادة الثالثة: ـ

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعلى الخصوص ما يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة (أوبك) تجاهها. ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة (أوبك) المصادق عليها، وعليهم التمشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة (أوبك).

المادة الرابعة: ـ

أ ـ تتمتع (المنظمة) بشخصية اعتبارية وبأهلية حقوق تخولها القيام في إقليم كل عضو بكافة صلاحيات الأشخاص الاعتباريين.

ويجوز (للمنظمة) على وجه الخصوص أن تحوز الأموال المنقولة والثابتة وأن تتملكها وأن تأتي كافة التصرفات القانونية، كما لها أن تقاضى باسمها الخاص.

ب ـ تتمتع (المنظمة) في أقاليم الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق أهدافها وممارسة نشاطها، وتكون المباني التي تشغلها ذات حصانة. ويجري تحديد ذلك بالتفصيل في بروتوكول يلحق بهذه الاتفاقية.

المادة الخامسة:ـ

يجوز (للمنظمة) أن تقعد اتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع إتحاد من الدول أو مع منظمة دولية، وعلى الخصوص اتفاقيات إنشاء مشاريع مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادية في صناعة البترول.

المادة السادسة:ـ

أ ـ يحكم المسؤولية التعاقدية (للمنظمة) القانون الذي يحكم العقد المبرم، أما المسؤولية التقصيرية فتحكمها المبادئ العامة المشتركة في قوانين الأعضاء.

ب ـ تخضع حقوق وواجبات موظفي (المنظمة) لنصوص هذه الاتفاقية واللوائح والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاها.

ب ـ عضوية المنظمة

المادة السابعة:ـ

أ ـ أعضاء (المنظمة) المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية.

ب ـ يجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي قطر عربي مصدر للبترول شريطة توافر ما يلي:ـ

١ ـ أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخله القومي.

٢ ـ أن يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات.

٣ـ أن يوافق المجلس المشار إليه في المادة الثامنة أدناه على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع

الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين.

ج ـ أجهزة المنظمة

المادة الثامنة:ـ

تمارس المنظمة اختصاصاتها ومسؤولياتها عن طريق الأجهزة التالية؛ ـ أولا ـ مجلس الوزراء ـ **ويشار إليه فيما يلي باسم (المجلس).**

ثانيا ـ مكتب تنفيذي ـ **ويشار إليه فيما يلي باسم (الأمانة).**

رابعا ـ هيئة قضائية ـ **ويشار إليه فيما يلي باسم (الهيئة).**

أولاً ـ (المجلس)

المادة التاسعة:ـ

يتكون (المجلس) من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شؤون البترول.

ويجوز أن يرافق الممثل إلى اجتماعات المجلس عدد من المساعدين.

المادة العاشرة:ـ

(المجلس) هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها.

ومع عدم الإخلال بعمومية الفقرة السابقة من هذه المادة، يختص المجلس بما يلي:ـ

أ ـ البت في طالبات الإنظمام (للمنظمة) والموافقة على دعوة أقطار مصدرة للبترول لحضور اجتماعاته.

ب ـ اتخاذ القرارات والتوصيات وإبداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة (للمنظمة) أو بموقف (المنظمة) أو موقف عضو معين أو أعضاء معينين فيها حيال موقف أو قضية أو مواقف قضايا معينة.

جـ ـ اختيار المفاوضين وتشكيل اللجان التي تتفاوض باسم (المنظمة).

د ـ إقرار ما تتوصل إليه (المنظمة) من مشروع اتفاقيات.

هـ ـ إصدار اللوائح اللازمة وتعديلها

و ـ إقرار مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) والمصادقة على الحساب الختامي.

ز ـ تعيين الأمين العام والأمناء المساعدين.

حـ ـ مراقبة وتوجيه أعمال (المكتب) و (الأمانة).

ط ـ الأمور التي لم ينص صراحة في هذه الاتفاقية أو في اللوائح على اختصاص جهاز آخر.

المادة الحادية عشرة ـ

يخضع التصويت في المجلس للأحكام التالية:ـ

أ ـ لكل عضو من أعضاء (المنظمة) صوت واحد.

ب ـ يشترط لاكتمال نصاب اجتماعات المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعا على أن يكون من بينهم عضوان مؤسسان على الأقل.

جـ ـ تصدر اللوائح عن (المجلس)، وتتخذ القرارات في الأمور الموضوعية بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء جميعا على أن يكون من بينها صوتا عضوين مؤسسين على الأقل.

د ـ تتخذ قرارات (المجلس) في الأمور الإجرائية وتتبنى توصياته ومشوراته بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعاً.

هـ ـ يحدد (المجلس) بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعا ما يعتبر من الأمور الموضوعية أو الإجرائية.

المادة الثانية عشرة:ـ

أ ـ تطبق اللوائح تطبيقا عاما يلتزم به كافة الأعضاء.

ب ـ تكون القرارات ذات قوة ملزمة بالنسبة لمن تعنيهم تلك القرارات.

جـ ـ التوصيات التي يتخذها (المجلس) ليس لها صفة الإلزام وكذا ما يبديه المجلس من مشورة.

د ـ مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية يجب أن ينص في القرار الملزم لعضو من الأعضاء على تضامن جميع الأعضاء مع العضو المعني وان يقترن هذا، إذا طلب العضو المعني بضمانات من (المنظمة) لدرء ما قد يتعرض له من ضرر وباسهام جميع الأعضاء في تحمل عبء الضرر إذا ما تحقق.

هـ ـ يخضع ما له صفة الإلزام مما يصدر عن (المجلس) من لوائح أو قرارات للإبرام من قبل السلطات المختصة في الأقطار الأعضاء وذلك وفقا للأصول القانونية المرعية.

المادة الثالثة عشرة:ـ

أ ـ ينعقد (المجلس) في مقر (المنظمة)، ويجوز أن ينعقد في أقليم أي عضو من الأعضاء أو أي بلد آخر إذا ما رأى داعيا لذلك.

ب ـ يجتمع المجلس مرتين على الأقل كل سنة، ويجوز أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء أو الأمين العام.

ج ـ يتولى ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة (المجلس) بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة.

ثانيا ـ (المكتب)

المادة الرابعة عشرة:ـ

يتكون المكتب من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء يعنيه القطر المعني ويتولى الممثلون رئاسة المكتب بالتناوب، وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء، وذلك لفترات كل منها لمدة سنة واحدة.

المادة الخامسة عشرة:ـ

يختص المكتب في الأمور التالية:ـ

أ ـ النظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وممارسة (المنظمة) لنشاطها واختصاصاتها.

ب ـ رفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى (المجلس) بشأن الأمور التي تدخل في نطاق الاتفاقية.

جـ ـ إقرار نظام موظفي (الأمانة) وكذا إجراء ما يراه مناسبا من تعديلات عليه وذلك بعد التشاور مع الأمين العام.

د ـ النظر في مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) ورفعها (للمجلس) مشفوعة بملاحظات الأمين العام.

هـ ـ إعداد جدول أعمال (المجلس).

و ـ ما يعهده إليه (المجلس) من اختصاصات أو مهام أخرى.

المادة السادسة عشرة:ـ

أ ـ ينعقد (المكتب) بدعوة من رئيسه قبل كل اجتماع من اجتماعات (المجلس) في موعد يسمح بإعداد جدول أعمال (المجلس).

ب ـ يجوز أن يعقد المكتب اجتماعين في مواعيد أخرى وذلك بدعوة من رئيسه بناء على طلب عضو من الأعضاء أو الأمين العام.

جـ ـ ينعقد (المكتب) في مقر (المنظمة) ويجوز أن ينعقد في أقليم أي قطر من الأقطار الأعضاء أو أي بلد آخر إذا رأى ذلك مناسباً.

د ـ يصدر (المكتب) قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعا طبقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية.

ثالثاً ـ (الأمانة)

المادة السابعة عشرة:ـ

أ ـ تتكون (الأمانة) من الادارات واللجان التي تحددها اللوائح، وتضطلع بالجواب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط (المنظمة) وفقا للوائح وتوجيهات المجلس.

ب ـ مقر (الأمانة) هو مقر (المنظمة).

المادة الثامنة عشرة:ـ

أ ـ يتولى إدارة الأمانة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة، إلا أن يقر (المجلس) زيادة العدد.

ب ـ يشترط في الأمين العام والأمناء المساعدين أن يكونوا من رعايا الأقطار الأعضاء وأن تتوفر فيهم الخبرة الكافية بالشؤون البترولية، ولا يجوز أن يختار أكثر من اثنين منهم من جنسية واحدة.

جـ ـ يعين الأمين العام بقرار من (المجلس) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد لمدة أو لمدد أخرى. ويعين الأمناء المساعدون بقرار من (المجلس) لمدة أربع سنوات قابلة للتمديد لمدة أو لمدد أخرى.

د ـ الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم (المنظمة) وهو الممثل القانوني لها في حدود الصلاحيات المخولة له بموجب هذه الاتفاقية وما يصدر بمقتضاها من لوائح وقرارات وتوجيهات.

ويكون الأمين العام مسؤولاً عن مباشرة مهام وواجبات منصبه أمام (المجلس).

المادة التاسعة عشرة:ـ

أ ـ يضطلع الأمين العام بإدارة (الأمانة) وتوجيهها والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد إليه (المجلس) به من مهام. وتقوم دوائر ولجان (الأمانة) بعملها وفقا لتعليماته وتوجيهاته في حدود الصلاحيات المخولة له.

ب ـ يقوم الأمين العام بأعمال أمين سر (المجلس) و (المكتب) أثناء انعقاد أيهما ويجوز أن ينيب عنه أحد الأمناء المساعدين للقيام بأعمال أمانة سر المكتب.

المادة العشرون:ـ

أ ـ يجب على الأمين العام والأمناء المساعدين وكافة موظفي (الأمانة) أن يمارسوا وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للأقطار أعضاء المنظمة، ولا يجوز لهم في ممارستهم لواجباتهم أن يطلبوا التعليمات أو أن يقبلوها من أية جهة حكومية أو غير حكومية. وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجباتهم وأن يقسموا قبل مباشرتهم لمهام وظائفهم على احترام الالتزامات الناجمة عن الوظيفة وأن لا يفضوا بأسرارها سواء أثناء الخدمة أو بعدها إلا في الحالات التي تسمح فيها المنظمة بذلك. ويجب على أعضاء المنظمة احترام صفة الحيدة في الأمين العام والأمناء المساعدين وكافة موظفي (الأمانة) وأن لا يحاولوا التأثير على أي منهم بأي شكل كان.

ب ـ يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم أعضاء المنظمة بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ويتمتع باقي موظفي (المنظمة) بالحصانات والامتيازات اللازمة لممارسة مهام وظائفهم بحرية واستقلال.

جـ ـ يحدد (المجلس) الرواتب والمنح والمكافآت التي تخصص للأمين العام وللأمناء المساعدين، وكذا القواعد الإدارية والمالية التي تجري معاملتهم على أساسها.

رابعاً ـ (الهيئة القضائية)

المادة الحادية والعشرون:ـ

ترتبط بالمنظمة هيئة قضائية يتفق الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية على كيفية تشكيلها والقواعد التي تنظمها وذلك في بروتوكول خاص يلحق بهذه الاتفاقية، ويشار إليها فيما يلي باسم (الهيئة).

المادة الثانية والعشرون:ـ

يختار قضاة الهيئة من الأشخاص الذين لا يشك في حيدتهم وتتوفر فيهم الشروط اللازمة لشغل أعلى المراكز القضائية في بلادهم، أو يكونوا من الفقهاء ذوي السمعة الدولية.

ويعين (المجلس) القضاة وفقا للشروط وطبقا للإجراءات التي ينص عليها البروتوكول الخاص بالهيئة.

ويحلف القضاة أمام (المجلس) يمينا على الحيدة والنزاهة واحترام البروتوكول الخاص (بالهيئة).

المادة الثالثة والعشرون:ـ

١ـ تختص (الهيئة) بنظر المنازعات التالية:ـ

أ ـ المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها.

ب ـ المنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

جـ ـ المنازعات التي يقرر المجلس اختصاص الهئية بنظرها.

٢ ـ يجوز بناء على اتفاق أطراف النزاع، عرض المنازعات التالية على الهئية للفصل فيها:ـ

أ ـ المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركات البترول التي تعمل في أقليم ذلك العضو.

ب ـ المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركات البترول تابعة لأي عضو آخر.

ج ـ المنازعات التي تنشأ ما بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة عدا ما نص عليه في البند (١) من هذه المادة.

المادة الرابعة والعشرون:ـ

تعتبر أحكام الهيئة نهائية وملزمة وذات حجية على طرفي النزاع وتكون لها بذاتها قوة تنفيذية في أقاليم الأعضاء.

على الطرف المعني أن يتقدم بالحكم إلى الجهة المحلية المختصة بالتنفيذ.

وعلى السلطات المختصة لدى التأكد من رسمية الوثيقة المقدمة أن تقوم بتنفيذ الحكم.

المادة الخامسة والعشرون:ـ

يتمتع قضاة الهيئة بكافة الحصانات والامتيازات الدبولوماسية في أقاليم أعضاء (المنظمة).

هـ ميزانية المنظمة

المادة السادسة والعشرون:ـ

يعد الأمين العام مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) ويرفعها للمجلس عن طريق المكتب في موعد أقصاه نهاية سبتمبر من السنة السابقة على تنفيذ الميزانية. فإذا لم يعتمد (المجلس) الميزانية قبل بداية السنة المالية وجب العمل بميزانية السنة السابقة على أساس شهري إلى أن يعتمد (المجلس) الميزانية الجديدة.

المادة السابعة والعشرون:ـ

يساهم أعضاء المنظمة في ميزانية المنظمة بحصص متساوية.

و ـ أحكام عامة

المادة الثامنة والعشرون:ـ

على أعضاء المنظمة أن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع أجهزتها وأن ينسقوا سياساتهم البترولية إلى الحد اللازم لتحقيق أهدافها وأن يتخذوا كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل قيام المنظمة بمهامها ولتنيفذ التزاماتهم الناجمة عن هذه الاتفاقية وأن يمتنعوا عن أي تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره (المنظمة) من أمور ومشاريع.

المادة التاسعة والعشرون:ـ

سياسات الأعضاء المتعلقة بالشؤون البترولية ذات أهمية مشتركة، وعلى ذلك يتعهد الأعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول.

المادة الثلاثون:ـ

إذا تعرض أحد الأعضاء لطارئ مفاجئ جسيم، جاز للعضو المعني أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحماية مراعيا ما أمكن ذلك أن لا تتجاوز تلك الإجراءات الحد الأدنى الضروري لمواجهة الصعاب الناجمة وألا تؤثر على استمرار المنظمة في ممارسة نشاطها.

وعلى العضو المعني أن يخطر رئيس (المجلس) فورا بإجراءات الحماية التي اتخذها وعلى الرئيس إذا ما استدعى الأمر ذلك، أن يدعو المجلس لاجتماع استثنائي للنظر في الموضوع.

المادة الحادية والثلاثون:ـ

على أجهزة المنظمة أن تحرص على عدم الأضرار بالاستقرار الداخلي لأعضاء (المنظمة) وأن تتجنب ما من شأنه تعكير علاقاتهم الخارجية.

المادة الثانية والثلاثون:ـ

لا تلزم هذه الاتفاقية أي عضو بالإفضاء بمعلومات يترتب على الإفضاء بها تهديد المصالح الجوهرية لأمنة الخاص.

ويتعهد الأعضاء بعدم الإمتناع عن الإفضاء بمعلومات استنادا إلى الفقرة السابقة إلا في أضيق الحدود.

المادة الثالثة والثلاثون:ـ

يقصد بالسنة في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، السنة الشمسية التي تبدأ في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر شاملة يومي البدء والانتهاء.

المادة الرابعة والثلاثون:ـ

تعمل المنظمة عن طريق الأمانة على إقامة اتصالات مناسبة بأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذا بالمنظمات الأخرى.

المادة الخامسة والثلاثون:ـ

تعتبر البروتوكولات التي يلحقها أطراف هذه الاتفاقية بهذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ مها.

المادة السادسة والثلاثون:ـ

تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لأجل غير محدد، ويجوز النظر في تعديل أحكامها كل عشر سنوات أو إذا ما طلب نصف الأعضاء ويتبنى التعديل بقرار من (المجلس) يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء.

المادة السابعة والثلاثون:ـ

أ ـ يتم تصديق هذه الاتفاقية من قبل الأطراف الموقعين عليها طبقا لنظمهم الدستورية وتودع وثائق التصديق الأصلية لدى حكومة دولة الكويت خلال شهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية وتحفظ صور منها لدى الأعضاء.

ب ـ يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ إيداع وثائق التصديق من قبل كافة الأعضاء، على أنه إذا استكمل الإيداع في النصف الثاني من الشهر، فإن مفعول هذه الاتفاقية يسري اعتباراً من غرة الشهر التالي الثاني.